



تاريخ إيران الحديثة

تأليف: أروند إبراهيميان

ترجمة: مجدي صبحي

علم للعفت
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود فؤاد زكريا (1927-2010)

تاريخ إيران الحديثة

تأليف: أروند إبراهيميان

ترجمة: مجدي صبحي



فبراير 2014

409

علم للعفت

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

المشرف العام

م . علي حسين اليوحة

مستشار التحرير

د . محمد غانم الرميحي
rumaih@outlook.com

هيئة التحرير

أ . جاسم خالد السعدون

أ . خليل علي حيدر

د . عبدالله الجسبي

د . علي زيد الزعبي

أ . د . فريدة محمد العوضي

د . ناجي سعود الزيد

مديرة التحرير

شروق عبدالمحسن مظفر
a.almarifah@nccatkw.com

سكرتيرة التحرير

عالية مجيد الصراف

أسسها

أحمد مشاري العدواني

د . فؤاد زكريسا

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص . ب : 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون : 22431704 (965)
فاكس : 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنفيذ والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 411 - 5

رقم الإيداع (2014/49)

العنوان الأصلي للكتاب

A History of Modern Iran

By

Ervand Abrahamian

Cambridge University Press, NY 2008

All Rights Reserved. Authorized translation from the English language edition published by Cambridge University Press. No part of this book may be reproduced in any form without the written permission of the original copyright holder, Cambridge University Press.

طُبِعَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعُونَ أَلْفَ نَسْخَةٍ

رَبِيعُ الْآخِرِ 1435 هـ - فَبْرَايِر 2014

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

9 تمهيد

13 مقدمة

23 الفصل الأول:
«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع
تحت حكم القاجار

57 الفصل الثاني:
الإصلاح، الثورة، والحرب الكبرى

95 الفصل الثالث:
القبضة الحديدية للشاه رضا

139 الفصل الرابع:
فترة خلو العرش الوطنية

173	<p>الفصل الخامس:</p> <p>ثورة الشاه محمد رضا البيضاء</p>
213	<p>الفصل السادس:</p> <p>الجمهورية الإسلامية</p>
263	تسلسل زمني
265	<p>تعريف ببعض الشخصيات السياسية</p> <p>المهمة في إيران الحديثة</p>
279	الهوامش
305	المراجع

تمهيد

يعد هذا الكتاب مقدمة كتبت أساسا للقارئ غير المتخصص المتحير من الضجيج والغضب المحيطين بإيران الحديثة. ويحاول الكتاب أن يشرح لماذا يتكرر ذكر إيران في الأخبار؛ ولماذا تبدو كأنها تستحضر دائما صورة «أليس في بلاد العجائب»؛ ولماذا شهدت ثورتين كبيرتين في قرن واحد - شهد إحداهما جيلنا الحاضر؛ وأيضا - وهو الأكثر أهمية على الإطلاق - لماذا هي الآن جمهورية إسلامية. ويقر هذا الكتاب بالمقدمة المنطقية لإي. إتش. كار (*) بأننا نحن المؤرخين ننظر إلى الماضي حتما من خلال زمننا الحاضر، ونحاول أن نفسر لماذا وكيف قاد الماضي إلى الحاضر. هذه المقدمة

(*) إدوارد هاليت كار (1892 - 1982)، مؤرخ وصحافي إنجليزي ومنظر بارز في العلاقات الدولية، من أهم أعماله «تاريخ الاتحاد السوفيتي» (الذي يقع في 14 مجلدا)، وكتاب «ما هو التاريخ؟». [المحررة].

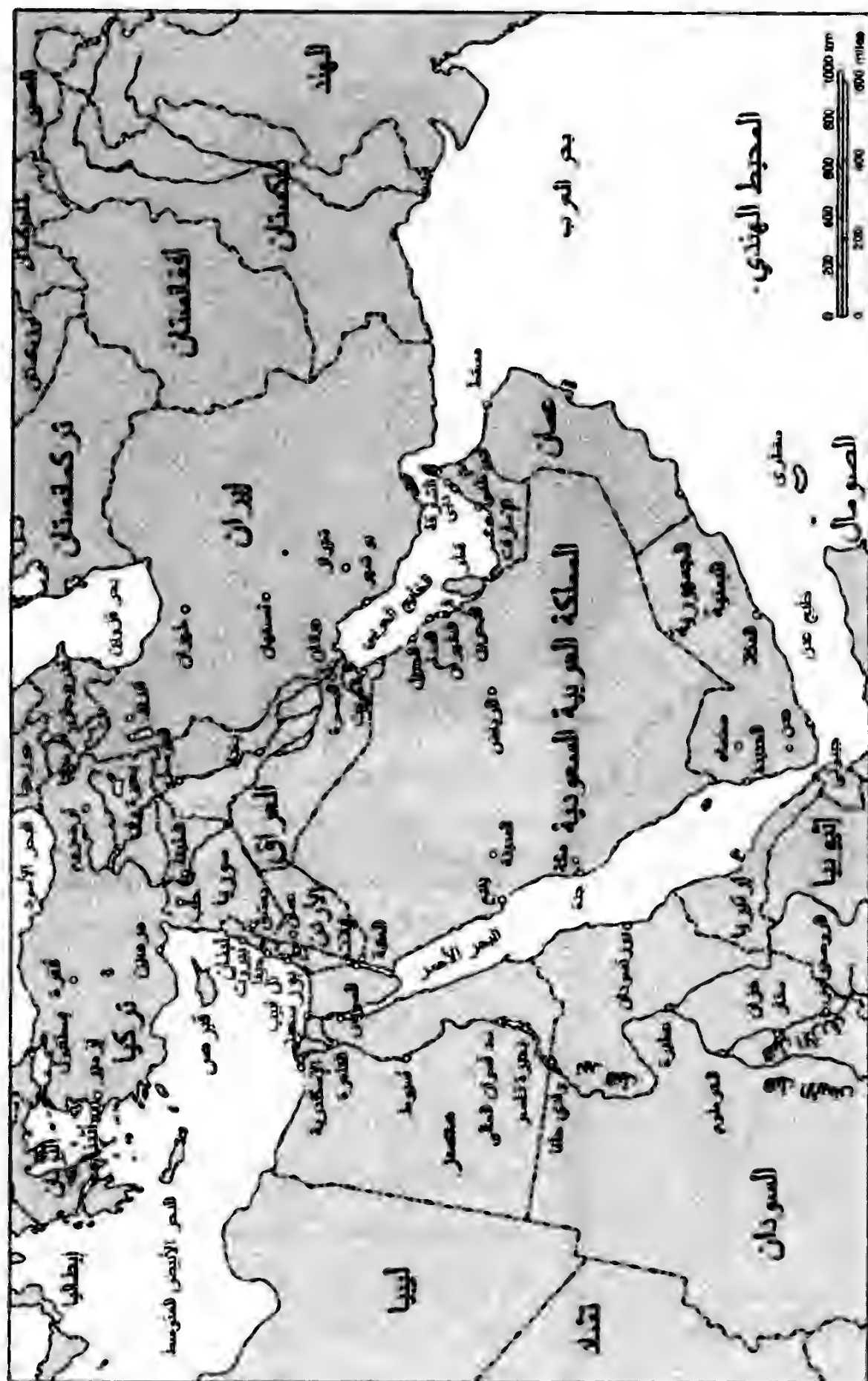
«نحن نرى الماضي، ونحقق فهمنا للماضي، فقط من خلال عيون الحاضر»

إي. إتش. كار

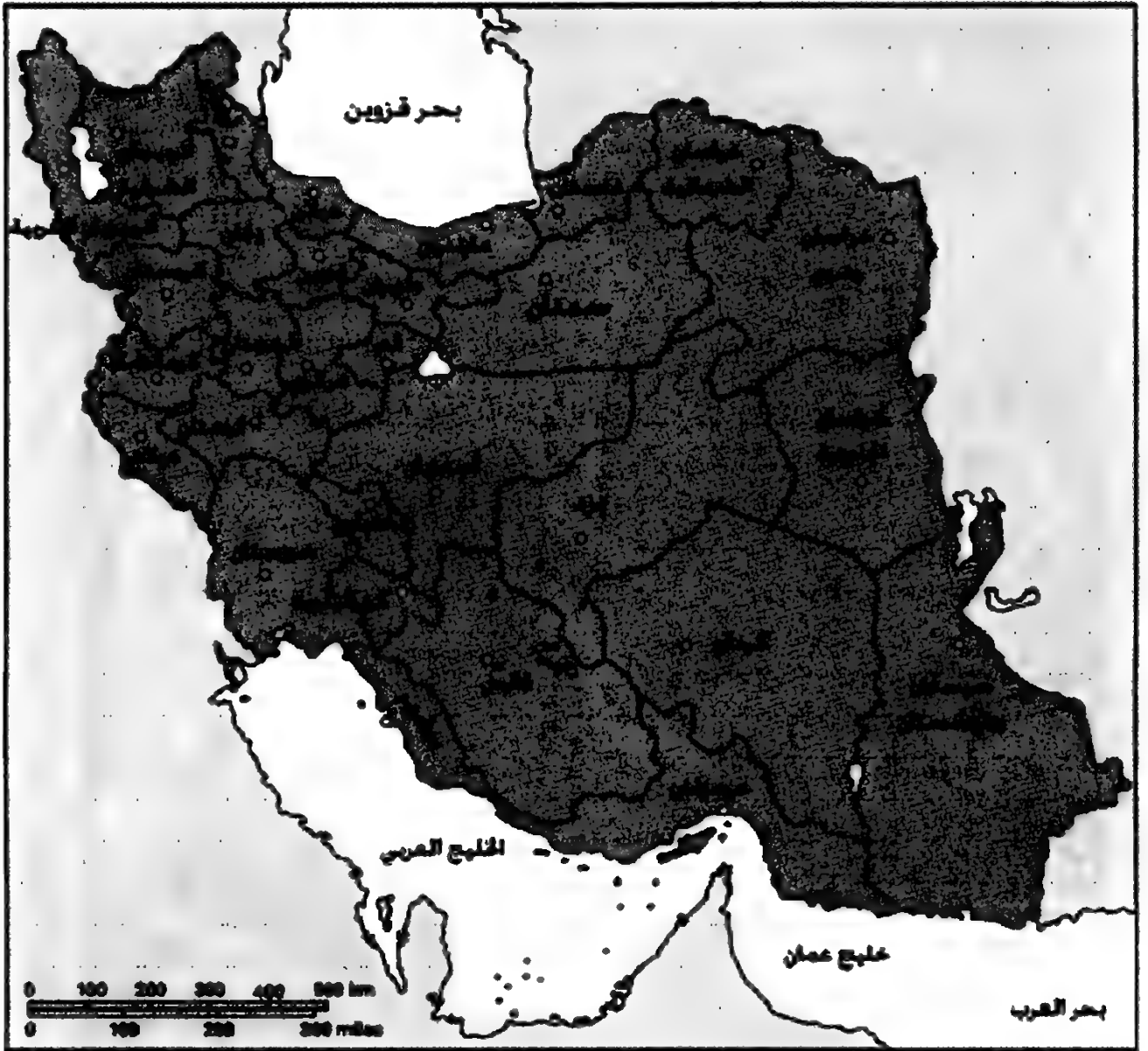
المنطقية يمكن أن توقعنا في مأزق واضح كان يقر به كار نفسه عن طيب خاطر. فلو انتهى النظام الإيراني أو حتى الدولة بكاملها في وقت نشر هذا الكتاب، فسيبدو واضحاً أن المسار الكامل للكتاب كان خاطئاً في فهمه وفي أحكامه. وعلى الرغم من هذا المأزق، فقد حسبت حساب المخاطر وعملت في ظل المقدمة المنطقية أنه إذا لم تقتحم المشهد غورياً تزن عشرة أطنان، فسوف تستمر الجمهورية الإسلامية في المستقبل المنظور. وبالطبع، ففي الأجل الطويل كل الدول ستموت. المرحلة التي أعطيها هنا هي القرن العشرون الطويل في إيران بدءاً من أصول الثورة الدستورية نهاية تسعينيات القرن التاسع عشر حتى توطيد دعائم الجمهورية الإسلامية في بدايات القرن الحادي والعشرين.

وحيث إن هذا الكتاب ليس بحثاً أساسياً موجهاً للمؤرخين المختصين، فقد استغنيت عن المطبوعات الأكاديمية الثقيلة، واستخدمت إشارات قليلة في نهاية الكتاب لتشير إلى المصادر التي استعنت منها باقتباسات مباشرة، ولدعم الروايات المتعارضة، أو للتوسع أكثر في النقاط التي تحتاج إلى مثل هذا التوسع. أما بالنسبة إلى القراء الذين لديهم الاهتمام بتقصي موضوعات معينة، فقد وضعت قائمة في نهاية الكتاب تضم أكثر الكتب أهمية وأحدثها من حيث تاريخ الصدور، أو المتاحة أكثر، وهي في أغلبيتها كتب باللغة الإنجليزية. ومن أجل النقل عن اللغة الفارسية، فقد عدلت النظام الذي طوره «المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط»، متخلصاً من علامات الترقيم، وحينما أمكن ذلك، طبقت التهجئة المستخدمة في وسائل الإعلام السائدة. لذلك، استخدمت كلمة طهران على سبيل المثال بدلاً من تيهيران، وناصر بدلاً من ناصير، ومشهد بدلاً من مشهد، وخوميني بدلاً من خوميني، وخاميني بدلاً من خاميني.

وأود أن أشكر كلية باروك، وخصوصاً قسم التاريخ، على توفير الوقت لي لكتابة هذا الكتاب. كما أود شكر مارغولدا أكلاند على دعوتي لتولي هذه المهمة وعلى توجيهها لمخطوط هذا الكتاب خلال العملية كلها، منذ البداية حتى النشر. وأعبر عن شكري أيضاً لأيمي هاكيت على الجهد التحريري ولهيلين ووترهاوس على المساعدة في عملية النشر. وبكل تأكيد، فإنني أعد مسؤولاً مسؤولية تامة عن الأخطاء والآراء الموجودة في هذا الكتاب.



الخريطة 1: إيران والشرق الأوسط



الخريطة 2: محافظات إيران

مقدمة

«الماضي يعد بلدا أجنبيا».

دايفيد لوينثال

دخلت إيران إلى القرن العشرين بالثور والمحرث الخشبي، وخرجت منه بمعامل للصلب، وبواحد من أعلى معدلات حوادث السيارات في العالم، وبرنامج نووي يثير ذعر الكثيرين. ويحكي هذا الكتاب التحول الدراماتيكي الذي حدث في إيران القرن العشرين. وحيث كان المحرك الرئيسي لهذا التحول هو الحكومة المركزية، فإن الكتاب يركز على الدولة، كيف خلقت وكيف توسعت، وكيف كان لتوسعها هذا عواقب عميقة الأثر ليس فقط على السياسة والاقتصاد، لكن أيضا على البيئة والثقافة، والأكثر أهمية من كل ذلك، على المجتمع الواسع. وكان بعض هذه العواقب والآثار مقصودا، بينما كانت هناك عواقب أخرى، خاصة

«أظهر الإيرانيون وعيا قوميا يبدو سابقا بكثير على العصر الحديث»

المؤلف

حركات الاحتجاج والثورات السياسية، غير مقصودة بالطبع. وربما يبدو هذا الكتاب غريباً إلى حد ما، بل ربما يبدو حتى مأكراً بالنسبة إلى هؤلاء المقتنعين بأن الدولة بطبيعتها جزء من المشكلة، وليست حلاً للمعضلات المعاصرة. وحيث إن هذا الكتاب هو عن التحولات الرئيسية، ولما كانت هذه التحولات استحدثت في إيران من قبل الحكومة المركزية، فقد تم التركيز على هذه الحكومة المركزية، آملاً عدم الوقوع في الوقت ذاته في المأزق الهيجلي - الرانكاني (*) الذهاب إلى تمجيد وتعظيم الدولة.

وقد ظلت جغرافية وهوية إيران ثابتتين بشكل لافت للنظر خلال جميع التغيرات. فالإيرانيون اليوم يعيشون إلى حد كبير داخل الحدود نفسها التي عاش داخلها أجدادهم الأوائل. والإقليم - الذي يعد ثلاثة أمثال حجم فرنسا، وستة أمثال حجم المملكة المتحدة - يحده من الجنوب الخليج العربي (**)، ومن الشرق صحراء وجبال خراسان، وسيستان، وبلوشستان، ويحده من الغرب شط العرب، وأهوار العراق، والجبال الكردية، بينما يحده من الشمال نهر آراس الذي ينبع من جبل أرارات وبحر قزوين، وكذلك نهر أترك الذي يمتد من حوض بحر قزوين حتى آسيا الوسطى. ويفتقر نحو ثلاثة أخماس البلاد، خاصة السهول الوسطى، إلى مياه الأمطار التي يمكنها تدعيم الزراعة المستدامة. ويقتصر اعتماد الزراعة على الأمطار في أذربيجان، وكردستان، وساحل بحر قزوين، وعلى الأراضي المروية في قرى ووحدات مبعثرة على امتداد البلاد، خصوصاً عند مواطني أقدام سلاسل الجبال.

مثل كل الهويات الوطنية، تعد هوية إيران منصهرة ومتنازعا عليها. وعلى أي حال، فربط إيران بإيران زامن (أرض إيران) وإيران شاهر (وطن إيران) ظل ثابتاً بشكل لافت. ينسب الإيرانيون أنفسهم إلى كل من الإسلام الشيعي وتاريخهم ما قبل الإسلام، خصوصاً الساساني، والإخميني، والبارثيني. وتعد الأسماء التي يختارها الآباء لأولادهم دليلاً حياً على ذلك: من التشيع تأتي أسماء مثل: علي، مهدي، رضا، حسين، حسن وفاطمة، ومن إيران القديمة، ومن خلال الشاعر الفردوسي وملحمته الشاهنامة (كتاب الملوك)، تأتي أسماء مثل إسفنديار، إسكندر، رستم، سهراب، أردشير، كاوه، بهرام وأتوسا.

(*) نسبة إلى الفيلسوفين الألمانيين هيجل (1770 - 1831) ورائكه (1795 - 1886). [المحررة].

(**) يرد في الكتاب الأصلي مسمى «الخليج الفارسي» وترجمتها في السلسلة «الخليج العربي»، الاسم المعتمد رسمياً في دولة الكويت.

وما زالت هذه الملحمة التي يبلغ عمرها عشرة قرون تقرأ بشكل واسع في العصر الحديث. وعلى الرغم من أن الهوية الوطنية تعتبر اختراعا حديثا، تشير الشاهنامة إلى إيران بالاسم أكثر من ألف مرة، ويمكن اعتبار هذه الملحمة تاريخا أسطوريا للأمة الإيرانية. وقد أظهر الإيرانيون - كما هي الحال لدى بعض شعوب الشرق الأوسط - وعيا قوميا يبدو سابقا بكثير على العصر الحديث. وبطبيعة الحال، فإن كيفية التعبير عن هذا الوعي ومن الذي طوره لم تكن دائما أمورا ثابتة.

وعلى الرغم من الاستمرارية، فقد حمل القرن العشرون تغييرات عميقة في كل جانب من جوانب الحياة الإيرانية تقريبا. فعند بداية القرن، كان عدد السكان الإجمالي أقل من 12 مليونا - 60 في المائة منهم قرويون، 25 - 30 في المائة بدو رحل، وأقل من 15 في المائة يسكنون الحضر⁽¹⁾. وكانت طهران مدينة متوسطة الحجم يقطنها نحو 200 ألف نسمة. كان متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ربما أقل من ثلاثين عاما، وكان معدل وفيات الأطفال أكثر من 500 لكل ألف مولود. ومع نهاية القرن، بلغ عدد السكان 69 مليون نسمة. وتقلص عدد البدو الرحل إلى أقل من 3 في المائة، ونما القطاع الحضري ليبلغ أكثر من 66 في المائة. تحولت طهران إلى عاصمة مليونية يقطنها أكثر من 6.5 مليون نسمة. وبلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد سبعين عاما؛ وهبط معدل وفيات الأطفال إلى 28 في الألف. وعند بداية القرن، كان معدل معرفة القراءة والكتابة نحو 5 في المائة - مقتصرًا على المعاهد الدينية، ومدارس القرآن، ومؤسسات الجماعات التبشيرية. وكان أقل من 50 في المائة من السكان يفهمون الفارسية - بينما يتحدث الآخرون الكردية، العربية، الغيلكية، المازندرانية، البلوشية، اللورية^(*)، ولهجات تركية مثل الأذرية، والتركمانية، والقشقائية^(**). تنوعت أشكال الترفيه العام من استعراضات رياضية تتم فيما يسمى بالزورخانات^(***) المحلية (القاعات الرياضية)، وإنشاد الشاهنامة في المقاهي، والمواكب الملكية في الشوارع، وتنفيذ أحكام الإعدام في الميادين العامة؛ والأكثر أهمية مما سبق، مواكب التطبير، والمسرحيات الحماسية، والاحتفالات النارية خلال شهر المحرم المعظم. لكن، عند نهاية القرن، وصل معدل معرفة القراءة

(*) نسبة إلى غيلان ومازندران وبلوشستان ولورستان. [المحررة].

(**) نسبة إلى أذربيجان وتركمانستان وقبائل قشقاوي التركمانية. [المحررة].

(***) الزورخانه، أي بيت القوة، وهي نوادي للتدريب على المصارعة الشعبية. [المحررة].

والكتابة إلى 84 في المائة؛ وكان نحو 1.6 مليون ملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، و19 مليوناً آخرون مسجلين بالمدارس الابتدائية والثانوية. وأصبح أكثر من 85 في المائة من السكان يستطيعون التواصل بالفارسية على الرغم من استمرار نحو 50 في المائة في التحدث بـ «لغتهم الأم» في منازلهم. وأصبح الترفيه العام الآن يأتي في صورة مباريات كرة القدم، الأفلام، الراديو؛ والصحف والأكثر أهمية من كل ذلك، شرائط الفيديو وأقراص الـ «دي في دي» والتلفزيون، وتقريبا فإن كل عائلات الحضر ونحو ثلاثة أرباع العائلات الريفية لديهم أجهزة تلفزيون.

وظهرت الأنماط الحديثة في السفر عند بواكير القرن العشرين - كان إجمالي طول الطرق الممهدة والسكك الحديدية أقل من 340 كيلومترا - ووفقا لأحد الديبلوماسيين الأجانب، كانت البغال والجمال هي الوسائل التقليدية في الانتقال، حيث لم يكن هناك تقريبا «أي عربات ذات عجلات»⁽²⁾. وكان الشاه هو المالك الوحيد لسيارة في كل أنحاء إيران. وفي ظل الظروف الطيبة، كان المسافرون في حاجة إلى نحو 17 يوما على الأقل كي يقطعوا مسافة 350 ميلا ما بين طهران وتبريز، و14 يوما، ليقطعوا مسافة 558 ميلا حتى مشهد، ونحو 37 يوما ليقطعوا مسافة 700 ميل حتى بوشهر. وكانت مصابيح الغاز، والكهرباء، والهواتف تعد من الكماليات التي يمتلكها عدد محدود من عائلات طهران. وكتب أحد الزائرين الإنجليز مستعيدا حنينه إلى الماضي: «ليس هناك مدن في فارس، وكذلك لا توجد عشوائيات؛ وليست هناك صناعات تدار بالبخار، لذلك لا يوجد ذلك الطغيان الميكانيكي الذي يتلف الدماغ، ويميت القلب، ويرهق الأبدان والعقول بوتيرته الرتيبة. لا غاز ولا كهرباء، لكن أليست مصابيح الزيت أكثر سحرا؟»⁽³⁾. وعند نهاية القرن، كان البلد مندمجا في الاقتصاد القومي من خلال الطرق، ونظام الكهرباء، وشبكة الغاز. توافرت المياه الجارية، والكهرباء والثلاجات في العديد من المنازل - والمزارع أيضا - ولدى البلد الآن عشرة آلاف كيلومتر من السكك الحديدية، و59 ألف كيلومتر من الطرق الممهدة، و2.9 مليون سيارة - معظمها جُمعت محليا. والمسافرون من طهران يمكنهم الآن بلوغ عواصم الأقاليم خلال ساعات بالسيارة أو القطار - بالإضافة إلى الطائرات.

وقد حمل القرن كذلك تغييرات عميقة في المخاوف اليومية لدى الإيرانيين. فعند بداية القرن، تمثلت المخاطر الدائمة لدى الرجل العادي في السرقات على

طرق السفر، وقطاع الطرق القبليين، والحيوانات البرية، والجن، وعين الحسود، والقطط السوداء التي تعبر أمام أي شخص، والمجاعة، والأوبئة والأمراض خاصة الملاريا، والدفترية، الدوسنتاريا، السل، الجدري، الكوليرا، الزهري والإنفلونزا. وبنهاية القرن، استُبدلت بهذه المخاوف مخاوف أخرى تنتمي إلى العصر الحديث مثل البطالة، معاشات التقاعد، الإسكان، العجز عند الكبر، التلوث، حوادث السيارات والطائرات، المدارس المكتظة، والتنافس من أجل الالتحاق بالجامعات. لقد دخلت إيران حقاً العالم الحديث. وإذا ما ذهب ريب فان وينكل (*) الإيراني إلى النوم في العام 1900 فسوف يكون من الصعب عليه جداً التعرف على بيئته إذا ما استيقظ في العام 2000.

والتغيير الأكثر بروزاً، على كل حال، كان في بنية الدولة. ففي بداية القرن العشرين، كانت الدولة، فيما لو جاز أن نطلق عليها ذلك، تتكون فقط من الشاه وحاشيته الشخصية - وزرائه، وعائلته وميراثه العائلي. لم يحكم البلاد من خلال بيروقراطية وجيش دائم - اللذين كان يفتقر إلى كل منهما بشكل موجه - لكن من خلال الوجهاء المحليين مثل رؤساء القبائل، وملاك الأراضي، وكبار رجال الدين والتجار الأثرياء. وعند نهاية القرن، كانت الدولة تتخلل كل طبقة وإقليم في البلاد. فهناك عشرون وزارة عملاقة توظف أكثر من 850 ألف موظف مدني وتتحكم في أكثر من 60 في المائة من الاقتصاد القومي؛ ومؤسسات شبه حكومية تتحكم في 20 في المائة أخرى. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، تسيطر الدولة على قوة عسكرية تتكون من أكثر من نصف مليون رجل. ومن بين الوجهاء الذين ساعدوا في حكم المقاطعات لقرون، لم يبق سوى كبار رجال الدين. توسعت الدولة إلى حد كبير بحيث يطلق عليها البعض لفظ الدولة «الشمولية». لكن، وبغض النظر عما إذا كانت شمولية أم لا، فإن الدولة قد نمت بقفزات واسعة إلى حد أنها الآن تتحكم في وسائل العنف المنظم وجهاز منظم لجمع الضرائب، وإقامة العدل وتوزيع الخدمات الاجتماعية. ومثل هذه الدولة لم تكن موجودة أبداً في إيران. فعلى مدى قرون عدة، كانت كلمة «الدولة» تعني الحكومة الملكية، بينما هي الآن تعني الدولة بكل ما تعنيه الكلمة في سياقها الحديث من معان.

(*) بطل قصة قصيرة للأمريكي واشنطن إرفنغ نشرت العام 1819، وهي قصة مشابهة لقصة أهل الكهف. [المترجم].

هناك تغيرات لغوية يمكن رؤيتها في مجالات أخرى. ففي نهاية القرن التاسع عشر، حكم الشاه ناصر الدين باعتباره ملك الملوك (شاهنشاه)، والملك الحارس (بادشاه)، والخاقان، وظل الله على الأرض. وكانت الحاشية تهتف له باعتباره وعاء العدل، والحكم الأعلى، وقائد العقيدة، وحامي الرعية ومحور الكون. ولم تكن الدولة سوى امتداد لشخصه الملكي؛ وكان شخصه الملكي وكما هو التقليد في جميع أرجاء العالم، يتمتع بالسيادة. ومع نهاية القرن العشرين، حكم آية الله روح الله الخميني بمسميات مبتكرة مثل قائد الثورة، قائد المستضعفين ومؤسس الجمهورية الإسلامية. لم تدع «جمهوريته» الحديث بالنيابة عن إيران والشيعة فقط، لكن أيضا عن «الجماهير الثورية» و«مستضعفي العالم» - وهي مصطلحات يستحيل تصورها في القرون السابقة. وقد تغيرت اللغة السياسية بعدة طرق أخرى. ففي بداية القرن، كانت الكلمات الرئيسية في القاموس السياسي هي الاستبداد، السلطنة، والنبلاء (الأشراف)، والأعيان، وملوك الأراضي (الأرباب)، والرعايا، والعشيرة - ومصطلح مثل العشيرة يعد الآن غير مألوف لسكان حضر إيران المعاصرة، بالضبط كما أصبح غير مألوف بالنسبة إلى الأُسكتلندي الآن مقارنة بذلك الذي عاش في لندن الفيكتورية. ومع نهاية القرن، كانت المصطلحات الرئيسية هي الديمقراطية، التعددية، التحديث، حقوق الإنسان، المجتمع المدني، والمشاركة الشعبية، ومصطلح جديد: المواطنة. وبكلمات أخرى، فإن المواطنين الإيرانيين العاديين لا يعتبرون أنفسهم الآن مجرد رعايا لحاكم بل مواطنين كاملي الحقوق، وبغض النظر عن النوع ذكرا أو أنثى، بحقوق لا يمكن إنكارها للمشاركة في السياسة الوطنية. لذا، فمن غير المدهش معرفة أن أكثر من 70 في المائة من المواطنين البالغين في تسعينيات القرن العشرين يشاركون بانتظام في الانتخابات الوطنية.

وقد حمل القرن أيضا تحويلا لمعاني كل من الإيرانية (القومية) والتشييع - وهما الخيطان المتضافران اللذان ساعدا على خلق الوعي الوطني - فعلى مدار عدة قرون، كانت الحكمة التقليدية تنظر إلى الشاهنامة كمصدر لشرعية الملكية، ورابطة بين التاج واللغة الفارسية، ومقرطة الإنجازات الملحمية ليس فقط لإيران ولكن أيضا للأسر الحاكمة الفارسية القديمة. وكانت الشاهنامة، بكلمات أخرى، دليلا ملحميا على أن هوية إيران لا تنفصل عن مؤسسات الملكية، فمن دون شاه ليست هناك إيران. لكن حينما وصلنا إلى ثورة العام 1979، جادل الكثيرون بأن الملحمية لم تكتب لتقريظ الشاهات، لكن

مقدمة

للتنديد بهم حيث إن أبطال الملحمة يأتون من خارج دوائر العائلة المالكة ومعظم الملوك صُوروا على أنهم فاسدون، وطغاة وأشرار. بل جادل أحد الكتاب بأن كتاب الملوك كان ينبغي عنوانه «كتاب الثورة»⁽⁴⁾. وجادل بعد كل هذا، بأن بطل الملحمة الرئيسي كان كاوه الحداد الذي رفع راية الثورة ضد الشاه الطاغية.

كانت التغييرات في التشيع أكثر دراماتيكية. ففي الماضي، كان التشيع ميالا إلى معتقدات تعدد بالإجمال محافظة، مسالمة، ليس لها شأن بالسياسة. وكانت الاهتمامات أقل بهذا العالم مقارنة بالعالم الآخر، وبالروح، وبأمور السلوك الشخصي والأخلاق. وكان الحدث الأكثر قدسية في التواريخ المقدسة - وهو عاشوراء في شهر المحرم - للاحتفال باليوم الذي ذهب فيه الإمام الحسين في العام 680 ميلادية، عن طيب خاطر، وعلى الرغم من علمه بما سيحدث، لكي يستشهد في معركة كربلاء من أجل تحقيق المشيئة الإلهية. ويحيي الشيعة ذكرى كربلاء، وعاشوراء، ومحرم إلى حد كبير بالطريقة نفسها التي يحتفل بها المسيحيون الكاثوليك بجمعة الآلام عند جبل الجلجثة. وما هو أكثر من ذلك، أنه منذ العام 1501، حينما ثبت الصفويون التشيع باعتباره الديانة الرسمية في إيران، عملوا هم وخلفاؤهم من بعدهم، بما في ذلك مملكة القاجار، بشكل منظم على استخدام شهر المحرم لسد الفجوة بينهم وبين رعاياهم، ولتمتين الرابطة بين رعاياهم في مواجهة العالم السني - ضد العثمانيين في الغرب، والأوزبك في الشمال، والباشتون في الشرق.

لكن مع اندلاع ثورة العام 1979، تحول التشيع بشكل عنيف إلى مذهب ميسر بدرجة عالية، بحيث أصبح أشبه ما يكون بأيدولوجيا راديكالية وليس دينا محافظا ورعا. وأضحى تأويل الرسالة المركزية لشهر المحرم الآن هو القتال من أجل العدل الاجتماعي والثورة السياسية. وكانت الشعارات المعلنة هي: «فلنجعل كل شهر محرم، وكل يوم عاشوراء، وكل مكان أرض كربلاء»⁽⁵⁾. ويدور الجدل الآن حول أن الإمام الحسين لم يكن قد ذهب إلى كربلاء لأن هذا هو قدره المحتوم، بل لأنه كان قد وصل إلى استنتاج بأن «الظرف الموضوعي» يمهده بفرصة طيبة لتنفيذ ثورة ناجحة⁽⁶⁾. بل وصفه البعض بأنه غيفارا عصره⁽⁷⁾. وكان من الصعب على المحافظين أن يستوعبوا مثل هذه الأفكار. وعلى الرغم من أن التشيع - مثله في ذلك مثل القومية الإيرانية - استمر باعتباره لغة الهوية، فقد تغير محتواه الحقيقي بشدة.

(الجدول - 1): إحصاءات حيوية

2006 - 2000	1906 - 1900	
69 مليونا	12 مليونا	إجمالي عدد السكان
66 في المائة	20 في المائة	سكان الحضر (في المائة من إجمالي السكان)
3 في المائة	25 - 30 في المائة	السكان البدو (في المائة من إجمالي السكان)
6.5 مليون	200 ألف نسمة	طهران
70 سنة	30 سنة	العمر المتوقع عند الميلاد
30	500	وفيات الأطفال (لكل ألف)
84 في المائة	5 في المائة	معرفة القراءة والكتابة (فوق ستة أعوام)
25 (21)	4 (9)	وزراء الحكومة
30	8	المقاطعات
40 مليار دولار	8.2 مليون دولار	الإنفاق الحكومي
850 ألفا		الموظفون المدنيون
508 آلاف	7 آلاف	القوات المسلحة
19 مليونا	2000	المقيدون في مدارس الدولة
1.7 مليون	0	المقيدون في الجامعات
94100 كلم	325 كلم	الطرق الممهدة
2.9 مليون	1	عدد السيارات
10 آلاف كلم	12 كلم	طول السكك الحديدية
129 مليار كيلووات / ساعة	0	إنتاج الكهرباء
15 مليونا	0	التلفونات
18 مليونا	غير متاح	الراديو
5 ملايين	غير متاح	التلفزيون
311	غير متاح	دور السينما العامة
4.3 مليون	غير متاح	عدد مستخدمي الإنترنت
2 مليون	10 آلاف	توزيع الجرائد اليومية
23300		عدد عناوين الكتب الجديدة المنشورة
1502	3	المكتبات العامة

يقدم هذا الكتاب مسحاً عاماً لإيران القرن العشرين. ويحاول أن يفسر كيف وصلنا إلى الحاضر من القرن التاسع عشر. ويصف الكتاب، من جهة، كيف أن تشكيل الدولة المركزية قد فرض ضغوطاً على المجتمع؛ ومن جهة أخرى، يصف الكتاب كيف غيرت الضغوط الاجتماعية الدولة - خاصة مع اندلاع ثورتين دراماتيكيتين. وبينما كسبت الدولة قوة متزايدة إزاء المجتمع، فإنها هي ذاتها أصبحت أكثر اختلافاً، مع امتلاك الجماعات السياسية المختلفة لروابط خاصة مع مجموعات اجتماعية معينة. وينظر الكتاب أيضاً إلى الديناميات الحميمة والمعقدة بين الاقتصاد والتغير الاجتماعي وبين التغير الاجتماعي والثقافي، وبين التغير الثقافي والسياسي - كما تعكسه الأيديولوجيا الرسمية للدولة وكذلك الثقافة السياسية للمجتمع الأوسع. وبحس فيري (*)، يحكي هذا الكتاب كيف حلت الدولة البيروقراطية محل الحكم الوراثي - وهي الدولة التي يحكم فيها المركز الأطراف. وقد أفسح الحكم العائلي في البداية المجال للحكم الملكي الفردي المطلق، ثم لاحقاً للبيروقراطية الحديثة، حيث يدعي المواطن بشكل ملغز امتلاكه حقوقاً غير قابلة للتصرف. وبالحس التونيزي (**)، فإن الكتاب يصف التحول من المجتمعات الصغيرة المتقابلة وجهاً لوجه (Gemeinschaft) التي يحكمها التقليد، والعادة والقرباة إلى الدولة القومية (Gesellschaft) التي تحكمها القوى غير الشخصية للبيروقراطية، والسوق، والإنتاج الصناعي. وبالحس الماركسي، فإن الكتاب يقتضي أثر التحول من الإقطاع إلى رأسمالية الدولة، من إقليم جغرافي غير مترابط بإحكام يميزه نقاط لقرى معزولة وعشائر قبلية إلى اقتصاد حضري مندمج حيث تتنافس الطبقات لحيازة القوة داخل الدولة. ولم تعد الدولة هوية منفصلة في ذاتها ترفرف على المجتمع، بل أضحت هوية ضخمة متورطة في المجتمع. وبالحس البرودولي (***)، فإن الكتاب يكشف عن التحولات العميقة والحركة البطيئة التي حدثت في الذهنية الشعبية، وكذلك الشرارات، و«الألعاب النارية»،

(*) نسبة إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 - 1920).

(**) نسبة إلى عالم الاجتماع فرديناند تونيز (1855 - 1936).

(***) نسبة إلى المؤرخ الفرنسي بروديل (1902 - 1985).

(****) نسبة إلى الفرنسي ميشيل فوكو (1926 - 1984).

التي أضاءت سطح الأحداث السياسية. وبالحس الفوكوي^(****)، فإن الكتاب يحكي كيف خلقت «الخطابات» الحديثة نزاعاً بين القديم والجديد، وبذلك حولت بشكل دراماتيكي كلا من المذهب الشيعي والقومية الإيرانية. وباختصار، فإن الكتاب يهدف إلى تحقيق هدف إيريك هوبسباوم من عرض ليس فقط التاريخ السياسي أو التاريخ الاجتماعي، لكن تاريخ المجتمع كله⁽⁸⁾.

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع تحت حكم القاجار

حُكمت الملكيات المعروفة للإنسان بوحدة من طريقتين: إما عن طريق أمير وخادميه، والذين، باعتبارهم وزراء بفضلهم ويأذنه، يساعدون في حكم المملكة؛ أو عن طريق الأمير والبارونات، الذين يحتفظون بمراكزهم ليس بفضل الحاكم، بل بسبب عراقه الدم. ومثل هؤلاء البارونات لهم دول ورعايا خاصون بهم، رعايا يدركون أن هؤلاء هم سادتهم، وأنهم بشكل طبيعي مرتبطون بهم. وفي مثل هذه الدول التي يحكمها الأمير وخادموه، يمتلك الأمير سلطة أكبر، وذلك لأنه لا يوجد شخص في الدولة يعد أعلى منزلة منه، حيث يُطاع الآخرون باعتبارهم مجرد وزراء ورسميين مكلفين من قبل الأمير، ولا أحد يكن لهم مشاعر خاصة. وتعد كل من تركيا وملك فرنسا مثليّن لنوعي الحكومة في وقتنا الراهن.

نيكولو دي مكيافيلي، الأمير

الدولة القاجارية

مال أوروبيو القرن التاسع عشر إلى تصوير القاجار باعتبارهم «مستبدين شرقيين» مُطيين.

«حكم القاجار إيران بتلاعبهم المنظم بالانقسامات الاجتماعية، خصوصا الاختلافات العشائرية والقبلية والعرقية والإقليمية والطائفية...»

المؤلف

بيد أن استبدادهم وجد بشكل رئيسي في حقل الواقع الافتراضي. نظريا، ربما كان للشاه حق ادعاء احتكار وسائل العنف، والإدارة، والضرائب والقضاء. وكانت كلمته قانونا. يعين ويعزل المسؤولين الرسميين- من وزراء البلاط، حكام الأقاليم، وزعماء القبائل، نزولا إلى رؤساء القرى والحرس. وهو يصنع ويحطم الأعيان، ويمنح ويسحب الألقاب والمزايا. كما أنه يدعي ملكيته لكل الأملاك، ويعامل البلد على أنها تركته الخاصة. وبعد أن استكشف اللورد كرزون البلد بنفسه واستخدم بحرية أرشيفات المكتب الهندي، وضع كتابه البارز «فارس والمسألة الفارسية» الذي ذهب فيه إلى أن الشاه هو «محور الماكينة الكاملة للحياة العامة» وأنه يدمج في شخصه «الوظائف التشريعية، والتنفيذية، والقضائية للحكومة»⁽¹⁾. لكن في الواقع، كانت قوة الشاه محدودة جدا - محدودة مع الافتقار إلى كل من بيروقراطية الدولة والجيش الدائم. وكانت قوته الحقيقية لا تبعد عن عاصمته. بل أكثر من هذا، لم يكن لسلطته وزن يذكر على المستوى المحلي إلا بدعم من الأعيان الإقليميين. و«القاجار» على حد تعبير دراسة حديثة، «كان لديهم قليل من المؤسسات الحكومية التي تستحق بالفعل هذا الاسم» ولم يكن لديهم سوى خيار «الاعتماد على الأعيان المحليين في التعامل مع رعاياهم»⁽²⁾. وحسب مخطط مكيايلي، يتشابه الشاه مع الملك الفرنسي أكثر من مشابته للسلطان العثماني.

والقاجار، وهم اتحاد قبلي بلسان تركي، غزوا البلد جزءا بعد الآخر خلال الفترة من ثمانينيات إلى تسعينيات القرن الثامن عشر، فأقاموا عاصمتهم في طهران في العام 1786، وأسسوا حكم سلالته في العام 1796، وواصلوا حكمهم لأكثر من قرن. وقد ترأسوا المركز من خلال وزراء، وحاشية، وأمراء، ومحاسبين ونبلاء مع ألقاب وعناوين مثل السلطنة (تعبّر عن المملكة) والدولة (تعبّر عن الحكومة) والمملكة. لكنهم حكموا بقية البلد من خلال الأعيان المحليين، والخانات (زعماء القبائل)، والأرباب (ملاك الأراضي)، والتجار (التجار الأغنياء)، والمجتهدين (القادة الدينيين). واحتفظ هؤلاء الوجهاء بمصادرهم الخاصة للقوة المحلية. حتى بعد نحو نصف قرن من المحاولات الفاترة لبناء مؤسسات دولة، أنهى ناصر الدين شاه حكمه الطويل في العام 1896 تاركا خلفه مجرد هيكل عظمي لحكومة مركزية. ولم يزد هذا على تسعة كيانات صغيرة - دواوين من دون بيروقراطيين - خمس وزارات (الداخلية، التجارة، التعليم والأوقاف، الأشغال

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع

العامة والفنون الجميلة، والبريد والتلغراف) تعد جديدة وموجودة فقط على الورق. أما الكيانات الأربعة الأخرى (الحرية، المالية، العدل، والشؤون الخارجية) فقد كانت عتيقة لكنها افتقرت إلى هيئات العاملين بأجر منتظم، والأقسام الإقليمية، بل وللملفات الدائمة، أي أنها كانت وزارات بالاسم فقط.

كان يتم اختيار الوزراء من بين عدد ضئيل من البشر من عائلات الكتبة الذين احتفظوا بالمناصب نفسها منذ الأيام الأولى لحكم القاجار - بل احتفظ بعضهم بهذه الوظائف حتى منذ أيام حكم الصفويين في القرن السابع عشر⁽³⁾. وقد عامل هؤلاء الوزراء الوثائق الحكومية على أنها أوراق خاصة؛ وحيث لم تكن الملكية تدفع لهم بشكل منتظم، فقد تعاملوا مع مناصبهم باعتبارها أصولاً يمكن شراؤها وبيعها لأعضاء آخرين من عائلات الكتبة الأخرى. ولتعزيز إدراكهم وحسهم بهوية موحدة، أصدر ناصر الدين شاه مرسوماً يقضي بأنه ينبغي على «رجال القلم» ارتداء الكلاه - وهي قلنسوة مستديرة ذات حواف رمادية. ومع نهاية القرن، كان يمكن تمييزهم بسهولة عن العلماء (رجال الدين)، والسادة (أحفاد النبي)، والتجار، والحجاج (هؤلاء الذين حجوا إلى مكة) والذين كانوا يرتدون عمائم بيضاء، وسوداء، وخضراء. وكانت الكلاه متميزة أيضاً عن الطربوش الأحمر الذي يرتديه الرسميون في الإمبراطورية العثمانية المنافسة. ويحمل هذا المصطلح، «رجال القلم»، مضمونا أكبر. فقد أتى من الزرادشتية القديمة والفكر اليوناني عبر نوع أدبي فارسي يدعى «مرايا الأمراء»^(*). وهذا النوع الأدبي يقسم السكان إلى أربع طبقات، تمثل كل منها العناصر الأربعة الرئيسية في الطبيعة وكذلك «العناصر» الأربعة في الجسم البشري. مثل «رجال القلم» الهواء؛ و«رجال السيف»، المحاربون النار؛ ومثل «رجال الزراعة»، الأرض. ويصور الأمير كطبيب مهمته الرئيسية الحفاظ على توازن صحي بين العناصر الأربعة في الجسم الإنساني. وفي الحقيقة، يعني «العدل» الحفاظ على صحة متوازنة⁽⁴⁾.

تشكلت هيئة وزارة المالية، أقدم وأكثر الوزارات أهمية من بين الوزارات الأربع، في المركز وفي عواصم المقاطعات من المستوفين (المحاسبين) والكتبة المتوارثين. تناقلت عائلة مستوفي الممالك - تعود أصولهم إلى الصفويين - المكتب المركزي من

(*) للمزيد حول «مرايا الأمراء»، أو ما يعرف بـ«الآداب السلطانية»، انظر العدد 324 من سلسلة عالم المعرفة، «الآداب السلطانية: دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي»، تأليف د. عز الدين العلام. [المحررة].

الأب للابن خلال القرن التاسع عشر حتى عشرينيات القرن العشرين. بينما ساعدت عائلات موظفي الدواوين - أُنِيَ معظمهم إما من إقليم آشتيان في وسط إيران أو من منطقة نور في مازندران - الحكام الرئيسيين في جمع الضرائب. ويأتي مصطلح «المستوفي» من كلمة إيفاء واستيفاء التي تعني «جامع المدفوعات الحكومية». ومن أجل أغراض الضرائب، قُسم البلد إلى 38 إقليمًا - وبحلول العقد الأول من القرن العشرين خُفضت إلى 18 إقليمًا. وكل إقليم تتم «المزايدة» عليه في يوم النيروز (يوم رأس السنة)، والمزايد الأنجح - غالبًا ما يكون عينا من الأعيان يقدم أكبر منحة - يتلقى فرمانًا ملكيًا (مرسوما) مع ثوب ملكي تجعل منه حاكمًا محليًا لعام مقبل. وبهذا، فإنه يحتفظ بالإقطاع لجمع المال (ضريبة الأرض) - وهي المصدر الأساسي لإيرادات الحكومة المركزية. وكانت الإقطاعية هي ضريبة الأرض، وأحيانًا الأرض نفسها. وهؤلاء الحكام الذين يحتفظون بالإقطاع عليهم أن يعملوا بشكل وثيق مع كل من المستوفي، الذي يتحقق من العائدات والذي لديه تقديرات للضرائب من الأجيال السابقة، وكذلك العمل مع الأعيان المحليين الذين يمكنهم منع الجمع الفعلي للضرائب. واستمر المستوفي أيضًا في إدارة أراضي الدولة وأراضي التاج الآخذة في التقلص. ووفقًا لكلمات أحد المؤرخين، «حتى العام 1923 استمرت الحكومة في توكيل جمع الضرائب ببساطة بسبب افتقارها إلى الجهاز الإداري لجمعها»⁽⁵⁾. وقد تمت الاستعانة بالأمريكي مورغان شوستر لإعادة تنظيم وزارة المالية في العام 1910، الذي حاول شرح النظام المعقد للمستوفي بأسلوب متعال، وإن كان مفيداً⁽⁶⁾:

ولم يكن هناك أبداً في فارس سجل ضرائب أو «كتاب يوم الحساب» ليعطي مسحاً كاملاً، حتى وإن كان غير دقيق إلى حد ما، لمصادر الإيراد المحلي التي يمكن للحكومة أن تعتمد عليها. قُسمت فارس إلى نحو سبعة عشر أو ثمانية عشر إقليمًا ضريبياً من أجل أغراض جمع الضريبة، ويحتوي كل إقليم على مدينة كبيرة أو مركز باعتباره مركزه الإداري... وبخلاف الفكرة غير المحددة تماماً في رؤوس بعض المستوفين الرئيسيين، أو «المحاسبين الحكومي»، في طهران حول النسبة التي ينبغي جمعها من الطبقة الأولى داخل أحياء المقاطعة، لم تكن الحكومة المركزية تعرف أي شيء عن مصادر الإيراد التي ينبغي عليها جمعها... وكان لدى رئيس جامعي الضرائب ما يدعى كيتابتشا (الكتاب الصغير) المقاطعة، ولكل جامع من جامعي الضرائب المساعدين لديه الكيتابتشا الخاص بالحي الموكل

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع

إليه جمع الضرائب منه. وهذه الكتب الصغيرة كتبت بأسلوب فارسي خاص، على أوراق صغيرة للغاية، وغير مجلدة، وغالبا ما كانت تحمل في الجيب، أو على الأقل يحتفظ بها ضمن الأغراض الشخصية لجامع الضرائب. وقد كتبت على هذا النحو لكي يكون من الصعب جدا، إن لم يكن مستحيلا، على أي فارسي عادي أن يفهم ما فيها. كان في فارس، وعلى مدى أجيال عديدة، طبقة خاصة من الرجال تعرف بالمستوفين. وتعد مهنة أو حرفة المستوفي، في العديد من الحالات، وراثية من الأب لابن. ويفهم هؤلاء الرجال الأسلوب الذي كتبت به الكيتابتشا، والنظام المعقد والمتشابك الذي يتم به تقدير وجمع الضرائب المحلية. وبصرف النظر عما إذا كان أحدهم جامع ضرائب رئيسيا في مقاطعة، أو جامعا لضرائب حي، فإن كلا منهما كان يعتبر الكيتابتشا ملكية خاصة له، لا تنتمي بأي حال من الأحوال إلى الحكومة. فهو يستنكر أي محاولة من جانب أي شخص للدخول في التفاصيل والسعي إلى فهم كيفية اشتقاق الضرائب وما هي النسبة التي يحتفظ بها لنفسه منها... ومن الواضح، لهذا السبب، أن الحكومة المركزية لم يكن لديها سوى معرفة هزيلة للغاية سواء حول مستوى الإيرادات التي من المقدر أن تحصل عليها، أو حول مدى عدالة أو عدم عدالة توزيع العبء الضريبي بين سكان فارس.

قدر كرزون أن العائدات الحكومية السنوية لا تزيد على 52.4 مليون قران^(*) (8.2 مليون دولار) عند نهاية تسعينيات القرن التاسع عشر-80 في المائة منها من ضرائب الأرض. أما العشرون في المائة الأخرى فتأتي من سك العملة ونظام التلغراف⁽⁷⁾. وقد ذهب معظم الإنفاق الحكومي إلى البلاط - إسطنبولاته، وورشه، وحراسه، وحيالته، ومعاشاته. كما ذهب الإنفاق أيضا إلى مخازن حبوب الدولة والمساعدات المقدمة للقادة الدينيين والقبليين. ومن بين الـ 43 مليون قران التي تشكل جملة الإنفاق، ذهب 18 مليونا للجيش، 8 ملايين لمعاشات التقاعد الحكومية، 3 ملايين لـ «البيت الملكي»، ونحو 5 ملايين أخرى للحرس الملكي، 2 مليون لمعاشات النبلاء، 1,5 مليون لرجال الدين والمحاسبين، 600 ألف للخانات (زعماء القبائل) القاجار، ومليون واحد لوزارة الخارجية. وتعد وزارة الخارجية وفقا لكرزون، الوزارة الوحيدة التي كان لديها هيئة عاملين بدوام كامل الوقت. وكان لدى الوزارة ممثلون

(*) قسم القران إلى 20 شاهي أو ألف دينار، وكان عملة فارس في الفترة من 1825 إلى 1932 ليستبدل بعدها بالريال. [المحررة].

في إسطنبول، لندن، باريس، برلين، فيينا، سانت بطرسبرغ، واشنطن، أنتويرب، وبروكسل. وكان لديها ممثلون أيضا في عواصم الأقاليم داخل إيران بشكل أساسي من أجل مراقبة الحكام المحليين.

وقد ادعت وزارة الحربية أن لديها قوة ضخمة يبلغ قوامها أكثر من 20 ألفا. وفي الحقيقة، فإن الجيش النظامي، وهو القوة الوحيدة ذات المظهر المنظم التي يدفع لها مرتبات لتوظيفها بدوام كامل، كان يبلغ عدده أقل من 8 آلاف، 5 آلاف في سلاح المدفعية المزود بأربعة مدافع قديمة معروضة في ميدان طوبخانه^(*)، الذي يعد ساحة الاستعراض الرئيسية في طهران، وألفان في لواء (القوزاق) الذي تم تشكيله في العام 1879 لكي يحل محل حرس القصر التقليدي الذي يبلغ عدده أربعة آلاف من العبيد الجورجيين. وكان يقود هؤلاء القوزاق ضباط روس؛ بينما أتى جنودها جزئيا من قبيلة شهبان وجزئيا من المهاجرين المتحدثين بالتركية الذين فروا من الزحف الروسي إلى يريفان. وقد تلقى العديد منهم إقطاعات في منطقة سفيد رود^(**) الخصبة في مازندران مقابل خدمتهم في الجيش⁽⁸⁾. وقد ألحق نحو 100 بختياري^(***) بحرس القصر يقودهم ضابط هو ذاته خان القبيلة الذي كان قد تزوج من عائلة القاجار وتلقى إقطاعا في منطقة تشهار محل خارج أصفهان. وكان للحكام الرئيسيين، مثل الأمير ظل السلطان في أصفهان، حراسهم الخاصون بهم كذلك.

ويتكون الجيش الذي يصل تعداده إلى 20 ألفا على الورق في أغلبه من فرق عسكرية قبلية يقودها ضباط من قادة عشائهم ذاتها⁽⁹⁾. وكانت تجهيزات هذه الفرق عبارة عن بنادق أكل عليها الدهر وشرب تُلقم عن طريق فوهتها وتم شراؤها عن طريق صفقة في سبعينيات القرن التاسع عشر حينما تحولت القوات الأوروبية إلى البنادق الأحدث التي تُلقم من مؤخرتها. وكما لاحظ أحد المسافرين البريطانيين، «تشكل القبائل كل القوة العسكرية في المملكة فيما عدا الجيش الدائم، والذي لا يزيد على كونه الحرس الشخصي للشاه وحكامه الأميريين»⁽¹⁰⁾. والأكثر من هذا أنه مع نهاية القرن التاسع عشر، زادت القبائل الرئيسية من قوتها النسبية في

(*) ميدان خميني حاليا. [المحررة].

(**) سفيد رود أي النهر الأبيض. [المحررة].

(***) البختياريون هم من القبائل الكردية الموجودة غرب إيران. [المحررة].

مواجهة الحكومة المركزية بحصولها على البنادق التي تُلقم من مؤخرتها. ووفقا لروايات المسافرين البريطانيين، قام مهربو الأسلحة بعمليات سريعة ونشطة في الخليج لتهرب البنادق إلى البختاريين، والقشقائيين، والبوير أحمديين، والترکمان، والشهسوانيين، والعرب، والبلوش⁽¹¹⁾. وكان بمقدور هذه القبائل، وهو ما كان محل اتفاق بشكل عام، أن تلحق الهزيمة بالجيش النظامي⁽¹²⁾. وهو ما دفع ناصر الدين شاه إلى التحسر بقوله «ليس لدي جيش مناسب كما ولا عتاد حربيا يمكنني تقديمه لجيش نظامي»⁽¹³⁾. وبالمثل، فقد لاحظ واحد من وزرائه، أمين الدولة، أن «الوارثين للعرش الإيراني لن يرفعوا رؤوسهم عالية ما لم يقوموا بتأسيس جيش مناسب»⁽¹⁴⁾.

وكان لوزارة العدل، على الرغم من وجودها منذ العام 1834، وجود ضئيل للغاية خارج طهران. فقد استعاد عبدالله مستوفي، وهو محاسب كبير، في مذكراته وبعبارات يملؤها الحنين للماضي كيف كان المجتمع ذاته متكفلا بإدارة أموره القضائية من دون تدخل من الحكومة المركزية⁽¹⁵⁾. وكان ينظم القضاء بين القبائل عن طريق زعماء العشائر، وبين المزارعين عن طريق الكتخدا (الرئيس)، وكبار السن في القرى، وملاك الأراضي؛ وبين الحرفيين والتجار عن طريق شيوخ جماعاتهم. وفي المدن الرئيسية، كان النظام القضائي الرسمي مقسما بطريقة غامضة ما بين المحاكم الشرعية (الدينية) والعرفية. وكان يرأس المحاكم الشرعية القاضي الشرعي، ولقبه شيخ الإسلام وهو لقب يورث؛ بينما يرأس المحاكم العرفية حكيم تختاره الحكومة. وتتولى المحاكم الشرعية الأمور الشخصية والمدنية؛ بينما تتعامل المحاكم العرفية مع الجرائم ضد الدولة - ويمكن أن تشمل هذه الجرائم في المحاكم الشرعية على السرقة والسكر كما تشمل قطع الطريق، التحريض على الفتنة والعصيان، والهرطقة. وللمحاكم العرفية أن تقيم حكمها بناء على الشريعة، السوابق، المبرر، الدلائل الظرفية، وملاءمة الحكم للدولة، والعرف المحلي. وفي الواقع، يمكن أن يعني العرف العادات كما يعني قانون الدولة. بل ساوى كرزون بين العرف و«القانون العام» الإنجليزي. ونظريا، فإن الشاه وممثليه المباشرين فقط - الحكام الأميريين الذين يحوزون الخنجر الملكي - هم الذين كانت لديهم السلطة للحكم بالإعدام. بينما عمليا، ترك معظم الأحكام القضائية، حتى تلك المتعلقة بالحياة والموت، للسلطات المحلية. وأكثر من هذا، ظلت ميزانية وزارة العدل ضئيلة للغاية لدرجة أنه حتى

عند نهاية القرن التاسع عشر كانت الأقسام في المقاطعات تعيش من بيع طوابع التوثيق لدى الكتاب العدليين⁽¹⁶⁾.

لاحظ أحد الدبلوماسيين البريطانيين أن القاجار كانوا راغبين في ترك معظم أمور القضاء للقضاة الشرعيين، وزعماء القبائل، ورؤساء القرى، وشيوخ الجماعات ماداموا قد احتفظوا نظرياً بالسلطة المطلقة المتعلقة بالحياة والموت⁽¹⁷⁾. ولم يكن هذا أمراً قليل الشأن في بلد لم تملك الحكومة فيه سوى أدوات محدودة للسيطرة لكنها نصبت المشانق المروعة في الأماكن العامة. وطبقا لواحدة من اليوميات التي تغطي الفترة بين 1873 و1904، فإن عاصمة مقاطعة شيراز شهدت تنفيذ 82 حكماً بالإعدام-48 بقطع الرأس، 17 بالشنق، 11 بتقطيعهم إلى أربعة أجزاء، 4 بالدفن أحياء، 2 بنزع أحشائهما. كما أجريت 118 عملية بتر للأعضاء: 41 بتراً للأصابع، 39 بتراً للأقدام، 38 حالة بتر للأذن؛ و110 عمليات جلد، كانت 11 منها مهلكة. وتلاحظ اليوميات أن هذه الاستعراضات كانت مصممة من أجل ردع المجرمين وكذلك لاستعراض القوة الملكية للعامة - «خاصة لرجال القبائل البدو المياليين إلى نهب الريف»⁽¹⁸⁾.

كانت الوزارات الأحدث بالقدر نفسه من التواضع. فوزارة الداخلية وظفت ضباطاً مَساويين وإيطاليين في العام 1873 لتأسيس قوة شرطة في طهران. وبحلول العام 1900، كانت هذه القوة، التي تعرف باسم النظامية، لا تزيد على 460 رجل شرطة. وأنفقت وزارة التعليم معظم مواردها المحدودة على ما عرف بدار الفنون (مأوى العلم)، وهي مدرسة عليا أسست في العام 1852 لتدريب المستخدمين للجيش والوظائف المدنية. وكانت لديها تعليمات صريحة بأن يكون طلابها من «أبناء الأعيان، والنبلاء، والخانات، والعائلات الغنية». وبحلول العام 1900، كان بالمدرسة 300 طالب. وقد اشتكى أحد المعلمين من أن تعليم «هؤلاء الأولاد المدللين مثله مثل محاولة وضع نظام بين حفنة من حيوانات الصحراء المتوحشة»⁽¹⁹⁾. وقد استقدمت أغلبية المعلمين من فرنسا لمواجهة النفوذ البريطاني والروسي. وقد اقتصرَت وزارة التجارة على الإشراف على عدد قليل من الموانئ الموجودة على بحر قزوين والخليج. أما وزارة البريد والتلغراف فقد «امتلكتها» حتى العقد الأول من القرن العشرين عائلة مخبر الدولة - فقد كانت مسؤولة شكلياً عن كل من نظام البريد الذي تأسس في العام 1876 وخطوط التلغراف التي مدها البريطانيون في العام 1856 لربط لندن ببومباي. وبحلول العام 1900 وسعت خطوط

التلغراف لتربط طهران بكل عواصم المقاطعات. غير أن بعض هذه الخطوط كانت تدار عن طريق شركة بريطانية توظف الأرمن. ووفقا لإفادة ضابط شرطة إيطالي: كانت «وزارات الحربية، والداخلية، والشؤون الخارجية فقط هي التي لديها ما يحاكي أي تنظيمات رسمية. أما الوزارات الأخرى فلم يكن لديها مقر دائم، ولا موظفون منتظمون، ولا ميزانية منتظمة. وكان وزراء هذه الوزارات يتجولون في جميع الأنحاء مع خادميهم الذين يحملون أوراقهم»⁽²⁰⁾.

حدد كرزون ستة أشخاص باعتبارهم الأكثر نفوذا خلال الأعوام الأخيرة لحكم ناصر الدين شاه: مظفر الدين، ولي العهد، الذي حكم، وفقا للتقاليد، مقاطعة أذربيجان ذات الأهمية الإستراتيجية؛ وظل السلطان، ابن الشاه القوي، الذي حكم أصفهان كما حكم إلى جانبها في وقت ما مقاطعات فارس، وكردستان، وعربستان، ولورستان؛ ثم كامران ميرزا (نائب السلطنة)، ابن الشاه الثالث، حاكم طهران وكان شكليا رئيسا للقوات المسلحة باعتباره وزيرا للحربية وباعتباره أيضا القائد العام (أمير كبير) - وكان أيضا متزوجا من ابنة حاكم المستقبل محمد علي شاه؛ أمين السلطان، وهو حفيد لعبد جورجي الذي سترفع قامته لكي يصبح مستقبلا الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) وكذلك وزيرا للمالية والداخلية وحاكما لموانئ الخليج العربي؛ ثم أمين الدولة، وهو جورجي آخر يعد المنافس الرئيسي لأمين السلطان؛ وأخيرا مشير الدولة، زوج أخت الشاه ووزير العدل، الذي كان باعتباره مستوفيا ذا ميول ليبرالية، قد عمل على تعليم أولاده في أوروبا وساعد على إقامة مدرسة العلوم السياسية في طهران⁽²¹⁾. وقد مارس أكبر أبنائه، الذي ورث لقبه، دورا رئيسيا في الثورة الدستورية.

أما بقية المناصب الوزارية فقد كان يتولاها: مخبر الدولة، وزير البريد والتلغراف، الذي حمل أيضا حقيبة وزارة التعليم والأوقاف - وقد كان مرتبطا بالشاه من خلال المصاهرة؛ ثم عباس ميرزا، أكبر أشقاء الشاه، الذي كان وزيرا للتجارة إلى جانب كونه حاكما لقزوین. أما المقاطعة الرئيسية الأخرى خراسان، فقد حكمها ركن الدولة - وهو شقيق ملكي آخر. لم يكن هؤلاء الحكام مؤتمنين على الخنجر الملكي فقط باعتباره رمزا للسلطة المطلقة لكن أيضا للتأكد من أن شون قمح الدولة بها مخزونات كافية لحالات الطوارئ. وعند اختيار ناصر الدين شاه ابنه كحاكم لطهران، حذره من أنه إذا أبتليت العاصمة بأي نقص في الغذاء فإنه سيكون مسؤولا

شخصيا وسوف يضرب بالعصا على قدميه أمام الجميع ليرى العالم أنه «في مثل هذه القضايا الحيوية حتى ابن الشاه يمكن محاسبته»⁽²²⁾.

ومع افتقارهم إلى بيروقراطية مركزية، اعتمد القاجار على الوجهاء المحليين - زعماء القبائل، القادة الدينيين، كبار التجار، وكبار ملاك الأراضي. وفي معظم المحليات، سواء كانت مدينة، قرية أو مناطق قبلية، تمتعت النخبة المحلية بمصادرها الخاصة من القوة وبروابطها مع القصر المركزي. وكان بعضهم مرتبطا بالعائلة المالكة إما من خلال الدم أو الزواج. وقد عمل فتح علي شاه، الحاكم القاجاري الثاني، بشكل منتظم على خلق روابط بينه وبين العائلات في المقاطعات حيث تزوج أكثر من ألف زوجة وخلف وراءه بضع مئات من الأطفال⁽²³⁾. وكان ناصر الدين شاه أكثر تواضعا؛ حيث تزوج سبعين مرة فقط. وقد اعتاد الناس المزاح بالقول «إن كل إقليم في البلاد، تم اجتياحه من قبل الجمال، والبراغيث، وأبناء الملوك (شاهزاده)»⁽²⁴⁾. كما أن الوجهاء المحليين أيضا اشتروا الألقاب، والمكاتب، والإقطاعات. وقد شكى أحد المستوفين من أن خلق نحو 200 لقب شرفي قد أغرق السوق وبنهاية القرن التاسع عشر كان بإمكان «أي أحد ادعاء أن لديه لقباً»⁽²⁵⁾.

يمكن وصف هؤلاء الوجهاء باعتبارهم أرستقراطية ملاك أراضٍ. وقد حصلوا على معظم دخلهم من الزراعة وعرفوا في اللغة الدارجة بكلمة أرباب (ملاك أراضٍ) وعمدة - ملوك (ملاك أراضٍ كبار). وقد حدد مهدي بامباد، في كتابه المكون من عدة أجزاء حول عصر القاجار، نحو 1283 شخصية بارزة. ومن بين هؤلاء، كان 771 (60 في المائة) موظفي دولة - رجال الحاشية، مستوفين، كتبة؛ ومنهم 286 (23 في المائة) أدباء ومثقفون - تقريبا كلهم مرتبطون بالقصر؛ و98 (8 في المائة) أمراء؛ و98 آخرون علماء دين؛ وكان 19 منهم (1 في المائة) تجارا⁽²⁶⁾. وبينما لم يكن بامباد محددًا حول مواردهم المالية، فإنهم كلهم تقريبًا، بمن في ذلك علماء الدين، كانوا يستثمرون في الزراعة - إما باعتبارهم ملاكا لعزب كبيرة أو ملاكا جزئيا لقرى⁽²⁷⁾.

بالإضافة إلى ملكية الأرض، تمتع العلماء الكبار بسلطة واسعة. فباعتبارهم مراجع للتقليد، كان لهم احترامهم كمرشدين روحيين وقانونيين. فقد كان الورعون والأتقياء يستشيرونهم في الأمور الأخلاقية والقانونية والدينية. وباعتبارهم نوابا للإمام فقد تلقوا نوعين من الأعشار - الخمس المعروف بـ«سهم الإمام» والزكاة الإسلامية العادية

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع

المرصود للفقراء. وكانت المساهمات تأتي في معظمها من ملاك الأراضي، والتجار، وشيوخ الجماعات. وبصفتهم رؤساء للأوقاف، كان العلماء الكبار يشرفون على المساجد، والعتبات المقدسة، والمعاهد والحوزات الدينية، ومدارس القرآن. وهي أوقاف كانت تتكون في أغلبها من أراض زراعية وأراضٍ في الحضر. وباعتبارهم مجتهدين، كانوا يقومون بعملية التعليم في الحوزات الدينية، ويوزعون المنح الدراسية، ويساعدون في اختيار القضاة الشرعيين، وخطباء المساجد، وأئمة الصلاة، ومعلمي المدارس. باختصار، تمتع العلماء الشيعة، على النقيض من نظرائهم في العالم السني، بمصادرهم الخاصة من الدخل، وبذلك فقد كانوا أكثر استقلالاً عن الحكومة المركزية.

ومن أجل محاولة معادلة ذلك النفوذ، أحاط القاجار أنفسهم بهالة دينية. فقد أعلنوا أنفسهم باعتبارهم حماة التشيع، المحافظين على القرآن، وأئمة المؤمنين، وحملة سيف الإمام علي. وقد قاموا بزيارات معلنة للعتبات المقدسة لدى الشيعة - مسجد الإمام الرضا في مشهد حيث من المفترض أن الإمام الثامن مدفون به؛ ومسجد فاطمة في قم حيث قبر أخت الإمام الرضا؛ وأيضاً للإمبراطورية العثمانية^(*) لزيارة كربلاء حيث استشهد الإمام الحسين، وللنجف حيث دفن الإمام علي، ولسامراء حيث عاش الإمام الثاني عشر. وقاموا بطلاء القبة الكبيرة في مسجد سامراء بالذهب. وقاموا أيضاً ببناء مشهد، التي تعني حرفياً «مكان الشهداء»، وذلك لمنافسة مكة والمدينة. وقد تولوا رعاية مراكز التعليم الديني في النجف، ومشهد، وأصفهان، وأسسوا المدرسة الفيضية في قم. ودفن القاجار ذويهم في مسجد الشاه عبد العظيم في ضواحي طهران الذي لم تكن شهرته أنه فقط يضم قبر أسلافهم بل أيضاً ابن الإمام السابع. وقد بنوا أول خط سكك حديدية في البلد ليربط ما بين طهران ومسجد عبد العظيم. وبالطبع، فقد استمروا في اختيار أعضاء من العلماء لكي يكونوا قضاة، وشيوخ الإسلام، وأئمة الجمعة. وكان إمام جمعة طهران متزوجاً من العائلة المالكة. وقد ادعى صامويل بنجامين، أول ممثل رسمي لأمريكا في طهران، وإن بكلمات تتضمن بعض المبالغة، أن المجتهد الأعلى مقاما في طهران كان قويا لدرجة أنه - حتى وإن كان يمتطي بغلا ولم يكن لديه سوى خادم واحد - «بكلمة واحدة يمكنه خلع الشاه»⁽²⁸⁾. أبقى القاجار أيضاً على الممارسة الصفوية الشائعة بخلق صلات نسب لهم تربطهم بكل من السلالات الحاكمة الإيرانية

(*) حكم العثمانيون العراق من العام 1534 حتى العام 1918. [المحررة].

القديمة والأئمة الشيعة. بالقدر نفسه من الأهمية، فقد استمروا في إشاعة أسطورة أن الإمام الحسين قد تزوج من الشاهبانو، ابنة آخر شاه ساساني. لذا فإن الإمام الرابع وخلفاءه من المفترض أنهم جميعا ليسوا فقط الأحفاد المباشرين للنبي المعظم ولكن أيضا للملوك الساسانيين.

وأكثر من هذا، رعى القاجار شعائر شهر المحرم السنوية التي تحيي ذكرى استشهاد الإمام الحسين. ومولوا عمليات الجلد، والتلاوة، والتمثيل الديني في الحسينيات (مراكز دينية)، والتكايا (المسارح). وبعد جولته في العام 1873 في أوروبا، أقام ناصر الدين شاه مبنى تكية الدولة الكبيرة (مسرحا حكوميا) في طهران لكي يعاد فيه تجسيد عملية استشهاد الإمام الحسين. وكان هذا المبنى المستدير المغطى بالقماش كبيرا لدرجة أن عدد المتفرجين يصل إلى 20 ألفا - وقال البعض إنه مستلهم من قاعة ألبرت في لندن⁽²⁹⁾. وقد ادعى الممثل الأمريكي أن المسرح كان يتضمن صورة بالحجم الطبيعي للنبي محمد⁽³⁰⁾. وفي الأغلب أن تلك كانت صورة للإمام علي أو الإمام الحسين.

وتعود أصول مسرحيات تجسيد استشهاد الإمام الحسين إلى فترة العهد الصفوي، وتقوم على التمثيل الدرامي لأيام الإمام الحسين الأخيرة بالكامل، وحياة الاثنين وسبعين شخصا الذين صحبوه⁽³¹⁾. وتبدأ هذه المسرحيات في الأول من المحرم بوصول الإمام الحسين إلى سهول كربلاء بالقرب من مدينة الكوفة، ورفع علم الثورة الأسود ضد يزيد، الخليفة الأموي. وتنتهي في عاشوراء، العاشر من المحرم، مع قبول الإمام الحسين عن طيب خاطر استشهاد - وهو مصير كان قد قرره مسبقا حتى قبل وصوله إلى كربلاء. وقد بنى الشاه ناصر الدين تكايا أخرى. حيث كان يوجد في طهران وحدها أكثر من أربعين منها في جميع أنحاء - ويمول العديد من هذه التكايا الأعيان المحليون. كما أن الروزخانات أعيد فيها أيضا تمثيل مشاهد مؤثرة من حياة الإمام الحسين ومرافقيه. ومع نهاية القرن دمجت دور التعزية مشاهد سعيدة لإحياء المناسبات المبهجة مثل العودة من السفر أو الشفاء من الأمراض الخطيرة. وعلى الرغم من أن المحرم كان مناسبة جليلة، لم يتورع ممثلو الشارع عن تسلية الجماهير بالتمثيلات الهزلية⁽³²⁾. وأكثر من هذا، فإن عاشوراء يأتي في أعقابه مباشرة عيد فرحة الزهراء. وهنا تحل الملابس الملونة محل الملابس الداكنة، وتطلي النساء أظافرهن، ويقوم الرجال بصبغ شعرهم، ويقوم

الأغنياء عروضاً للألعاب النارية، وقد رأى الزوار الإنجليز المشهد مألوفاً. وتحمل احتفالات المحرم تماثلاً مدهشاً مع مسرحيات الآلام في مسيحية العصور الوسطى. فكل منهما يُنظر إليه على أنه تحقيق للقضاء والقدر الإلهي. وكلاهما يصور الاستشهاد المقدس مقابل خطايا الإنسان. وكلاهما يجسد الضعف الإنساني حيث لم يعلّ الناس في الكوفة، أو في القدس إلى مستوى الحدث. وكلا الموتين نظر إليه كعامل للخلاص يكسب المؤمنون التائبون من خلاله خلاصهم في العالم الآخر. وكلاهما أيضاً يعزز الشعور بالمجتمع في مواجهة العالم الخارجي، وبذلك يجذب الجماهير لتكون أكثر قرباً من النخبة. ومن باب الواجب حضر ناصر الدين شاه العرض السنوي في المسرح الحكومي، ومن خلال مقصورته الملكية كان يشاهد عبر التلسكوب ليس فقط الممثلين، ولكن أيضاً الجمهور - وقد جلسوا وفقاً للرتبة والطبقة. والبعض كان يتندر بأنه اهتم بشكل خاص بالفرجة على النساء. وكان الممثلون عادة ما يرتجلون. وكان يجري إلباس الممثلين القائمين بدور العدو ملابس عثمانية، وكان يشار إلى أطفال الإمام الحسين باسم شاهزاده (أبناء الملوك)، وكان يُقدّم الأوروبيون الذين تحركت مشاعرهم لمحنة الإمام الحسين فتحولوا فوراً إلى التشيع⁽³³⁾. وكان هناك من يجلدون أنفسهم في الشارع، وكان كبار رجال الدين يجفلون جانباً، محتسبين هذه المسرحيات غير لائقة، ومثيرة، وربما الأكثر أهمية من كل ما سبق، اعتداء على مضمارهم الخاص. وقد كتب الممثل الأمريكي أنه في الأغلب كانت «الطبقات الجاهلة هي التي تنضم إلى مثل هذه المواكب»⁽³⁴⁾.

وكان الميل نحو الدين الشعبي ذا صدى جيد حيث كان أكثر من 85 في المائة من سكان البلد من الشيعة. واقتصر وجود السنة، الذين يبلغون أقل من 10 في المائة، على الأطراف: البلوش في الجنوب الشرقي؛ التركمان في الشمال الشرقي؛ وبعض الأكراد في الشمال الغربي، وبعض العرب في الجنوب الغربي. وفي الوقت نفسه مثّل غير المسلمين أقل من 5 في المائة من سكان البلد (انظر الجدول 2)، ويشتملون على نحو 80 ألفاً من المسيحيين الآشوريين حول بحيرة أرومية، و90 ألفاً من الأرمن في أصفهان وبالقرب منها، وكذلك في رشت، وطهران، وأذربيجان الغربية؛ و50 ألف يهودي في يزد، وشيراز، وطهران، وأصفهان، وهمدان؛ ونحو 15 ألفاً زرادشتيين في يزد، وكerman، وطهران، وأصفهان. واستمر القاجار في ممارسة التقليد الصفوي بمعاملة أقلياتهم المسيحية، واليهودية والزرادشتية باعتبارهم «أهل كتاب» شرعيين - وهم شرعيون لسبيين: أولهما

أنهم كانت لديهم كتبهم المقدسة، وثانياً لأنهم كانوا معترفاً بهم على هذا النحو في القرآن والشرعة. وكان مسموحاً بأن يكون لديهم قاداتهم ومنظماتهم، ومدارسهم وضرائبهم، وقوانينهم وأماكن عبادتهم. وقد تعامل الشاه معهم من خلال قاداتهم الدينيين. ومثل الأرمن رئيس أساقفتهم في أصفهان، كما مثل الآشوريين بطيركهم في أرومية، اليهود حاخامهم الأكبر في يزد، والزرادشتيين كاهنهم الأكبر في يزد أيضاً.

(الجدول - 2): التكوين المجتمعي في إيران العام 1900

المجموعات اللغوية الرئيسية:	
الفارسيون	6,000,000 (50%)
الأذريون	2,500,000
المازندرانيون	200,000
الغيلكيون	200,000
الطوالش	20,000
التاتيون	20,000
القبائل الرئيسية:	(30%)
الأكراد	850,000
العرب	450,000
البختاريون	300,000
القشقائيون	300,000
البلوش	300,000
اللر	150,000
البوير أحمديون	150,000
الممسنون	150,000
الأفشار	150,000
الشهسوانيون	100,000
الهزارة (البربريون)	80,000
التيموريون	60,000
الترکمان	50,000
القره داغيون	50,000
الأفغان	30,000
الباصريون	25,000

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع

20,000	الجمشيديون
20,000	الطاجيك
20,000	القرباخيون
	القبائل الأصغر: القاجارا، البيات، القره غوزلو، الباهارلويون، الإيماثلويون، النفاريون، الكامتشيون، المقادمدمون، الجافنشيريون، الشاككايون
	غير المسلمين:
100,000	البهائيون
90,000	الآشوريون
80,000	الأرمن
50,000	اليهود
15,000	الزرادشتيون

ملاحظة: حيث لم تُجر أي تعدادات سكانية في القرن التاسع عشر، وحيث تعد سجلات الزائرين انطباعية إلى حد كبير، فإن التقديرات المذكورة في الجدول تعد تخمينات اعتمدت على تقارير مبعثرة في المكتب الخارجي البريطاني، أخذاً في الاعتبار الهجرات، والتعداد السكاني الأول للعام 1956. لتقدير حجم القبائل، انظر:

H. Field, Contribution to the Anthropology of Iran (Chicago: Field Museum of Natural History, 1939); and S. I. Bruk, "The Ethnic Composition of the Countries of Western Asia," Central Asian Review, Vol. 7, No. 4 (1960), pp. 47-420.

أما الأقلية الأكبر، البهائيون، فقد كانت تفتقر إلى المكانة الشرعية. فبداية كانوا يعرفون باسم «البابيون»، وتعود أصولهم إلى أربعينيات القرن التاسع عشر حينما قام تاجر من شيراز بإعلان نفسه الباب للإمام المهدي، الإمام الثاني عشر الذي احتجب. وادعى أنه جاء منذراً بيوم الحساب وظهور الإمام المهدي. وعلى الرغم من أنه شنع واضطهد أتباعه من دون رحمة باعتبارهم مهرطقين، وخاصة بعد محاولتهم اغتيال ناصر الدين شاه في العام 1852، فإن الحركة نجحت في البقاء في ظل وريث الباب الذي اتخذ اسم بهاء الله، وكان يعظ البهائيين بالابتعاد بشدة عن كل أشكال النشاط السياسي. وقد أعلن نفسه باعتباره الإمام الغائب وكذلك المسيح، مع خطاب جديد مختلف كلياً يدعو إلى الإصلاح الاجتماعي واحترام السلطات القائمة. وقد بادر بنشر كتابه المقدس، ليحل محل القرآن والإنجيل. غير أن شقيقه، والذي أسمى نفسه «صبح الأزل»، أعلن نفسه الوريث الحقيقي للباب، واستأنف التنديد بمؤسسة الحكم. وهكذا انقسم البابيون إلى طائفتين: «الأزلية» النشطة

سياسيا، و«البهائية» المهادنة. وقد عاش الأزليون في الأغلب الأعم في طهران؛ والبهايون في يزد، وشيراز، وأصفهان ونجف آباد. وتختلف التقديرات بشدة بشأن أعدادهم عند نهاية القرن التاسع عشر حيث تتراوح بين 100 ألف ومليون⁽³⁵⁾. وكان كل من الطائفتين سريا. وكلتاها ترأسها قادة لجأوا إلى أراضي الإمبراطورية العثمانية. وكلتاها شُوِهت صورتها من قبل السلطات، خاصة رجال الدين، ليس فقط لاعتبارهما مؤامرة خارجية، بل أيضا لتهديدهما المميت للإسلام الشيعي.

وقد نقر القاجار كذلك على طبل الوجدان الإيراني ما قبل الإسلام. فقد رعوا القراءات العامة للشاهنامه، بل وأعادوا حتى تسمية التاج على اسم سلالة كيان الأسطورية المذكورة في الملحمة. وقد سمو أبناءهم على اسم أبطال الفردوسي -أسماء مثل كامران، باهمان، أردشير، وجهانغير. وقد أقاموا روابط نسب بينهم وبين البارثيين القدامى. وقد احتفلوا بعيد النيروز (العام الجديد) بالألعاب النارية. وقد زينوا قصورهم بزخارف أخمينية وساسانية. وعمدوا إلى تصميم راية جديدة تحمل الأسد والشمس، وفي منحهم للفروسية، أعلنوا أن هذه الراية هي «الحد الفاصل بين الخير والشر منذ أيام زرادشت»⁽³⁶⁾. وقد ارتجلوا على الشارة القديمة، بوضع سيف الإمام علي الشهير ذي الفقارين في قبضة الأسد⁽³⁷⁾. وعلى الرغم من معارضة بعض رجال الدين لأن الأسد والشمس ترجع أصولهما إلى أرمينيا، فقد أصبحت الراية رمزا قوميا، متميزة بوضوح عن هلال القمر العثماني⁽³⁸⁾.

كما حاكى القاجار أيضا الأخمينيين والساسانيين في التكليف بصنع منحوتات ضخمة لهم عند المنحدرات الصخرية في الجبال - بعضها بالقرب من النقوش الصخرية القديمة. وقد وضع الشاه فتح علي تمثالا له على الطريق المطروقة جيدا إلى مرقد الشاه عبد العظيم. وقد جادل أحد مؤرخي القصر بأن الشاه «الورع» كلف بصنع هذا التمثال له لأن «الحكام في العصور القديمة تركوا صورا لهم مقطوعة في الصخر»⁽³⁹⁾. وأكثر من هذا، فقد قام القاجار بتوظيف مستوفين فرسيين في إدارة قصرهم، ووصفهم بـ «رجال القلم» لتمييزهم عن «رجال السيف» - زعماء قبائل الترك. ونجد مقاطع شعرية عن هذه الطبقة المثقفة ليس فقط عند الفردوسي، بل في أشعار بعض الشعراء المشهورين مثل حافظ، مولوي - الرومي، وسعدى. ويجد الميل نحو الأدب الفارسي صداه جيدا ليس فقط بين عائلات المستوفين، ولكن أيضا بين السكان المتحدثين بالفارسية في مراكز

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع

البلاد - في أصفهان، شيراز، كرمان، قم، يزد واشتيان. وقد دهش الأوروبيون لاكتشافهم أنه حتى بعيدا عن الطريق المألوف كان في مقدور السكان الريفيين سرد مقاطع طويلة من الشاهنامة - وإن كان سردا غير دقيق⁽⁴⁰⁾. واعترف إدوارد براون، المؤرخ الإنجليزي المشهور للأدب الفارسي والذي لا يعد من المعجبين بالفردوسي، بأن الشاهنامة «تمتعت منذ البداية وحتى وقتنا الحاضر بشعبية ثابتة ومنقطعة النظر»⁽⁴¹⁾. وبالطبع، فمثل هذا الاستغلال الفج للوجدانات الفارسية والشيوعية لم يفلح دائما. فعلى سبيل المثال، وجد الشاه ناصر الدين نفسه، إبان واحدة من رحلات حجه الدورية لمقعد الشاه عبد العظيم، في مرمى حجارة يلقيها جنود غاضبون تأخر دفع رواتبهم. فحتى ظل الله لم يكن مُعفى من الغضب الأرضي.

مجتمع القاجار

لم يحكم القاجار كثيرا من خلال الدين والبيروقراطية بقدر حكمهم من خلال الأعيان المحليين. وأشار الدبلوماسي البريطاني، سير جون مالكوم، في ملاحظة جانبية فطنة إلى أن الشاهات نظريا كانوا يختارون زعماء القبائل، والحكام، والقضاة، ورؤساء دوائر المدن، ولكن عمليا فإن الشاهات كان عليهم أن يختاروا من بين هؤلاء «المحترمين» في مجتمعهم - «مثلهم في ذلك مثل أعضاء النقابات في أي مدينة بريطانية»⁽⁴²⁾.

وعلى الرغم من أن هؤلاء المسؤولين ليسوا منتخبين رسميا، فإن صوت الناس كان يزيهم دائما: فلو كان على الملك اختيار قاضٍ غير متفق عليه بين المواطنين، فلن يكون بإمكان هذا القاضي ممارسة مهامه، التي تتطلب ثقله الكامل الذي يستمد من الاعتبارات الشخصية للمساعدة في تحقيق سلطة إدارته. وفي بعض المدن أو القرى ظل صوت الناس في تحديد الكتخدا الخاص بهم، أو الرئيس، أكثر تصميمًا، فلو عُيِّن من لا يوافقون عليه، كان صخبهم يؤدي إلى استقالته أو إقالته. وهذه الحقائق مهمة، فليس هناك امتياز أكثر أساسية بالنسبة إلى رفاه الناس مثل اختيار قضاتهم، أو التأثير في اختيارهم. وصحيح أن هؤلاء القضاة لا يمكنهم دائما إبعاد أياديهم عن السلطة، ويرغمون أحيانا على أن يصبحوا أدوات للبطش، ومع ذلك تظل شعبيتهم لدى مواطنيهم، التي ساهمت في وصولهم لمناصبهم، مصدر قوتهم؛ ولذا فعند ممارستهم المعتادة مهامهم ينتبهون إلى راحتهم، وسعادتهم ومصالحهم. وفي كل

مدينة أو بلدة، يكون لكل من التجار، والبائعين، والميكانيكيين، والعمال رئيس لهم، أو بالأحرى ممثل لهم، وهو الذي يكون مسؤولاً عن المصالح الخاصة لطبقته. ويتم اختيار هذا الممثل عن طريق الجماعة التي ينتمي إليها، ويعين من قبل الملك.

وكان السكان يعيشون وجها لوجه في مجتمعات صغيرة ذات كيانات، وتراتب اجتماعي، ولهجات خاصة، وغالبا، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، مع اقتصادات مكتفية ذاتيا. وتعد الجغرافيا الطبيعية جذر هذه الفسيفساء الاجتماعية. فالصحراء الوسطى الشاسعة الشهيرة بصحراء كوير، وسلاسل الجبال الأربعة المربعة المعروفة باسم زاغروس، ألبرز، مكران، والنجد، وإضافة إلى ذلك الافتقار الواضح إلى الأنهار القابلة للملاحة، والبحيرات، والزراعة المطرية، مارست جزئيا دورا في تشظية السكان إلى مجتمعات قبلية، وقرى ومراكز مستقلة ومكتفية ذاتيا.

وكانت القبائل، التي تمثل ما بين 25 في المائة و30 في المائة من السكان، تتكون من نحو خمس عشرة هوية تعرف على النحو التالي - القاجار، الأكراد، التركمان، البلوش، العرب، القشقائيون، البختياريون، اللر، الممسنون، البوير الأحمديون، الهازار، الشهسوانييون، الأفشار، التيموريون، والخاميسيون. كانت بصورة ما «مجتمعات متخيلة» تدعي انحدارها من أسلاف أسطوريين. أما الحقيقة الواقعية، فقد كانت ذات هويات سياسية سائلة، تفقد أعضاء بشكل مستمر وتجذب آخرين. وكان لمعظم هذه القبائل لهجاتها ولغاتها الخاصة، وعاداتها وتقاليدها، وتاريخياتها وسلالتها، وقديسوها المحليون ومواقع حجها، وملابسها وأغطية الرأس الخاصة بها. ومن الصعب قياس أحجامهم الحقيقية. فكما اعترف أحد زعماء القشقائيين، فإنه لم يكن يعرف حجم قبيلته، ولم يكن يريد أن يعرف، حيث إن العدد الحقيقي ربما يحمل معه ضرائب أعلى⁽⁴³⁾. وكان البدو الرحل يميلون إلى التفرقة في المناطق الهامشية، أي المناطق الجبلية أكثر، أو المناطق الجافة والتي كان من الصعب زراعتها على مدار العام.

وعلى الرغم من أن معظم القبائل كانت قبائل بدو رحل أو شبه رحل، فقد كان بعضها مستقرا تماما. على سبيل المثال، كان الأكراد في أغلبهم مزارعين مستقرين في أودية كرمانشاه وغرب أذربيجان. وبالمثل، كان العرب في أغلبهم قرويين يعيشون على طول الخليج العربي، وفي مقاطعة عربستان الجنوبية. وكان القاجار أنفسهم قد خبروا المرور التقليدي إلى الحياة الحضرية، كما عرضه العلامة ابن خلدون. ومنذ إقامتهم

سلالتهم الحاكمة، استقروا في العاصمة واندمجوا مع السكان الحضريين. وبعض القبائل - وخاصة القشقائيين، والبختياريين، والبوير أحمديين - تعد اتحادات لقبائل كبيرة يترأسها زعماء أعلى مستخدمين اللقب التركي «الخاني». بينما كانت قبائل أخرى لها زعماء متعددون مع لقب أقل هو «خان». بينما مال العرب إلى دعوة زعمائهم بـ«الشيخ»؛ ودعاهم الأكراد «بيك»، و«أغا» أو «ميرس»، والبلوش، الذين تحدثوا بلهجة إيرانية، لكن المفارقة أنهم يرجعون بأصولهم إلى عم النبي محمد البطل حمزة، كانوا يشيرون إلى زعمائهم بلقب «أمير»، وهو مصطلح عربي آخر⁽⁴⁴⁾.

ولكن سواء حكمها زعيم أعلى أو زعماء أقل مرتبة، كانت كل قبيلة تنقسم إلى عشائر سميت تيريات أو تايفيات^(*) - وهذه المصطلحات كانت هي أيضا أحيانا تُستخدم لتعني قبيلة. وكانت كل عشيرة تنقسم بدورها إلى معسكرات مهاجرة، أو قرى مكونة من العائلات الممتدة. وكان لقبائل البختياريين سبع عشائر رئيسية، كل واحدة منها كانت كبيرة بشكل كاف لكي يطلق عليها «تيريا». وكان لدى القشقائيين عشرون «تيريا»، وكان لدى العرب في عربستان سبعون، والأكراد في منطقة الحدود العثمانية ستون. وقد أحصت إحدى وثائق القاجار اثنتي عشرة «تيريا» كبيرة لدى البلوش على الحدود الأفغانية - وبعضها بمئات من الأسر الممتدة⁽⁴⁵⁾. وكان لدى العشائر في العادة قراها، وأرض الرعي الخاصة بها، وطرق مهاجرها؛ وتسلسل لمراتب زعمائها، الكالانتارس (الحجاب)، والكتخدات (الرؤساء)، وريش سفيدي (البحى البيضاء). وكان لدى الكثير منها أيضا هويات دينية منفصلة. فعلى سبيل المثال، كانت بعض عشائر الأكراد سنية؛ وبعضها شيعية؛ وبعضها علي-إلهي (وهي طائفة كانت تؤله الإمام علي)، وبعضهم كان قادريا (وهي طريقة صوفية)؛ وبعضها نقشبنديا (وهي طريقة صوفية أخرى منافسة). وفي هذه الحالات كان الدين يعزز هوية العشيرة.

ولأغراض عملية، كانت القبائل كيانات مستقلة. ووفقا لقول أحد المسؤولين البريطانيين: نظريا، كان الشاه يستطيع تعيين الخاني القشقائي، لكن اختياره كان مقصورا على العائلات القائمة من بينهم، وغالبا ما كان يختار الخان الذي تفضله بالفعل تلك العائلات. ويشرح المسؤول البريطاني: «كان على الحكومة الاعتراف باختيار هذه العائلات، إذ لم تكن قادرة على معارضة اختيارهم، وأحيانا كانت تمنحهم تفويضا للمحافظة على السلام في منطقتهم، وهي مهمة لم يكن باستطاعتها أخذها على عاتقها».

(*) أقسام وطوائف.

وأضاف: «لم تكن الضرائب تُدفع للحكومة بل كانت إتاوة تسلم للخانات. وكان رجال القبيلة يعبرون عن تأييدهم للخانات بتقديم «هدايا»، التي كانت في حقيقتها نوعا من الضريبة الطوعية»⁽⁴⁶⁾.

ويمكن رؤية التعقيد الكامل للنظام القبلي بين قبائل البختياريين. قطنت تلك القبائل منطقة شاسعة في قلب البلاد تشمل أصفهان في الشرق، تشهار محل في الشمال، لورستان في الغرب، عربستان في الجنوب الغربي، والمقاطعات القشقائية في الجنوب. وكانت معظم قبائل البختياريين تتحدث الفارسية مختلطة بعمق بكلمات لورية وكردية. غير أن بعضهم كانوا يتحدثون العربية أو التركية. وربما تكون هذه القبائل التحقت باتحاد القبائل في عصور أسبق. وخلال مناسبات عدة في القرن السابع عشر، كان البختياريون هم القوة الرئيسية وراء التاج الصفوي في أصفهان. بل إنهم في مرحلة ما قاموا حتى بالإغارة على طهران. وانقسم اتحاد قبائل البختياريين إلى فرعين - الهافت لانغ (السبعة أقدام) والتشهار لانغ (الأقدام الأربع). ووفقا لتقليد شفوي متوارث، فإن مؤسس القبيلة، بعد أن قاد أتباعه من سورية إلى موقعها الحالي، ترك وراءه اثنتين من العائلات المتنافسة - إحداهما كان لديها سبعة أبناء، بينما الأخرى كان لديها أربعة. ووفقا لتقليد آخر، تشير هذه الأرقام إلى مدفوعات الضرائب التي تُدفع للزعيم الأكبر، حيث يدفع الفرع الغني الربع، بينما يدفع الفرع الأفقر السبع.

وكان فرع الهافت لانغ (الأقدام السبع) ينقسم بدوره إلى أربع طوائف (تايفيات) رئيسية، بينما ينقسم التشهار لانغ إلى ثلاثة. وكان لكل تايفيه خانها. انقسمت تلك التايفيات السبع بدورها إلى أكثر من مائة تيريا - لكل منها كتخدا. وعلى الرغم من أن هؤلاء الكتخدا كان يتم تثبيتهم في مناصبهم من الخاني، فقد كان أغلبهم من المسنين المقدرين أساسا لدى العشيرة - كان بعضهم مرتبطا بخاناتهم عن طريق المصاهرة. ضمت بعض التيريات عددا كبيرا من العائلات يصل إلى 2500 عائلة؛ بينما كان بعضها الآخر يضم عددا قليلا من العائلات لا يتجاوز خمسين عائلة. وكان العديد من التيريات مهاجرة، تعيش في معسكرات وترحل كل عام من الشتاء إلى الصيف في أراضي الرعي. وكان عدد قليل منها يعيش في مستوطنات مستقرة - في أغلبها داخل الأقاليم البختيارية. وبعد فترات من النزاع الداخلي، اتفق الهافت لانغ والتشهار لانغ على التشارك في

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع

المناصب القيادية. وبناء على هذا الاتفاق ذهب لقب الخاني إلى الهافت لانغ، بينما ذهب لقب البجي، نائبه، إلى التشهار لانغ. وكان الخانات الأكثر ثراء يملكون قرى خارج أقاليم قبائل البختياري، خاصة في الأقاليم المجاورة، فارس، لورستان وعربستان. ووفقا لتقارير بريطانية، كان للشاهات نفوذ ضئيل داخل الأقاليم البختيارية. وكانوا يقومون بتثبيت الخانات والبجيات من المرشحين الواضحين، وأحيانا كانوا يتزوجون من بنات العائلات القائدة؛ وكانوا يختارون الخانات لكي يصبحوا حكاما إقليميين (محافظين)؛ وربما الأكثر أهمية من كل ذلك، أنهم كانوا يبذلون قصارى جهدهم لإبقاء التنافر قائما بين الهافت لانغ والتشهار لانغ⁽⁴⁷⁾. وباختصار، عاش البختياريون، مثل الجماعات القبلية الأخرى، في عالم يخصهم.

وكان المزارعون، الذين يمثلون أكثر من نصف السكان، في أغلبهم من المحاصصين^(*). ففي أغلب أجزاء البلد، قسم المحصول السنوي يتم عادة تقسيمه إلى خمسة أجزاء متساوية-للعمال، والأرض، والثيران، والبذور ومياه الري. وطبقا للعرف، كان سكان القرية يتمتعون بالحق في العمل في قطاع معين من الأرض على الرغم من أن هذه الأرض تعد نظريا ملكا لمالك الأراضي. وقد كتب أحد الرحالة البريطانيين: «لم تكن للفلاحين حقوق ملكية، ولكنهم يتوقعون الاحتفاظ بحيازتهم لقطاعات من الأرض خلال فترة حياتهم، ليسلموها إلى ورثتهم. وكان المستأجر الفارسي يتمتع بالأمن ما دام يدفع حصته من الإيجار»⁽⁴⁸⁾. وبمعنى آخر، فإن هؤلاء المحاصصين - وعلى النقيض من نظرائهم في أجزاء أخرى من العالم - كانوا يتمتعون بشكل من أشكال الأمن. وكان الفلاحون الذين يقدمون ما يخصهم من مخصصات البذور والثيران يتلقون ثلاثة أخماس المحصول. وفي القرى التي كانت تعتمد على القنوات (قنوات تحت الأرض)، كان ملاك الأراضي يأخذون الخمس المخصص لمياه الري بشكل ثابت.

وكانت العلاقة بين ملاك الأراضي والفلاحين تتأثر، بشكل ثابت، بحجم المتاح من العمال. ففي أواخر القرن التاسع عشر، خاصة بعد كارثة مجاعة العام 1870، كان في مقدور المزارعين التهديد بالانتقال إلى المناطق التي يوجد بها سكان أقل، حيث لم يكونوا مثل الأقنان (عبيد الأرض) في أوروبا العصور الوسطى مقيدون قانونا بالأرض. غير أن النمو السكاني خلال القرن التالي قلص من قوتهم التفاوضية. ويساعد هذا

(*) أي الذين يعملون بنظام المشاركة في المحصول. [المترجم].

في توضيح التناقض الحاد بين ما استخلصه الرحالة الأوروبيون في القرن التاسع عشر، وما استخلصه الرحالة الأوروبيون في القرن العشرين. فبينما وجد رحالة القرن العشرين أن الظروف المعيشية للمزارعين هي الفقر المدقع، وصف رحالة القرن التاسع عشر هذه الظروف بالجيدة بشكل معقول. ومع تحول الفلاحين ليصبحوا أكثر مديونية، وخاصة من أجل البذور، أصبحوا يشبهون الأقنان أكثر. وقد لاحظت الليدي شيل التي كانت تسافر في خمسينيات القرن التاسع عشر برفقة زوجها الديبلوماسي، أن الفلاحين تمتعوا «بمساحة كبيرة من الراحة المعيشية التي كنت غالباً ما أحسدكم عليها بالنظر إلى حياة سكان الريف في بلادنا»⁽⁴⁹⁾. وكتب الديبلوماسي الأمريكي بنجامين، أنه لم يكن بإمكان ملاك الأراضي أن يبتزوا الفلاحين كثيراً، ويرجع ذلك ببساطة إلى قدرتهم على الهروب إلى قرى أخرى. وقد شرح أن ذلك يفسر لماذا «لم يكن الناس فقراء» و«كانوا يعبرون عن آرائهم... فالمعدمون في فارس أقل منهم في إيطاليا أو إسبانيا»⁽⁵⁰⁾. وكتب زائر آخر: «كان الفلاح يتلقى مقابلاً جيداً بشكل عام، ويتغذى جيداً، ويلبس جيداً، ويسكن منزلاً جيداً»⁽⁵¹⁾. وكتب الزائر نفسه أنه لم يكن لدى ملاك الأراضي عادة أي خيار سوى المزايدة بعضهم ضد البعض الآخر من أجل الحفاظ على الفلاحين في أراضيهم⁽⁵²⁾:

وفي بلدان مثل بلاد فارس، حيث عدد السكان محدود بشدة، وحيث يمكن القيام بالزراعة فقط على حساب الصناعة المستقرة والعمل الكادح - وليس في العمل بالأرض نفسها، ولكن في حفر وصيانة قنوات الري، وفي تنظيم الموارد - ففي مصلحة مالك الأرض أن يبقى على وفاق تام مع المستأجرين؛ والفلاح الفارسي، حتى لو كان يشكو عن حق من الابتزاز الحكومي، لم يجد أي أحد ليعلمه إنجيل استبداد مالك الأرض. فهو فقير، أمي، ومتماسك؛ لكن في مظهره الغليظ، وفي قوته التي تشبه قوة الثور، كانت الثياب تغطي ظهره، وكان نادراً ما يلجأ إلى التسول.

تكون الريف من نحو عشرة آلاف قرية يمتلكها جزئياً أو كلياً ملاك أراضٍ غائبون - العرش، العائلة المالكة، أوقاف دينية، زعماء قبائل، محاسبون حكوميون، تجار أغنياء، وملاك أراضٍ يدعون أرباباً، عمداً مالكين. وتواجه المزارعون المستقلون عادة في أودية الجبال المنعزلة، وفي القرى التي تعتمد في زراعتها على مياه المطر. ولذا فليس غريباً، أن

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع

يعرف نظام ملكية الأرض عند بداية القرن العشرين بالإقطاعي. وقد كتب «مستشار عسكري» أمريكي وظّف من أحد ملاك الأراضي في خراسان في عشرينيات القرن العشرين أن هذا «الإقطاع» كان مماثلاً لنظيره في «أوروبا العصور الوسطى» حيث كان ملاك الأراضي يملكون قرى عديدة، ويعاملون المزارعين باعتبارهم «عبيدا للأرض - أقنان»، ويحتفظ كل منهم بجيشه الخاص. وكان مالك الأرض الذي وظفه يعيش في قلعة مع جيش خاص مكون من 45 جندياً دائماً الخدمة و800 يخدمون لبعض الوقت. وعلق قائلاً «هؤلاء الجنود، كانوا الأكثر ندالة في المنطقة»⁽⁵³⁾.

وكان الأعيان ملاك الأرض يتحكمون في عدة مناطق. فسلطان آباد وغرب مازندران كانت تمتلكهما عائلات أشتياني الشهيرة؛ وشرق مازندران كان يمتلكها ولي خان سبهدار، وسيستان وبلوشستان كان يمتلكها أمير علم، الشهير باعتباره «سيد المناطق الحدودية الشرقية»⁽⁵⁴⁾؛ وعربستان كان يمتلكها الشيخ خزعل من قبيلة كعب الشيعية؛ وأصفهان وفارس كان يمتلكهما الأمير ظل السلطان، وخانات بختيارين، وقوام الملك، ورئيس قبيلة الخاميسين وصولاً الدولة، قائد القشقائيين؛ وكان يمتلك غيلان أمين الدولة؛ بينما كان يمتلك كرمانشاه الأردلانيون، وهي عشيرة شيعية كردية؛ وكرمان وفارس وكذلك وسط أذربيجان كان يمتلكها الفرمانفرما - عبد الحسين ميرزا فرمانفرما، وكان مؤسس عائلة الفرمانفرما هو حفيد الشاه فتح علي. وفي الوقت ذاته، كان يسيطر على شرق أذربيجان خانات ماكو، الذين عاشوا، وفقاً للمستوفي، مثل الأرستقراط البروسيين ولكن بقبضة فارسية وحالوا بين المسؤولين الحكوميين وبين أن تحط أرجلهم المناطق التي يسيطرون عليها. وقد أضاف أنهم حكموا المنطقة منذ أيام الصفويين ولم يدفعوا أي ضرائب منذ بداية عصر القاجار⁽⁵⁵⁾. وبالمثل، كان شرق أذربيجان، خصوصاً منطقة مراغة، تسيطر عليها أسرة مقدم، الذين سبقوا القاجار وتزوجوا من العائلة المالكة فور إقامة السلالة الحاكمة الجديدة. ووفقاً لدراسة حديثة عن مراغة⁽⁵⁶⁾:

على الرغم من أن الأمير الملكي كان في تبريز، أي على بعد نحو 80 كيلو متراً فقط أو رحلة تستغرق أياماً قليلة من مراغة، استمر المقدميون في احتكار أدوار الحكام، والقضاة، وجامعي الضرائب، وقادة الجند، وملاك الأرض على امتداد القرن التاسع عشر. وقد يعزى هذا جزئياً إلى حقيقة أنهم نادراً ما ثاروا

على سلالة القاجار الحاكمة بعد محاولتهم الأولى لغزو مراغة. ولم يكن هناك فرض مباشر للسيطرة من قبل الحكومة المركزية على آل مقدم، ولم يحاول الشاهات القاجاريون مساعدتهم بشكل ملموس في إدارتهم المحلية، أو في حملاتهم العسكرية المتوالية ضد المتمردين الأكراد الذين هددوا أقاليمهم. وكان للمحاولات الأولى لترشيد السلطة والإدارة تحت حكم الشاه ناصر الدين أثر ضئيل في غمط الإدارة الموروثة للمقدميين. ومثلما كانت هذه الإصلاحات غير ناجحة في أجزاء أخرى من الإمبراطورية فيما وراء طهران، فلم تكن ناجحة أيضاً في مراغة.

وقد جادل بعض دارسي التاريخ الأوروبيين بأن ملاك الأراضي لا يشكلون أرستقراطية حقيقية على أساس أنهم يفتقرون إلى شجرة النسب اللاتقة بذلك. وفي الحقيقة، فإن شجرة نسبهم يمكنها التنافس مع نظرائهم الأوروبيين. فإضافة إلى الآشيانين، الذين كانوا محاسبي القصر منذ بداية العهد الصفوي، كان كثيرون آخرون لديهم أصول شهيرة يتباهون بها. فالمقدميون يرجعون بأصولهم إلى زعيم قوقازي وكانوا مبرزين في مراغة لوقت طويل قبل ظهور القاجار. وادعى العلميون أنهم ينحدرون من شيخ قبيلة عربية أرسل ليخضع المنطقة في القرن الثامن. وقد استمروا في الحديث مع عملائهم بلهجة عامية عربية⁽⁵⁷⁾. وقد وقع آل خزعل في عربستان على معاهدات مع البريطانيين منذ العام 1761. وادعى سبهدار، وقد كان يعتقد أنه «أغنى ملاك الأراضي في البلاد»، انحدره من حامل كسوة الإمام علي⁽⁵⁸⁾. وكانت عائلته تمتلك أراضي في مازندران منذ القرن الثامن عشر. وقوام الملك كان الحفيد الأكبر لأسرة تجار ثرية في القرن الثامن عشر في شيراز. وكان جده وزيراً في ظل حكم فترة أول شاه قاجاري. وكان والده قد اختير الخاني لقبيلة الخاميسيين. والزراسونديون، وهم يمثلون العائلة البختيارية الأعظم، كانوا مهمين منذ القرن السابع عشر. وكشفت دراسة حديثة عن أن كل من تقلدوا المناصب تقريباً في فارس كانوا ملاك أراضٍ كباراً قبل وقت طويل من حصولهم على أي ألقاب رسمية⁽⁵⁹⁾. وبحلول منتصف القرن العشرين، أصبحت طبقة «إقطاعيي» الأراضي تعرف بـ «فاميل هزار» (الألف عائلة)⁽⁶⁰⁾. وفي الحقيقة، فإن عددهم كان يبلغ أقل من مائة عائلة.

وقد شكلت المستوطنات الزراعية مجتمعات متماسكة. وباستثناء تلك القرى القريبة من المدن، كانت معظم القرى مستقلة ومكتفية ذاتياً جغرافياً، واقتصادياً،

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع

وثقافيا. وحتى أواخر القرن التاسع عشر كان الرحالة يصدّمون من مدى عزلة هذه القرى. فقد كانت هذه القرى تنتج حاجاتها من سلع الغذاء الأساسية، وحاجاتها من الملابس، بل وحتى حاجاتها من الأوعية. والسلع الاستهلاكية الجديدة - وبشكل خاص الشاي، والقهوة، والسكر ومنسوجات مانشستر - لم تكن قد وصلتهم بعد. ويبين جرد في خمسينيات القرن التاسع عشر لموجودات مزارعين أغنياء في المنطقة الوسطى من البلاد أن كل ما يمتلكونه تقريبا - سكين، لمبة، غليون خزفي، أدوات طهو خزفية، جاروف، سرج الفرس، محراث خشبي، قربة، لحاف، طاقة من الصوف، حذاء، سوار - كانت كلها منتجة محليا. «كان القرويون ينتجون ما يحتاجون إليه من طعام - القمح، الشعير، الذرة، الأرز، اللبن، الزبد، البيض والدجاج - ويشتررون من الخارج الملح، الفلفل، والتبغ فقط»⁽⁶¹⁾.

دعمت الانقسات الاجتماعية العزلة الاقتصادية. وحتى في المناطق غير القبلية، كانت بعض القرى تقطنها عشائر محددة. فقد كان إقليم تونكابون في مازندران، على سبيل المثال، يسكنه إحدى عشرة عشيرة من عشائر الخلعتري التي يتأسسها سبهدار الشهر⁽⁶²⁾. كانت القرى الثلاثمائة المكونة لفريدون وتشهار محل بالقرب من أصفهان يقطنها حصريا الفارسيون، المتحدثون بالتركية، اللر، الأكرا، الهافت لانغ البختاريون، التشهار لانغ البختاريون، الأرمن، والجورجيون. وكان الجورجيون كما الأرمن قد نقلوا هناك في بداية القرن السابع عشر، ولكنهم تحولوا إلى الإسلام على مدى القرن الثامن عشر. ويصف مسح بريطاني ستا وثلاثين من القرى باعتبارها أرمينية بالكامل، وتسع قرى على أنها جورجية⁽⁶³⁾. وبينما امتلك ملاك الأراضي معظم القرى المروية، كانت بعض القرى التي تروى بمياه الأمطار ملكا للمزارعين أنفسهم. فالكثير من القرى الموجودة في وحول صحراء كوير يقطنها بشكل حصري الفارسيون، التركمان، البلوش، الأكرا، العرب، الأفغان، الهزار، الأفشار، التيمور، وحتى البهائيون. وقد وجد زائر أوروبي أنه كان من «الخطر» بالنسبة إلى التركمان والفارسيين المجازفة بدخول إقليم كل منهما الآخر⁽⁶⁴⁾. وكتب أحد الرحالة في العام 1841 أن التركمان السُّنة كانوا «يعتبرون أنه أمر قانوني تماما الفوز بفتيات شيعة فرس وبيعهن كعبيد في وسط آسيا»⁽⁶⁵⁾. استمرت مثل هذه المخاوف حتى القرن التالي. وظلت أبراج المراقبة في القرى التي تتحدث بالفارسية تسمى «أبراج التركمان»⁽⁶⁶⁾.

وكانت كل قرية يقودها كتخدا (رئيس). وقد وصف إدوارد بيرغس، وهو رجل إنجليزي كان يشرف على أراضي التاج في أذربيجان، اختيار هؤلاء على النحو التالي⁽⁶⁷⁾:

لو كانت إرادة أغلبية كبيرة من الناس هي عزل الكتخدا، فلا أنا ولا الأمير، أو حتى الشاه نفسه، يمكنه أن يحول بينهم وبين ذلك... وأنا أدعو ذلك انتخابات لأنه لا توجد لدي كلمة أخرى يمكنني وصفه بها، فهم يلتقون ويناقشون الأمر وحينما يستقر رأي أغلبية كبيرة على اختيار شخص معين لا تستطيع السلطات مقاومة رغبتهم، ولو فعلت لدافع الناس عن حقوقهم بعدم دفع الضرائب. وفيما لو، كان الحاكم طاغية، وهو أمر لا يحدث كثيرا، فرما يقبض على شخصين أو ثلاثة من قيادات هؤلاء الناس ويعاقبهم، ولكنه لن يحقق نفعاً من ذلك، فقد رأى العقلاء أنه من الأفضل ترك الأمور في القرية تجري كما يريدونها الناس.

يضطلع الكتخدا - بمعاونة الريش سفيددين (اللعى البيضاء)، والبيكارين (رؤساء الشرطة)، والميرابيين (منظمي استخدام المياه) - بتنفيذ طائفة واسعة من المهام. فهو يتوسط في النزاعات، ويعمل على تشكيل قرارات جماعية، ويعمل من أجل تطبيقها. وهو يمثل القرية في العالم الخارجي، خصوصا لدى ملاك الأراضي، وزعماء القبائل، والمسؤولين الرسميين في المدينة. ويساعد على توصيل المياه للحقول. ويحافظ على الأرض المشاع، والغابات، والحمامات العامة، والمساجد (لو كان هناك واحد منها)، والأهم من ذلك، أنه كان يحافظ على حائط القرية الذي تبنيه كل مستوطنة من أجل حمايتها. كما يشرف على إعادة تداول قطاعات الأراضي سنويا للتأكد من أن كل عائلة تلقت نصيبها العادل من الأراضي الخصبة. وروح الفلاحين كانت تميل إلى العدالة؛ وحسب الكلمات التي جاءت في تقرير لمكتب الهند، «كان يخصص للمزارعين قطاع أو قطاعات من الأرض بحيث تكون هناك عدالة في التوزيع»⁽⁶⁸⁾. وكان الكتخدا ينسق أيضا فرق حراثة الأرض التي تعرف باسم «البونه» والتي تجمع الموارد ليس فقط لزراعة الأرض ولكن أيضا لكي يدفع لأصحاب المهن المحليين الحداد، النحاس، النجار، الحلاق وخادم الحمام. وطبقا للتقاليد، كانت الإقامة في القرية تخول للفلاحين أن يصبحوا أعضاء في البونه، وكانت العضوية في البونه تخول لهم الحصول على أرض، وكذلك الموارد المشتركة كالمرعى، والغابات، والمياه. وعلاوة على ذلك، فإن الكتخدا كان يساعد

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع

أيضا الكالانتار (وكيل القرية) - والذي كان يعينه مالك الأرض - في تحصيل حصته من المحصول، ومستحقات العمالة، عندما تسمح الأعراف بذلك. وكان الكتخدا يساعد أيضا السلطات المحلية في جمع الضرائب. وعلى الرغم من أن المستوفي هو الذي يحدد المقدار الذي ينبغي على كل قرية دفعه، كان الكتخدا المحلي هو الذي يقرر حصة كل عائلة من هذا المقدار. وباختصار، كان الكتخدا يرتدي عدة قبعات - قبعة القاضي، ورجل الشرطة، ومنظم الأعمال، والديبلوماسي، ومحصل الضرائب.

أما سكان الحضر، والذين كانوا يعيشون في 36 مدينة، فلم يتجاوز عددهم الإجمالي 20 في المائة من السكان. تفاوتت المدن في أحجامها من طهران إلى تبريز، حيث كان عدد سكانهما 200 ألف و110 آلاف على التوالي، إلى المراكز الحضرية المتوسطة كأصفهان، ويزد، ومشهد، وقزوین، کرمان، وقم، وشيراز وكرمانشاه، حيث تراوح عدد السكان فيها بين 20 ألفا و80 ألفا، إلى مراكز أصغر مثل سمنان، وبوشهر، وأردبیل، وآمل، وكاشان، حيث بلغ عدد السكان فيها أقل من 20 ألفا. تباهى العديد منهم بـ «سمات شخصية» خاصة به مثل: لهجات ونبرات خاصة، أذواق في الطبخ، وبأبطالهم المحليين ودواعي فخرهم. وكانت بعض هذه المدن في وقت أو آخر هي عاصمة البلاد⁽⁶⁹⁾. وبحلول منتصف القرن العشرين، أصبح التاريخ الإقليمي تجارة رائجة لدور النشر، وهو تاريخ يركز على المقاومة المحلية للأغراب - سواء كانوا عربا، مغولا، عثمانيين، روسا أو حتى السلطات المركزية ذاتها.

كان للعواصم الإقليمية حكام عامون (ولاة). أما المدن الأخرى فكان لها حكام عاديون (حكام). والأكثر من ذلك، أن المدن انقسمت إلى أحياء (دوائر)، كل منها له كتخدا خاص به. وكان كتخدا الحي يؤدي دورا مماثلا للدور الذي يؤديه كتخدا القرية أو الرئيس في القبيلة. فهو يمثل مجتمعه في التعامل مع العالم خارجه - خصوصا مع الأحياء المجاورة والحكومة. وكان يتوسط في النزاعات الداخلية ويحصل الضرائب. وكان ينسق النشاطات ليس فقط مع الأعيان الذين تتصادف إقامتهم في حيه، ولكن أيضا مع قاضي المدينة، وإمام الجمعة، وشيخ الإسلام، ومشرف البازار، والمحتسب (المشرف على المكاييل والموازين). وكان يشرف على المقاهي المحلية، والحمامات، والجماعات الحرفية. وكان لهذه الجماعات كتخداتها الخاصين بها، وشيوخها (لحاها البيضاء)، ومحاكم التحكيم الخاصة بها، وبازاراتها الصغيرة،

وأحيانا مقابرها الخاصة بها. وأكثر من هذا، كان كتحدا الحي أو الدائرة يحضر تجمعات أسبوعية ولا تنظم لقاءات الصلاة، والزفاف، واستقبال العائدين من الحج فقط، ولكن أيضا كانت تجمع الأموال من أجل المحتاجين ومن أجل إصلاح المساجد المحلية، والمدارس، والتكايا⁽⁷⁰⁾.

إضافة إلى ذلك، ساعد كتحدا الحي في مراقبة الزورخانات المحلية (النوادي الرياضية) والتي كان يتردد عليها المصارعون وبناء كمال الأجسام الذين يعرفون بـ «اللوتين». وكان العديد من هؤلاء يعملون في البازار وتجارة التجزئة الصغيرة. وكانوا أيضا يخدمون كحراس ليليين، وحراس للجدار، ومنظمين لمواكب عاشوراء. وكانوا يتباهون برموز خاصة - أوشحة من كاشان وسلاسل مسننة من يزد. وكانوا ينضمون للطرق الصوفية الرئيسية - إما الحيدريون وإما النماتيون. وفي احتفالات تعيينهم، كانوا يقسمون على أن يعيشوا طبقا لقوانين الشهامة الأخلاقية، مدافعين عن الضعيف في مواجهة الأكثر قوة، وحماية الحي من العالم الخارجي، وتجنب النشاطات «المخزية» مثل «العمل اليدوي، وتنجيد القطن، وحفر الآبار»⁽⁷¹⁾. وخلال فترات عملهم، كانوا يسردون أبياتا من الشاهنامة - حتى في مدينة تبريز التي تحدث التركية⁽⁷²⁾. بالنسبة إلى البعض، فإن اللوتين كانوا أبطالاً شعبيين، وبالنسبة إلى البعض الآخر، لم يكونوا أفضل من الرعاع. وأصبح المصطلح في نهاية المطاف مرادفا للصوعية التافهة والبراعة في استخدام السكين.

وكانت طهران تحتوي على خمس دوائر منفصلة (أو بالإيرانية، محلات) - آرك (القلعة)، بازار، أود لاجان، جال ميدان، وسنغالاج. قدر التعداد السكاني لطهران في العام 1885 - وهو أول تعداد سكاني على الإطلاق - بـ 147206 نسمة⁽⁷³⁾. وكانت الدوائر الخمس محاطة بجدار كثير الأضلاع يصل ارتفاعه إلى 20 قدما ويبلغ طوله 11 ميلا. كان لكل دائرة بوابتها الخارجية الخاصة بها. وكان لدى دائرة آرك تحصينات إضافية للدفاع عن المجمع السكني الملكي بقصره، وورشه، وشون القمح، ومستودعات الأسلحة، ودار سك العملة، والمسجد الإمبراطوري، وميدان طوبخانه، وبرج الطبله حيث منه، وعند كل غروب، كانت تقرر الطبول وتنفخ الأبواق، معلنة حضور الشاه ويحيي التراث عودة هذا الطقس إلى أيام الزرادشتية. وكان حي آرك يتضمن أيضا بناء حديثا لما يشبه طريقا واسعا يربط ميدان طوبخانه مع دار الفنون، المسرح الحكومي، ثكنة

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع

الفرسان، مقر رئاسة الشرطة، ديوان الخارجية، مكتب التلغراف، والبنك الإمبراطوري المملوك لبريطانيا. وبذلك أصبح حي آرك يعرف على أنه «الحكومة» وأيضا على أنه «المحلة الإمبراطورية». وعلى النقيض من ذلك، فإن محلة البازار كانت مكونة من شوارع جانبية ضيقة متعرجة عامرة بالمنازل، والمحلات، والورش، والأسواق المتخصصة. وكان أعضاء الجماعات الحرفية يميلون إلى العيش والعمل في نفس الشوارع الجانبية. كما كانت المحلة تحتوي أيضا على ميدان تنفيذ أحكام الإعدام، والنزل الرئيسي - فندق تقليدي للمسافرين. وكانت المحلات الثلاثة الأخرى أقل تميزا. وكان بهذه المحلات قصور الأعيان وحدائق واسعة - وقد أطلقت أسماء الأعيان المقيمين بها على العديد من شوارعها. وكان أيضا في هذه الأحياء مساجدها، محلاتها، حماماتها العامة، ومخابزها، وتكايها - التي تسمى عادة على اسم الجماعة الأكثر ترددا عليها. وهذه الدوائر أو المحلات كانت تتقاطع بشوارع جانبية، وأزقة متعرجة، وحارات وأزقة مغلقة - غالبا ما كانت تنتهي عند بوابات قصور الأرستقراطيين.

وقد أحصى تعداد طهران نحو 101893 من ملاك المنازل و45363 من المستأجرين - وبمعنى آخر، فإن نحو 70 في المائة كانوا مالكيين لمنازل. كانت البيوت تتكون من عائلات ممتدة ضم كل منهما على الأقل عشرة أشخاص بمن في ذلك الخدم. وقد ذكر التعداد وجود 47 مسجدا، 35 مدرسة، 34 تكية، 170 مخبزا، 190 حماما عاما، 130 نزلا، 20 مخزنا للثلج، و70 قمينة طوب، 277 إسطبلا، و160 منزلا لليهود. ووصف التعداد 42638 مقيما باعتبارهم نبلاء وتجارا، و756 على أنهم عبيد سود، و10568 على أنهم خدم، 46063 على أنهم نساء حرائر، و2525 باعتبارهم نساء سوداوات، و3802 على أنهم من كسبة الأجور. ويحصى التعداد 1578 يهوديا، 1006 مسيحيين، 123 زرادشتيا، و30 من «الأجانب». وقدر التعداد أن المهاجرين الجدد شكلوا ما يصل إلى نحو 27 في المائة من عدد السكان - 9900 أتوا من أصفهان، 8201 من أذربيجان، 2008 من قبائل القاجار، والآخرين في معظمهم من كاشان، كردستان، وعربستان. وتوضح خريطة معاصرة وجود أزقة متعددة بعناوين مثل التركمان، العرب، الشيرازيين، اليهود، الأرمن، الأجانب و«عبيد بيت الشاه».

وكانت مدن المقاطعات منفصلة بنفس الطريقة. ويشير الدبلوماسي البريطاني، مالكوم، إلى أن المدن الكبيرة كانت تقسم إلى أحياء حيديرية ونعماتية، وقد تعقب

أصول ذلك ليصل بها إلى الطرق الصوفية التي تعود إلى زمن الصفويين: «دائمًا ما كانت هناك غيرة بين الأطراف، وخلال الأيام الأخيرة من شهر المحرم كانوا يهاجمون بمهاجمة بعضهم البعض. ولو كان أحد المساجد مزينا من قبل أحد الأطراف، أخرجهم الطرف الآخر، إذا استطاع، منه، ودمر أعلامهم وزخارفهم»⁽⁷⁴⁾. ويوضح تقرير ضريبي مفصل في أصفهان كيف أن آلاف من الحيدرئين والنعماتيين - بقيادة لوتبي حيههم - كانوا يشتبكون في عيد الأضحى في ميدان الشارع الرئيسي⁽⁷⁵⁾. وفيما يتعلق بالحرف أو المهنة، يسجل التقرير نحو 100 أسرة من رجال الدين - العديد منهم لديهم طلاب في المعاهد الدينية؛ و15 من كبار المسؤولين - وبعضهم تعود أنسابهم إلى العهد الصفوي؛ و8 أسر أميرية؛ 25 حكيما (طبيبا تقليديا)؛ 15 مؤذنا للصلاة؛ و197 من جماعات التجار والحرفيين - ويشمل ذلك النساجين، والمنجدين، صائغي الذهب، صانعي السروج، صانعي القبعات، صانعي الخيام، صائغي الفضة، مجلدي الكتب، صانعي الأحذية الجلدية، صانعي الأحذية القماشية، وصانعي المعاطف. ووفقا للغة، يقسم التقرير السكان إلى ناطقين بالفارسية، التركية، الأرمنية، البختيارية، الكيانية (لهجة فارسية قديمة)، والعبرية (لهجة يتحدث بها اليهود المحليون). ويلاحظ التقرير أن بعض الجماعات كانت تحتفظ بسجلات بمصطلحات سرية خاصة بها. أما وفقا للديانة، فيقسم التقرير السكان إلى شيعة، مسيحيين، يهود، بابيين، شيخين (وهي فرع حديث آخر من الشيعة)، وسبع طرق صوفية - تنسب إلى اثنتين منها، الحيدرية والنعماتية، الاضطرابات التي تحدث سنويا.

ووجدت ليدي شيل أن مدينة سراب في أذربيجان تُمزق أوصالها كل محرم مع الاشتباكات بين الحيدرئين والنعماتيين. ويعزز كل طرف منهما مواكب الجلد التي يقوم بها عن طريق تجنيد سكان القرى المجاورة⁽⁷⁶⁾. ويكتب المؤرخ الشهير أحمد كسروي، أن العديد من المدن في نهاية القرن التاسع عشر كانت تتضرر من هذه الخصومات الحيدرية - النعماتية، مع تنازع كل منهما لوضع مرشحيه في دواوين المدن، وتوسيع أحيائهم، وتخفيض تقديراتهم الضريبية، وكسب ولاء القرى والقبائل المجاورة⁽⁷⁷⁾. ويتذكر مؤرخ آخر، هو علي شامين، كيف أن شغب الحيدرئين - النعماتيين هذا كان يوقع الفوضى في موطنه مدينة همدان⁽⁷⁸⁾. أما مدينة كسروي، تبريز، فكانت تنقسم إلى معسكرين متصارعين: الأحياء التي يسيطر عليها الشيوخ مقابل تلك التي يديرها الشيعة الأصوليون الذين يعرفون محليا بـ«الموتاشير»

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع

(الاثني عشرية). وكان هذان الطرفان يتصارعان أيضا خلال شهر المحرم، ويتنافسان على دواوين المدينة، ويقتصر تزاوجهما على جماعتيهما فقط؛ ويتجنبان المحلات، والمقاهي، وأماكن مزاولة الرياضة، والحمامات، والتكايا، والمساجد التي يؤمها الآخرون⁽⁷⁹⁾. لم يقل تواتر هذه الاشتباكات في طهران إلا بإصدار الشاه أوامره الصريحة لكتخداات الأحياء بأن تقتصر مواكب الجلد على داخل أحيائهم فقط⁽⁸⁰⁾. باختصار، كانت الأحياء الحضرية في إيران القرن التاسع عشر مكونة من مجتمعات داخل المجتمعات. ويدعي بعض علماء الاجتماع الغربيين أن إيران التقليدية افتقرت إلى «المجتمع المدني». ولكن المؤرخين الإيرانيين مثل كسروي يمكنهم الرد بشكل حاسم أن إيران قد عانت على العكس من تخمتها بمثل هذا المجتمع.

الدولة والمجتمع

بما أن القاجار افتقروا إلى أدوات حقيقية للقسر والإدارة، فإنهم عاشوا على الاستغلال المنتظم للانقسامات الاجتماعية. فقد وصفوا أنفسهم على أنهم الحكم الأعلى، وفعلوا ما بوسعهم لكي يوجهوا العداءات والمشاحنات الأرستقراطية نحو حلها في القصر. وفي الواقع، فقد حرص الأعيان على حضورهم هناك إما عبر إرسال وكلاء (ممثليهم) أو عبر الزواج من العائلة المالكة. وكان من الممكن لمن هم خارج القصر أن يسقطوا فريسة لمن هم بالداخل. ويعود تفسير إبعاد خانات التركمان من القصر إلى إصرارهم على إثارة القلاقل لفترة طويلة⁽⁸¹⁾. وكما اعترف واحد من خانات الأفشار لديبلوماسي بريطاني، أنه لم يجرؤ على مهاجمة منافسيه لسبب بسيط وهو أنهم كانوا يتمتعون إلى حد كبير بحماية القصر: «يجب أن تعرف أن هذه القبيلة وقبيلتي لديهما تاريخ طويل من العداء ... ونحن لا نتقاتل في الوقت الحاضر فإننا لا نتقاتل مثل الرجال الشجعان، ولكن مثل الأوغاد المتسللين، بالدسائس والمؤامرات في القصر»⁽⁸²⁾.

كما استغل القاجار أيضا الانقسامات على المستوى المحلي. ففي بعض المدن، مثل شيراز وقزوین، كانت هذه الانقسامات تسير على خطوط الانقسامات الحيدرية - النعماتية. وفي بعض المدن الأخرى، خصوصا في تبريز وكرمان، كانت تسير على خطوط الشيخية - المنتشارية. وفي بعض المقاطعات، كانت الانقسامات تعكس الخلاف بين مصالح القرية ومصالح المدينة. وفي مقاطعات أخرى، كانت تعكس العداء الطويل الأمد

بين قبائل البدو الرحل والعاملين بالزراعة المستقرين. وفي بعض المناطق الريفية، كانت الانقسامات تجري وفقا للحدود العرقية، خصوصا حينما كانت أي قريتين متجاورتين تتحدثان لهجات أو لغات مختلفة. وفي مناطق أخرى، كانت الانقسامات تعكس العداءات القبلية، سواء كانت عداءات بين القبائل الرئيسية أو عداءات بين عشائر تنتمي لنفس القبيلة. وحيث كان البدو مسلحين جيدا وأفضل تنظيما، كانت خلافاتهم ذات وقع أكبر على المجتمع الأوسع وفقا لأعدادهم - على الرغم من أن أعدادهم في حد ذاتها كان يُعتد بها.

ويمكن رؤية استغلال القاجار للخلافات القبلية على أفضل نحو في سياساتهم الملتوية تجاه البختياريين. فقد بدأ هذا العهد مع أسد خان، زعيم الهافت لانغ، الذي هدد السلالة الحاكمة الجديدة، إلى درجة محاصرته لطهران. غير أن القاجار أنقذوا أنفسهم بمنحه قدرا من الاستقلال - قوة يصل تعدادها إلى ثلاثة آلاف رجل، والتعامل مباشرة مع البريطانيين، وتخصيص رجل إنجليزي لتدريب جيشه الخاص. وفي الوقت ذاته، بنى القاجار جماعة التشهار لانغ لمنافسة بمنح قائدهم، محمد تقي خان، حق السيطرة على القرى اللرية والكردية المجاورة. وبحلول العام 1851، أصبح محمد تقي خان قويا لدرجة أن القاجار وجدوا أن من مصلحتهم اغتياله واغتيال وريثه المباشر. وكما ذكر تقرير بريطاني فإن «التشهار لانغ، لم يتعافوا أبدا من هذه الضربة وظلوا منذ ذلك الوقت ذوي أهمية ثانوية مقارنة بالهافت لانغ»⁽⁸³⁾.

وقد أعقب القاغاريون هذه الاغتيالات بإعادة ابن أسد خان، جعفر قولي خان. حيث قام الأخير بحزم بإبعاد ثلاثة عشر عضوا من أسرته؛ وسحق عشيرة الدوراي المنافسة؛ وسلم الزعامة لابنه، حسين قولي خان، الذي حصل في العام 1867 على لقب الخاني. ولكن في العام 1882، قام ظل السلطان حاكم أصفهان بخنقه، وسجن وريثه، إسفنديار خان؛ وقلص من سلطته بخلق منصب إلبغي (ملازم الخاني). وفي البداية، كان كلا الموقعين يحملهما أعمام إسفنديار خان المنافسون. وبعد ذلك قام الشاه ناصر الدين في العام 1888 بإطلاق سراح إسفنديار خان وساعده على خلع عمين من أعمامه. ولم يمنحه الشاه لقب الخاني فقط، بل منحه أيضا لقب سيف المملكة. وفي العام 1890، قام الشاه مرة أخرى بتحويل دعمه. فقد أمر بتحويل الخانية إلى إمام قولي خان، وهو واحد من الأعمام المخلوعين، وعين رضا قولي خان، العم الآخر المخلوع حاكما لحي تشهار محل المنشأ حديثا. وقد حاول تقرير بريطاني تفسير كل هذه الفتن⁽⁸⁴⁾:

نتج عن قتل حسين قولي خان، الذي لا يزال يذكر بـ «الخان الراحل» من قبل الخلات الأقدم، عن الغيرة التي ترتبت على ذلك بين خلفائه وبين عائلة إمام قول خان، الذي خلفه والذي بات يعرف باسم «الحاج الخاني» لأنه قام بالحج إلى مكة بعد تعيينه مباشرة، نتج عن ذلك صدع في قبيلة البختياريين، وهو صدع على الرغم من أنه يهم الهافت لانغ، غير أنه كان ذا أهمية أكبر حتى اليم من التنافس بين الهافت لانغ والشهر لانغ. ويتمثل هذا الصدع فيما بأن يعرف اليوم بعائلات حاج الخاني وعائلات الخاني. وفي ضوء هذه المنافس، التي عادة في الواقع ما تصل إلى حد البغضاء والتشاحن، أصبح من المعتاد بند ذلك ألا يجتمع منصبا الخاني والبيغي لأعضاء من نفس الجانب في العائلة. هكذا فلو كان واحد من خانات الخاني يسمى الخاني فإن واحدا من خانات حاج الخاني يسمى البيغي... ومنذ العام 1890 فصاعدا لم يتم تغيير كبير على سياسات القبائل البختيارية. فقد تراجعت التشهار لانغ تدريجيا لتصبح حاضعة على غير رغبتها للهافت لانغ، قد ساعد في ذلك الزواج البيني بين الخانات بعضهم البعض. غير أن العداوة بين الخاني وحاج الخاني استمرت حتى وقتنا الحاضر، على الرغم من حالات كثيرة من الزواج البيني.

وكان يمكن رؤية تلاعب القاجاريين أيضا في خلق تحالف الخاميسيين. فعند بداية القرن، كانت قوة القاجار في فارس تتعرض للتهديد من قبل القشقائيين المرعبين. وافتقر الشاه إلى تحالفات جاهزة يمكنها أن تكون قوة موازنة لهذه التهديدات. ففد كان البختياريون في الشمال خطرين في حد ذاتهم، وكان البوير أحمديين في الشرق في غمرة حرب أهلية، وكان الزنديون^(*)، الذين حكموا فارس في السابق، قد تفككوا إلى درجة أن جسد قائدهم الأخير دفن تحت شرفة القصر كي يمكن للشاه أن يدوس عليه كل يوم. ومن أجل تحييد القشقائيين، خلق الشاه الخاميسيين من خمس قبائل منفصلة - الباصيريين الذين يتحدثون الفارسية، العرب العاربة، والناصريين المتحدثين بالتركية، والأنيلويين، والبهارلو - والذي كان يشعر كل منهم بالتهديد من القشقائيين. وقد عين الشاه قوام الملك باعتباره الخانيا لهم، حاكما لفارس^(**) على الرغم من أن الأخير لم يكن يربطه رابط بهم. وفي الحقيقة

(*) الدولة الزندية حكمت فارس منذ العام 1750 حتى العام 1794، وكانت عاصمتها مدينة شيراز. [المحررة].

(**) المقصود هنا بالطبع مقاطعة فارس. [المترجم].

فقد كان يشاع أنه ينحدر من أسلاف يهود⁽⁸⁵⁾. وكان واحد من أجداده تاجرا ثريا في شيراز؛ وجد آخر كان كاتوخدا لحي؛ وآخر خدم الزندين كرئيس وزراء. ومع تكوين الخميسين أصبح القاجار قادرين بفعالية على موازنة القشقائيين. ووفق تعبير أحد الزائرين الأوروبيين: «كان الشاه وحاكمه يأملان المحافظة على سلطاتهما بإبقاء العدواة حية بين الطرفين المتنافسين، وفي هذا المقام فقد كانوا يتبعون السياسة المطبقة في جميع أنحاء الإمبراطورية، ويظهر أن هذا كان مطبقا منذ زمن قديم لكي يكون هو نظام الحكومة في فارس»⁽⁸⁶⁾. وعلى نحو مشابه، كتب أنثروبولوجي حديث: «كحكام سابقين لفارس، كان القواميون على نزاع مع اتحاد القشقائيين الأقوياء المتزايد الأهمية، ومن أجل موازنة القشقائيين، إضافة إلى سعيه إلى حماية طرق قوافله للموانئ الجنوبية، شكّل علي محمد قوام الملك اتحاد الخميسين تحت زعامته هو شخصا»⁽⁸⁷⁾. وبكلمات أخرى، فإن عائلة قوام، الذي كان مؤسسها تاجرا تحول إلى حاكم، خدمت باعتبارها الثقل الموازن ضد القشقائيين لبقية القرن، بل وحتى خلال القرن التالي.

وهكذا حكم القاجار إيران بتلاعبهم المنظم بالانقسامات الاجتماعية، وخصوصا الاختلافات العشائرية والقبلية والعرقية والإقليمية والطائفية. أكثر من اعتمادهم على المؤسسات البيروقراطية، والقسر، أو الجاذبية الكبرى لللاهوت والتاريخ - على الرغم من أنهم لم يمانعوا، وكانت دولتهم - فيما لو جاز أن نطلق عليها ذلك - تحوم فوق المجتمع أكثر مما تتحكم أو تتوغل فيه. وقد ادعت لنفسها سلطات متضخمة رنانة. غير أن شرعيتها الحقيقية كانت محدودة بشدة بحدود ضواحي العاصمة. وكانت غالبا ما توصف على أنها دولة من طراز «الاستبداد الشرقي». ولكن سلطتها الفعلية ارتكزت بشدة على أقطاب محلية، بعضهم كان متزوجا من العائلة الحاكمة ومعظمهم كانت لهم مصادرهم المستقلة من القوة. وكان للشاه، المالك الفخور بألقاب متنوعة، بما في ذلك الحكم الأعلى، أن يضيف إلى ألقابه لقباً آخر ملائماً - وهو المتلاعب الأكبر. كان شاه الشاهات، ومملك الملوك، بأكثر من معنى.

الإصلاح، الثورة، والحرب الكبرى

آه يا إيرانيون! آه يا إخوة بلدي
الحبيب! إلى متى سيظل هؤلاء
الغدارون يخدرونكم وييقون عليكم
ناheimين؟ كفى هذا التخدير. ارفعوا
رؤوسكم. افتحوا أعينكم. ألقوا
بنظرة خاطفة حولكم، ولاحظوا كيف
أصبح العالم متحضرا. فكل العبيد في
أفريقيا والزنوج في زنجبار يتجهون
نحو الحضارة، والمعرفة، والعمل
والغنى. لاحظوا جيرانكم الروس،
الذين كانوا منذ مائة عام مضت في
ظروف أسوأ من ظروفنا. ولاحظوا
كيف أصبحوا الآن يمتلكون كل شيء.
في أيام الماضي القديم كان لدينا نحن
كل شيء، والآن كل شيء ذهب. في
الماضي، كان الآخرون ينظرون إلينا
كأمة عظيمة. والآن انحطت مرتبتنا
إلى درجة أن جيراننا في الشمال
والجنوب يعتقدون بالفعل أننا جزء

«تكتشف الاحتلال الأجنبي خلال
الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم
من إعلان إيران حيادها في الحرب،
فإنها سرعان ما أصبحت ساحة معارك
للقوى الكبرى»

المؤلف

من ملكياتهم ويقسمون بلدنا بينهم. نحن ليس لدينا بنادق، ولا جيش، ولا أمان مالي، ولا حكومة مناسبة، ولا قانون تجاري. كل هذا التخلّف يعود إلى حكم الفرد وعدم العدالة وافتقار القوانين. وأيضاً لخطأ رجال الدين، وذلك لأنهم يدعون أن الحياة قصيرة، وأن الحياة الدنيا ما هي إلا حياة الغرور. وهذه الخطب والمواظ تقودكم بعيداً عن هذا العالم، تقودكم إلى الخضوع، والعبودية، والجهل، والملوك، في الوقت نفسه، يهبونكم... ومع كل هذا يأتي الأجانب الذين يتسلمون منكم كل أموالكم، ويعطونكم في المقابل أقمشة خضراء، وزرقاء وحمراء، وأواني زجاجية مبهرجة، وأثاث مرفها. هذه هي أسباب بؤسكم.

خطبة في طهران (1907)

جذور الثورة

الثورة الدستورية الإيرانية - مثلها مثل الثورات الأخرى - بدأت بتوقعات عظيمة لكنها غاصت في نهاية المطاف في بحر عميق من خيبة الأمل. فقد وعدت بـ«فجر عصر جديد»، و«مدخل إلى مستقبل مشرق»، و«إحياء لحضارة قديمة». بينما أنتجت عصراً من الصراع اقترّب بالبلاد من حافة التفكك. والمصلحون أنفسهم الذين كانوا أبطال التغييرات الراديكالية هم ذواتهم الذين انسحبوا من حقل السياسة في نهاية العقد الأول من القرن العشرين، لينأوا بأنفسهم بعيداً عن «حماقات الشباب»، بل عن كتاباتهم هم أنفسهم، باحثين عن «فارس» ينقذ الأمة. ولم يكتبوا تأريخهم للثورة حتى منتصف القرن العشرين. والمفارقة أن السهولة النسبية التي حدثت بها الثورة والسهولة النسبية التي خربت بها لاحقاً مرتبطتان بالظاهرة نفسها: الافتقار إلى دولة مركزية قابلة للبقاء. فقد نجحت الثورة بداية إلى حد كبير بسبب افتقار النظام إلى آلية تقمع المعارضة، وبالمثل، فشلت الثورة في النهاية إلى حد كبير أيضاً بسبب افتقارها إلى آلية لتوحيد ودمج القوة - لاسيما افتقارها إلى آلية لتطبيق الإصلاحات.

وتعود جذور الثورة إلى القرن التاسع عشر - خاصة بسبب اختراق الغرب التدريجي للبلاد. فقد أدى هذا الاختراق إلى إضعاف الروابط الضعيفة أصلاً بين قصر القاجار والمجتمع الأوسع. وأدى هذا الاختراق إلى تلك النتيجة بطريقتين متنافستين. فمن جهة، فرض هذا الاختراق تهديداً متبادلاً لكل من البازارات الحضرية والأعيان الدينيين، ليوحدتهما معاً في طبقة وسطى عبر الأقاليم أصبحت واعية لأول مرة بمظالمها المشتركة

ضد الحكومة والقوى الأجنبية. وهذه الطبقة من الملاك، بسبب روابطها بالبازار ورجال الدين، أصبحت تعرف لاحقا بالطبقة الوسطى التقليدية. وهذا الرابط الحيوي بين المسجد والبازار، الذي استمر حتى الوقت المعاصر، يمكن أن نتعقب أصوله إلى نهاية القرن التاسع عشر⁽¹⁾. من جهة أخرى، قدم الاتصال بالغرب، وخاصة من خلال التعليم الحديث، أفكارا جديدة، ووظائف جديدة، وأخيرا طبقة وسطى جديدة. وصف أعضاء الطبقة أنفسهم بأنهم «مفكرون تنويريون»، معتمدين أولا المصطلح العربي «متنور الأفكار» ثم لاحقا المرادف الفارسي له «روشن فكران» (المفكرون التنويريون). وبطرق عدة، شابه دورهم دور مثقفي القرن الثامن عشر في الإمبراطوريات القيصرية الذين صاغوا المصطلح الروسي «الإنتلجنتسيا». لم يكن لدى المثقفين الجدد سوى القليل الذي يجمعهم بـ «رجال القلم» التقليديين، سواء وجدوا في القصر الملكي، أو في الحوزات العلمية الدينية. فهم لم يروا العالم من خلال أدب «مرايا الأمراء»، ولكن من خلال التنوير الفرنسي. وهم يكتنون التوقير والاحترام ليس للسلطات الملكية ولكن للسيادة الشعبية، ليس للتقاليد لكن للحرية والعدالة والإخاء، ليس لظلال الله على الأرض لكن لحقوق الإنسان غير القابلة للمصادره. وهم لا يتحدثون عن التوازن الاجتماعي والتوافق والانسجام السياسي، لكن عن الحاجة إلى التغيير الراديكالي، والتحول الجوهري، واستمرار مسيرة التقدم الإنساني الحتمية. ولم يتحدثوا عن مزايا الاستبداد والمحافظة، لكن تحدثوا عن الليبرالية، والقومية، بل عن الاشتراكية. ولم تشكل نظرتهم عبر القرآن والشريعة والمخلص الشيعي، لكن عن طريق عصر العقل ومفاهيمه الراديكالية حول الحقوق الطبيعية للمواطنين باعتبارهم بشرا.

ووفقا لتعبير علي دهخدا، وهو قائد إصلاحي وضع في سنوات لاحقة أول معجم فارسي شامل، كانت هذه المفاهيم الجديدة تصرخ مطالبة بتعريفات جديدة⁽²⁾. فقد ساهم هو وتلاميذه في ترويج كلمات الديمقراطية، الأرستوقراطية، الأليغاركية، الإقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية، الإمبريالية والبورجوازية. وقد قدموا مفاهيم مبتكرة مثل تشاب (اليسار) وراست (اليمن)، وقرون وسطى (العصور الوسطى). وأعطوا معاني جديدة لكلمات قديمة، وغيروا معنى «استبداد» من «الاستبداد الشرعي» إلى «الاستبداد غير المشروع»؛ و«دولة» من الحكم الوراثي في القصر إلى الحكومة الوطنية؛ و«ملة» من «المجتمع الديني» إلى «الأمة»، و«وطن» من

المحلية إلى أرض الآباء والأرض الأم؛ و«مجلس» من التجمع إلى البرلمان؛ و«طبقة» من التراتب القروسطية إلى الطبقة الاقتصادية؛ و«ترقي» من الصعود الفيزيقي إلى التقدم التاريخي، و«مردم» من السوق إلى «الناس»؛ و«عدالة» من المعاملة اللائقة - حيث كان من المفترض أن يحكم الشاه بين مختلف الطبقات - إلى العدالة المتساوية للجميع. وربما كان المصطلح الأكثر نزاعاً بين جميع المصطلحات هو «مشروطة» (دستوري). فبالنسبة إلى البعض، أتى المصطلح من كلمة ميثاق charter - مثلما هي الحال في الماغنا كارتا. أما بالنسبة إلى آخرين، فقد أتى المصطلح من الشريعة (القانون المقدس) بما يتضمن أن القوانين الدنيوية ينبغي أن تكون مشروطة بالشريعة المقدسة⁽³⁾. وكما لاحظ دهمدا، كان الصراع حول هذه المفاهيم الجديدة بارزاً أكثر خلال الثورة، بينما عادت نشأة هذا الصراع إلى القرن السابق.

بدأ الاختراق الغربي بداية القرن. وقد بدأ مع سلسلة من الهزائم العسكرية، أولاً على يد الجيش الروسي، ثم على يد الجيش البريطاني. كان الروس - مسلحين بمدفعية حديثة - قد اكتسحوا آسيا الوسطى والقوقاز، وهزموا القاجار في حربين قصيرتين وفرضوا عليهم معاهدات مهينة، غلستان (1813) وتركمانجاي (1828). وبالمثل، بدأ البريطانيون، الذين كانوا موجودين بالخليج العربي منذ القرن الثامن عشر، في توسيع انتشارهم، ليجبروا القاجار على التخلي عن هراة، وفرضوا عليهم معاهدة باريس (1857) المهينة أيضاً. وبدأ الإيرانيون في الإشارة إلى القوتين باعتبارهما الجار «الشمالي» والجار «الجنوبي». وكان لهذه المعاهدات عواقب بعيدة المدى. فقد أقامت حدوداً استمرت بشكل أو بآخر حتى الوقت المعاصر. وقد حولوا البلد إلى حائط صد وأحياناً إلى منطقة للتنافس في «المباراة العظمى» التي دارت بين القوتين. وأصبح ممثلو القوتين لاعبين رئيسيين في السياسة الإيرانية - إلى درجة أنه لم يكن لهم يد فقط في تعيين وخلع الوزراء، بل في استقرار الملكية أيضاً والتأثير في خط تعاقب خلافة العرش خلال القرن كله. وقد أدى هذا إلى ولادة نظرية - أصبحت حتى أكثر انتشاراً في القرن التالي - أن الأيدي الأجنبية تمسك بكل الخيوط في إيران، وأن المؤامرات الأجنبية تقرر مسيرة الأحداث، وأنه وراء كل أزمة وطنية تكمن قوى أجنبية. وترجع أصول «نمط الاضطهاد في السياسة» الذي ربما يكون ذائع الصيت في تشكيل إيران الحديثة إلى القرن التاسع عشر.

مهدت هذه المعاهدات أيضا الطريق أمام قوى أجنبية أخرى للحصول على سلسلة من الامتيازات التجارية والديبلوماسية تعرف باسم الامتيازات الأجنبية في الشرق. وقد سمحت هذه الامتيازات بإقامة قنصليات في المقاطعات، كما أعفي تجارهم من الرسوم الجمركية المرتفعة وكذلك من الجمارك الداخلية، وقيود السفر، ومن الخضوع لولاية المحاكم المحلية. وقد أصبح مصطلح الامتيازات الأجنبية في الشرق مرادفا للامتيازات الإمبريالية، والخطرسة، والانتهاك. أدت هذه المعاهدات - مع افتتاح قناة السويس ومد خطوط السكك الحديدية الروسية في القوقاز وآسيا الوسطى - إلى تدشين الاختراق التجاري لإيران. وقد سرّعت هذه العملية أكثر بـ «الطفرة النفطية» في باكو في تسعينيات القرن التاسع عشر. وعند نهاية القرن، كان نحو مائة ألف - العديد منهم غير مسجلين، غير ماهرين، وعمال موسميون - يعبرون كل عام إلى الإمبراطورية الروسية. وهؤلاء المهاجرون، الذين كان أغلبهم من أذربيجان، كانوا يشكلون معظم المعدمين في باكو⁽⁴⁾.

كانت التجارة الخارجية - التي هيمن عليها تجار «الجارين» - قد ازدادت إلى ثمانية أمثالها خلال القرن. وكانت أغلب الواردات تتكون من البنادق، الأدوات، والمنسوجات من أوروبا الغربية، والسكر والكروسين من روسيا، والبهارات، والشاي والبن من آسيا. بينما كانت الصادرات تتكون أساسا من السجاد، القطن الخام، الحرير، التبغ، الجلود، الأرز، الفواكه المجففة، والأفيون. وكان المنتج الأخير ينقل عن طريق التجار البريطانيين إلى السوق الصيني المربح. وأصبح ظل السلطان، حاكم أصفهان، معنيا بشدة بتحجيم زراعة الأفيون لزراعة الغذاء لدرجة أنه في العام 1890 أصدر مرسوما يقضي بأنه مقابل كل أربعة حقول مزروعة بالخشخاش لا بد أن يخصص حقل لزراعة الحبوب⁽⁵⁾.

كانت إيران في العام 1800 معزولة إلى حد ما عن الاقتصاد العالمي. لكن بحلول العام 1900 كانت في طريقها لأن تصبح مندمجة تماما في هذا الاقتصاد. وكان ذلك صحيحا بشكل خاص فيما يتعلق بالشمال، الذي زود السوق الروسية بالسلع الزراعية والعمال غير المهرة، وفي الجنوب، خاصة أصفهان، وفارس، وكرمان، التي كانت تقدم السجاد والشالات، إلى جانب الأفيون، للإمبراطورية البريطانية. لذا لم يكن مستغربا أن تكون للحكومة الروسية اهتمامات خاصة ببندر (ميناء) أنزلي وبالطريق الذي يربط هذا الميناء بطهران. وكانت للحكومة البريطانية اهتمامات

مماثلة في الطرق التي تربط بين الخليج وكل من أصفهان، وشيراز، ويزد، وكرمان. وفي العام 1888، بدأت شركة الإخوة لينش، وهي شركة بريطانية نشطت في دجلة والفرات، في تسيير سيل متدفق من القوارب من المحمرة إلى الأحواز على امتداد نهر كارون - النهر الوحيد الصالح للملاحة في إيران. في العام 1889 أسست بريطانيا بنك فارس الإمبراطوري من أجل مساعدة تجارها. وقد حاكاهم الروس بإقامة بنكهم، بنك دي إسكومبت دو بيرس (Banque d'Escompte de Perse). وقد بدأ كرزون كتابه «فارس والمسألة الفارسية» بادعاء أن البلد يعد حيويًا لبريطانيا ليس فقط بسبب اللعبة الكبرى^(*)، لكن أيضا بسبب إمكاناته التجارية⁽⁶⁾. وقد هدد بـ «إدانة» أي «خائن» يفكر في إعطاء روسيا موطن قدم في الخليج العربي: «إن أي مطالبة روسية بالتحكم المطلق في بحر قزوين يمكن أن تقابلها مطالبة أقوى بعشر مرات باحتكار بريطانيا العظمى للخليج العربي. لقد ضُحي بحياة عشرات البريطانيين وأنفقت الملايين من الأموال البريطانية من أجل إقرار السلام في هذه المياه المضطربة»⁽⁷⁾. وقد خلص إلى⁽⁸⁾:

لدي ثقة، من خلال المعلومات والاستنتاجات التي قدمت في هذين الجزأين، بأن أهمية فارس لإنجلترا باتت واضحة بشكل كاف. فالأرقام والحسابات التي قدمتها فيما يتعلق بالتجارة، وخاصة التجارة الأنجلو-فارسية، والتحليل الذي قدمته للموارد الداخلية لفارس، وطبيعة وفرص الإصلاحات الداخلية التي مازالت خططها غير مطورة، والتي تعد بالتالي مجالا مفتوحا أمام التوظيف الحكيم لرأس المال، ما هي إلا مناشدات إلى الطابع العملي والعقلية التجارية الغريزية لدى الرجل الإنجليزي. وفي سياق المنافسة التجارية الضارية مثل البركان حول العالم، تعد خسارة أحد الأسواق انتكاسة لا يمكن تعويضها، بينما يشكل كسب سوق إضافة إيجابية للقوة الوطنية. إن اللامبالاة تجاه فارس من الممكن أن تعني التضحية بتجارة تعد الآن بالفعل مصدر رزق للآلاف من مواطنينا في هذا البلد وفي الهند. والاهتمام الودود بفارس سوف يعني تشغيل أكبر للسفن البريطانية، وللعمل البريطاني، والمغازل البريطانية.

(*) The Great Game هي مرحلة التنافس الإستراتيجي بين الإمبراطوريتين البريطانية والروسية من أجل السيطرة على آسيا الوسطى، [المحررة].

وقد حاول القاجار الحد من الاختراق الخارجي عن طريق تقوية دولتهم بإجراءات أصبحت تعرف فيما بعد في أرجاء العالم بـ «التحديث الوقائي». غير أن هذه الجهود قد فشلت، ويعود ذلك لحد كبير إلى عدم قدرتهم على زيادة الإيرادات الضريبية، وهي المشكلة التي تضاعفت على مر القرن مع الزيادة المذهلة في الأسعار بمقدار ستة أمثالها. وقد بلغ العجز الحكومي بحلول العام 1900 معدلا يزيد على مليون دولار سنويا، غير أن دولة القاجار كانت ضعيفة جدا بما لا يمكنها من زيادة الإيرادات الضريبية التي كانت بحاجة إليها حقا⁽⁹⁾. وفي محاولة لكسر هذه الحلقة الشريرة، حاولت الدولة بيع الامتيازات واقتراض المال. وقد دشن الشاه ناصر الدين هذه العملية في العام 1872 ببيع الحق المنفرد لبناء السكك الحديدية، والترم، والسدود، والطرق والمناجم والمشروعات الصناعية إلى البارون جوليس دو رويتر، وهو مواطن بريطاني سميت على اسمه فيما بعد وكالة الأنباء الشهيرة. وكان الثمن المتقاضى نظير هذا الامتياز هو 200 ألف دولار و60 في المائة من الأرباح السنوية. وقد وصف كرزون هذا البيع بأنه «أكبر حلم يمكن تخيله عن تسليم كامل لموارد كاملة لمملكة ما لأيدٍ أجنبية وهو إنجاز لم يسبق تحقيقه في التاريخ»⁽¹⁰⁾. وفي الحقيقة، فإن هذا الاحتكار المتوقع خلق هياجا واضطرابا - خاصة في سان بطرسبرغ، وبين البلدان المناصرة لروسيا - مما أدى إلى إلغائه. لكن هذه الصفقة ألقت ببذور الامتيازات البترولية التي ستجلب اضطرابا كبيرا للغاية خلال القرن التالي. وفي مناورة أخرى، باع الشاه ناصر الدين في العام 1891 للميجور تالبوت، وهو رجل إنجليزي آخر، احتكار بيع وتصدير التبغ. وقد ألغيت إلغاء هذه الصفقة أيضا، جزئيا بسبب الاعتراض الروسي وجزئيا بسبب مقاطعة على النطاق الوطني قادها التجار والزعماء الدينيون. وقد كانت تلك المقاطعة بمنزلة بروفة بالملابس الكاملة للثورة الدستورية. وعلى الرغم من أن مثل هذه الاحتكارات كان ينبغي سحبها، فإنه كان باستطاعة القاجار بيع عدد من الامتيازات الأكثر تواضعا. فقد اشترت شركات بريطانية حق الملاحة وجرف نهر كارون؛ وبناء الطرق وخطوط التلغراف في الجنوب؛ وتمويل مصانع السجاد في أصفهان، وبوشهر، وسلطان آباد، وتبريز؛ وتأسيس البنك الإمبراطوري مع السيطرة الكاملة على طباعة الأوراق النقدية، والأكثر أهمية من كل ما سبق، امتياز للتنقيب عن النفط في الجنوب الغربي. وقد مهد ذلك الطريق لامتياز دارسي، الذي

مهد بدوره الطريق أمام تشكيل شركة النفط الأنجلو-فارسية. وفي أثناء ذلك، اشترت شركات روسية حق الصيد في بحر قزوين؛ وحق الجرف في أنزلي؛ التنقيب عن النفط في الشمال؛ وبناء الطرق وخطوط التلغراف التي تربط بين حدود روسيا وكل من طهران، وتبريز، ومشهد. والأكثر من هذا حصول البلجيكيين - الذين كانوا يعدون محايدين بين بريطانيا وروسيا - على حق البناء في طهران ليس فقط لخط السكك الحديدية الذي يربط طهران بمسجد الشاه عبدالعظيم، بل أيضا لخط ترام، وإضاءة الشوارع، ومعمل للسكر، ومصنع للزجاج. ومع نهاية القرن التاسع عشر، بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية في إيران 60 مليون دولار. وربما لا يكون هذا المبلغ ضخما للغاية لكنه كان كافيا لكي يثير الذعر بين بعض المصالح التجارية المحلية.

لم تحقق محاولات القاجار في «التحديث الوقائي» الكثير - واقتصر على القليل الذي حققته في بعض النماذج بالعاصمة. فلواء القوزاق، أكثر تلك النماذج وضوحا، لم يحشد أكثر من 2000 رجل. والنظامية، قوة شرطة طهران، كان لديها أقل من 4600 رجل في الخدمة. ودار سك العملة، التي حلت محل العديد من دور سك العملة في المقاطعات، كان باستطاعتها الآن خفض قيمة العملة، وبذلك يمكن أن يتم إمداد الحكومة ببعض الأموال السائلة الإضافية - لكن، بالطبع، على حساب تغذية التضخم. وكان مكتب التلغراف - في ميدان طوبخانه - يربط بين طهران والمقاطعات وبذلك توفر للشاه وسائل لإبقاء حكمه تحت المراقبة اللصيقة. والمفارقة أن خطوط التلغراف هذه أمدت المعارضة أيضا بوسائل لتحدي الشاه خلال أزمة التبغ والثورة الدستورية. وأصدرت وزارة البريد والتلغراف، التي أنشئت في العام 1877، طوابع بريد وقامت بتوزيع البريد. ونشرت المطبعة الحكومية جريدتين رسميتين - اطلاع (معلومات) التي تنشر التعيينات الجديدة، وجريدة إيران، التي تقدم ملخصا للأخبار الرسمية. وقد حاولت كل من الجريدتين أن تحل مصطلحات فارسية محل تلك العربية.

وكانت جوهرة تاج الإصلاحات، على كل حال، هي دار الفنون (مقر التعلم). وقد أنشئت هذه الدار في العام 1852، وكانت مهمتها تدريب «أبناء الأعيان» على الخدمة العامة. وبحلول العام 1900 أصبحت معهدا متعدد التخصصات مع طلاب يتجاوز عددهم ثلاثمائة وخمسين طالبا. وقد حصل الخريجون المتفوقون على منح دراسية

للدراسة في أوروبا - بالأساس في فرنسا وبلجيكا للعمل على الحد من النفوذ البريطاني والروسي. كما شكلت هيئة التدريس أساسا من فرنسا وبلجيكا. وعند نهاية القرن التاسع عشر، افتتحت الحكومة أربع مدارس ثانوية أخرى في طهران، وأصفهان، وتبريز، وخمس كليات جديدة ملحقة بدار الفنون - كليتين عسكريتين وواحدة للزراعة، وأخرى للعلوم السياسية وواحدة للغات الأجنبية. ونشرت الأخيرة، من خلال دار الطباعة الحكومية، أكثر من 160 كتابا. وقد شملت قائمة هذه الكتب 80 كتابا طبيا، وعسكريا، ومراجع لغوية، و10 كتب رحلات مصورة - تشمل فيما تشمل جولة الشاه ناصر الدين في أوروبا، و10 كتب هي عبارة عن ترجمات مختصرة للكلاسيكات الغربية مثل روبنسون كروزو لديفو، والفرسان الثلاثة لدوما، وحول العالم في ثمانين يوما لفيرن، والحوارات لديكارت، والمبادئ لنيوتن، وأصل الأنواع لداروين، و20 سيرة ذاتية لشخصيات دولية مشهورة - تشمل شخصيات مثل لويس الرابع عشر، نابليون، بطرس الأكبر، نيكولاي الأول، فريدريك الأكبر، وويليام الأول، والأكثر أهمية من كل هذا أنه نشر 10 كتب في تاريخ إيران، تتضمن تاريخ إيران ما قبل الإسلام، وقد كتب معظم هذه الكتب العشرة أوروبيون. وهكذا فقد بدأ الإيرانيون في رؤية تاريخهم وكذا تاريخ العالم من خلال عين أوروبية. وكان مشير الدولة الكبير، مؤسس مدرسة العلوم السياسية، نموذجاً مطلقاً للحساسيات الجديدة. فبعد عودته من خدمة طويلة في السفارات بالخارج، بدأ في الكتابة بشكل متزايد عن المهلة (الوطن)، والمليات (الوطنية)، وسيادة الدولة، وعن حاجة الرعية إلى أن يصبحوا مواطنين كاملي المواطنة.

وقد بدأ الشاه ناصر الدين حكمه في العام 1848 بتشجيع الاحتكاك بأوروبا. لكن مع قرب نهاية حكمه كانت مخاوفه قد نمت بشدة من الأفكار الغربية لدرجة رواج إشاعات بأنه كان يفضل الوزراء الذين لا يعرفون ما إذا كانت بروكسل مدينة أم كرنبة. ومع ذلك، استمر الشاه ناصر الدين في إرسال ممثلين دبلوماسيين للخارج واستمر في إرسال سيل منتظم من الطلاب إلى فرنسا وبلجيكا. كما أنه تسامح مع بعثات التبشير المسيحية ما دامت قد اقتصر نشاطاتها على المجالات التعليمية - الصحية، والتبشير فقط بين الأقليات الدينية. وقد بدأ الفرنسيون الكاثوليك في العمل مع الأرمن والآشوريين حول بحيرة أرومية، ثم أقاموا بعد ذلك أكثر من ثلاثين مرفقا في أنحاء البلاد. ومال الأمريكيون المشيخيون إلى التركيز على الشمال؛ والإنجيليون على الجنوب؛

والإليانيس فرانسيز^(*) في طهران، وتبريز وأصفهان. وافتتحت الإليانيس إسرائيلية، المنظمة الفرنسية اليهودية، مدارس في همدان، وأصفهان، وطهران. وبالمثل، مؤل المجتمع الزرادشتي في الهند مدرسة لأتباع دينهم في يزد.

وفي تلك الأثناء، أسس المنظمون في القطاع الخاص الإيراني عددا من المؤسسات المتواضعة: معامل كهرباء في طهران، وتبريز، ورشت، ومشهد - وقامت الأخيرة بإنارة العتبات المقدسة؛ معمل للسكر في مازندران؛ ومصنع للحريز في غيلان، ومعمل للقطن في طهران؛ ومطابع ومصانع للورق في طهران وأصفهان. ودشنوا شركات مساهمة بغرض صريح وهو حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. كما مولوا المكتبات العامة في طهران وتبريز علاوة على عشر مدارس ثانوية، بما في ذلك واحدة للبنات. ومولوا أيضا الصحف الإصلاحية: «تربية» (التعليم) في طهران، و«همات» (المسعى) في تبريز، والجل المتين في كالكوته، واختار (النجمة) في إسطنبول، وبارفريش (التعليم) في القاهرة، والقانون في لندن. كما نظموا أيضا تجمعات شبه رسمية - التجمع الوطني، التجمع من أجل الإنسانية، الجمعية الثورية، والتجمع السري الذي نظم على غرار الجمعيات الماسونية الأوروبية. ومع نهاية القرن، كانت مثل هذه التجمعات تجتمع بهدوء لمناقشة الحاجة العاجلة إلى إصلاحات حكومية. وباختصار، كان البلد يحتوي على طبقة إنتليجنتسيا (مثقفين) مميزة على الرغم من أن عددها الإجمالي كان أقل من ثلاثة آلاف وأتى معظم أعضائها من صفوف النخبة القديمة. وليس من المدهش، حينما اغتال منشق منعزل في العام 1896 الشاه ناصر الدين في مسجد عبد العظيم، أن شعر البعض بأن عصر الحكم المطلق قد بلغ نهايته. وكان الملك الجديد، الشاه مظفر الدين، معروفا عنه أنه أكثر انفتاحا بكثير على العالم الجديد. وبذلك كان تأثير رصاصة الاغتيال أكبر من مجرد الإجهاز على حياة الشاه ناصر الدين، إذ أجهزت على النظام القديم كله.

مجيء الثورة

تعود أصول الأسباب بعيدة المدى للثورة إلى القرن التاسع عشر، بينما أسبابها قصيرة المدى كانت قد بدأت في 1904-1905 مع الأزمة الاقتصادية التي شهدت

(*) Alliance Francaise هي منظمة دولية أنشئت في باريس في العام 3881 لترويج الثقافة واللغة الفرنسية في العالم. [المحررة].

إفلاس الحكومة والتضخم المتصاعد. ومع عدم القدرة على تغطية الإنفاق الحكومي، هدد الشاه مظفر الدين بزيادة ضرائب الأرض، والتخلف عن سداد قروض الدائنين المحليين. كما أنه تحول للبنوك البريطانية والروسية أيضا للحصول على قروض جديدة تزيد على أربعة ملايين جنيه إسترليني التي كان قد اقترضها منهم بالفعل. وقد وافقوا مع فرض شرط هو تسليمه كامل النظام الجمركي لإدارة بلجيكية يترأسها السيد ناوس. وكان الأخير قد أكد لبريطانيا وروسيا أنه سوف يعطي الأولوية لدفع الديون القديمة التي منحوها للحكومة⁽¹¹⁾. وسرت إشاعة بأن ناوس ذو أصول يهودية، ويفضل توظيف الأرمن على المسلمين، وخطط لزيادة هائلة في التعريفات الجمركية على التجار المحليين، ويطمح إلى أن يكون وزيرا للمالية على الرغم من جهله المطبق بنظام المستوفي التقليدي. وخلال شهر المحرم في العام 1905، وزع المعارضون له صورته في حفلة تنكرية وهو يرتدي ملابس ملا (فقيه)⁽¹²⁾. وقد أجملت البعثة البريطانية الأزمة المالية على النحو التالي⁽¹³⁾:

مثل العام 1906 عهدا مهما جدا في التاريخ الفارسي، حيث كان العام الذي شهد تقديم المؤسسات البرلمانية. وكانت الأوضاع في فارس قد تطورت بحيث أضحت لا تحتل، فقد كان الشاه واقعا بالكامل في أيدي حلقة فاسدة من الحاشية تعيش على التكسب من الحكومة والبلد. وقد باع الشاه الثروة التي ورثها عن والده، وكذلك معظم الأراضي الإمبراطورية والوطنية. وقد كان مجبرا على اللجوء إلى الديون الخارجية، التي أنفق عائداتها على الرحلات الخارجية أو قام بتبذيرها على حاشيته. وكان هناك عجز سنوي كما كان دين البلد يتزايد يوميا. ولم يكن هناك ملجأ سوى الحصول على قرض خارجي جديد وكان من المعتقد على نطاق واسع أن القرض سوف يمنح على أساس شروط ستعني عمليا القضاء على استقلال البلد. وكان هناك عدد محدود من الشباب والرجال المستقلين الذين كانوا على وعي بهذه الحقائق، وكانوا منخرطين عن طريق الحكومة في المفاوضات التي دارت حول الحصول على القرض.

في الوقت ذاته، كان البلد بالكامل يعاني تضخما حادا - حيث ارتفعت أسعار الخبز بمقدار 90 في المائة وزادت أسعار السكر بمقدار 33 في المائة. وقد حدث هذا التضخم نتيجة للتأثير المشترك لكل من الحصاد السيئ، ووباء الكوليرا، والفوضى المفاجئة في التجارة الشمالية التي استحدثتها الحرب الروسية - اليابانية في العام 1905، وما تلاها

من ثوران في الإمبراطورية القيصريّة. وبحلول يونيو 1905 كانت النساء الغاضبات يتظاهرن في طهران، وطبقاً لرواية شاهد عيان، فإن هؤلاء النسوة صبن جام غضبهن على الحاكم الملكي⁽¹⁴⁾. وبحلول نوفمبر 1905، كان الحاكم يحاول تحويل أنظار العامة بتوجيهه اللوم للبازار وجلد ثلاثة من تجار السكر البارزين على أقدامهم. وكان أحدهم رجلاً يبلغ عمره سبعين سنة وكان محترماً للغاية لنشاطاته الخيرية. وقد أغلق البازار بالكامل وطالب رجاله بفصل الحاكم. وطبقاً لرواية شاهد عيان، فإن أخبار جلد التجار «انتشرت كالبرق في البازار» وحفزت أصحاب المتاجر على غلق محلاتهم⁽¹⁵⁾. وفي الوقت ذاته، في مشهد، قامت تمردات الخبز بالهجوم على أحد المتاجرين بالذرة وكان على صلة بالقصر، وقد انتقم الأخير بإصدار أوامر لحرسه الخاص بإطلاق النار ليسقط نحو أربعين من المحتجين الذين التجأوا إلى حرم العتبات المقدسة للإمام الرضا. وقد عزا أحد رجال الدين المحليين التمرد إلى توافر مزاج عام من السخط⁽¹⁶⁾.

صاحب الجلالة، إن مملكتك تتدهور. ورعيتك قد وصلوا إلى حد التسول. لقد تم قمعهم واستغلالهم من الحكام والمسؤولين الذين لا يعرف طمعهم وعطشهم للدماء أي حدود. في العام الماضي، كان على دافعي الضرائب الذين لا يستطيعون دفع الضرائب بأموال سائلة بيع بناتهم للتجار التركمان والأرمن الذين كانوا يبيعونهم بدورهم كعبيد في روسيا. الآلاف من رعيتك اضطروا إلى الهروب من هذا القمع وذهبوا إلى روسيا... ولو لم يعثر على العلاج، فإن البلد سيتفكك. وسوف يأخذ البريطانيون سيستان وبلوشستان، وسيأخذ الروس أجزاء أخرى من البلاد، ولدى العثمانيين خطتهم... جلالتك، استمع إلى حالة خمسة عشر مليون روح تعيش في خوف من أن يقوم الأجانب بسجنهم.

وما سبق ذكره عن تجارة العبيد في النساء استخدم من قبل أحد علماء الاجتماع لادعاء أن الجنوسة قد شكلت الموضوع «المركزي» في الثورة الدستورية⁽¹⁷⁾.

وقد تضاعفت الأزمة أكثر بنزاعات أخرى. ففي كرمان أدت تمردات الشيوخ - المتشارية إلى استقالة الحاكم، وجلد مجتهد محلي على قدميه، وقتل اثنين من المتظاهرين، وإلقاء اللوم على المجتمع اليهودي المحلي، حيث نهب حيهم. وفي صيف العام 1906 في طهران اشترى البنك الروسي الذي كان في حاجة إلى أرض ملكته، مقبرة مهجورة مجاورة لمقره. وقد أدى الحفر في مكان الجثث إلى احتجاجات

واسعة النطاق، حتى في النجف، وأدى إلى الهجوم على البنك. وخلال الأسبوع التالي، الذي تصادف مع حلول شهر المحرم، قام فرسان لواء القوزاق باعتقال رجل «لوتي» مشهور، ونُفي منظمو الاحتجاجات، كما صوبوا النيران نحو مسجد الجمعة، ليقتلوا واحدا من السادة الكبار في السن. واجتذبت جنازة السيد عددا كبيرا من الجمهور مع نسوة اتهمن الحاكم بأنه يزيد (*) هذه الأيام ومع رجال يرتدون كفنا أبيض كعلامة على استعدادهم للاستشهاد.

وقد مهدت هذه المواجهات الطريق أمام احتجاجين رئيسيين أديا بدورهما إلى تهديد الطريق أمام وضع مسودة لدستور مكتوب. ففي يونيو 1906، قاد كل من السيد عبدالله بهبهاني والسيد محمد طباطبائي - وهما اثنان من الثلاثة المجتهدين الأكثر احتراما في طهران - موكبا من نحو ألف من طلاب الحوزات الدينية للتجاء إلى قم. وقد أخطأ البعض لاحقا ووصف هؤلاء المجتهدين بأنهم آيات الله. والحقيقة أن لقب آية الله الديني، وكذلك لقب حجة الإسلام، لم يظهر إلى الوجود إلا بعد الثورة الدستورية بوقت طويل. وفي قم انضم المجتهدان إلى الشيخ فضل الله نوري، ثالث المجتهدين الكبار. وقد هدد الثلاثة بالتحرك بالجميع إلى كربلاء والنجف، وبذلك يحرمون البلد من الخدمات الدينية، إلا إذا قام الشاه بفصل كل من نавوس والحاكم، وحل أزمة كرمان، ووقف عملية بناء البنك، والأكثر أهمية من كل ما سبق، إقامة «عدالت خانه» (دار العدالة). وباختصار، كان العلماء يهددون بالإضراب. وتندرت مظاهرات للنساء بأنه إذا استمرت الأزمة فإنه سيكون على السيد نавوس أن يعقد عقود الزواج.

وفي الأسبوع نفسه، وصلت مجموعة من تجار طهران، كان بعضهم نشطاء في بعض التجمعات السرية، إلى البعثة البريطانية في مقرها الصيفي في التلال الشمالية لطهران. وشرحت البعثة، في مذكرة سرية أرسلتها إلى لندن، أنها انخرطت في الأحداث التالية (18):

بعد إطلاق النار، بدا كأن الحكومة قد كسبت في نهاية اليوم. وكانت المدينة في يد القوات الحكومية. وفر القادة الجماهيريون. وكان البازار محتلا من قبل الجنود. وبدا كأنه ليس هناك مكان للجوء إليه. وفي ظل هذه الظروف لجأ الحزب الشعبي إلى الموافقة على ذريعة مناسبة عن طريق عادة قديمة، بل في الحقيقة سحيقة في القدم، وهي قاعدة «الباست» (طلب الأمان). وقد كانت الحل، مع

(*) المقصود يزيد بن معاوية. [المترجم].

فشل كل طرق اللجوء الأخرى، في تطبيق هذا اللجوء. فقد أتى شخصان إلى مقر البعثة في غولاك وسألأ عما سيحدث في حال لاذ الناس بمقر البعثة البريطانية طالبين الأمان، فهل سيطلب المسؤول عن البعثة مساعدة الجيش لطردهم منها؟ وقد عبر السيد غرانت دف عن أنه يأمل ألا يلجأوا إلى مثل هذه الذريعة، لكنه قال إنه ليس في سلطاته، طبقا لما يعرفه عن هذه العادة في فارس، استخدام القوة لطردهم إذا ما أتوا... وفي المساء التالي، ظهر خمسون تاجرا وملا في مقر البعثة وهياؤا مواقع لهم لتمضية الليلة. وقد نما عددهم تدريجيا حتى وصل بسرعة إلى 14 ألف شخص تجمعوا في حديقة مقر البعثة.

كان العدد الأكبر من المحتجين ينتمون إلى البازار. فقد خصصت لجنة من شيوخ الجماعات خياما للطوائف الحرفية والتجارية المختلفة. وقد أحصى أحد الزوار نحو خمسمائة خيمة على الأقل، «لكل الجماعات، حتى الإسكافيون، وبائعو الجوز، والسباكون كانت لهم خيامهم»⁽¹⁹⁾. وذكرت البعثة في تقرير لها أن النظام كان جيدا لدرجة أن حجم الضرر الناجم عن وجود هذا العدد الكبير كان ضئيلا للغاية، واقتصر الأمر على «آنية زهور» وبعض «لحاء الشجر الذي كان عليه بعض الكتابات الدينية». وفي تلك الأثناء رتبت اللجنة المنظمة كلا من المظاهرات النسائية خارج مقر البعثة، والسيطرة بحزم على دخول القادمين الجدد إلى مجمع البعثة. فقد كان مسموحا بالدخول لأعضاء هيئة التدريس وطلبة دار الفنون فقط. وقد حول هؤلاء القادمون الجدد المجمع إلى «مدرسة كبيرة للعلوم السياسية في الهواء الطلق»، محاضرين عن مزايا الحكومة الدستورية بل والجمهورية⁽²⁰⁾. وبدأ البعض في ترجمة الدستور البلجيكي بما يتضمنه من نصوص حول الحكومة البرلمانية التي يرأسها ملك شرقي. وقد جمعت اللجنة المنظمة أيضا أموالا من التجار الأثرياء لمساعدة هؤلاء الذين لا يقدرّون على الاستمرار في تمويل إضرابهم لفترة ممتدة. وقد كتب أحدهم في مذكراته⁽²¹⁾:

إنني أتذكر بوضوح اليوم الذي سمعنا فيه أن الرجعيين كانوا مشغولين ببذر بذور الاضطراب بين صفوف التجارين وناشري الخشب. فالنجارون كانوا غاضبين من أنهم قد جرى قطع أرزاقهم، وسألوا ما الذي سيكسبونه من كل هذه المغامرة؟ بينما قام ناشرو الخشب، لكونهم أميين ويفتقرون إلى الحكمة، بمقاومة كل الحجج المنطقية التي تقال لهم. ولو كان كل من هذين الفريقين غير المسؤولين قد انسحب، لعانت حركتنا كلها أشد المعاناة. ولحسن الحظ، أقنعناهم بالبقاء.

وأخيرا، فلم تطلب اللجنة المنظمة، وبناء على نصيحة من زملائهم ذوي التعليم الحديث، من الشاه دارا للعدل فقط، بل طلبت دستورا مكتوبا يصيغه مجلس وطني منتخب «مجلسي ملي».

وفي البداية قام البلاط بطرد المحتجين باعتبارهم «مهرطقين بابيين» و«خونة مأجورين من البريطانيين» وحاولوا تهدئتهم بالوعد بأنه سيقام مجلس شرعي إسلامي غامض. لكن مع مواجهتهم بنمو الإضراب، ومع وابل من البرقيات التلغرافية من المقاطعات، والتهديد بتدخل مسلح من قبل جماعات مهاجرة في باكو وتفليس، والتهديد بحدوث انشقاق في قوات الفرسان، وهو القشة التي قصمت ظهر البعير، تراجع البلاط⁽²²⁾. وكما سأل شاهد عيان بتهكم إدوارد براون، المؤرخ البريطاني المشهور، «ما الذي يمكن للشاه فعله بجنوده غير المسلحين، الذين لم يتلقوا أجورهم، وبثيابهم الرثة، وبجوعهم في مواجهة تهديد الإضراب العام والتمرد؟ على الحكومة أن تتنازل وأن تقدم كل ما طلب منها»⁽²³⁾. وفي 5 أغسطس 1906 - بعد ثلاثة أسابيع من أول عملية لجوء لمقر البعثة البريطانية - وقع الشاه مظفر الدين الإعلان الملكي بإجراء انتخابات عامة على المستوى الوطني لمجلس تأسيسي. وقد استمر الاحتفال بالخامس من أغسطس باعتباره يوم الدستور.

الدستور

قام المجلس التأسيسي، في اجتماعه العاجل في طهران، بصياغة قانون انتخابي للمجلس الوطني القادم. وكان معظم النواب من التجار، ورجال الدين، وشيوخ الجماعات الحرفية، والأعيان الليبراليين - كان العديدون منهم يعتبرون أنفسهم أعضاء في الإنتلجننتسيا الجديدة. وقد صاغوا قانونا انتخابيا معقدا يقسم السكان إلى ست طبقات: الأمراء القاجاريين، العلماء وطلبة الحوزات الدينية؛ الأعيان (النبلاء)؛ والأشراف (الوجهاء)؛ التجار ذوي «مكان العمل المحدد»؛ ملاك الأراضي ذوي الملكية الزراعية التي تصل قيمتها إلى ما لا يقل عن ألف تومان؛ و«رجال التجارة والحرف» الذين ينتمون إلى جماعة قانونية ويدفعون على الأقل «الإيجار المتوسط» في محلياتهم⁽²⁴⁾. أما الوظائف ذات الأجور المنخفضة، مثل الحمالين، والعمال اليدويين، وسائقي الجمال، فقد استبعدوا. وقسم القانون أيضا الهيئة الناجبة إلى 156 دائرة، حيث خصص 96

مقعدا ل طهران. وكان من شروط الترشيح أن يتوافر للمرشحين القدرة على القراءة، والكتابة، والتحدث بالفارسية. وكان على الانتخابات في المقاطعات أن تجرى على مرحلتين: فكل «طبقة» في كل حي كان عليها أن تختار نائبا واحدا لعاصمة المقاطعة، وبحيث يكون على هؤلاء أن ينتخبوا ممثلي المقاطعة في المجلس الوطني. وقد قسمت طهران إلى أربعة أحياء يمثل كل واحد منها حيا من الأحياء الرئيسية خارج الأراضي الملكية. وكان على انتخابات طهران أن تتم على مرحلة واحدة: فقد خصصت أربعة مقاعد للأمراء القاجار، وعشرة لملاك الأراضي، وأربعة لرجال الدين، وما يصل إلى 32 للجماعات المعترف بها. وقد جرى تحديد سن 25 عاما باعتبارها سن التصويت. ولا حاجة للقول إنه لم تتم إثارة موضوع حق النساء في الاقتراع.

كانت هذه الأحداث الدرامية - خاصة انتخابات المجلس الوطني - بمنزلة طليقة البداية التي أدت إلى تشكيل طيف واسع من الأحزاب، والمنظمات، والصحف. ففي المقاطعات، كان من المحتم أن يقود البازار الجمهور المحلي، في خلق مجالس إقليمية (أنجومانز). وقد شكلت في طهران ما يقرب من ثلاثين مهنة ومجموعة عرقية منظماتها الخاصة بها بأسماء مثل منظمة «أصناف» (النقابات)، «مستوفيان» (المحاسبين)، «دانشمندان» (العلماء)، «طلاب» (طلاب الحوزات العلمية الدينية)، الزرادشتيين، الأرمن، اليهود، الجنوبيين، والأذربيجان. وكان الآخرون يقودهم تجار من تبريز لهم صلات بالحزب الاشتراكي الديمقراطي في قزوین. وفي الحقيقة، فقبل ذلك بعامين قامت مجموعة من الإنتلجننتسيا من الإيرانيين العاملين في باكو بتشكيل حلقة أطلق عليها «همات» (المسعى) وبدأت في العمل عن قرب مع الحزب الروسي الاشتراكي الديمقراطي. كانت الصحافة أكثر نشاطا. فقد قفز عدد الصحف من ست صحف عشية الثورة إلى أكثر من 90 عند افتتاح أعمال المجلس التأسيسي. واندفع المثقفون في نشر مفاهيم كانت تعتبر خطيرة جدا في العقود السابقة. وهذه المفاهيم، خاصة الحرية، والمساواة، والإخاء ألهمت العديد من أسماء المطبوعات الجديدة-«بيداري» (اليقظة)، «ترقي» (التقدم)، «تمدن» (الحضارة)، «فاتان» (أرض الآباء)، «آدميت» (الإنسانية)، «أמיד» (الأمل)، «عصر نو» (العهد الجديد)، ندائي فاتان (صوت أرض الآباء)، استقلال (الاستقلال)، إصلاح (الإصلاح)، «إقبال» (التقدم)، «حقوق» (حقوق)، «حقيقت» (الحقيقة)، «عدالت» (العدالة)، «آزادي» (الحرية)، مساوات (المساواة)، و«أخوت»

(الإخاء). وكما في الثورات الأخرى، أدى رفع الرقابة إلى فتح الباب على مصراعيه. ووفقا لما ذكره براون كانت واحدة من أكثر الصحف شعبية تدعى «صور إسرائيل» (بوق إسرائيل)، التي على الرغم من اسمها الديني كانت صريحة في اتجاهها العلماني الراديكالي⁽²⁵⁾. وكان يكتب أغلبها دهخدا^(*)، الموسوعي، ومزجت بين الهجاء والشعر والتعليقات السياسية، وكل ذلك بفارسية حديثة سهلة. وبخت الصحيفة كل الطبقة العليا، بمن في ذلك علماء الدين ملاك الأراضي، لاستغلالهم ولإبقائهم على «جهل» «الناس العاديين» (العوام). وكانت الصحيفة توزع 5000 نسخة وتأتي على رأس الصحف الموزعة. وحيث إن دهخدا كان قد درس علوم الدين وكان متمكنا في العلوم الإسلامية، فقد كان توبيخه للعلماء بشكل خاص موجعا. لذلك فليس مدعاة للدهشة أن الأمر لم يستغرق وقتا طويلا حتى بدأ المحافظون في استهداف صور إسرائيل.

افتتح المجلس الوطني أعماله في أكتوبر 1906. وكان المجلس يضم أكثر من 60 من رجال البازار - تجار وشيوخ الجماعات الحرفية والمهنية، 25 من رجال الدين، ونحو 50 من ملاك الأراضي، والأعيان المحليين، ومسؤولين حكوميين كبارا⁽²⁶⁾. وقد اندمج الأعضاء تدريجيا في حزبين مرنين: «معتدل» (المعتدلين) و«أزاديخواه» (الليبراليين). وكان الحزب الأول يقوده بشكل مشترك تاجر أوشحة بالجملة كان قد قاد المظاهرات في العام 1905 ضد ناوس، ومسؤول سابق عن سك العملة الملكية كان قد ساعد في تمويل مغامرة اللجوء لمقر البعثة البريطانية. وقد تلقى الاثنان دعما من السيدين طباطبائي وبهبهاني، اللذين على الرغم من أنهما لم يكونا نائبين، فإنهما أسهما في المناقشات البرلمانية. وفي معظم الأيام، كان المعتدلون يستطيعون حشد الأغلبية. بينما قاد الليبراليين حسن تقي زادة، وهو متحدث مفوه من تبريز. وعلى الرغم من أنه كان قد انضم في بداية عمله لسلك رجال الدين، بل كان لا يزال يرتدي عمامتهم، فإنه أصبح مفتونا بشكل متزايد بالأفكار الحديثة - وبشكل خاص بالعلم الحديث - خصوصا بعد أن قام بزيارة باكو. وبأشكال عدة، كان تقي زادة - مثل دهخدا - يعد نموذجا للجيل الأول من الإنتلجنسيا. عمل المعتدلون والليبراليون عن قرب من أجل صياغة الدستور لكي يكون مقبولا ليس فقط من الشاه مظفر الدين، الذي مات فور التوقيع على الإعلان الأصلي، بل أيضا من وريثه، الشاه محمد علي، الذي حاول التخفيف من الوعود الملكية بإحلال

(*) علي أكبر دهخدا (1879 - 1956) هو شاعر ولغوي ولد في طهران وكتب أكبر موسوعة لغوية فارسية [المحررة].

مصطلح «مشرو» (مشروط) مقابل المفهوم الأكثر حداثة «مشروطيات» (دستوري)⁽²⁷⁾. وكانت الوثيقتان النهائيتان - وتعرفان باسم القوانين الدستورية الأساسية والتكميلية - قد وضعتا على غرار الدستور البلجيكي. وطبقا لشهادة شاهد عيان، فقد كان هدف جميع من قاموا بصياغة الوثيقتين - وكانوا كلهم من خريجي دار الفنون - إقامة ملكية دستورية مع الفصل التقليدي بين السلطات إلى تنفيذية، وتشريعية، وقضائية⁽²⁸⁾. وكانت هاتان الوثيقتان، مع بعض التعديلات الطفيفة، قد بقيتا فاعلتين باعتبارهما دستور البلاد على امتداد الطريق حتى ثورة العام 1979 على الأقل نظريا.

وقد أعطت القوانين الأساسية للشاه امتياز رئاسة السلطة التنفيذية، وقيادة القوات المسلحة، إعلان الحرب والسلام، التوقيع على القوانين، واختيار أعلى المسؤولين في الدولة، بمن في ذلك وزراء الحكومة. لكن الشاه كان عليه أن يحلف اليمين أمام المجلس، وأن يقبل الوزراء الذين يُنتخبون من قبل المجلس، وأن يقوم بالتوقيع على مشروعات القوانين التي يتوصل إليها المجلس. وقد احتفظ الشاه حقيقة بامتياز واحد: وهو الحق في تعيين ثلاثين عضوا للمجلس الأعلى (مجلس الشيوخ) المكون من ستين عضوا، لكن حتى هذا الحق ثبت أنه حق أجوف حيث لم ينعقد أول مجلس شيوخ سوى في العام 1949.

خُطط لأن يكون المجلس الوطني نقطة المركز في الدستور الجديد. فباعتباره «ممثلا لكل الشعب»، كان له القول الفصل في كل «القوانين، والمراسيم، والميزانيات، والمعاهدات، والقروض، والاحتكارات، والامتيازات الممنوحة». بل كان يتحكم أيضا في ميزانية البلاط. وكان للمجلس سلطة التحقيق واقتراح أي إجراء «يعتقد أنه يساعد على تحقيق مصلحة الحكومة والناس». وقد اتفق على أن جلسات المجلس تستغرق عامين يكون فيها أعضاؤه محصنين من القبض عليهم. وكانت له سلطة اختيار أعضاء الوزارة. بل إن الدستور قد نص صراحة وبوضوح على أن «الوزراء لا يمكنهم أن يعفوا أنفسهم من المسؤولية بزعم أنهم قد تلقوا أوامر شفوية أو مكتوبة من الشاه»: «فيما لو أعلن المجلس الوطني أو مجلس الشيوخ، وبالأغلبية المطلقة، أنه غير راض عن الوزارة أو عن وزير معين، فعلى هذه الوزارة أو هذا الوزير الاستقالة».

وكان للقوانين الدستورية أحكام متعددة أخرى. فقد أضفت الصفة الرسمية على مجالس المقاطعات، وأقامتها على أساس أنها مؤسسات موازية للحاكم العام.

وقد أعطت المواطنين ميثاقا لحقوقهم يتضمن الحق في حماية الحياة، والملكية، والشرف، وحرية التعبير، والتمثيل البرلماني، والتنظيم، والمساواة أمام القانون، وضرورة وجود أمر قضائي يوجب إحضار السجين أمام المحكمة للنظر في مدى شرعية حبسه، والحماية من الاعتقال التعسفي. وكان هناك نص في هذه القوانين بتصميم علم وطني بحيث يكون على شكل ثلاثة شرائط أفقية متساوية بألوان خضراء، وبيضاء، وحمراء - وهي ألوان ترتبط تاريخيا بالتشيع. وقد ظل هذا هو العلم الوطني حتى وقتنا الراهن. وفيما يعد ترضية للقاجار، تضمن العلم الثلاثي الألوان الجديد الأسد والشمس.

وقد ذهبت أهم الترضيات، على كل حال، إلى الإسلام بشكل عام وللتشيع على نحو خاص. فقد أعلن أن الشيعة هي الديانة الرسمية لإيران واقتصر حق عضوية الوزارة على المسلمين الشيعة فقط. وصرح للسلطة التنفيذية بحظر كتب «الهرطقة»، والجمعيات «المناهضة للدين»، و«الأفكار الخبيثة». وقد قسمت السلطة القضائية إلى محاكم دولة ومحاكم دينية مع احتفاظ رجال الدين بسلطة تطبيق الشريعة في المحاكم الدينية. ولم يكن مسموحا للهيئة التشريعية بتمرير قوانين تتعارض مع الشريعة. وللتأكد من الإذعان لذلك، كان على المجلس الوطني أن ينتخب رجال دين كبارا لمجلس أوصياء^(*) والذي كانت مهمته الوحيدة هي فحص كل التشريعات. وكان على هذا المجلس أن يعمل حتى يوم الحساب وظهور المهدي، غير أن هذا المجلس، على أي حال، لم ينعقد إلا بعد قيام ثورة 1979.

وكان الشخص المحوري في كتابة الدستور هو ميرزا حسين خان مشير الملوك، العائد حديثا من أوروبا، والذي ورث لقبه مشير الدولة من والده بعد وفاته في العام 1907. وبطرق عدة، كان مشير الدولة الصغير رمزا للأعيان الجدد الذين سيلعبون دورا رئيسيا في السياسة الوطنية خلال فترة العشرين عاما المقبلة، حتى ظهور الشاه رضا. وقد ورث ميرزا حسين كذلك أراضيا واسعة من والده الذي كان ينحدر من سلالة طويلة من المستوفين من نائين والذين تزوجوا من عائلة رجال دين أغنياء. وبسبب دراسته في موسكو وباريس، أجاد مشير الدولة إجادة تامة كلا من اللغتين الروسية والفرنسية. ولم يقم ميرزا حسين بصياغة النظام الانتخابي الأول

(*) ما يعد مماثلا لمجلس صيانة الدستور المعمول به في إيران حاليا [المترجم].

والقوانين الدستورية فقط ، لكنه وضع أيضا تصميم العلم الوطني ووضع تقسيما لوزارة الداخلية على غرار نظيرتها الروسية⁽²⁹⁾. وخلال العشرين عاما التالية، ترأس مشير الدولة أربع وزارات وخدم في ثماني عشرة وزارة أخرى - منها ثماني مرات كوزير للحرب وخمس مرات كوزير للعدل. كما خدم أيضا كممثل البلد الرئيسي في لندن وسان بطرسبرغ. وعند تقاعده، كتب كتابا حقق أفضل المبيعات بعنوان «إيراني باستان» (إيران القديمة)، معطيا للقراء سجلا وطنيا حافلا لفارس ما قبل الإسلام. وكان شقيقه الأصغر، مؤتمن الملك، عضوا نشيطا في البرلمان منذ العام 1909 حتى العام 1925، بداية كعضو ثم تاليا كرئيس للمجلس. وعند بدء العمل بألقاب العائلة في العام 1925، اتخذ الشقيقان اسم بيرنيا كلقب عائلي. وفي بعض الأوقات كان البريطانيون يمدحونهما باعتبارهما «تقدميين»، و«أمناء»، و«أذكياء». وفي أوقات أخرى، خاصة حينما كانت مصالحهما لا تتطابق مع لندن، كانوا يطردونهما باعتبارهما «جنباء» وأجلافا «أغنياء»، وذوي اتجاهات «وطنية» متطرفة. وكان هذا هو الموقف النمطي للبريطانيين تجاه الأعيان الليبراليين.

سيطر الأعيان على الوزارة الأولى التي اختارها البرلمان في أغسطس 1907. وقد ترأس مشير السلطنة الذي كان قريبا لمشير الدولة هذه الوزارة، وتولى كذلك وزارة الداخلية. وينحدر مشير السلطنة كذلك من أسرة «مستوفي» قديمة، وخدم من قبل كحاكم مقاطعة وأمين للصندوق الملكي. وقد وصفته البعثة البريطانية بأنه ينحدر من «مدرسة قديمة» ولم تكن له أي مشاركة في «حركة الإصلاح»⁽³⁰⁾. وقد ورث مشير الدولة نفسه منصب والده كوزير للعدل في الوزارة. وكان سعد الدولة، وزير الخارجية، ممثلا لإيران في بروكسل لفترة تزيد على عشرة أعوام وقد ساعد في تنظيم الاحتجاجات ضد ناس. وكان قوام الدولة، وزير المالية، قد درس في فرنسا وينحدر من أسرة ثرية من ملاك الأراضي. وكانت لديه ميول أدبية. وكان وزير الحرب «مستوفي الممالك»، قد ورث لقبه وكذلك ثروته الضخمة من والده الذي كان وزيرا كبيرا لدى الشاه ناصر الدين. وكان هو نفسه قد عاش في باريس بين العامين 1900 و1907. وكان وزير التجارة، مجد الملك ينحدر من عائلة تجار خرّجت عددا من الوزراء ومشرفين على دار سك العملة الملكية. وكان وزير التعليم، نير الملك، مسؤولا عن دار الفنون من العام 1897 حتى العام 1904. ولأنه كان طاعنا في السن وواهدنا فقد عمل ابنه بالنيابة عنه وزيرا للتعليم.

وأخيرا، كان وزير الأشغال العامة، مهندس الممالك، عالم رياضيات بارزا تلقى تعليما فرنسيا، وهو الذي رافق الشاه مظفر الدين في رحلاته الأوروبية. وقد ادعت البعثة البريطانية أنه استغل منصبه لابتزاز بعض المال من الشركات البريطانية التي تبني الطرق في إيران. لذا فليس من المدهش أنه سرعان ما أطلق على النظام الجديد نظام «الدول، السلطنات، والممالك».

الحرب الأهلية

عندما ارتقى الشاه محمد علي العرش في يناير 1907 لم يكن أمامه أي خيار سوى الانحناء أمام رغبة البرلمان والتوقيع على القوانين الدستورية. غير أن مركزه تحسن تدريجيا خلال الشهور القليلة التالية، وبحلول يونيو 1908 كان يشعر بالقوة الكافية لكي يقود فرسان لواء القوزان في انقلاب عسكري تقليدي ضد المجلس. وقد جاء تغير الحظوظ نتيجة لثلاثة ضغوط منفصلة:

الضغط الأول، هو معاناة الدستوريين من نكسة في العام 1907 مع توقيع الاتفاقية الأنجلو-روسية. فمع تزايد مخاوف بريطانيا من قوة ألمانيا المتنامية، قررت حل الخلافات الطويلة المدى مع روسيا في جميع أنحاء آسيا ومن بينها إيران. وقد قسمت الاتفاقية إيران إلى ثلاث مناطق. حيث خصصت المنطقة الشمالية، متضمنة أصفهان، لروسيا، وخصصت منطقة الجنوب الغربي خاصة كرمان، وسيستان، وبلوشستان لبريطانيا وحددت باقي إيران باعتبارها «منطقة محايدة». وقد وافقت القوتان على السعي إلى الحصول على امتيازات داخل المناطق المخصصة لها فقط، والإبقاء على مسؤولي الجمارك البلجيكيين، واستخدام عائدات الجمارك في إعادة دفع القروض السابقة. وقد شعر الدستوريون ليس فقط بتعرضهم للخيانة بل بعزلهم عن التعامل مع الشاه⁽³¹⁾. وقد علّمت الاتفاقية الإيرانيين أيضا درسا صعبا في السياسة الواقعية - فمهما كانت درجة النهب التي تقوم بها «جارتاهما»، فقد يكون الوضع حتى أكثر خطرا حينما تضع هاتان الجارتان خلافتهما جانبا. وقد ظلت اتفاقية العام 1907 ملازمة للإيرانيين حتى منتصف القرن العشرين.

الضغط الثاني، أتى مع توليد المجلس لحركة ارتدادية حتمية بمجرد محاولته إصلاح النظام الضريبي. فقد قيدت عملية المزايدة على ضرائب المزارع. وحولت أراضي

الدولة من الخزانة الملكية إلى وزارة المالية. منحت الوزارة السلطة على مستوفي المقاطعات. وقلص المجلس مخصصات خزانة البلاط، والذي كان مجبرا بدوره على تنظيم إسطبلات القصر، ومستودع أسلحته، ومطابخه، ومخابزه، ومخازنه، وحريره، وورشه. بل إن القصر أجبر على إغلاق أبراج الطبله. ويتذكر عبدالله المستوفي، في مذكراته الطويلة، أن النواب الشباب كانوا مفتونين بكل الأشياء الحديثة إلى حد أنهم نبذوا بسرعة المؤسسات الموقرة باعتبارها مؤسسات «منقرضة» متخلفة عن القرون الوسطى⁽³²⁾. وقد اقترح أحد الليبراليين أنه على وزارة المالية أن تعدل الموازين بحيث يدفع ملاك الأراضي ضرائبهم بالنقود السائلة وليس بالمحاصيل. وطالب آخر بوضع نهاية لكل المعاشات والمخصصات الملكية. وأشار ليبرالي آخر إلى أن الشاه يمكنه دفع ديونه ببساطة عن طريق بيع مجوهرات عائلته⁽³³⁾.

وقد أضاف ساخرا أنه تعذر عليه النوم بسبب قلقه على الوضع المالي لهؤلاء القابعات في الحريم الملكي. وكتب شخص محنك في هذه المجادلات بأنه كان من أشكال الابتزاز المألوفة في تلك الأيام أن يطلق على شخص ما «عروس القصر» أو «بواب القصر». ومضى شارحا أن «هؤلاء الخدم»، كانوا مدللين جدا لدرجة أنهم أصبحوا الداعين الأكثر تعصبا للحكم المطلق بين كل سكان طهران⁽³⁴⁾.

الضغط الثالث، هو مضاعفة بعض الليبراليين من هذا الارتداد باقتراحهم إصلاحات شديدة العلمانية. فقد اتهموا علماء الدين بالتكتم على مصالح قدرة بخطب سامية. وقد دافعوا عن ضرورة القيام بتحسينات فورية ليس فقط في حقوق الأقليات الدينية بل أيضا في حقوق النساء. وانتقدوا المادة الدستورية التي تعطي علماء الدين قوة الفيتو على التشريعات البرلمانية. بل جادلوا حتى بأن الشريعة ليس لها أن تقول أي شيء عن قوانين الدولة. وبحلول منتصف العام 1907، قام الشيخ فضل الله نوري، الذي اعتبره البعض الأعلى مقاما بين المجتهدين الثلاثة الأرفع مقاما في طهران، بقطع العلاقة مع زملائه المجتهدين الآخرين، وكون جمعية النبي، وأعاد بناء الجسور مع الشاه، وأصدر فتوى رئيسية أدان فيها الليبراليين بأنهم يفتحون البوابات أمام فيضان «الفوضوية، والعدمية، والاشتراكية، والمادية»⁽³⁵⁾. وهذه الإدانة ما كان لها أن تكتب على نحو أفضل من قبل بابا معارض لحركة التنوير الأوروبية. كما ركز أيضا على قضية أن هناك مكيدة مدبرة من البابيين، والبهاثيين، والأرمن

لتدمير الإسلام مع بعض بدع الهرطقة مثل البرلمانات المنتخبة، والقوانين العلمانية، والأكثر سوءاً من كل ذلك، المساواة الدينية.

وقد ظهر الشيخ نوري في ديسمبر 1907 على رأس حشد في ميدان طوبخانة. وطبقاً لشهادة شاهد عيان، فإن «الحشد الرجعي» كان يملأ كل جنبات الميدان⁽³⁶⁾. وقد اجتذب مشاركين من كل المشارب: طلاباً وطلاباً سابقين من معهد نوري الديني، لوتين تحت حمايته، متقاعدين، سائقي بغال، حرفيين، بوابين، وخداما في القصر الملكي، ومزارعين من الأراضي الملكية في قرية ورامين المجاورة وفقراء حضريين يعانون من ارتفاع أسعار الغذاء. وقد كتب أحد شهود العيان أنه حتى «الجمهور العادي» من البازار تجمع لسمع حديث الشيخ نوري في ميدان طوبخانة⁽³⁷⁾. واتهم نوري الليبراليين بأنهم يعقوبيو هذه الأيام الذين يضعفون الدين و«يبدرون بذور الفساد في الأرض» - وهي جريمة تعد كبيرة من الكبائر طبقاً للتأويل التقليدي للشريعة. ومع استثارته بهذه اللغة المثيرة، قامت الحشود بمهاجمة الناس السائرين في الشوارع الذين تصادف ارتداؤهم قبعات أوروبية الطراز⁽³⁸⁾.

وجه الشاه ضربته في يونيو 1908. وقد فعل هذا فور تلقيه عشرة آلاف جنيه إسترليني من النقود السائلة من مخبر الدولة الذي تعامل مع وزارة البريد والتلغراف باعتبارها إقطاعية عائلية⁽³⁹⁾. وقد وزع هذا النقد السائل فوراً كعلاوة خاصة بين 1500 فارس في حامية طهران. وأعلن الشاه الأحكام العرفية، وعين العقيد لياخوف، قائد سلاح الفرسان الروسي، حاكماً عسكرياً لطهران. وقد حظر لياخوف كل الصحف والاجتماعات العامة، بما في ذلك مواكب شهر المحرم، وأصدر مذكرات بالقبض على النواب الرئيسيين، وأرسل فرسانه لاحتلال مكتب التلغراف وقصف مبنى المجلس. ووفقاً لتقارير بريطانية، أسفر القتال عن مقتل نحو 250 شخصاً⁽⁴⁰⁾. وقد خطط القادة البرلمانيون للهرب - إلى المنفى في الخارج أو اللجوء إلى البعثة العثمانية. غير أن بهباني وطباطبائي احتجزا رهن الإقامة الجبرية في منزلتهما. وسجن ستة آخرون في الحدائق الملكية، اتهموا «ببذر بذور الفساد في الأرض» وشنق ثلاثة منهم لاحقاً. فجر الانقلاب حرباً أهلية. فبينما حاصر فرسان لواء القوزان طهران وطوقت قبائل الشهبان تبريز، اجتذب الجانب البرلماني دعماً من ثلاثة مصادر: المصدر الأول، كان مكوناً من نحو ألف من المتطوعين، عرفوا بالفدائيين والمجاهدين، احتشدوا تأييداً

لقضية البرلمان. ولم يأت هؤلاء من طهران، وتبريز، ومشهد، ورشت فقط، بل أيضا من المجتمعات الإيرانية والأرمنية والجورجية في قزوین. حارب بعضهم تحت العلم الأحمر، وبعضهم الآخر تحت العلم الإيراني الثلاثي الألوان. وقد نظم المتطوعون من الخارج من قبل الاشتراكيين الديموقراطيين الروس، وحزب الطاشناق الوطني الأرمني، وحزب همت (المسعى) الإيراني في باكو - الذين حولوا جميعا اهتمامهم إلى إيران بمجرد سحق ثورة 1905 في روسيا. وقد حاربوا جميعا تحت شعار «حب الحرية ليس له وطن»⁽⁴¹⁾. وقد قاد الأرمنيين يريم خان، الذي نفي إلى سيبيريا بسبب أنشطته المعادية للقيصرية، قبل أن يهرب من هناك إلى رشت التي عمل فيها صانعا للطوب وترأس حزب الطاشناق. وأصبح يعرف باعتباره «غاريبالدي فارس»^{(42)(*)}. وقاد متطوعي تبريز ستار خان وباقر خان. وكان الأول، كتحدا للحي الشيخي الرئيسي، وقد كان لوتيا وتاجر خيول سابقا. بينما كان الثاني، كتحدا لحي شيخي مجاور، وكان لوتيا أيضا وعامل بناء سابقا. وقد تركا بصمتهما في تبريز عن طريق إجبارهما تجار الحبوب على بيع سلعهن بـ «أسعار عادلة»⁽⁴³⁾. كان المتطوعون من القوقاز بشكل خاص مسلحين حيث إنهم حضروا ومعهم قنابل يدوية وكانت لديهم معرفة بكيفية تصنيع القنابل. وقد وصفهم واحد من واضعي التقارير البريطانيين بأنهم «ترسانات تتحرك على قدمين»⁽⁴⁴⁾. وهؤلاء المتطوعون وعلى الرغم من خلفيتهم الدينية، تلقوا دفعة كبيرة حينما قام ثلاثة من المجتهدين الأربعة الكبار في النجف، بإصدار بيان يعارضون فيه الشيخ نوري وأيدوا فيه السيدين بهبهاني وطباطبائي.

ثانيا، تمت تقوية الجانب البرلماني بشدة حينما ألقى محمد والي سبهدار، وهو قطب كبير في مازندران، بثقله ضد الشاه. وقد وصفه مكتب الهند على أنه «واحد من أكبر الإقطاعيين في البلد» مع ملكيات كبيرة ليس فقط في موطنه في إقليم تونكابون بل أيضا في قزوین، وخراسان، وغيلان⁽⁴⁵⁾. وحكم سبهدار غيلان، وأردبيل، وتالش وأستراباد عدة مرات. وفي وقت الانقلاب، كان القائد الاسمي للجيش وقد أرسل لكي يساعد الشهسوان للاستيلاء على تبريز. لكنه على النقيض من ذلك ارتد، وأخذ معه رجاله - الذين كان العديد منهم فلاحين بأراضيه في مازندران. وانضم إلى القوات التي

(*) جوزيبي غاريبالدي، القائد العسكري الذي كان له دور كبير في توحيد إيطاليا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. [المحررة].

كانت مع يبريم خان في رشت. وقد أثبتت هذه الخطوة فائدتها لمستقبله المهني. ففي السنوات التالية لم يكسب سبهدار فقط لقب سبهسالار الأعظم (قائد الجيش العظيم)، بل ترأس الوزارة أيضا ثماني مرات وكان وزيرا لعشر مرات - عمل في أغلبها وزير حرب. وقد خدم أخوه أيضا في العديد من هذه الإدارات.

ثالثا، حصل الجانب البرلماني على دعم حاسم من البختياريين. فقد أقنع الخاني، صمصام السلطنة (سيف المملكة)، من قبل ابن عمه سردار أسعد، الذي كان يتحرك بين المنفيين الليبراليين في باريس منذ اغتيال والده على يد ظل السلطان، بأن يلقي بأسهمه مع الثوار. وقد أمن الخانان الاثنان جانبيهما ببيعهما قرى حدودية بتخفيض كبير في سعرها للشيخ خزعل من قبيلة كعب العربية. وبعد ذلك استوليا على أصفهان وسارا إلى طهران مع نحو 12 ألفا من رجال القبائل المسلحين - وكانت هذه أكبر قوة مؤيدة للجانب البرلماني. وقد كانا القائدين القبليين الوحيدين اللذين استطاعا تمويل قوة كبيرة وممتدة في حملة خارج موطنها الإقليمي. وقد آتت هذه المقامرة أكلها. ففي خلال العقدين التاليين، ترأس صمصام السلطنة الوزارة ست مرات. كما أن سردار أسعد، وعلى الرغم من أنه كان شبه كفيف، عمل من وراء ستار لتحويل وزارة المالية إلى إقطاعية قبلية حقيقية فعلا. كما أن الاثنين جلبا أيضا عددا من الأرمنيين من شهر محل لوزارة المالية. وهؤلاء الأرمنيون، الذين كانوا أصلا معلمين لأطفال بختياريين، أصبحوا في النهاية، بالتعليم الذاتي، محاسيين.

التقى سردار أسعد، وسبهدار، ويبريم خان في طهران في يوليو 1910، وهرب الشاه إلى البعثة الروسية ومن هناك تفاوض على تنازله عن العرش، ووافق على أن يخرج للمنفي مقابل حصوله على معاش سخى. وقد تجمع مجلس تأسيسي مكون من خمسمائة عضو من أعضاء المجلس، مع ممثلين من البازار والجيش المنتصرة سُمي بالمجلس الكبير. وقد استبدلوا بالشاه محمد علي ابنه الشاه أحمد البالغ عمره 12 عاما، وعينوا عمه المسن أزد الملوك وصيا عليه، وكان الشخص الوحيد المسموح له بالجلوس في حضرة الشاه هو الخاني القاجاري⁽⁴⁶⁾.

احتفظ المجلس الكبير بالعقيد لياخوف قائدا ل سلاح الفرسان، وشكل فرقة فرسان جديدة لتبريز، واختير يبريم خان رئيسا لشرطة طهران. ودمج نحو أربعمائة من رجاله في قوة الشرطة هذه. وأنشئت محكمة خاصة لمعاقبة المسؤولين عن

الحرب الأهلية. حيث شق خمسة من المناصرين الرئيسيين للملكية، بمن فيهم الشيخ فضل الله نوري. وقد شق الشيخ بحضور جمع غفير في ميدان طوبخانه، بعد أن وجد مذنباً بتسهيل عمليات الشق التي تمت في الحداثك الملكية. اتهم بارتكابه كبيرة «بذر بذور الفساد في الأرض» - وهي التهمة نفسها التي سبق أن وجهها إلى معارضيه الليبراليين. وراجت شائعات أن ابنه، الذي كان مقاتلاً متطوعاً في صفوف الجانب البرلماني، احتفل بهذه الإعدامات.

فضلاً على هذا بادر المجلس الكبير بمقرطة النظام الانتخابي. فقد تخلص من التمثيل الطبقي والمهني، وزاد من ممثلي المقاطعات، وخفض ممثلي طهران من ستين إلى خمسة عشر، وأزال تقسيم طهران لأحياء، وخصص خمسة مقاعد للأقليات الدينية - اثنين للأرمنيين، وواحداً للآشوريين، وواحداً لليهود وواحداً للزرادشتيين. وخفض قانون الانتخاب الجديد كذلك سن الانتخاب من خمس وعشرين سنة إلى عشرين، وقلص التأهيل من حيث الملكية من 2000 تومان إلى 250 تومان - وبعد عام آخر أزيل هذا الشرط بالكامل. وهكذا فقد أصبح الحق في الاقتراع شاملاً لكل الذكور في إيران في تاريخ مبكر يعود إلى العام 1911. وكان يترتب على كل هذا نتائج غير متوقعة.

انتخب المجلس الكبير حكومة انتقالية، تاركاً منصب رئيس الوزارة خالياً. وقد جرى انتخاب سردار أسعد، على الرغم من أنه كفيف، وزيراً للداخلية، وسبهدار وزيراً للحرب، ومستوفي الممالك، وزيراً للمالية، وعبد الحسين ميرزا فرمانفرما، وحفيد الشاه فتح علي وزيراً للعدل، وعبد القاسم خان ناصر الملك، بطريك عشيرة قاره غوزلو القاجارية، وزيراً للخارجية. وكان براون، المؤرخ البريطاني، مقتنعاً بأن ناصر الملك، وكان زميلاً لكرزون في أكسفورد، قد نجا من الانقلاب فقط بسبب التدخل البريطاني. وسرعان ما حل محل أزد الملك كوصي على العرش. وقد علق الوزير المفوض البريطاني أن سردار أسعد وسبهدار كانا الشخصيتين المسيطرتين في الحكومة الجديدة، وأن الاثنين، خاصة سبهدار، كانا حقيقة «ينتميان إلى المدرسة القديمة في السياسة»، التي «ترتاب في التدخلات البرلمانية» غريزيا. وقد أضاف أنهما تمتعا «بثقة رجال الدين والتجار» القلقين على سلامة الملكية الخاصة⁽⁴⁷⁾.

استمر تصاعد النفوذ البختياري. فبحلول العام 1912، أصبح صمصام السلطنة رئيساً للوزارة، وسردار محتشم، وهو قريب له، وزيراً للحرب، وترأس واحد من أولاد

العمومة حرس القصر، وآخر حكم حي بختيار الذي أقيم أخيراً، كما حكم أولاد عمومة آخرون أصفهان، وبهبهان، ويزد وكرمان، وسلطان آباد، وبروجرد. وباختصار، فقد حكم البختياريون معظم وسط وجنوب إيران. كما أنهم وقعوا، ومن دون إبلاغ الحكومة، على اتفاقيات مربحة مع كل من شركة النفط البريطانية لحماية مرافق الشركة في أراضيهم ومع شركة الإخوة لينش لبناء طريق برسوم مرور من ربوعهم الشتوية إلى ربوعهم الصيفية. وقد فسر الوزير المفوض البريطاني «اكتساب زعماء البختياريين» هذه «الأهمية العظيمة» أساساً بسبب «دورهم النشط» في الحرب الأهلية. بل ادعى حتى أن سردار أسعد «العظيم» كان «القوة الفعلية وراء العرش»⁽⁴⁸⁾. وقد أوضح القنصل البريطاني في أصفهان ذلك أكثر: «بحصولهم على إقطاعات من القاجار وبتجريدتهم لملاك أراض آخرين من أراضيهم بكل بساطة عن طريق السلب، وصل الخانات إلى ملكية معظم الأراضي الخصبة في تشهارمحل. وقد أضافوا إلى ملكياتهم أكثر باكتساب أراض أخرى، وجمع ضرائب من رجال قبائلهم، ووضع رسوم مرور على طريق لينش، وتلقيهم دخلاً منتظماً من شركة النفط الأنجلو-فارسية»⁽⁴⁹⁾.

المعضلة المؤسسية

حينما انعقد المجلس الثاني في نوفمبر 1910 بدا كما لو أن النضال الدستوري قد وصل أخيراً إلى نتيجة مثمرة. لكن ثبت أن ذلك لم يكن صحيحاً. اكتشفت الحكومة الجديدة بسرعة أنها تفتقر إلى الأدوات اللازمة لكي تدير شؤون البلاد، فضلاً على الإصلاح. فقد واجهت المعضلة نفسها التي واجهها النظام القديم: لقد كانت دولة من دون آلية مركزية. كان لديها وزراء لكن من دون وزارات حقيقية. وتمخض النصر البرلماني عن كلام أجوف.

مثلت القيود المالية - وبلغة أكثر مباشرة، الإفلاس - جذر المشكلة. وحيث كانت الإيرادات أقل من النفقات - وهذا على الرغم من أن النفقات كانت في العادة أقل من 1,5 مليون جنيه إسترليني سنوياً - فلم يكن أمام الحكومة أي خيار لكي تعيش من عام لآخر سوى الحصول على قروض طارئة من لندن وسانت بطرسبرغ. ونجحت الحكومة من سلسلة من الأزمات بين عامي 1911 و1913 باقتراض 440 ألف جنيه إسترليني من بنك بريطانيا الإمبراطوري⁽⁵⁰⁾. وبقيت إيرادات الجمارك

في أيد بلجيكية وذهبت كل إيراداتها لتسديد الديون القائمة، التي بلغت بحلول العام 1911 نحو 6,2 مليون جنيه إسترليني - مناصفة بين البريطانيين والروس⁽⁵¹⁾. ذهبت إيرادات الجمارك من الجهات الشمالية إلى جانب الدخل من الصيد في بحر قزوين إلى الروس. بينما ذهبت إيرادات الجمارك الجنوبية، إلى جانب الدخل من نظام التلغراف، إلى البريطانيين. ولم تتدفق عائدات النفط حتى العام 1912-1913. وكانت شركة نفط بورما المملوكة بريطانية قد استحوذت على امتياز دارسي في العام 1905، ولم يحن أوان أول مدفوعات إيران إلا في العام 1912-1913 بمقدار إجمالي تافه بلغ 2900 جنيه إسترليني⁽⁵²⁾. وكان الموقف إجمالاً شديد الكآبة في العام 1914 لدرجة أن البلجيكيين أبلغوا الحكومة بأنه يمكنها تجنب الإفلاس فقط عن طريق بيعها جزراً في الخليج لبريطانيا وأجزاء من أذربيجان وكركان لروسيا⁽⁵³⁾.

وقد كررت البعثة البريطانية قولها للحكومة أثناء الثورة وفي أعقابها إن «الطريق الوحيد» لحل المشكلة هو زيادة إيرادات الدولة، خاصة من ضريبة الأراضي، وإن الطريق الوحيد لفعل ذلك هو التغلب على تحصينات «المصالح المكتسبة» - المتمثلة في شغف المستوفين بالحفاظ على الممارسات التقليدية، ونفور ملاك الأراضي من دفع ضرائبهم، وحاكمي المقاطعات، إلى جانب زعماء القبائل والأقطاب المحليين، الغيورين على حماية بساطتهم⁽⁵⁴⁾. ولهذا الغرض على وجه التحديد سلح المجلس الثاني وزارة المالية بقوة شرطة جديدة سُميت بالجندرمة (رجال الدرك). وعينت ستة وثلاثين ضابطاً سويدياً لتدريب وقيادة هذه القوة. كما عينت مورغان شوستر، وهو مستشار مالي أمريكي، في وظيفة أمين الخزانة العام. وحيث مُنح شوستر السلطة الكاملة على ميزانية الدولة، فقد عمد ضمناً وبشكل متعمد إلى الصدام طبعاً مع المستوفين وكذلك مع البلجيكيين، والروس، والبريطانيين. وكان هدفه أن يكون هناك نحو 12 ألفاً من رجال الجندرمة الذين تعد وظائفهم الرئيسية هي جمع الضرائب من جميع أنحاء البلاد⁽⁵⁵⁾. وحيث تبلغ التكلفة الفورية لهذه القوة من الجندرمة نحو 150 ألف جنيه إسترليني سنوياً، وهي أكبر اقتطاع من الميزانية السنوية، فإنها نحو مرتين تكلفة سلاح الفرسان ونحو سبعة أمثال نفقات وزارة التعليم⁽⁵⁶⁾. غير أنه لم يجر سوى تجميع ألف رجل للجندرمة في العام 1911، وثلاثة آلاف في العام 1912، وستة آلاف في 1914 وكان معظمهم يقوم بحراسة الطريق بين طهران وكل

من رشت، وأنزلي، وقزوین، وهمدان، وقم وكذا الطريق بين شیراز وبوشهر. وقد وصف الوزير المفوض البريطاني الوضع البائس في العام 1912 بالقول⁽⁵⁷⁾:

قدمت الحكومة الفارسية مذكرة إلى كل من البعثتين تظهر أن تقديم خمسين ألف جنيه إسترليني لن يكون ذا فائدة بالنسبة إليهم في وضعهم المالي الراهن الصعب، وطالبوا بزيادتها إلى 200 ألف جنيه إسترليني. وبينت الحكومة أنها تحتاج إلى 40 ألف جنيه إسترليني للجندرمة لمدة خمسة أشهر، و25 ألفا لشرطة طهران، و15 ألفا لحامية طهران، و35 ألفا لقوة الفرسان في تبريز لمدة شهرين، و30 ألفا متأخرات مدفوعات لدواوين حكومية، و30 ألفا لشراء أسلحة وذخائر، و40 ألفا لإعادة تنظيم الجيش... وقد جادلت المذكرة بأن فارس لا يمكنها البدء في الإصلاحات من دون الأموال.

ومع حكومة مركزية تعاني من ضائقة مالية، عزز أقطاب المقاطعات من سلطتهم. فقد استحوذ صولة الدولة، الخاني القشقائي، على طرق التجارة التي تمر من فارس^(*) إلى الخليج العربي. وذكر المقيم السياسي البريطاني في الخليج في تقرير له أن صولة الدولة قد أصبح «أكبر قطب في فارس»، وفرض ضرائب على رجال قبيلته، وبنى «جيشا خاصا كبيرا»، وقد استغل «ما يسمى بالدستور»⁽⁵⁸⁾، لمصلحته. وقد أضاف المقيم أن خانات القبائل الآخرين على امتداد الخليج قد أصبحوا فعليا «مستقلين»: «فالحاكم في موالي الخليج نادرا ما يتدخل في شؤون الأحياء، ولا يرسل جنوده أو موظفيه الرسميين إلى هناك أبدا، وسوف يكون أمرا متجاوزا لسلطاته في الوقت الحالي أن يطرد أو يغير الخانات»⁽⁵⁹⁾. وقد استولى قوام الملك، خاني الخاميسين، على شیراز وعبأ قبائله ضد القشقائيين. ومدد الشيخ خزعل، زعيم قبيلة كعب، عبر التودد لقبائل الكوهجيلويه، نفوذه من المحمرة حتى أراضي البختياريين. وبدورهم، أضعف البختياريون الشيخ خزعل بدعمهم للقبائل العربية المنافسة. وقد كتب القنصل البريطاني في تقرير له أنه كان يحاول الحيلولة دون اندلاع القتال بين قبائل البختياريين وكعب حيث إنه كان بحاجة لهم ضد القشقائيين⁽⁶⁰⁾. وفي هذه الأثناء في الشمال، استمر رحيم خان من قبائل الشهسوان بالإتيان على الأخضر واليابس في سراب وأردبيل. ونهض زعماء التركمان لدعم الشاه المخلوع. ولاحظ

(*) المقصود هنا مقاطعة فارس. [المترجم].

الوزير المفوض البريطاني: «لكونهم سنة، فإن التركمان لم يخضعوا بسهولة للبرلمان، الذي - وفقا لرأيهم - يعد خانعا لإملاءات عدد محدود من المجتهدين الشيعة»⁽⁶¹⁾. وأكثر من هذا، فإن سalar الدولة، وهو منافس آخر على العرش، تمرد في كرمانشاه. ووفقا لكلمات الوزير المفوض البريطاني: «إن الموقف في المقاطعات بعيد للغاية عن أن يكون مطمئنا. فعصابات اللصوص يبدو كأنها قد اجتاحت البلاد من أقصاها لأقصاها، من دون أدنى مضايقة، والسلطات المركزية غير قادرة تماما على مد حكام المقاطعات سواء بالرجال، أو الأسلحة، أو الأموال التي يحتاجون إليها، لكي يكون بإمكانهم استعادة مظاهر النظام»⁽⁶²⁾. وعلى الرغم من هذه الارتباكات، بقيت المراكز الحضرية آمنة إلى حد كبير. واكتشف الرحالة الأجانب أنه أمر استثنائي «للعناية أن ظل الناس «مسالمين» وتجنبوا «حمامات الدم» على الرغم من أن «الحكومة المركزية لم يكن لديها تقريبا أي سلطة حقيقية»⁽⁶³⁾.

بل إن الأعيان كانت لهم سياستهم الخارجية الخاصة بهم. فقد سأل الشيخ خزعل البريطاني عما إذا كان ينبغي عليه أن يؤيد «الوطنيين» أم «الملكيين»⁽⁶⁴⁾. وطالب بضمانات لحياته من الهجوم البحري، واحترام استقلاله، والاعتراف بورثته فيما لو دعم الجانب الأول. وقد علق القنصل البريطاني بأن «المحمرة لديها سياسة عربية وليست فارسية، ولديها دستور خاص بها، وأحد من ملامحه الرئيسية الحاجة إلى إجماع آراء رؤساء القبائل». كما جهز القنصل أيضا لشركة النفط بناء مصفاتها في عبادان، وهي جزيرة يملكها الشيخ. وقد أجر الشيخ الجزيرة للشركة مقابل 1500 جنيه إسترليني في السنة بالإضافة إلى 16500 جنيه ذهب إنجليزي. وكان ينبغي الإبقاء على الاتفاق «سريا» عن طهران. كما أن الشيخ أدار أيضا - من خلال توسط البعثة البريطانية - علاقاته مع الإمبراطورية العثمانية، وقبل بسيادة السلطان على مصب نهر العرب⁽⁶⁵⁾. وعلق صحافي بريطاني بأن الشيخ كان حقيقة حاكما «مستقلا» حيث كان لديه رجال مسلحون بينما كان الحاكم الرسمي في عربستان بشكل أو بآخر غير مسلح⁽⁶⁶⁾.

وبالمثل، وافق الخانات البختاريون الرئيسيون - خاصة سردار أسعد، صمصام السلطنة، وأمير مفخم سشي - على حماية المرافق النفطية في أراضيهم مقابل معونة سنوية وحصة تبلغ ثلاثة في المائة في شركة النفط الأنجلو - فارسية. وقد تجاوزت

الاتفاقية الحكومة تماماً⁽⁶⁷⁾. وسرعان ما بدأ البختاريون بإقراض أموال للخزانة المركزية مقابل حماية الطريق في الجنوب⁽⁶⁸⁾. وكانت العائدات من الحصة البالغة ثلاثة في المائة تقسم بين الخانات الرئيسيين. وقد علق الوزير المفوض البريطاني على ذلك بالقول إن الخانات البختاريين قد أبقوا على «التقليد القبلي» بتقاسم الملكية: «إن اعتماد هذه الحكومة على القبيلة غير مرغوب فيه لكن من المتعذر تجنبه حتى يتم بناء قوة الجندرية. إذ لا يمكن تجاهل الخانات لأنهم أقوىاء جداً. ففي إمكانهم، بالطبع، الاعتماد دائماً على العدد الكافي من رجالهم (كمقاتلين مسلحين) إذا تطلب الموقف»⁽⁶⁹⁾.

وقد تضاعف أثر المعضلة المؤسسية مع استمرار الصراع في المجلس الثاني (1909-1911) والثالث (1914-1915) بين الحزبين الرئيسيين: المعتدلين والديموقراطيين. فالديموقراطيون، الذين كان معظمهم ليبراليين في المجلس الأول، كان يقودهم تقي زاده، الخطيب المفوه المشهور من تبريز، وسليمان إسكندري، وهو أمير راديكالي سيصبح شخصية بارزة في الحركة الاشتراكية خلال الأعوام الأربعين التالية. وكان أخوه أحد الضحايا الرئيسيين في انقلاب 1909. وكان بوسع الديموقراطيين حشد نحو 24 إلى 27 نائباً⁽⁷⁰⁾. وقد أتى معظم هؤلاء من الشمال. وكانوا يشتملون على 8 يعملون بوظائف الخدمة المدنية، وخمسة صحفيين، وطبيب واحد، وخمسة رجال دين شباب-ثلاثة من عائلات شيخية وواحد من عائلة أزلية سابقة. وكان برنامجهم والصحيفة الناطقة باسمهم «إيران الجديدة» يدعو إلى الإصلاح الزراعي، والتصنيع، وبناء السكك الحديدية، وتحسين وضع النساء، والحقوق المتساوية للأقليات الدينية، وإلغاء شرط التأهل المعتمد على الملكية، والتوسع في التعليم العام، وإنهاء الامتيازات الأجنبية، والضرائب التصاعدية، والتجنيد الوطني الإجباري، والأكثر إلحاحاً من كل ما سبق خلق دولة مركزية قابلة للحياة بوزراء حقيقيين وجيش دائم.

أما المعتدلون، فكان يقودهم سبهدار، وفارمانفرما، وبهبهاني، وطباطبائي فقد كان بإمكانهم تجميع نحو 35 نائباً. ويضم هؤلاء 13 رجل دين، وعشرة من ملاك الأراضي، وعشرة من الموظفين في الخدمة المدنية، وتسعة تجار، وثلاثة زعماء قبائل. ولهذا فقد أصبح البرلمان نادياً خاصاً للأعيان. ففي المجلس الثاني، كان 27 في المائة

من الأعضاء من ملاك الأراضي 19 في المائة رجال دين، 24 في المائة موظفين في الخدمة المدنية، و9 في المائة من التجار. وقد تقلص إلى حد كبير وجود الجماعات الحرفية والمهنية⁽⁷¹⁾. وقد سُرعت هذه العملية مع التخلص من التأهل على أساس الملكية. ومع تقديم حق الاقتراع الشامل للذكور، قوى النظام الانتخابي من سواعد زعماء القبائل وملاك الأراضي. وفي للمجلس الثالث، قفرت نسبة ملاك الأراضي إلى 48 في المائة من عدد الأعضاء. ومع تمثيله لطبقات ملاك الأراضي، أيد مناصرو الحزب المعتدل القيم التقليدية، والملكية الخاصة، والأكثر أهمية من كل هذا، الشريعة، كما أنهم دعوا أيضا إلى التعليم الديني وذلك من أجل غرس «المواقف التكافلية بين الجماهير»، والعون المالي لمساعدة «الطبقة الوسطى»، وانعقاد مجلس الشيوخ من أجل سن القوانين، وحملة يقظة ضد «الفوضوية»، و«الإلحاد»، و«المادية»⁽⁷²⁾.

وقد بدأ النزاع بين المعتدلين والديموقراطيين مع الجدل حول العلمانية، خاصة حول حقوق الأقليات، ودور المرأة في المجتمع، ودور الشريعة في النظام القانوني. واشتدت حدة هذا النزاع مع تحايل الطرفين لاختيار من يفضلونه لرئاسة الوزارة: فقد فضل الديموقراطيون إعطاء الرئاسة لمستوفي الممالك، أو مشير الدولة، بينما فضل المعتدلون سبهدار أو فارمانفرما. وقد انفجر النزاع في نهاية المطاف ليأخذ شكلا عنيفا حينما اتهم فدائي مرتبط بالمعتدلين باغتيال أحد الديموقراطيين. وقد انتقم الديموقراطيون باغتيال السيد بهبهاني. وأعلن رجال الدين نورا أن تقى زادة «مرتد»، وأجبروه على الفرار إلى أوروبا حيث أسس صحيفته كاوه وذلك على اسم حداد الشاهنامه الذي رفع راية الثورة. وقد أمكن احتواء الأزمة فقط مع التدخل في الوقت المناسب من يبريم خان. فقد حاصر الفدائيين المؤيدين للمعتدلين، والبالغ عددهم 300 رجل يقودهم ستار خان، بقواته البالغة أكثر من ألف رجل مقاتل من رجال الشرطة، والجندرية، والبختياريين، والأرمينيين. وبعد مواجهة قصيرة كان ضحيتها 15 قتيلًا، أجبر يبريم خان الفدائيين على التخلي عن أسلحتهم مقابل منحهم معاشات مدى حياتهم⁽⁷³⁾. ويدعي البعض أن الجرح الذي أصيب به ستار خان في المواجهات هو الذي أدى إلى وفاته بعد ذلك بعامين. وقد قتل يبريم خان نفسه بعد أشهر قليلة وهو يقاتل المتمردين في كرمانشاه.

تضاعفت المعضلة المؤسسية بسبب الضغوط الخارجية، فقد احتلت روسيا أذربيجان في العام 1909 تحت ذريعة استعادة القانون والنظام. وكان هدف الروس

الحقيقي هو وضع معاهدة 1907 موضع التطبيق. وفي ديسمبر 1911 احتلوا بقية المنطقة، بما في ذلك طهران، بعد أن أعطوا الحكومة إنذارا نهائيا مطالبين بالعزل الفوري لشوستر. فقد اتهموه بخرق معاهدة 1907 بإرساله الجندرمة إلى منطقتهم، وتوظيفه لمستشار عسكري بريطاني، واعتقاله أثرياء بتهمة التهرب من الضرائب مع أنهم يحملون أوراق جنسية روسية. أما البريطانيون، الذين كانوا قد رحبوا في البداية بإصلاحات شوستر، فقد انتهوا إلى دعم الإنذار النهائي الروسي⁽⁷⁴⁾. وعلى الرغم من أن الحكومة قبلت الإنذار وعزلت شوستر، استمر الروس في تشديد قبضتهم. فقد شنقوا ثلاثة وأربعين رجلا في تبريز انتقاما لاغتيال واحد من جنودهم. وكان من بين الذين شُنقوا لاجئون من القوقاز، وهم أقارب لستار خان، وكان الأكثر فضائحية من أي شيء آخر، هو المجتهد الشيعي الذي مارس دورا رئيسيا في الثورة. وفي مشهد، تسبب الروس في فضيحة أكبر بقصفهم لمقام الإمام الرضا، وقتلوا بذلك نحو أربعين حاجا. وفي أثناء ذلك استدعى البريطانيون قوات من الهند للسيطرة على طرق التجارة الرئيسية بين بوشهر، وشيراز، وكرمان.

وتكثف الاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الأولى. فعلى الرغم من إعلان إيران حيادها في الحرب، سرعان ما أصبحت ساحة معارك للقوى الكبرى. وقد أجّل تحالف من المعتدلين والديموقراطيين، يقودهم إسكندري وصادق طباطبائي، نجل طباطبائي السيد المشهور، الانتخابات طوال فترة الحرب، وتركوا طهران إلى كرمانشاه حيث شكلوا حكومة المقاومة الوطنية. واحتل العثمانيون، المتحالفون مع الألمان في طريقهم للقوقاز وباكو، أولا أرومية حيث سلحوا إسماعيل خان سيمكو، وهو زعيم كردي، ضد السلطات الإيرانية وكذلك ضد الآشوريين والأرمنيين المحليين. ثم تحرك العثمانيون بعد ذلك إلى أذربيجان حيث ادعوا أنها جزء من عالمهم التركي. وعند احتلالهم القصير لتبريز، نفوا الشيخ خياباني، القائد الشعبي للديموقراطيين في المنطقة، على أساس أنه يساعد المتمردين الأرمنيين ضد الخليفة⁽⁷⁵⁾. وقد حاولوا أيضا التودد إلى ميرزا كوجك خان، وهو محارب محنك في الحرب الأهلية والذي لجأ هو ونحو 300 من رجاله المسلحين إلى غابة غيلان. وبحلول العام 1916، أصبح كوجك خان وعصبته المقاتلة، يعرفون باسم الجنغل (رجال أو مقاتلو الغابات)، ويتحكمون في أغلب الريف في غيلان وشكلوا تهديدا رئيسيا للأقطاب الكبار المحليين، خاصة سبهدار.

وزاد الروس في مواجهة العثمانيين عدد الفرسان إلى فرق كاملة القوة بألوية في تبريز وقزوین وكذلك طهران. كما عمل الروس أيضا على تقوية قواتهم الخاصة في أذربيجان، وغيلان، وطهران، وشمال خراسان، وأصفهان. وقد وجد ظل السلطان، العدو الرئيسي للبختياريين، أنه من المناسب له وضع ملكياته تحت حمايتهم. وقد أبدى الإنجليز تفهما لذلك حيث لم يكن بوسعهم تقديم الحماية له من البختياريين «النهائيين»⁽⁷⁶⁾. ووقع الإنجليز، على أي حال، اتفاقية جديدة سرية مع الروس، حيث استولوا بموجبها على المنطقة «المحايدة». وفي المقابل، وعدت روسيا بالدرديل. ودفع الإنجليز بقوات في عبادان؛ وعقدوا تحالفات أكثر مع القبائل الجنوبية؛ وأعدوا قوة «رماة» جنوب فارس المسلحة بالبنادق. وقد بلغت هذه القوات أعلى ذراها بوصول عددها إلى ثمانية آلاف رجل وتكلفت نحو 100 ألف جنيه إسترليني في الأسبوع - دُفعت بشكل أساسي عن طريق مكتب الهند. ومع اندلاع الثورة الروسية في العام 1917، أصبح الإنجليز مسؤولين عن القوقاز، وتعيين مسؤوليها، ودفع الرواتب، وإمداد المنطقة باحتياجاتها. كما دفع الإنجليز أيضا على عجل بقوتين، واحدة من الهند إلى مشهد، والأخرى من بلاد ما بين النهرين وعن طريق كرمانشاه إلى غيلان وباكو.

وكان الألمان نشطين أيضا، فقد حرض ويلهلم واسموس، «لورنس العرب» الألماني، على الانتفاض بين القشقائيين، والخاميسيين، والبوير أحمديين، وأكراد سنجاب، والأكثر خطورة من كل هؤلاء العرب الذين كان بإمكانهم في العام 1915 قطع خط أنابيب النفط الرئيسي. كما أقنع الألمان أيضا عددا من الضباط السويديين في الجندرمة بالفرار. وقد كتب أحد المؤرخين: «إن قوات الجندرمة التي يقودها ضباط سويديون كانوا قريبين من البريطانيين للغاية إلى حد أن البريطانيين كان لديهم أمل في الدفع بهم في الجنوب للحفاظ على النظام، ولكن هذه المؤسسة خصوصا ثبت أنها كارثة تامة خلال الحرب حينما غيرت مواقعها وانضمت إلى الألمان، رافضة حتى الانصياع لتعليمات الحاكم الفارسي»⁽⁷⁷⁾. وقد عزا الإنجليز شعبية الألمان إلى سلوك الروس «العدواني»، و«الأخرق»، و«المجرد من المبادئ الأخلاقية»⁽⁷⁸⁾. وقد تصادفت قلاقل الحرب هذه مع مواسم حصاد سيئة، ووباء الكوليرا والتيفوس، والأكثر إهلاكا من كل ذلك، جائحة الإنفلونزا في العام 1919. وإجمالا فإنه ما بين عامي 1917 و1921

هلك عدد كبير يصل إلى مليوني إيراني - بما في ذلك نحو ربع تعداد سكان الريف - بسبب الحرب، والأمراض، والمجاعة⁽⁷⁹⁾. وقد كتب أحد شهود العيان البريطانيين أنه في العام 1919 كان رجال القبائل الجائعون يقومون بالسطو على الريف، بينما كانت تسري شائعات أن الفلاحين الجائعين لجأوا إلى أكل لحوم البشر⁽⁸⁰⁾.

لم يجلب السلام نهاية لهذه المصاعب، فقد رأى كرزون، الذي أصبح الآن وزيرا للخارجية، أن هزيمة الألمان والروس تمنح لبريطانيا فرصة مثالية للاستيلاء على إيران بالكامل. وباعتباره نائب الملك في الهند كان قد وصف إيران باعتبارها حيوية للغاية لأمن الراج^(*)، وقد شجب من دون تحديد واضح معاهدة 1907 لأنها أعطت روسيا الكثير. وصاغ اتفاقيته الأنجلو - فارسية لكي يدمج البلد كله في الإمبراطورية البريطانية. وكتب هارولد نيكلسون، الذي خدم في البعثة البريطانية بطهران قبل أن يتحول إلى امتهان الأدب، في السيرة التي أعدها عن كرزون أن الهدف المثالي الذي طمح إلى خلقه كان «سلسلة من الأمم الخاضعة من المتوسط إلى الهند»⁽⁸¹⁾. وقد أضاف أن «إمبريالية كرزون، قد وجدت في ضوء اعتقاده بأن الله ذاته قد اختار الطبقة العليا البريطانية كأداة لتحقيق مشيئته». وقد كتبت إحدى الصحف اللندنية هازئة أن كرزون يتصرف كأنه كان قد «اكتشف» البلد وبما يترتب على ذلك من ملكيته لها⁽⁸²⁾. ووفقا للاتفاقية الأنجلو - فارسية، حصلت بريطانيا على الحق المنفرد لتقديم القروض، والأسلحة، والمستشارين، والمدربين العسكريين، ومسؤولي الجمارك، وحتى المعلمين لإيران. وأوصد باب دار الفنون أمام الفرنسيين على أرضية أن القانون والسياسة سرعان ما يؤديان إلى التدخل في العلاقات الدولية. وفي المقابل، كان على بريطانيا أن تقدم لإيران قرضا تبلغ قيمته مليوني جنيه إسترليني. وكذلك كان لها احتكار حق مساعدة البلاد في بناء السكك الحديدية، ومحاربة المجاعة، والانضمام إلى عصبة الأمم، والسعي إلى الحصول على تعويضات عن الأضرار التي حدثت فيها خلال الحرب العالمية الأولى. وكان للاتفاقية الأنجلو - فارسية للعام 1919 أثر بعيد المدى إلى حد أن كرزون كان مباشرا للغاية في إلغائه امتياز 1872 الممنوح للبارون رويتر.

(*) الراج البريطاني، وهي المرحلة التي استعمرت فيها الإمبراطورية البريطانية الهند وباكستان وبنغلاديش وميانمار منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين. [المحررة].

وقد حصل رئيس الوزراء ميرزا حسن خان (وثوق الدولة)، الذي ساعد في صياغة الاتفاقية، مقدما على 160 ألف جنيه إسترليني فيما يبدو من أجل توجيه الاتفاقية الوجهة الصحيحة في المجلس، حيث كانت كل المعاهدات الأجنبية تقتضي تصديق البرلمان عليها⁽⁸³⁾. وكان وثوق الدولة من عائلة أشتياني الشهيرة قد بدأ حياته المهنية كديموقراطي ليبرالي وخدم في 11 وزارة. وقد اختاره الشاه أحمد رئيسا للوزارة في العام 1919 حينما لم يكن المجلس في دورة انعقاد. وقد تلقى راتبا شهريا من بريطانيا بلغ ستة آلاف جنيه إسترليني لزمّن غير محدد⁽⁸⁴⁾. وعند توقيعها على الاتفاقية، أكد وثوق الدولة على أخذ احتياطاته المناسبة وذلك بحصوله على وعد صريح من كرزون باللجوء السياسي في حالة مضت الأمور بشكل غير سليم.

انقلبت الاتفاقية لكي تصبح كارثة تامة - خاصة حينما استوعب العامة عواقبها الكاملة. وكما اعترف نيكلسون، فإن كرزون قد أساء كلية تقدير المزاج العام وتصور أن إيران ستظل ضد الروس ومناصرة لبريطانيا، كما كانت وقت اندلاع الثورة الدستورية. وعلى النقيض من ذلك، تحول المزاج العام الآن ضد بريطانيا بشكل كاسح⁽⁸⁵⁾. ولم تضع الشخصيات السياسية البارزة، وكذلك الصحف الرئيسية، الوقت في إدانة الاتفاقية. وقد نشر البلاشفة (*) كل معاهدات الحرب السرية، بما في ذلك صفقة العام 1915، ووعدوا بالانسحاب الفوري من كل إيران فيما لو أقدم البريطانيون على فعل ذلك أيضا. وقد سعى الجانغليز إلى الحصول على مساعدة البلاشفة وأعلنوا في غيلان الجمهورية الاشتراكية السوفيتية - الإيرانية. وقد تولى الشيخ خياباني، الذي هرب من المعتقل العثماني، السلطة في أذربيجان، بعد منازلة الحاكم، وحذر من أن الحكومة المركزية تبيع الأمة. وقد أصدر المجتهدون في كربلاء فتاوى تدين البريطانيين وتمتدح البلاشفة باعتبارهم «أصدقاء» للإسلام⁽⁸⁶⁾. وقد كون المتطرفون الوطنيون في طهران لجنة عقابية وهددوا بـ «إعدام» أي شخص أيد تلك الاتفاقية البغيضة. ولتبيان جديتهم، اغتالوا أربعة من أقرب المقربين من وثوق الدولة. وقد استحث «عهد الإرهاب» وثوق الدولة على الاستقالة، كما أنه أخاف آخرين فتجنبوا أن يحلوا محله⁽⁸⁷⁾.

وقد أبلغ الوزير المفوض البريطاني كرزون أنه من المستحيل العثور على رئيس وزارة يكون على استعداد لإرسال الاتفاقية إلى المجلس⁽⁸⁸⁾. وقد أضاف: «إن الفرس

(*) حكام روسيا بعد ثورة 1917. [المترجم].

الأصدقاء لبريطانيا العظمى لا يجرؤون على إعلان تأييدهم للاتفاقية علنا: «إن أصدقاءنا يتوسلون إلينا بشكل جماعي أن ننقذهم من الموقف المتزايد الحرج بالتخلي عن هذه الاتفاقية. فخمسة وخمسون نائبا من المتعاطفين بشدة مع الاتفاقية أعلنوا أنهم معارضون لها وذلك لدفع التهم الرائجة ضدهم بأننا قد رشوناهم لتأييدها»⁽⁸⁹⁾. وأضاف: «هناك اعتقاد منتشر أن الاتفاقية ووجود القوات البريطانية والمستشارين في فارس قد جلبا خطر البلاشفة إلى البلاد وأن هذا الخطر سيزول لو سُحبت الاتفاقية والقوات البريطانية»⁽⁹⁰⁾. وقد وجد هذا الرأي صدى له عند كل من الجنرال ديكسون في مكتب الهند والجنرال أيرونسايد من قوة حملة بلاد ما بين النهرين. فقد خلص كلاهما إلى أن كرزون قد وضع عبئا ماليا كبيرا على الإمبراطورية. وبكلمات أخرى، فقد عانت بريطانيا من الحالة الكلاسيكية للتمدد الإمبريالي. ولم يحاول ديكسون تلوين كلماته⁽⁹¹⁾:

لا يبدو أنه جرى إدراك عمق عدم شعبية الاتفاقية في فارس وكيف أصبح الرأي العام معاديا لحكومة وثوق الدولة قبل سقوطها. كان من المعتقد أن هذه الاتفاقية تهدف حقيقة إلى تدمير الاستقلال وأن وثوق الدولة قد باع بلدهم للبريطانيين. فطابع السرية الذي وضعت به الاتفاقية، وحقيقة أن المجلس لم يُدع إلى الاجتماع وأنه كانت هناك محاولة للحصول على تأييد المجلس باللجوء إلى أكثر الطرق خداعا... أضاف كل ذلك إلى الإيمان الراسخ بأن بريطانيا في حقيقة الأمر ليست أفضل من خصمها، روسيا... وقد نما الشعور بأن بريطانيا تعد عدوا ينبغي اقتلاع جذوره من البلاد مهما كانت التكلفة. وقد وصل الثوار في مقاطعات أذربيجان وبحر قزوين إلى هذا الشعور ووصل معه انتشار واسع للدعاية البلشفية، حيث كان الاعتقاد أن البلاشفة لا يمكن أن يكونوا أسوأ، بل ربما لو كانت مجاهرتهم بتوفير العدل للطبقات المستضعفة مخلصا، فإنهم سيكونون أفضل بكثير.

وبحلول العام 1920 كانت إيران «دولة فاشلة» كلاسيكية - إذا ما استخدمنا المصطلحات الحديثة. فوجود الوزارات خارج العاصمة كان محدودا. ولم تكن الحكومة قادرة على الحركة ليس فقط بسبب التنافس بين الأقطاب التقليديين والأحزاب السياسية الجديدة، بل أيضا بسبب الاتفاقية الأنجلو-فارسية. وكانت بعض المقاطعات في أيدي «أمراء الحرب»، والأخرى في أيدي المتمردين المسلحين.

واستولى الجيش الأحمر على غيلان وكان يهدد بالتحرك نحو طهران. والشاه، وفقاً لأقوال البريطانيين، «لم يعد ممكناً الوصول إليه» وكان يجمع مجوهرات التاج للفرار. فضلاً على هذا، فمع إدراك البريطانيين أنهم توسعوا أكثر مما ينبغي، كانوا يخلون عائلاتهم من الشمال، ويسحبون قوات حملتهم، ويستعدون لنشر القوات المسلحة بالبنادق جنوب فارس. وقد أخبر الوزير المفوض البريطاني في طهران لندن أن أمام بريطانيا خيارين: إما أن تترك «البلاد لتتعامل مع مشاكلها بنفسها» أو «التركيز في الوسط والجنوب حيث بقيت هناك بعض الأغصان الصحية». وقد حذر من أن المصاعب مع الخيار الأول أن «المصالح البريطانية سوف تكون بشكل حتمي جزءاً من المشاكل الناجمة»⁽⁹²⁾. وقد انتهى إلى تحذيره بملاحظة أن «أصحاب الأملاك» قد نما لديهم الشعور بـ «الإحباط» وأنهم يبحثون عن فارس «مع إجراءات عنيفة» لإبعاد شبح «الفوضى» و«السم البلشفي».

القبضة الحديدية للساه رضا

هناك مكان في إيران لشاه واحد - وأنا
سوف أكون هذا الشاه.

الشاه رضا

الانقلاب

في الساعات الأولى من يوم 21 فبراير 1921، استولى الجنرال رضا خان، قائد حامية لواء القوزاق في قزوین، على طهران بثلاثة آلاف رجل و18 مدفعا رشاشا. وهذا الانقلاب، احتفي به لاحقا باسم يوم التحرير المجيد في الثالث من إسفند(*) (21 فبراير)، دشن عهدا جديدا. فرضا خان، الذي ترقى من رتبة إلى أخرى، كان قد علم نفسه ذاتيا - وادعى البعض أنه كان شبه أمي. وقد تحدر من عائلة عسكرية هربت

«أتت أغلب المعارضة للنظام من الإنتلجننتسيا الجديدة - خاصة من المهنيين الصغار الذين تأثروا باليسار في أثناء دراستهم بفرنسا وألمانيا خلال اضطرابات أوائل الثلاثينيات، ولم يجدوا الكثير مما يستحق استحسانهم لدى الشاه»

المؤلف

(*) شهر من شهور السنة الفارسية. [المترجم].

من روسيا واتجهت إلى القوقاز وحصلت على إقطاعة في قرية ألاشت الخصبة في منطقة النهر الأبيض (سفيد رود) مازندران. وقد خدم أهله، بمن فيهم والده وجده، في الفوج المحلي - وقد قتل جده في العام 1848 في أثناء حصار هراة. وكان الشاه رضا نفسه قد سُجِّل كمراهق في لواء القوزاق. وقد راجت إشاعات بأنه خدم خلال وقت أو آخر كصبي إسطنبول، إما في القصر الملكي، أو عند فرمان فرما، أو البعثة الهولندية، أو البعثة التبشيرية المشيخية الأمريكية. وخلال الحرب الأهلية وما تلاها من اضطرابات، وضع بصمته كضابط مجد ومجتهد باسم «رضا خان ماكسيم». وفي السنوات التالية حينما بنى لنفسه قصرا في مازندران، زين مدخله بموزاييك ضخم يصور مدفع ماكسيم الرشاش. وكان يتحدث عدة لغات: فقد كان يتحدث الألاشية - لهجة في مازندران - مع جيرانه؛ والفارسية مع العالم الخارجي؛ وروسية بسيطة مع الضباط الفرسان القيصريين؛ وتركية مختلطة مع رجاله.

وعند تنفيذه للانقلاب، أعلن رضا خان الأحكام العرفية، وانتصر على الجندركة المحلية، واشتبك فترة قصيرة مع شرطة المدينة، وأكد للشاه أحمد أنه قد أقي لينقذه من البلاشفة. كما أنه نصب أيضا السيد ضيا طباطبائي رئيسا للوزارة، وهو صحافي شاب وصفته البعثة البريطانية بأنه «مشهور بغرامه بكل ما هو إنجليزي»⁽¹⁾. وكان رئيس الوزراء السابق عليه، سبهدار، الذي فشل لعدة أشهر سواء في عقد المجلس الوطني أو الوزارة، قد هرب إلى السفارة التركية. وقبل تحركه إلى طهران، كان رضا خان قد أعطى وعدين لأبيرونسايد، الجنرال البريطاني الذي كان قد تولى حديثا مسؤولية لواء القوزاق وأحل إيرانيين محل الضباط الروس. وكان وعده الأول أن يعمل على تسهيل انسحاب القوات البريطانية والثاني ألا يطيح بالشاه أحمد⁽²⁾. ومن دون معرفة من كرزون، اعتبر أبيرونسايد أن الاتفاقية الأنجلو - فارسية هي قضية خاسرة، وكان يبحث عن رجل مناسب لإنقاذ الموقف. وقد وضع أبيرونسايد رضا خان مسؤولا عن حامية قزوین وعمل على ترقية بسرعة إلى رتبة الجنرال. ولهذا فإن العديد من المصادر في 1920 - 1921 كانت لا تزال تشير إلى رضا خان على أنه عقيد. كما مد أبيرونسايد الشاه رضا بالذخيرة ودفع رواتب رجاله - تلقى فرسان لواء القوزاق علاوات سخية بعد الانقلاب مباشرة. وفي عشية تحركه إلى طهران في مارس، طمان رضا خان وفدين من القصر الملكي ومن البعثة البريطانية بأنه من مؤيدي

الشاه ومن مؤيدي بريطانيا، وأنه بمجرد انسحاب الأخيرة من البلاد فإنه سينظم قوة قادرة على التعامل مع البلاشفة⁽³⁾. لذا فليس مستغرباً أن العديد من الإيرانيين ما زالوا يعتبرون أن الانقلاب كان «مؤامرة بريطانية».

وقد حافظ رضا خان على وعوده - على الأقل فترة من الوقت. فقد سهل الانسحاب البريطاني، وألغى الاتفاقية الأنجلو - إيرانية، ووقع بدلاً منها على اتفاقية سوفيتية - إيرانية. ولم يوافق السوفييت فقط على الانسحاب الفوري من غيلان، بل وافقوا أيضاً على شطب كل القروض القيصريّة، والمطالبات، والامتيازات - كل شيء ما عدا حقوق الصيد في بحر قزوين. غير أنهم احتفظوا بالحق في العودة بكامل قواهم في حال قيام قوة ثالثة بغزو البلاد مما يمثل تهديداً للاتحاد السوفيتي. وقد منح هذا لإيران مظلة حماية. وفي الوقت نفسه، قام البريطانيون بوجه مكشوف ومن دون أي إحساس بالسخرية، بمطالبة طهران بفاتورة الأسلحة التي قدمت لواء القوزاق ولرجال قوة جنوب فارس المسلحين بالبنادق، وقد بلغ إجمالي الفاتورة 313,434,17 شلن و60 سنتاً⁽⁴⁾. وعند إلغائه لاتفاقية العام 1919، طمأن رضا خان البريطانيين أن ذلك بمنزلة «إلقاء للتراب في أعين البلاشفة»⁽⁵⁾. كما أنه طمأن ثيودور روزفلت، المحرر السابق لجريدة «المانشستر غارديان» الذي كان قد عُيّن لفوره وزيرا للسوفييت في طهران، بأن حكومته عازمة على محو النفوذ البريطاني وأن تتبع سياسة محايدة حازمة في الشؤون الخارجية. وسرعان ما رفع السوفييت بعثتهم إلى مرتبة السفارة الكاملة. وقد لخصت البعثة البريطانية الموقف ما بعد الحرب على النحو التالي⁽⁶⁾:

من وجهة نظر خارجية فإن بريطانيا العظمى تعد العدو، وروسيا الصديق المحتمل. على الرغم مما سببته الجهود الروسية الواضحة لنشر الأفكار والدعاية الشيوعية من انزعاج، فإن الكرم الجلي في شطب الديون الروسية لفارس، وإرجاع كل الامتيازات الروسية التي تم الحصول عليها في العهد القيصري، وتسليم بنك دي اسكومت الروسي للحكومة الفارسية والتنازل عن الامتيازات الأجنبية في الشرق قد خلفت انطباعاً عميقاً، والإيحاء بفكرة أن أمام فارس الكثير لتكسبه من الالتحاق بروسيا التي ظهرت لها إيران البثورة وأن أمامها الكثير الذي تخسره بالاستسلام للطموحات الإمبريالية والاستعمارية لبريطانيا العظمى، كانت دعاية كافية وإن ظاهرياً لكي تكسب العديد من الأنصار الفارسيين.

وقد حافظ رضا خان، على أي حال، ولو لبعض الوقت على وعده للقاجار على الرغم من أنه لم يُضع وقته ليصبح، وحسب كلمات البعثة البريطانية، «ديكتاتورا عسكريا حقيقيا»⁽⁷⁾. فقد جعل من ذاته القوة الحقيقية وراء العرش، أولا كقائد للجيش، ثم لاحقا كوزير للحرب، ثم كرئيس للوزارة مع احتفاظه بمنصب القائد العام للقوات المسلحة. وخلال هذه الأعوام، كان هو من يصنع ويخلع الوزارات ورؤساء الوزارات، بما في ذلك السيد ضيا الذي أرسل للمنفى بعد 99 يوما. ولم يغامر بالظهور على الساحة المركزية حتى 1925 - 1926 حينما عقد جمعية تأسيسية، وخلع الشاه أحمد، وقبل بتاج العرش، وجعل ابنه الوريث الشرعي، وتوج نفسه ملكا - وبشكل يقترب كثيرا من أسلوب بطليه، نابليون والشاه نادر. فقد سرت شائعة أنه أثناء حفلة التتويج تقدم رئيس المجلس الوطني لكي يضع التاج على رأس رضا خان، غير أن الأخير أخذ التاج بين يديه، وأعلن «هذا شيء لا يمكن لأي شخص آخر أن يضعه على رأسي»⁽⁸⁾. وقد أقيمت الاحتفالات بألحان راقصة على النمط الأوروبي وعلى طريقة حفلات التتويج الصفوية والقاجارية. فقد افتتحت الاحتفالات بصلوة من إمام الجمعة، واختتمت بخطبة منمقة من رئيس الوزارة احتوت على مقتطفات طويلة من الشاهنامه. وأصبح رضا خان الشاه رضا. وقد ظل كذلك حتى وقع الغزو الأنجلو - سوفيتي في العام 1941. ويمكن وصف هذه الأعوام الخمسة عشر، إلى جانب الأعوام الخمسة السابقة لها، باعتبارها عهد الشاه رضا.

ويمكن القول إن بصمة هذا العهد كانت هي بناء الدولة. فقد أقى الشاه رضا للسلطة في بلد كان وجود الحكومة المركزية فيه خارج العاصمة ضئيلا. وقد ترك البلد بهيكل دولة شامل - وهو الهيكل الأول في إيران على مدى تاريخها البالغ ألفي عام. وقد سبق القول عن ستالين إنه قد ورث بلدا بمحراث خشبي وتركها بقنبلة نووية. ويمكن القول عن الشاه رضا إنه استولى على البلد مع إدارة متداعية وتركها وهي دولة شديدة المركزية. وفي تقويمهم للشاه رضا، أثار المؤرخون، خاصة الإيرانيين منهم، على نحو ثابت سؤالا. هل كان وطنيا حقيقيا أم مجرد «عميل» بريطاني؟ وهل يمكن مقارنته بالرجال الأقوياء من معاصريه، خاصة أتااتورك وموسوليني؟ السؤال الأول يمكن إهماله مع الأحداث اللاحقة - خاصة خلعه عن طريق البريطانيين. والسؤال الثاني ينطوي على مفارقة تاريخية حيث إن الحاكمين الآخرين

كانا قد ورثا دولا مركزية. والمقارنة المناسبة أكثر رهبا تكون مع أسرة التيودور(*)، أو البوريون(**)، أو هابسبورغ(***) القرن السادس عشر، أي الملوك الذين كان هدفهم هو خلق دولة مركزية. وقد قاد الشاه رضا البلاد مندفعاً بقوة نحو هذا الهدف، ساحقاً في طريقه كل المعارضة، سواء من اليمين أم اليسار، من المركز أم من المقاطعات، ومن الأعيان الأرستقراطيين أو من نقابات العمال الحديثة النشأة. وهو رجل قليل الكلام، لم يكن لديه وقت كثير للبلاغة، والفلسفة، أو النظرية السياسية. وتمثلت أيديولوجيته الرئيسية في التشديد على النظام، والانضباط، وقوة الدولة. وقد دمج في شخصه الملكية؛ ودمج الملكية في الدولة؛ ودمج الدولة مع الأمة. ولم يستنكف عن تسخير الدين؛ فقد أعطى للدولة شعاراً من ثلاث كلمات: «خودا» (الله)، «شاه» (الملك)، و«ميهان» (الأمة). وقد مزج البعض بأنه مع تزايد قوته، قزمت الكلمة الوسطى الكلمتين الأخريين. غير أن الثالوث كان متضافراً للغاية في عينيه لدرجة أن معارضته كانت معادلة لمعارضة الدولة، والأمة بل حتى الدين. وبمعنى آخر، كانت المعارضة السياسية معادلة للتخريب والخيانة.



ختم التتويج، 1926

(*) التي حكمت إنجلترا من العام 1485 حتى العام 1603. [المحررة].

(**) أسرة حكمت عدة بلدان في أوروبا. [المترجم].

(***) أسرة حكمت فرنسا وإسبانيا. [المترجم].

بناء الدولة

بنى الشاه رضا دولته الجديدة على عمودين أساسيين: الجيش والبيروقراطية. فخلال فترة حكمه، نما الجيش بمقدار عشرة أضعاف والبيروقراطية بمقدار سبعة أضعاف. بلغ عدد الجيش الإجمالي في العام 1921 ما لا يزيد على 22 ألف رجل - نحو 8 آلاف من فرسان لواء القوزاق، و8 آلاف من الجندرية، و6 آلاف من رجال رماة جنوب فارس. وبحلول العام 1925، بلغ عدد الجيش 40 ألفاً من القوات موحدة تحت إمرة وزارة الحرب. وبحلول العام 1941 ارتفع العدد إلى أكثر من 127 ألف رجل. وبالمثل، لم يكن لدى الحكومة المركزية في العام 1921 أكثر من تجمع عشوائي من المستوفين شبه المستقلين، الكتبة، والنبلاء ذوي المناصب الحكومية. ولكن بحلول العام 1941، كان لديها 11 وزارة كاملة توظف أكثر من 90 ألف موظف في الخدمة المدنية يتلقون رواتب. وكانت الوزارات الأكبر - الداخلية، التعليم، العدل - موجودة بالكاد في العام 1921.

أمكن تنفيذ هذا التوسع عن طريق الإيرادات المحققة من أربعة مصادر: الإتاوات النفطية؛ والاستخلاصات من التهريبات الضريبية؛ والرسوم الجمركية الأكثر ارتفاعاً؛ والضرائب الجديدة على السلع الاستهلاكية. فالإتاوات النفطية التي بدأت هزيلة في العام 1911 بحيث لم يبلغ إجماليها أكثر من 583,960 جنيهاً إسترلينياً في 1921 - 1922، نمت إلى 1,288,000 جنيه في 1930 - 1931، وإلى 4,000,000 جنيه في 1940 - 1941⁽⁹⁾. وقد بدأت المصادر الأخرى في الزيادة بمجرد تعيين آرثر ميلسبو، وهو أمريكي آخر، في وظيفة أمين الخزانة لكي يستأنف مشروع شوستر المجهض في خلق نظام تحصيل ضريبي فعال داخل وزارة المالية. وحينما وصل ميلسبو في العام 1922، توقع له المتشككون «ثلاثة أشهر لكي يتعرف على وظيفته، وثلاثة أشهر لكي يبدأ عمله، وثلاثة أشهر لكي يحصل مرتبه قبل أن يغادر يائساً»⁽¹⁰⁾. لكن خلال خمسة أعوام، كان ميلسبو قادراً على خلق قسم جديد، وألغى ضريبة المزارع، وحذّث الفئات الضريبية، وشدد الربط الضريبي على مبيعات الأفيون، ويعادل ذلك من حيث الأهمية، إعادة تنظيم المستوفين باعتبارهم موظفي خدمة مدنية بدوام كامل. وكان قادراً فوراً على تقديم أول موازنة سنوية شاملة لإيران. وقد حصل في أثناء عمله على مساعدة عظيمة نافذة من الشاه رضا - حتى قرر الأخير أنه

لا مكان في البلاد إلا لشاه واحد فقط. وقد كتب ميلسبو أنه كان قادرا على العودة لتحصيل الضرائب من أقطاب مهمين مثل سبهدار (سبهسالار) ببساطة لأن القائد العام للقوات المسلحة الجديد هدد بمصادرة ملكياتهم⁽¹¹⁾. ومن المعتقد أن هذه الاستخلاصات من التهربات الضريبية قد أدت إلى انتحار سبهدار في العام 1926. وعلق ميلسبوب أن «رضا خان، ينتمي إلى طراز من رجال الدولة كالذي ينتمي إليه رجال مثل هنري الثامن في إنجلترا، وفيليب أغسطس في فرنسا. وقد قدم الإمدادات البشرية والعسكرية الضرورية لتأسيس سلطة الحكومة المركزية»⁽¹²⁾. وبالمثل، فقد ضغط على الخانات البختياريين والشيخ خزعل من أجل تسليم حصصهم النفطية للحكومة المركزية. وقد كتب الوزير البريطاني في تقرير له في العام 1923⁽¹³⁾:

ما كان ممكنا تحقيق هذه الدرجة من النجاح لولا الدعم المؤثر من رضا خان، الذي أصدر أمرا لتحصيل العائدات الضريبية سواء المتأخر منها أو الحالي، وفي أحياء لم يكن للحكومات السابقة أي سلطة عليها لفرض دفع الضرائب فيها. أصبح كل جزء من المملكة خاضعا اليوم لسيطرة الحكومة المركزية، وتدفع الضرائب الآن بصورة دورية للخزانة من العديد من الأحياء، بينما لم يصل أي من هذه العائدات للخزانة في السنوات السابقة، بل كانت مبالغ حكومية كبيرة تنفق فيها.

وقد زادت إيرادات الحكومة أيضا من انتعاش التجارة بعد الحرب العالمية الأولى؛ ومع فرض ضرائب دخل - بشكل أساسي على الرواتب؛ والأكثر أهمية، مع بدء الاحتكارات الحكومية وفرض ضرائب على سلع استهلاك متعددة، خاصة السكر، والشاي، والتبغ، والقطن والجلود والأفيون. قفزت الرسوم الجمركية من 51 مليون قران (ريال) في العام 1921 إلى 93 مليون في العام 1925، وقفزت أكثر إلى 675 مليون في العام 1940. وارتفعت ضرائب المستهلكين من 38 مليون قران (ريال) في العام 1925 إلى ما يزيد على 180 مليون في العام 1940. وكانت حصيلة الضرائب على السكر والشاي التي بدأ فرضها في العام 1925، نحو 122 مليون قران في العام 1928، 421 مليون في العام 1938، و691 مليون في العام 1940. أي أن الإيرادات من الشاي والسكر وحدهما زادت بمقدار ستة أضعاف. وارتفع الدخل الحكومي الإجمالي من أقل من 246 مليون ريال في 1925 - 1926 إلى أكثر من 3610 ملايين في 1940 - 1941. وقدر البريطانيون أنه في العام 1935 كان أكثر من 34 في المائة من هذا الدخل يُنفق على القوات المسلحة⁽¹⁴⁾.

وقد شكلت القوات المسلحة العمود الرئيسي للنظام الجديد. وقد بدأ رضا خان العمل على التسليح فور انقلاب 1921. فدمج قوات الفرسان مع ما تبقى من قوات الجندرية والرجال المسلحين بالبنادق في جنوب الخليج العربي لتكوين جيش وطني من 20 ألف رجل. وأحل محل الضباط السويديين والبريطانيين والروس، رفاقه في سلاح الفرسان. وأصبح مسؤولاً عن رسوم المرور على الطرق وضرائب الأفيون من أجل الدفع لهذا الجيش الجديد. وخلال عامين، كان لديه خمس فرق يبلغ عدد أفرادها 30 ألف رجل - وهي فرق منفصلة لتهران، وتبريز، وهمدان، وأصفهان، ومشهد. ووفقاً لمصادر بريطانية، فقد أمضى «كل الفترة 1921 - 1923 في بناء قوات حسنة التنظيم... وهو أول تنظيم جيد لمثل هذه القوات منذ أيام الشاه فتح علي في العام 1834»⁽¹⁵⁾. وقد نجح هذا الجيش الجديد في سحق عدد من متمردي المقاطعات - خاصة كوشيك خان والجانجليز في غيلان، خياباني في تبريز، سيمكو في كردستان، وصولاً الدولة في فارس. كما سحق أيضاً تمردات الجندرية التي قادها الرائد لهوتي في تبريز والعقيد تقي بيسان في مشهد.

استمر نمو القوات المسلحة - خاصة بعد فرض التجنيد الإجباري في العام 1925. ويمكن وصف قانون التجنيد الإجباري على أنه حجر زاوية النظام. ومع التجنيد الإجباري بدأ لأول مرة في إيران إصدار شهادات الميلاد، وكذلك أسماء الأسر التي أصبحت إجبارية. وقد فرض قانون التجنيد الإجباري على كل الذكور صحيحي الأبدان فوق سن الواحد والعشرين الخدمة لمدة عامين كاملين في الخدمة الفعلية وأربعة أعوام أخرى في الاحتياط. وقد بدأ التجنيد الإجباري أولاً من الفلاحين، ثم من القبائل، وفي نهاية المطاف من السكان الحضريين. وبحلول العام 1941، كان لدى الجيش 18 فرقة كاملة يصل تعدادها إلى 127 ألف رجل - فرقة واحدة لكل مقاطعة من المقاطعات الاثنتي عشرة ووحدات إضافية للحدود الشمالية مع روسيا. وكانت فرق الخيالة والآليات تتضمن نحو 100 دبابة و28 عربة مصفحة. وكانت القوات الجوية لديها 157 طائرة؛ والبحرية فرقاطتان وأربع بوارج⁽¹⁶⁾. وقد جرى تنسيق الخدمات عن طريق مكتب مشترك بين قادة الأفرع أنشئ حديثاً. وفي العام 1939، قدم وزير الحرب عرضاً طموحاً للبريطانيين لشراء 30 قاذفة بلينهايم، و30 قاذفة ويلنغتون، و35 مقاتلة هيراكين، و30 مقاتلة كورتيس أمريكية. وقد أوضح أن

هذه الطائرات يمكنها أن «تصبح مفيدة في قصف باكو»⁽¹⁷⁾. ومثل هذه العروض لم ترض الجار الشمالي. وقد علق الوزير البريطاني محللا الميزانية العسكرية⁽¹⁸⁾:
يبقى الجيش هو مصدر العبء الرئيسي على دافع الضرائب. فقد استوردت الدبابات والمدافع والأسلحة الأخرى بكميات متزايدة، لدرجة أن الدول الجارة بدأت في التساؤل عما إذا كان من المحتمل أن تصبح إيران دولة معتدية في المستقبل. غير أن الأسباب التي دفعت الشاه إلى إنفاق مبالغ كبيرة على التسليح ربما تكون بسيطة للغاية: كان عليه الحصول على قوة كافية لكي يحافظ على النظام، ومع حصوله على ذلك، فإن رغبته الطبيعية، كرجل عسكري، هي أن يرى جيشه مزودا بأحدث الأسلحة. علاوة على ذلك، فقد كانت ذاكرته مازالت حية حول معاناة فارس الضعيفة في أيام الحرب والاضطراب، وكان مصمما على تجنب عودة مثل هذه الأحوال مرة أخرى.

(الجدول - 3): موازنة الحكومة (1925 - 1926 و 1940 - 1941)

(بالمليون قران - ريال)

1941 - 1940	1926 - 1925	
الإيرادات		
3613	245	الإجمالي
75	34	الضرائب المباشرة
85	20	ضرائب الطرق
180	36	إجمالي الضرائب غير المباشرة
298	91	الرسوم الجمركية
4333	245	الإنفاق
الوزارات الرئيسية		
565	94	وزارة الحرب
265	30	وزارة المالية

وزارة التعليم	7	194
وزارة الصناعات	-	992
وزارة الزراعة	-	121
الطرق	-	1092
العجز / الفائض	-	71-

المصادر:

D. Nowruzi, "The Development of the Budget in Iran," Razm Nameh, No. 6 (November 1948), pp. 11-18; and from British minister, "FO 371/Persia 1924-42/34-10848 to 27180

وهذه التقارير كانت مفيدة جدا وتفصيلية للغاية لدرجة أنه في العام 13391 أصدر مكتب الخارجية تعليماته للبعثة في طهران أن تخفض من درجة التفصيل والمعلومات المتضمنة. وقد اشترك في العام 13391 كان التقرير عن فارس مكونا من 19 صفحة طويلة، بينما كانت التقارير المناظرة عن روسيا، الولايات المتحدة، فرنسا، وإيطاليا مكونة من أقل من 27 صفحة. انظر:

Foreign Office, "Note to the Legation (22 April, 1933)," FO 371/Persia 1934/34 - 16967.

وقد عمل الشاه رضا كذلك على تقوية الجندرية الريفية والشرطة الحضرية. وقد أحل رجاله محل أرمنيو يرم في إدارة شرطة طهران ومحل المستشارين السويديين في الجندرية. وقد توسع في قوة الشرطة لتمتد إلى مدن المقاطعات⁽¹⁹⁾. وأحل محل السجون التي تحتجز المتهمين لفترة قصيرة سجوناً تحتجزهم لفترة طويلة - وهي مؤسسات لم تكن معروفة في إيران. وقد أنشأ منظمتين أمنييتين: الشهرباني وهي ملحقة بالشرطة الحضرية، وركن دوم (العمود الثاني)، والتي أنشئت على نسق المكتب الثاني الفرنسي، وهي مؤسسة ملحقة بالجيش. وقد خشي الوزير البريطاني من أن يكون الشاه بصدد إنشاء دولة بوليسية: «قد يجد المشتبه بهم سياسيا أنفسهم في السجن أو منفيين إلى مقاطعات أخرى من دون أي شكل من أشكال المحاكمة، مهما كانت أرضية الشكوك بهم محددة - كتعليق طائش أو زيارة لصديق مكروه»⁽²⁰⁾.

عمل الشاه رضا بجهد من أجل لجم هيئة الضباط وربطها بنظامه. فقد ظهر بشكل ثابت في العلن مرتديا زيه العسكري. وكان مهتما بشكل شخصي بأمور مثل

ترقيات هؤلاء الضباط، وتدريبهم، وظروفهم المعيشية. وقد باع لهم أراضي الدولة بأسعار مخفضة؛ وكافأهم بعلاوات؛ وعينهم في مناصب الحكام؛ وتجاهل انحرافاتهم المالية. وقد كانت له اتصالات بالقادة الميدانيين بشكل مباشر من خلال المكتب العسكري في القصر، متجاوزا بذلك مجلس الوزراء، ورئيس الوزارة، ووزير الحرب. وقد بنى في طهران طيفا واسعا ومؤثرا من المنشآت العسكرية - ترسانة، مصنع للبنادق الآلية، ورشة لإصلاح الطائرات، مستشفى عسكريا، ناديا للضباط، بنكاً عسكريا، وكلية للأركان، وأكاديمية عسكرية. وأرسل العسكريين لأوروبا للحصول على مزيد من التدريب - فقد ذهب ضباط من الجيش وصل تعدادهم لنحو 300 إلى فرنسا، بينما ذهب الطيارون ورجال البحرية في الأغلب إلى إيطاليا. وقد ملأ المناصب العسكرية بفرسان لواء القوزاق السابقين مثل الجنرالات محمد أيروم، مرتضى يزدان بناه، أحمد أمير أحمدي، وفضل الله زاهدي. فأيروم، الذي كان عقيدا في سلاح الفرسان في العام 1921، خدم رئيسا للشرطة فترة قبل فراره لألمانيا النازية بثروة غير مشروعة.

وما هو أكثر من هذا، أن الشاه رضا رقى ولي العهد محمد رضا ليصبح الضابط الأكثر أهمية. وقد تعلم محمد رضا مع أبناء ضباط آخرين على أيدي معلمين خصوصيين في القصر؛ وأمضى ثلاثة أعوام مع المعلمين الخصوصيين أنفسهم وزملاء اللعب في مدرسة لاروزي الأنيقة في سويسرا، وعاد إلى البلاد ليلتحق بالأكاديمية العسكرية، وعند التخرج تسلم مهمة المفتش الخاص في القوات المسلحة. وفر الشاه رضا تعليما مماثلا لأولاده الستة الآخرين. وكان ولي العهد - مثل والده - نادرا ما يظهر للعلن من دون زيه العسكري. وقد عقلت البعثة البريطانية بالقول إن نشاطاته خارج الجيش مقصورة على «النشاط الكشفي، واللقاءات الرياضية، وزيارة المؤسسات، والظهور مع العائلة المالكة في مهمات للدولة»⁽²¹⁾. وكان هذا نظاما يمكن حقيقة تعريفه على أنه ملكية عسكرية.

وكان نمو البيروقراطية مؤثرا كذلك. فقد كانت الوزارات الأربع للقرن التاسع عشر (الشؤون الخارجية، الداخلية، المالية، والعدل) وكذلك الوزارات الثلاث الحديثة (الأشغال العامة والتجارة، البريد والتلغراف، والتعليم والأوقاف)، قد نمت كلها لتصبح بيروقراطية كبيرة ومؤثرة. وأكثر من هذا، خلقت ثلاث وزارات جديدة

هي الصناعة، والطرق والزراعة. وقد أنهى الشاه رضا حكمه بوجود 11 وزارة كاملة. وكانت وزارة الداخلية، البيروقراطية المركزية، مسؤولة عن إدارة المقاطعات متضمنة الشرطة الحضرية والجندرية الريفية. وقد قُسمت المقاطعات الثماني القديمة إلى 15: طهران، أذربيجان، فارس، غيلان، مازندران، همدان، أصفهان، كرمان، كرمانشاه، خراسان، عربستان، كردستان، الرستان، بلوشستان، وموانئ الخليج. وقد قسمت هذه المقاطعات إلى أقاليم، ومحليات وأحياء ريفية. وكان الشاه، من خلال وزير الداخلية، يعين الحاكم العام، الذي يعين الحكام الإقليميين وعمداء المدن بالتشاور مع الوزير. وللمرة الأولى، كانت يد الحكومة المركزية قادرة على الوصول إلى المقاطعات. ولم يعد الحكام أمراء شبه مستقلين، كما كانت الحال أيام القاجار، بل أصبحوا عسكريين وموظفين مدنيين معتمدين بالكامل على الحكومة المركزية⁽²²⁾. وقد وصف القنصل البريطاني الهيكل الإداري النمطي في واحدة من المقاطعات على النحو التالي⁽²³⁾:

أصفهان هي مركز قيادة المقاطعة. وللمقاطعة عدة إدارات، لكل منها رئيس خاص بها، الجيش (الفرقة التاسعة)، والشرطة، والبلدية، والمالية، والصناعة، والتجارة، والصحة العامة، والطرق، وتسجيل الملكية والمواثيق، والتعداد، والتعليم، والزراعة، والبريد والتلغراف، والعدل، والجندرية، والتجنيد. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك إدارات لتوزيع الحبوب، والأفيون والتبغ، وكان لهذه الإدارات ممثلون في المدن الرئيسية للأحياء التي توجد خارج أصفهان. وتعمل الشرطة داخل حدود البلدية في أصفهان وفي نجف آباد فقط. وكان العمل الشرطي خارج هاتين المنطقتين وصيانة الأمن العام من مهمات الجندرية.

ودعم الشاه العمودين الرئيسيين للدولة بشبكة شاملة للمحابة - إلى درجة أنه خلق منصب وزير المجلس العدلي خارج الوزارة. جمع الجندي الذي برز من بين الرتب من الأراضي خلال فترة حكمه ما مكنه من أن يصبح أغنى رجل في إيران، إن لم يكن في الشرق الأوسط. وقدر أحد كتاب سيرته المتعاطفين معه أنه عند وفاته كان قد راكم في حسابه المصرفي ما يعادل 3 ملايين جنيه إسترليني وأراضي زراعية تبلغ مساحتها 3 ملايين فدان⁽²⁴⁾. وكان أغلب الأراضي، التي تركزت في مسقط رأسه

مازندران، مزارع للشاي، والأرز، والحرير، والقطن، والتبغ. وكانت لديه أيضا مزارع قمح في همدان، أستر آباد، كركان، وورامين. وقد راكم هذه الملكيات جزئيا عن طريق المصادرة المباشرة، وجزئيا عن طريق النقل المشبوه لملكيات الدولة، وجزئيا عن طريق توفير الري لأراض غير مزروعة، وجزئيا عن طريق إرغام ملاك الأراضي، سواء أكانوا ملاكا كبارا أم صغارا، على بيعه أراضيهم بسعر رمزي. وكان سبهدار واحدا من ضحاياه.

وفي وقت مبكر جدا في العام 1932، علقت البعثة البريطانية بأن الشاه رضا قد أبدى «اهتماما آثما بالأرض» مرسلًا عائلات كاملة إلى السجن حتى يوافقوا على بيعه ملكياتهم: «كان نهمه الذي لا يشبع للأراضي قد وصل إلى التساؤل عما يمنع جلالته، ومن دون مزيد من الضجة، عن تسجيل كل أراضي فارس باسمه»⁽²⁵⁾. وقد أضافت البعثة أنه، بينما كان عدد متزايد من ملاك الأراضي يعبر عن سخطه، كان هناك آخرون يقولون إنه يفعل ما فعلته الأسر الحاكمة قبله، بأنه يستغل الأرض استغلالا أفضل، وإن «البلد بكامله يخصه على أي حال»⁽²⁶⁾. وكان الوزير البريطاني أقل سخاء: «لقد استمر في تكديس الثروة بوسائل مشبوهة كما سمح لقادته العسكريين الكبار بفعل الشيء نفسه. وفي الوقت ذاته، لم يفوت أي فرصة لتجريدتهم من هذه الثروات فيما لو شك في أنهم أصبحوا أقوياء للغاية أو فيما لو أبقوا جزءا كبيرا من الثروة التي كدسوها لفائدتهم فقط. إن لم ينسوا إعطاءه نصيبا معقولا، كان يتغاضى عن سرقاتهم»⁽²⁷⁾. وقد أضاف: «الشاه رضا رجل بخيل وجشع فيما يتعلق بالثروة، فكل الوسائل التي تمكنه من الحصول على الأموال والأراضي كان يعدها حسنة... وقد أنشئ طريق جديد إلى وادي شالوس عبر البرز (داخل مازندران) بتكلفة ضخمة، ببساطة لكي يشبع نزواته»⁽²⁸⁾. وقد شعر كثيرون بأنه يستنزف بقية البلاد من أجل إنعاش مسقط رأسه.

ومن أجل تطوير مازندران شيد الشاه رضا، ليس فقط الطرقات، ولكن أيضا خط السكة الحديد من طهران إلى الميناء الجديد بندر شاه، وبنى فنادق فاخرة في بابلسر ورامسر. وقد وُطن مصانع للدولة تنتج السكر، والتبغ، والمنسوجات في بابل، وساري، وعلي آباد التي غير اسمها إلى شاهي. ومن أجل الحصول على العمالة الرخيصة، لجأ إلى السخرة، والتجنيد العسكري، بل وحتى إلى اختطاف عمال النسيج

من أصفهان. وقد كتبت البعثة البريطانية في تقرير لها أن مصانعه لم تكن لتستمر من دون «السخرة»⁽²⁹⁾. باختصار، قدم القصر مناصب عديدة مربحة، وأجورا، ومعاشات، وأعمالا تدر دخلا كبيرا بلا جهد على مؤيدي الشاه. وقد كفل له هذا وضعاً جيداً في مازندران. وبعد سنوات، عندما أسقطت تماثيله في كل أنحاء البلاد في أغسطس 1953، بقيت تماثيله في مازندران من دون أن تمس.

التحولات

عادة ما يُنظر إلى الشاه رضا باعتباره «مصلحاً»، و«محدثاً»، بل وحتى بوصفه «علمانياً» عظيماً. وفي الحقيقة، فقد كان هدفه من إقامة مؤسسات جديدة هو تمديد سيطرته بتوسيع قوة دولته إلى كل قطاعات البلد - في سياسته، واقتصاده، ومجتمعه، وأيديولوجيته. والميراث الذي تركه وراءه هو الآثار الجانبية لمثل هذا الدافع المنفرد لخلق دولة مركزية قوية.

كسب الشاه سلطة مطلقة على النظام السياسي أساساً، عن طريق تحويل المجلس من مركز قوة للأرستقراطية إلى ختامة مرنة؛ فخلال العهد السابق، ومنذ المجلس الثاني في العام 1909، وحتى المجلس الخامس في 1925، كان بوسع السياسيين المستقلين والأقطاب الريفيين أن يسوقوا التابعين والفلاحين إلى مراكز الاقتراع. ووفقاً لكلمات ملك الشعراء بهار^(*)، الشاعر الفطحل، والدستوري المحنك⁽³⁰⁾:

كان النظام الانتخابي، الذي استمر كوباء يجتاحنا حتى اليوم (1944)، واحداً من أكثر مشاريع القوانين التي مرت علينا كديمقراطيين ضرراً وأقلها حكمة. فمع تقديم قانون ديمقراطي من أوروبا الحديثة إلى بيئة إيران الأبوية التقليدية، أضعفنا المترشحين الليبراليين وقويونا من الأقطاب الريفيين المحافظين الذين كان يمكنهم سوق فلاحهم، ورجال القبائل وتابعيهم الآخرين إلى مراكز الاقتراع. ليس من المدهش أنه حينما حاول الليبراليون - في المجلس الرابع - تصحيح خطئهم، جمع المحافظون برباطة جأش وبنجاح صفوفهم وراء «القانون الديمقراطي» القائم.

وأبقى الشاه رضا على القانون الانتخابي، ولكنه راقب من كثب المداخل إلى البرلمان؛ فقد حدد شخصياً نتائج كل انتخابات، وكذلك تشكيلة كل مجلس - من المجلس

(*) محمد تقي بهار (1884 - 1951).

الخامس في 1926 وحتى المجلس الثالث عشر في 1940. وربما لا يكون التكوين الطبقي قد تغير، وبقي ملاك الأراضي والأعيان المحليون، وكبار الموظفين، ورجال الأعمال المرتبطون بالبلاط يمثلون أكثر من 84 في المائة من الأعضاء⁽³¹⁾. وفي الحقيقة، فقد ارتفع عدد النواب الذين كانت وظيفتهم الوحيدة هي أنهم ملاك أراضٍ. ولكن التكوين السياسي للمجلس شهد تغيراً بحيث لم يُسمح بدخوله سوى للموالين فقط. وكانت آلية التحكم بسيطة. كان الشاه - مع رئيس شرطته - يفحص قائمة المترشحين المحتملين، ويُعلم على كل مترشح، إما على أنه «مناسب» أو «سيئ»، «غير وطني»، «مخبول»، «ضار»، «غبي»، «خطر»، «وقح»، «عنيد» أو «فارغ الرأس»⁽³²⁾. وكانت الأسماء المناسبة تمرر لوزير الداخلية، الذي يمررها بدوره لحكام المقاطعات وإلى لجان الانتخاب المحلية. وكانت الوظيفة الوحيدة لهذه اللجان هي تسليم أوراق الانتخابات ومراقبة صناديق الاقتراع. ولا حاجة للقول بأن هذه اللجان كان تختار كلها من قبل الحكومة المركزية. وكان المترشحون غير المناسبين الذين يصرون على دخول الانتخابات يجدون أنفسهم إما في السجن وإما مطرودين من محلياتهم. وبالتالي، كان الفائزون من المترشحين على الدوام من الأشخاص «المناسبين» الذين يتمتعون ببعض التأييد بين جمهورهم الانتخابي في مواطنهم عادة بسبب امتلاكهم الأراضي هناك. ففي انتخابات المجلس السابع، على سبيل المثال، قرر الشاه أنه يجب أن يحتفظ أكبر اثنين من ملاك الأراضي في مراغة (عباس ميرزا فرمانفرما وإسكندر خان مقدم) بمقعديهما على أساس أنهما يتمتعان بتأييد «محلي واسع»⁽³³⁾. وكان أولهما قد مثل مراغة في ثلاثة مجالس وطنية، بينما مثلها الآخر في تسعة مجالس.

وللتأكد من أن النواب سيقون خاضعين أزال الشاه الحصانة البرلمانية؛ وحظر كل الأحزاب السياسية، بما في ذلك المؤتمرات الحزبية الملكية؛ وأغلق كل الصحف المستقلة؛ وزرع ما سماه النظام نفسه بـ «الجواسيس» و«المخبرين». وقد كتب الوزير البريطاني في تقرير مبكر له في العام 1926 أنه يبدو أن الشاه رضا «يعمل من أجل أوتوقراطية عسكرية»، وأن «هدفه الأوحـد يبدو أنه ليس فقط تشويه سمعة رجال الدولة الكبار، ولكن الحكومة البرلمانية ذاتها». «لقد خلق مناخاً من الشك والخوف. فالوزارة خائفة من المجلس الوطني؛ والمجلس الوطني خائف من الجيش؛ وجميعهم خائفون من الشاه»⁽³⁴⁾.

وقد انتقد نواب وسياسيون، علانية، النهايات الزلقة لما يفعله الشاه. وعلى سبيل المثال، أعدم النائب اليهودي صامويل حاييم بتهمة «الخيانة». وقُتل ميرزا زاده عشقي، وهو اشتراكي بارز وشاعر ومحرر جريدة قرن بستوم (القرن العشرين)، بالرصاص في وضوح النهار. وكذلك النائب الزرادشتي كيخسرو شاهرخ. كما مات محمد فروخي يزدي، وهو نائب سابق آخر ومحرر الجريدة الاشتراكية طوفان (العاصفة)، فجأة في مستشفى السجن. ونُفي السيد حسن مدرّس، الذي خلف بهبهاني في قيادة حزب المعتدلين، إلى قرية معزولة في خراسان حيث توفي فجأة. وكان يشاع أنه قد خنق⁽³⁵⁾. ومن دون علم بهذه الشائعات، كتبت البعثة البريطانية في العام 1940⁽³⁶⁾:

عاش مدرّس حياة بسيطة، وكان موقرا بشدة من الطبقات الدنيا التي اعتادت أن تذهب إلى منزله من أجل نصيحته بشأن كل أنواع الأسئلة. كان شجاعا للغاية وصريحا ويعبر عن آرائه بكل حرية. ومن الواضح أنه قد دُبرت محاولة لاغتياله في أحد صباحات شهر أكتوبر من العام 1926 في الشارع، ولكنه، على الرغم من أنه جرح في ثلاثة أماكن، نجا بحياته. وبالنسبة إلى رجل دين من النمط القديم فقد كان ذكيا وبعيد النظر، لكنه كان ديماغوجيا وعنيدا.

لم يعد البرلمان مؤسسة ذات أهمية، بل أصبح - في المقابل - كساء مزخرفا لتغطية عُري الحكم العسكري. وكما اعترف أحد رؤساء الوزارة لاحقا: «لقد تم الحفاظ على المجلس الوطني لأغراض احتفالية؛ إذ أصر الشاه على أن قرارات السلطة التنفيذية لا بد أن تنال ختم الموافقة من الفرع التشريعي»⁽³⁷⁾. وقد أدى المجلس هذه المهمة الاحتفالية بشكل جيد جدا، لدرجة أن الشاه وجد أنه ليس هناك ضرورة لا لدعوة مجلس الشيوخ للانعقاد - وهو المجلس الذي كان قد أعطاه سلطة أكبر - ولا لوضع تعديلات على القانون الدستوري - فالتغيير الوحيد الذي أجراه المجلس الوطني على دستور العام 1925 كان تمرير التاج من القاجار إلى الشاه الجديد. وكتب الوزير البريطاني في تقرير مبكر له في العام 1926: «لا يمكن أخذ المجلس الفارسي على محمل الجد. فالنواب ليسوا ممثلين أحرارا، مثلهم في ذلك مثل انتخابات المجلس، وإذا أراد الشاه إجراء ما تمت الموافقة عليه، وإذا كان معارضا لأي إجراء، كان يتم سحبه. وحينما لم يكن له رأي محدد، كانت تتم كثير من المناقشات المطولة عديمة الجدوى»⁽³⁸⁾.

وكان الشاه رضا أيضا يختار الوزراء بنفسه لكي يحقق الخضوع والاستقرار. فخلال العقدين السابقين (1906-1925) حينما كان البرلمان يشارك في تشكيل الحكومات، شهدت البلاد خمسة وثلاثين تغييرا في منصب رئيس الوزارة، وستين تغييرا في مناصب الوزراء. وخلال الأعوام الخمسة عشر التالية (1926-1941)، كان هناك عشر وزارات فقط وثمانية تغييرات لمنصب رئيس الوزارة. وفي الإجمال، فإن خمسين رجلا شغلوا تسعة وثمانين منصبا وزاريا خلال هذه السنوات. كان خمسة وثلاثون من بينهم قد بدأوا حياتهم العملية في الخدمة الحكومية، في الأغلب في وزارت المالية والشؤون الخارجية. وستة منهم كانوا فرسانا سابقين. وكان سبعة وثلاثون منهم من أصحاب الألقاب أو ولدوا لعائلات من أصحاب الألقاب. ومن بين الآخرين، أتي اثنان من عائلات رجال دين، وأربعة من عائلات ملاك الأراضي، وخمسة من بين الصفوف الوسطى في الحكومة. وكان ستة وعشرون منهم قد درسوا في الخارج، وأربعة عشر تخرجوا في دار الفنون. وكلهم تقريبا أتقنوا لغة أوروبية أو أكثر: أربعة وثلاثون تحدثوا الفرنسية، اثنا عشر الإنجليزية، وأحد عشر الروسية، وستة يتقنون الألمانية.

وعلى الرغم من أنهم كانوا متعلمين جيدا، ومدرّبين جيدا، وأصحاب مال، فإن هؤلاء الوزراء كانوا رهن إشارة الشاه. وعند مخاطبة السلطة الملكية كانوا يلجأون إلى ما هو مناسب من المصطلحات القديمة؛ مشيرين إلى أنفسهم على أنهم عبيد جلالته. وقد شجع على هذا الخنوع الذليل المصير الذي لقيه «ثلاثي السلطة» الذين ساعدوا على صياغة النظام الجديد: ميرزا عبد الحسين خان تيمورتاش، وعلي أكبر خان داور، وفيروز ميرزا فرمانفرما.

فتمورتاش (الصدر المعظم الخراساني)، وزير العدل، كان، وفقا لكلمات البعثة البريطانية «أقوى رجل في البلد بعد الشاه»، حتى لقي حتفه المفاجئ في العام 1934⁽³⁹⁾. تحدر من أسرة ثرية من ملاك الأراضي في خراسان، وتخرج في الأكاديمية العسكرية في روسيا القيصرية. وعند عودته، في العام 1915، خدم في مهمات مالية، وشغل مقعدا في البرلمان نائبا عن خراسان، وخدم حاكما لغيلان، وساعد فرسان لواء القوزاق على هزيمة الجنغل (مقاتلي الغابات). وقد وصفه الوزير البريطاني باعتباره «ذكيا»، و«ماهرا»، و«نشيطا»، و«فصيحًا»، ولكنه

«مقامر مدمن». وقبل وقت قصير من اتهامه بالاختلاس، كان الشاه قد منحه لقب «جناب أشرف» (جناب النبيل). ومات تيمورتاش في السجن نتيجة «تسمم غذائي»، وأصبح بذلك أول وزير يُقتل منذ العام 1848. بالنسبة إلى البعض كان الشاه رضا في ذلك «محدثاً»؛ وبالنسبة إلى الآخرين كان يعيد إحياء الممارسات الأولى للقاجار.

أما علي أكبر خان داور، واحد من الوزراء القلائل الذين لم يكونوا يحملون ألقاباً أرستقراطية، فقد كان ابناً لضابط حكومي صغير. وبدأ حياته العملية في وزارة البريد والتلغراف، وأُرسل إلى جنيف في العام 1910 ليعمل معلماً للغة الفارسية لأبناء الشاه. وبينما كان هناك، حصل على شهادة من سويسرا في القانون. وبعد عودته عمل محرراً في جريدة ركزت على الحاجة إلى إصلاحات قانونية؛ وعمل كذلك محامياً مستقلاً؛ ومثل ورامين في المجلسين الرابع والخامس، وفي المجلس التأسيسي، وصاغ التشريعات التي سمحت بالانتقال السلس إلى التاج. وكوفئ داور بمنصب وزير العدل. وأشار إليه باعتباره «ذكياً»، و«قارئاً جيداً»، و«يعمل بجد»؛ حتى أنهم بالانحراف المالي. وقد سقط صريعاً في السجن في سن الخمسين، فيما يفترض أنه بسبب «أزمة قلبية». وماتت ذراعه اليمنى عبد الحسن ديبا، في ظروف مماثلة. وكانت فرح ديبا الإمبراطورة المستقبلية ابنة أخيه.

وفيروز فرمانفرما (نصرة الدولة) هو ابن الأمير الشهير فرمانفرما. تخرج في السوروبون، وبدأ حياته العملية في العام 1916 مساعداً لوالده الذي عمل وزيراً للعدل. وبعد ذلك أصبح وزيراً للخارجية، وساعد وثوق الدولة على التفاوض حول الاتفاقية الأنجلو - فارسية سيئة السمعة. وقد عينه الشاه رضا مسؤولاً عن وزارتي العدل والمالية قبل أن يتهمه بالحصول على رشوة. وبعد قضائه سنوات تكرر فيها سجنه، حيث ترجم رسالة أوسكار وايلد «من الأعماق»^(*)، وكتب كتباً في قانون العقوبات وعن تجاربه في السجن. أُبعد إلى أرضه حيث مات مختنقاً من الدخان⁽⁴⁰⁾. وقد كتبت البعثة البريطانية في تقرير لها أن «قدراته

(*) De Profundis، هي رسالة أدبية كتبها أوسكار وايلد في أثناء حبسه في العام 1897، تناول في نصفها الأول حياته الباذخة المتطرفة التي أودت به إلى السجن، وفي نصفها الثاني تأملاته الروحية وقهايه مع المسيح. نشرت الرسالة في العام 1905، بعد مرور خمسة أعوام على وفاته [المحررة].

أشارت إليه بوصفه واحدا من قادة البلاد، سواء في الوزارة أو المجلس الوطني، وأن الشاه، الذي ربما لم يكن يثق به، أدرك فائدته». ويضيف التقرير أنه «مثلُ تيمورتاش، الذي كان صديقا حميما له، فقد ولد مقامرا. وكان مدينا بالأموال في كل الاتجاهات، بما في ذلك فواتير لخياط في لندن رفض دفعها، والذي كان بسببها عرضة للمقاضاة في أي وقت يعود فيه إلى إنجلترا»⁽⁴¹⁾. غير أن السبب وراء تجنبه زيارة لندن قد يتعلق أكثر بمبلغ مائة وستين ألف جنيه إسترليني حصل عليه «مقدما» مقابل اتفاقية 1919. ومثله مثل العديد من الأرستقراطيين، تسبب نمط معيشته والعدد الكبير للخدم والحشم في مصاعب مالية له. ومثل غيره ممن يحيون نمط حياة مماثلا، نُظر إليه من قبل العامة باعتباره «فاسدا». ولم يكن الشاه رضا يتردد إطلاقا في تدمير مثل هذه الشخصيات العامة. ولم تكن الحياة بالنسبة إلى النخبة كريهة، ولا فقيرة، ولا وحشية. غير أنها، وبلا أدنى شك، من الممكن أن تكون قصيرة.

وقد مد الشاه رضا نفوذ الدولة على الاقتصاد بتنفيذ ما سمي لاحقا بالدولتية (étatisme). فقد سهل العمل أمام مديري المالية الأجانب، بما في ذلك ميلسبو والبلجيكيون. وألغى نمط الامتيازات الأجنبية الذي يعود إلى القرن التاسع عشر، والذي منح القوى الأجنبية امتيازات تجارية ومحاكم خاصة للأجانب. وقد قرع الوزير البريطاني جرس الإنذار مبكرا في العام 1927: «لم يكن أحد مستعدا للقبلة التي سقطت على المجتمع الأجنبي في طهران، حينما وجهت الحكومة الفارسية، في أعقاب خطبة لجلالته بمناسبة افتتاح مباني المحاكم الجديدة، إنذارا لكل الممثلين الأجانب المعنيين يتعلق بإنهاء كل المعاهدات القديمة التي تسمح بالمحاكم الخاصة للأجانب خلال عام واحد، بما في ذلك المعاهدات الأبدية الفرنسية والإسبانية للعامين 1842 و1855»⁽⁴²⁾. وبشكل مماثل، استولى البنك الوطني من البنك الإمبراطوري البريطاني على حق طبع النقود، وقد ساعد ذلك في استخدام النقود الورقية وفي تمويل التصنيع في نهاية الثلاثينيات. وقد أدى هذا إلى تغذية معدل التضخم لترتفع الأسعار الأساسية بمقدار 54 في المائة.

كما وسعت الوزارات الأخرى من مجالها في هذا الشأن. فقد أمتت وزارة البريد والتلغراف شركة التلغراف الهندو - أوروبية، وأقامت شبكة تلفونية،

ودشنت في العام 1939 راديو إيران لكي ينافس الـ «بي بي سي» وراديو موسكو. وتحكمت وزارة التجارة في التجارة الخارجية بفرض تعريفات جمركية عالية وإصدار تراخيص للتصدير والاستيراد. وبنت وزارة الصناعات نحو 300 مصنع لإنتاج السكر، والشاي، والسجائر، والأرز، والطعام المعلب، والصابون، وزيت بذر الكتان، والجلسرين، والحبوب، وحمض الكبريتيك، والأسمنت، وألواح الخشب، والنحاس، والبطاريات، والأكثر أهمية من كل هذا، الكهرباء، ومع حلول العام 1938 كانت معظم المدن لديها بعض الإضاءة الكهربائية. كما أنها منحت قروضا بفائدة منخفضة لرجال الأعمال للبدء في إنشاء شركات صناعية، خاصة للمنسوجات القطنية، والسجاد، وأعواد الثقاب، والبيرة، والجلود، والأدوات الزجاجية. وشيدت وزارة الطرق ألف كيلومتر من الطرق الممهدة لتربط بين طهران وكل من مشهد، وتبريز، وجلفا، ومهاباد، وأصفهان، وشيراز، وبوشهر. كما شيدت أيضا خمسة آلاف كيلومتر من الطرق الترابية لتربط طهران بمعظم عواصم المقاطعات. وبحلول نهاية الثلاثينيات حملت هذه الطرقات عددا يصل إلى سبعة وعشرين ألف عربة، تتضمن نحو خمسة آلاف سيارة، وثمانية آلاف عربة نقل، وسبعة آلاف حافلة⁽⁴³⁾. غير أن تحفة النظام الأساسية كانت خط السكك الحديدية عبر طهران. وهو خط قطع بعضا من أصعب الأراضي في العالم، وقد تم تقسيم إقامة هذا الخط على تعاقدات صغيرة للعديد من الشركات الأجنبية (الألمانية، والفرنسية، والإسكندنافية، والسويسرية، والتشيكية، والإيطالية، والأمريكية، والبريطانية، والبلجيكية. وبحلول العام 1941، كان خط السكة الحديدية، عبر طهران، يربطها بشاهي وبندر شاه في الشمال؛ وسيمنان في طريقه إلى مشهد في الشرق؛ زنجان في طريقه إلى تبريز في الغرب؛ وكل المدن في طريقه إلى الأهواز وعبادان في الجنوب. وقد موّل الخط بشكل رئيسي من الضرائب المفروضة على السكر والشاي. وعندما أبدى أحد الوزراء تذمره من أن هذه الأموال كان من الأفضل إنفاقها على الطرق، وجد نفسه في السجن متهما بأنه جزء من «مؤامرة» بريطانية للإبقاء على البلاد متخلفة.

مدت الدولة أيضا مجساتها عميقا في المجتمع. فالتجنيد الإجباري أدى إلى ما هو أكثر من توسع للقوات المسلحة، فقد انتزعت الذكور من

البيئات التقليدية وغمرتهم لأول مرة في منظمة على نطاق الأمة كلها، حيث وجب عليهم التحدث باللغة الفارسية، والتفاعل مع غيرهم من أصحاب العرقيات الأخرى، والقسم يوميا بقسم الولاء للشاه، والعلم، والدولة. وقد أمضى نحو ثلثي المجندين الأشهر الستة الأولى لهم في تعلم اللغة الفارسية. وفي الحقيقة، كان التجنيد قد صمم جزئيا لكي يحول الفلاحين والقبليين إلى مواطنين. وخلق التجنيد، بالطبع، الحاجة إلى بطاقات هوية وبالتالي إلى أسماء عائلة. وقد اتخذ الشاه رضا لنفسه لقب بهلوي، وهو على اسم اللغة القديمة التي تطورت إلى الفارسية الحديثة. وقد أجبر الأسرة التي تتخذ هذا الاسم - بالفعل - على التخلي عنه. كما أنه أجبر أطفاله من زيجات سابقة - منها واحدة من القاجار - على أن يبحثوا لأنفسهم عن أسماء عوائل أخرى. وفي الأمر الصادر بالأسماء، ألغى الألقاب الأرستقراطية. واختصر العديد من الأعيان أسماءهم. وعلى سبيل المثال، أصبح وثوق الدولة حسن وثوق؛ وأصبح أخوه قوام السلطنة أحمد قوام؛ وفيروز ميرزا فرمانفرما (نصرة الدولة) أصبح فيروز فرمانفرما. واتخذ المواطنون العاديون في الغالب أسماء تعكس وظائفهم، أو أقاليمهم، أو خلفيتهم القبلية. كما ألغى الشاه رضا أيضا التقليد الملكي باستخدام أسماء وألقاب طنانة، وأعلن أنه في المستقبل سيشار إليه ببساطة بصاحب الجلالة الإمبراطور.

وفي السياق نفسه، وضع الشاه رضا سلسلة من الإجراءات موضع التطبيق من أجل أن يغرس في المواطنين الشعور بالوحدة والولاء المشترك له ولدولته؛ فقد فرض النظام المتري؛ ونظاما موحدًا للموازين والمكاييل؛ وتوقيتا موحدًا للبلد كله. وقد استبدل بالتقويم القمري الإسلامي التقويم الشمسي، حيث بدأت السنة في هذا العام يوم 21 مارس مع الاعتدال الربيعي، حيث يتساوى طول الليل والنهار، وهو رأس السنة الفارسية القديمة. وهكذا فإن العام 1343 في التقويم الهجري (1925 الميلادي) أصبح 1304 في التقويم الشمسي الإيراني الجديد. واستُبدل بالشهور الإسلامية مصطلحات زرادشتية مثل خرداد، وتير، وشهریور، ومهر، وآذر. وكان التوقيت القياسي المختار يختلف بمقدار ساعة ونصف الساعة عن الدول المجاورة التي تقع في النطاق الزمني نفسه.

(2) طابع بناء الطرق، 1934



(3) مجموعه طوابع تصوّر ایدئولوجیة بهلوی، 1935



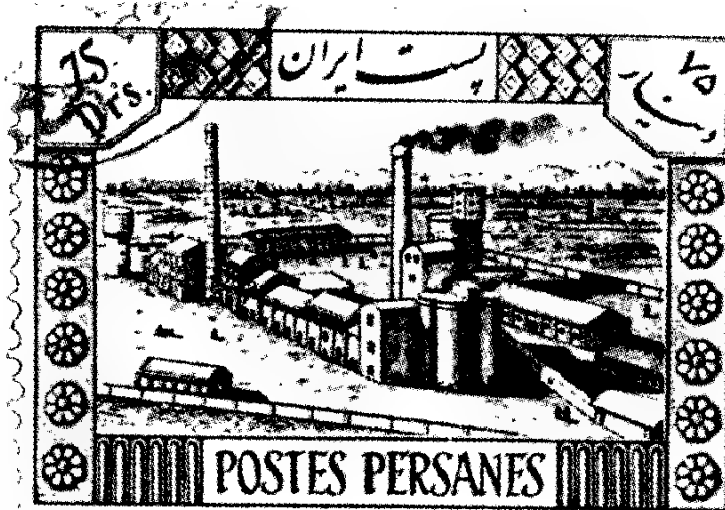
3 - 1 برسهولیس



3 - 2 مطار طهران



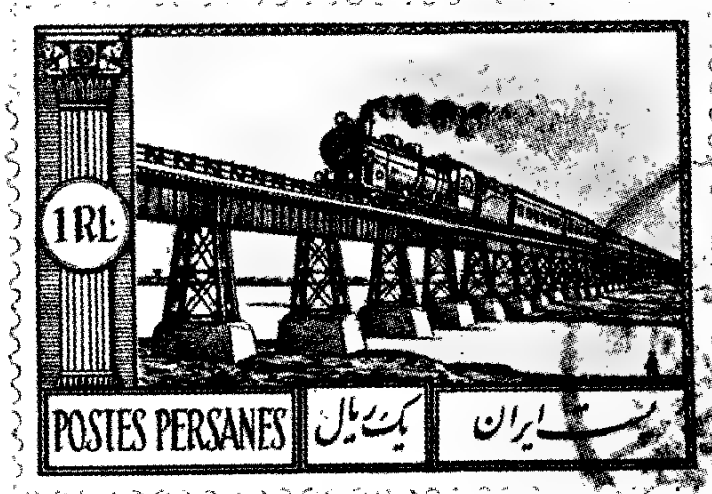
3 - 3 مستشفى بالقرب من طهران



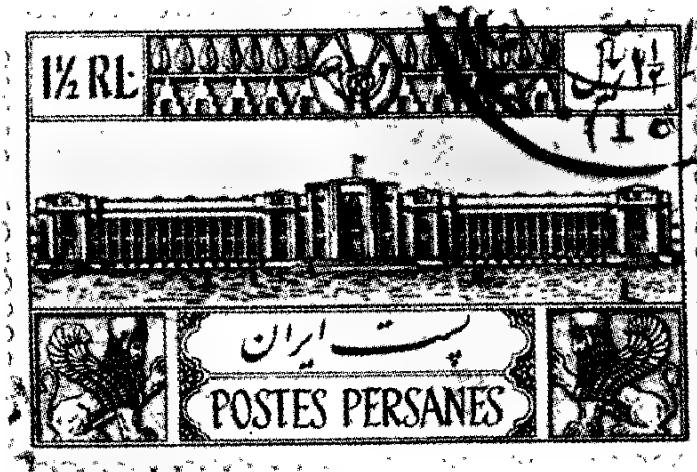
3 - 4 مصنع الأسمنت في عبدالعظيم



3 - 5 سفينة مدفعية



3 - 6 جسر حديدي فوق نهر كارون (المسرقان)



3 - 7 مكتب بريد طهران



3 - 9 التعليم: ملاك يعلم طفلا



3 - 8 العدالة: امرأة تحمل ميزاناً وسيفاً

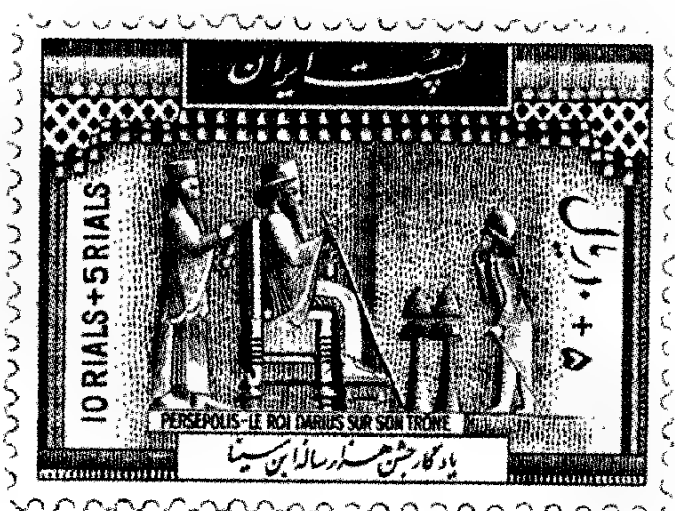
(4) طابع تحتفي بإيران القديمة



4 - 1 برسبولیس: آثار القصر الرئيسي



4 - 2 برسبولیس: أسد منحوت



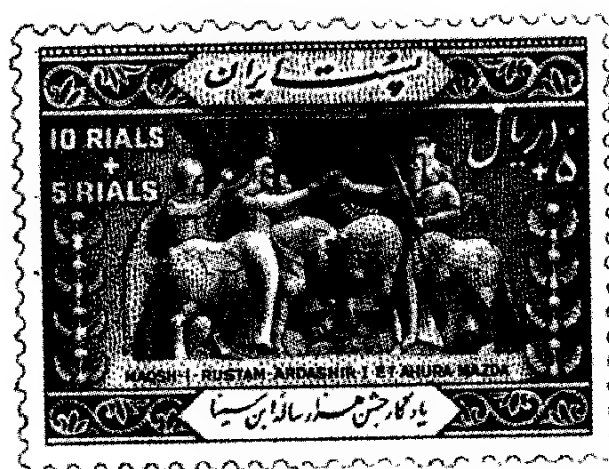
4 - 3 برسبولیس: داریوش



4 - 4 برسبولیس: محارب



4 - 5 برسبولیس: قبر کورش



4 - 6 منحوتات في نقش رستم (*) : الإله مزدا ينصّب أردشير

(*) نقش رستم موقع أثري بالقرب من شيراز، يعرف أيضا باسم «الصلبان الفارسية» [المحررة].

وطبق الشاه رضا أيضا إجراءات تتعلق بالزي؛ فقد أصبحت الأزياء القبلية التقليدية، مثل أغطية الرأس المشابهة للطربوش التي فرضها القاجار، مجرمة قانونا. وكان على كل الذكور البالغين، باستثناء رجال الدين «المسجلين» لدى الدولة، أن يرتدوا سراويل وسترات على النمط الغربي، وقبعة ذات حافة أمامية تسمى «قبعة بهلوي». في الماضي، كانت الرؤوس العارية تعد علامة إما على الجنون وإما على الفجاجة، وكان غطاء الرأس يحدد روابط الشخص التقليدية أو الوظيفية. فأصبحت قبعة بهلوي علامة على الوحدة الوطنية. وسرعان ما استُبدلت بقبعة مصنوعة من اللباد (الفيدورا) التي تعرف في إيران باسم «القبعة الدولية». وقد جرى تشجيع الرجال أيضا على حلق اللحية والشوارب، أو أن يبقوا شواربهم معتدلة وليست كثيفة مثل شوارب الشاه ناصر الدين أو اللوتين في الماضي، كان الرجال حليقو اللحية مرتبطين بالخصيان. ووفق تعبير أحد المسؤولين الحكوميين، فإن الزي كان هدفه «تشجيع الوحدة الوطنية» بدلا من العواطف المحلية⁽⁴⁴⁾. وعند إصداره فرمانه المبكر لزي الرجال، أصدر تعليماته للشرطة بعدم التحرش بالنساء، والسماح لغير المحجبات بدخول دور السينما، وتناول الأكل في المطاعم، والتحدث في الشوارع لغير أقاربهن من الجنس الآخر، وحتى السماح لهن بركوب العربات التي تجرها الأحصنة معهم، ماداموا أنهم يرخون غطاء العربة. ومع منتصف الثلاثينيات، كان هناك على الأقل نحو أربعة آلاف امرأة، تقريبا كلهن في طهران، ظهرن في الأماكن العامة من دون حجاب، ومن دون الغطاء الكامل المسمى بالشادور (العباءة)⁽⁴⁵⁾. وكانت هذه الآلاف الأربعة من النساء في أغلبهن من فتيات الطبقة العليا اللائي تلقين تعليما غربيا، أو زوجات أجنبيات لبعض الإيرانيين الذين عادوا حديثا من أوروبا، أو نساء الطبقة الوسطى من الأقليات الدينية.

وكان تقديم نظام تعليم موحد هدفا آخر للإصلاح؛ ففي العام 1923، كان عدد الطلبة في مؤسسات التعليم الإيرانية، بما فيها المؤسسات التي تديرها الدولة، والأفراد، والمؤسسات الدينية، والبعثات التبشيرية، والأقليات الدينية، لا يزيدون في مجموعهم على واحد وتسعين ألفا. وكان عدد المسجلين في مدارس الدولة أقل من اثني عشر ألف طالب⁽⁴⁶⁾. ووفقا لميلسبو، لم يكن العدد الإجمالي للمدارس يزيد على ستمائة وخمسين مدرسة. ويتضمن هذا الرقم مائتين وخمسين مدرسة حكومية،

وسبعا وأربعين مدرسة للبعثات التبشيرية، وأكثر من مائتي مدرسة يديرها رجال دين وتسمى الكتاتيب (مدرسة ابتدائية دينية) ومدارس⁽⁴⁷⁾. وكان عدد التلميذات -أغلبهن في مدارس البعثات التبشيرية - أقل من ثمانية عشر ألفا. وبحلول العام 1941، كانت الدولة تدير ألفين وثلاثمائة وستا وثلاثين مدرسة ابتدائية بعدد تلاميذ يبلغ مائتين وعشرة آلاف، ومائتين وإحدى وأربعين مدرسة ثانوية بعدد تلاميذ بلغ واحدا وعشرين ألفا، بما في ذلك أربعة آلاف بنت⁽⁴⁸⁾. وقد «أممت» مدارس البعثات التبشيرية، أو تلك التي أنشأتها الأقليات الدينية، كما تم بالمثل استيعاب الكتاتيب داخل نظام الدولة الثانوي. صمم نظام تعليم الدولة على نسق المدارس العليا (الليسيه) الفرنسية؛ حيث تتكون كل من مستويات التعليم الابتدائي والثانوي من ستة أعوام. وقد جرى التشديد على التماثل والتجانس، باستعمال منهج تعليمي واحد، والكتب نفسها، وبالطبع، اللغة نفسها (الفارسية) في كل أرجاء البلاد. وكما حُظِرَ التدريس باللغات الأخرى، حتى تلك التي كان مسموحا بها في مدارس المجتمعات. وكانت السياسة هي تحويل الأقليات اللغوية إلى الفارسية.

(الجدول - 4): التوسع في التعليم العام، 1923-1924 و 1940-1941

1940 - 1941	1924 - 1923	
1500	0	التلاميذ المسجلون في الحضانة
2336	83	عدد المدارس الابتدائية
21000	7000	التلاميذ المسجلون في المدارس الابتدائية
241	85	عدد المدارس الثانوية
21000	5000	التلاميذ المسجلون في المدارس الثانوية

شهد التعليم الأعلى النمو نفسه؛ ففي العام 1925 كان أقل من ستمائة طالب مسجلين في الكليات الست الموجودة في البلاد آنئذ (القانون، والآداب، والعلوم والسياسية، والطب، والزراعة، وتدريب المعلمين). وفي العام 1934 دُمجت الكليات الست لتكوين جامعة طهران. وعند نهاية الثلاثينيات افتتحت الجامعة ست كليات جديدة، لطب الأسنان، والصيدلة، والطب البيطري، والفنون الجميلة، واللاهوت والتكنولوجيا والعلوم وبحلول العام 1941، كان مسجلا بجامعة طهران أكثر من

ثلاثة آلاف وثلاثمائة وثلاثين طالبا. كما نما أيضا معدل التسجيل في الجامعات في الخارج. وعلى الرغم من أن العائلات الثرية كانت ترسل أولادها إلى الخارج، منذ منتصف القرن التاسع عشر، فإن العدد ظل متواضعا حتى العام 1929، عندما بدأت الدولة تمويل نحو مائة منحة سنوية للدراسة في أوروبا. وبحلول العام 1940، كان أكثر من خمسمائة إيراني قد عادوا وكان هناك نحو أربعمائة وخمسين آخرين قد يكملون دراستهم. وكانت جامعة طهران - مثل نظام المدارس - قد صممت على نسق النموذج النابليوني، مشددة ليس فقط على التماثل والتجانس، ولكن أيضا على إنتاج من يخدمون في الوظائف العامة.

وقد اجتهدت الدولة أيضا في التأثير في الأديان المنظمة. وعلى الرغم من أن الحوزات الدينية في قم، ومشهد، وأصفهان، وغني طبعا عن الذكر، النجف، ظلت مستقلة، كانت كلية اللاهوت في جامعة طهران ومسجد سبهسالار القريب منها - الذي أشرف عليه إمام جمعة تعيينه الحكومة - يمتحنان المترشحين لتحديد من منهم يمكنه تدريس الدين، ويحق له بالتالي ارتداء ملابس رجال الدين. بعبارة أخرى، حددت الدولة للمرة الأولى أعضاء في هيئة العلماء. وبالطبع، كان على رجال الدين الذين يختارون الوظيفة الحكومية التخلي عن العمامة والعباءة لمصلحة القبعة الجديدة والملابس الغربية. ومن المفارقة أن هذه الإصلاحات قد أعطت رجال الدين هوية مميزة. لم تلزم وزارة التعليم، في أثناء ذلك، بفصول لتعليم القرآن في مدارس الدولة فقط، ولكنها تحكمت كذلك في محتوى هذه الفصول، وحظرت الأفكار التي بها أي لمحة من التشكك العقائدي. ولم يكن الشاه رضا يهدف إلى تقويض الدين بأفكار علمانية بقدر ما كان يهدف إلى نشر الإسلام تحت رقابة الدولة. إذ كان قد بدأ حياته العملية بقيادة الفرسان في مواكب شهر المحرم. وكان قد أعطى أولاده الأحد عشر أسماء شيعية تقليدية، محمد رضا، علي رضا، غلام رضا، أحمد رضا، عبد الرضا، وحמיד رضا. كما دعا الخطباء المشهورين إلى إذاعة خطبهم في الراديو الوطني. وأكثر من هذا، فقد شجع شريعت سنغلاجي، الخطيب المشهور في مسجد سبهسالار، أن يتحدث على الملأ عن حاجة التشيع الماسية إلى «الإصلاح». وغالبا ما أكد سنغلاجي من على منبره أنه ليس هناك في الإسلام ما هو ضد الحداثة - خاصة ضد العلم، والطب، والسينما، والراديو، واللعبة الجديدة التي تتزايد شعبيتها، كرة القدم.

أبقى الشاه رضا على العادة الملكية في تمويل الحوزات الدينية، وفي إظهار التوقير والإجلال للمجتهدين الكبار، وفي الحج - حتى إلى النجف وكربلاء. ومنح الشاه اللجوء السياسي لثمانين من رجال الدين الذين فروا من العراق في العام 1921. وشجع عبدالكريم حائري يزدي، وهو مجتهد محترم للغاية، على الاستقرار في قم، وعلى جعلها مهمة كالنجف. وقد عمل حائري، الذي كان يتجنب السياسة، أكثر مما فعل أي رجل دين آخر من أجل تنظيم المؤسسة الدينية. وكان في هذه الأعوام أن بدأ يشيع استخدام الألقاب الدينية مثل آية الله وحجة الإسلام. وقد دعم الشيخ محمد حسين نائيني، وهو مجتهد آخر، النظام إلى حد أنه أثلّف كتبه الأولى التي كانت تمتدح الحكومة الدستورية. وقد أعفى الشاه رضا أيضا طلبه الدين من التجنيد الإجباري. بل إنه حظر الدعاية لأي أفكار بها شبهة مناصرة «الإلحاد» و«المادية». وكان بعض الوزراء يعظمون العرفان (التصوف) بشكل عام، والشعراء الصوفيين مثل الرومي وحافظ بشكل خاص. وقد ساووا بين التشكك الديني والمادية؛ والمادية بالشيوعية. ووفق كلمات أحد الوزراء، وكان أيضا مؤلفا للكتب المدرسية «إن هدف التعليم الابتدائي هو أن يعرف الطفل الله»⁽⁴⁹⁾. وربما كان الشاه رضا ليبصم من دون أدنى تردد على القول المأثور لنابليون: «إن المرء لا يمكنه حكم بشر لا يؤمنون بالله. بل يطلق عليهم النار». ولذا فليس غريبا أن عددا قليلا من رجال الدين هم الذين رفعوا أصواتهم ضد الشاه.

أنشأ الشاه رضا منظمات ثقافية لغرس وعي وطني أكبر في نفوس العامة. أنشئت منظمة جديدة سميت فرهنگستان (الأكاديمية الثقافية)، صممت على نسق الأكاديمية الفرنسية، جنبا إلى جنب مع إدارة الإرشاد العام، وجمعية التراث الوطني، واللجنة الجغرافية، وجريدة إيران باستان (إيران القديمة)، وكذلك الجريدتان الرئيسيتان اللتان كانتا مدعومتين حكوميا، اطلاعات (المعلومات) وجريدة طهران، وكل هؤلاء شنوا حملة من أجل هدفين هما: تعظيم وتمجيد إيران القديمة، وتطهير اللغة من الكلمات الأجنبية. وهذه الكلمات، خاصة العربية منها، تم استبدالها إما بكلمات جديدة تماما، وإما بكلمة من كلمات الفارسية القديمة.

وربما يكون أكثر الأسماء التي تغيرت وضوحا هو حينما أصدر الشاه رضا في العام 1934 - مستحاثا في ذلك من قبل بعثته في برلين - فرمانا بأن تُعرّف فارس للعالم

الخارجي من الآن فصاعدا باسم إيران. وقد شرحت نشرة حكومية أنه بينما ترتبط «فارس» بمقاطعة فارس وانحطاط القاجار، فإن «إيران» تستحضر عظمة مكان ميلاد الآريين القدامى⁽⁵⁰⁾. وقد أعلن هتلر، في واحدة من خطبه، أن الجنس الآري له صلة بإيران. وعلاوة على ذلك، فقد تأثر عدد من المشاهير الإيرانيين الذين درسوا في أوروبا بالمنظرين العنصريين مثل الكونت غوبينو الذي ادعى أن إيران، بسبب تكوينها «العرقى»، لها صلة ثقافية - نفسية أوثق مع شعوب الشمال في شمال أوروبا من صلتها ببقية الشرق الأوسط. وبهذا مارست العنصرية الأوروبية دورا ما في تشكيل الوطنية الإيرانية الحديثة. وفور صعود هتلر إلى الحكم، كتب الوزير البريطاني في طهران أن جريدة إيران باستان (إيران القديمة) كانت «رجع صدى» للتصورات المعادية للسامية لدى الرايخ الثالث⁽⁵¹⁾.

وقد أعادت الجمعية الجغرافية تسمية 107 مناطق قبل أن تستخلص أنه لن يكون عمليا إزالة كل الأسماء العربية، والتركية، والأرمنية⁽⁵²⁾. فقد غُيرت عربستان إلى خوزستان، وسلطان آباد إلى أراك، وبامبور إلى إيران شهر. كما أعطت الجمعية العديد من الأماكن دلالة ملكية - فقد غُيرت أنزلي إلى بهلوي، وأرومية إلى رضائية، وعلي آباد إلى شاهی، وسالماس إلى شاهبور. وقد أصدرت مرسوما باستخدام الفارسية فقط في اللافعات، وواجهات المحلات، وعناوين الأعمال، وحتى بطاقات الزيارة. وقامت الأكاديمية الثقافية، في أثناء ذلك، بـ «فرَسنة» المصطلحات الإدارية. على سبيل المثال، فقد غُيرت الكلمة التي تعني المقاطعة من ولاية إلى ستان؛ والحاكم من والي إلى ستاندار؛ والشرطة من نظامية إلى شهرباني؛ وضابط الجيش من صاحب منصب إلى أفسر؛ والجيش من قوشن إلى أرطه - وهو مصطلح مبتكر كلية. وقد أعيدت تسمية كل الرتب العسكرية. وأعيدت تسمية عملة القران لتصبح الريال. وحاول بعض المتحذلقين إحلال حروف جديدة محل الحروف العربية؛ ولكن ثبت أن ذلك لم يكن عمليا.

وفي أثناء ذلك، بنت جمعية التراث الحضاري متحفا للدولة، ومكتبة للدولة، وعددا من الأضرحة الرئيسية. وقد بدأ الشاه ببناء ضريح لصاحب المقام الرفيع الفردوسي في طوس، موطن ولادته، والذي أعيدت تسميته بفردوس. وتشكك البعض في أن النظام كان يحاول أن يخلق حجا منافسا لموقع الحج لمزار الإمام الرضا

القريب من هذا المكان. وعند الحفر لإخراج الجثث لكي تدفن في هذه الأضرحة الجديدة، عمدت الجمعية إلى قياس الجماجم بدقة متناهية من أجل «الإثبات» للعالم كله أن هؤلاء الأشخاص البلارزين كانوا «آريين حقيقيين». وقد تضمنت هذه الأضرحة تصميمات فريدة من العمارة الإيرانية القديمة. وكان من مؤسسي الجمعية شخصيات بارزة مثل تقي زاده، تيمورتاش، مشير الدولة، مستوفي الممالك، وفيروز فرمانفرما⁽⁵³⁾. وبذلك أصبحت السياسة مجدولة ليس فقط مع التاريخ والأدب، بل وأيضا مع العمارة، والآثار، وحتى مع جثث الأموات.

(الجدول - 5): التغيرات في أسماء الأماكن

الاسم القديم	الاسم الجديد
بارفورش	بابل
استراباد	كركان
ماشيدسار	بابلسار
دازداب	زاهدان
نصرت آباد	زابول
هارون آباد	شاه آباد
بندرجاز	بندر شاه
شهر تركمان	دشتي كركان
خزعل آباد	خوسرو آباد
محمره	خورامشهر

(الجدول - 6): التغيرات في مصطلحات الدولة

المصطلح القديم	المصطلح الجديد	المصطلح الإنجليزي المناظر
وزارة داخلية	وزارة كشور	Ministry of interior
وزارة عدلية	وزارة دادگستري	Ministry of justice
وزارة مالية	وزارة دارائي	Ministry of finance
وزارة معارف	وزارة فرهنگ	Ministry of education
مدرسة ابتدائي	دبستان	Primary school
مدرسة متوسطة	ديپرستان	Secondary school

اهتم الشاه رضا بالقدر نفسه بتوسيع نظام الدولة القضائي. فكلّف كلا من داور وفرماتفرما، وهما محاميان تلقيا تعليما أوروبيا، بمهمة إقامة وزارة عدل جديدة - وهي المهمة التي شهدت عددا من البدايات الزائفة. فاستبدلا المحاكم التقليدية، بما في ذلك المحاكم الشرعية، وكذا المحاكم القبلية غير الرسمية ومحاكم الجماعات الحرفية، بهيكل قضائي جديد للدولة. وكانت لهذا الهيكل الجديد تراتبية واضحة من المحاكم المحلية، إلى محاكم المقاطعات، إلى محاكم البلديات، إلى محاكم الأقاليم، وعلى قمة هذا الهيكل تأتي المحكمة العليا. وقد حولا سلطة تسجيل كل الوثائق القانونية - بما في ذلك صفقات الملكية وكذلك عقود الزواج والطلاق - من رجال الدين إلى موثقين عامين تعيّنهم الدولة. وقد وضعوا شرطا أن يكون رجال القانون إما حاصلين على درجة من كلية حقوق أو أن يعيدوا تأهيل أنفسهم في النظام القانوني الجديد. وقد نشرّا قوانين وُضعت على أساس القوانين النابليونية، والسويسرية، والإيطالية. قدمت القوانين الجديدة، بعض التنازلات المهمة للشريعة. فعلى سبيل المثال، احتفظ الرجال بالحق في الطلاق متى شاءوا، وحق حضانة الأطفال، وتعدد الزوجات، والزواج المؤقت، غير أنها أضعفت الشريعة في ثلاثة مجالات مهمة: فقد أبطلت التفرقة ما بين المسلم وغير المسلم؛ واقتصرت عقوبة الإعدام على جرائم القتل، الخيانة، والتمرد المسلح؛ وتم تفضيل العقوبات الحديثة، كالحبس لفترات طويلة، على العقوبات البدنية - وخاصة العلنية منها. وبقبول القوانين الجديدة، نُبذ ضمنا المفهوم التقليدي للعقوبة - مفهوم العين بالعين والسن بالسن، والنفس بالنفس.

ومن أجل مواجهة الاحتياجات الحتمية للنظام القانوني الجديد، بادر داور وفيروز فرمانفرما برسم خطط لبناء خمسة سجون كبيرة وثمانين سجنا أصغر⁽⁵⁴⁾. ولم يكتمل بناء العديد من هذه السجون حتى ستينيات القرن العشرين. وتم الانتهاء من أكبر هذه السجون، سجن قصر، في الثلاثينيات وأصبح علامة على النظام الجديد. ولأن موقعه كان عبارة عن خرائب ملكية متروكة عند التلال الشمالية لتهران، فإن اسمه الكامل كان قصر قاجار. كانت حوائط السجن السمكية والمرتفعة تعزل السجناء، ولكنها أيضا حجبت السجناء وعمليات الإعدام التي تتم بين الحين والآخر عن أنظار العامة. وكتب أحد السجناء

السابقين أنه كان من السهل أن يشعر عابر السبيل بالرعب - كما يفترض أن تكون عليه الحالة - من جدران السجن الهائلة، ومن الأسلاك الشائكة، والحراس المسلحين، ومن أضواء الكشافات، وأبراج البنادق⁽⁵⁵⁾. وقد أطلق البعض على هذا السجن «الباستيل الإيراني». ودعاه الآخرون فراموش خانه (بيت النسيان) حيث كان من المفترض أن ينسى العالم الخارجي نزلاءه، كما كان من المفترض على نزلائه أن ينسوا العالم الخارجي. والمفارقة أن فيروز فرمانفرما أصبح واحدا من أوائل سجنائه. ولم يسأم من التفاخر أمام زملائه المساجين من حداثة ونظافة المكان. ولكن علي دشتي، وهو نائب بالمجلس الوطني أمضى عدة أشهر هناك، اشتكى من أن السجن هناك يبدو كأنني قد «دفنت حيا في مقبرة». وقد انتقد الغرب بشدة على اختراع مثل هذا «الرعب» وشكا من أن الحبس يعد «عذابا أسوأ بكثير من الموت»⁽⁵⁶⁾. وقد حظرت الإصلاحات كذلك العادة التقليدية من منح وأخذ اللجوء. فلم يعد بوسع المحتجين والمجرمين بعد الآن السعي نحو ملجأ آمن في مكتب تلغراف، أو الإسطبلات الملكية، أو العتبات المقدسة. لاحظ زائر إنجليزي في العام 1932: «كان الرأي العام يرى أن اللجوء قد استنفد فائدته أخيرا»⁽⁵⁷⁾. وقد عاودت هذه العادة الظهور مرة أخرى على فترات متقطعة خلال الفترة 1941 - 1953، ولكن داخل مباني البرلمان فقط وفي الحدائق الملكية.

بنى الشاه رضا ما هو أكثر من السجون في المدن. باعتباره مناصرا كبيرا للتجديد الحضري، فقد هدم المباني القديمة وشيد مكاتب حكومية، وميادين فسيحة، وشوارع عريضة مشجرة. وقد أطلق اسمه على الشوارع ووضع تمثاله في الميادين الرئيسية - وكان رجال الدين قد منعوا الحكام السابقين له من فعل ذلك. وقد تضمنت المباني الحكومية في العادة تصميمات فريدة من إيران القديمة، وخاصة من برسبوليس^(*). ولكي يمحو الماضي القاجاري، دمر الشاه نحو ألفي صورة لمشاهد حضرية على أساس أنها تحط من قدر إيران⁽⁵⁸⁾. ولم يبن الشاه رضا مكاتب للدولة ومدارس فقط، ولكن أيضا ملاعب لكرة القدم، وأماكن لنشاط الكشافة للأولاد، والمرشديات للبنات. وعند نهاية الثلاثينيات، أصبحت معامل الكهرباء - سواء تلك التابعة للدولة أو الخاصة - موجودة في المدن الرئيسية، وأمدت المباني الحكومية والمصانع بالطاقة، وأنارت

(*) عاصمة الدولة الأخمينية القديمة. [المترجم].

الشوارع، وكذلك منازل الطبقة العليا والطبقة المتوسطة. وبلغ عدد المشتركين في شبكة التليفونات نحو عشرة آلاف في جميع أنحاء البلاد. وافتتح أكثر من 40 دار سينما في المدن الرئيسية. باختصار، تغير المظهر الحضري إجمالاً تغيراً جذرياً. تلاشت المحلات القديمة القائمة على أساس هويات الطرق الصوفية القديمة - خاصة الحيدرية - النعمانية والشيخية - الموثاشيرية. وبنيت الأحياء الجديدة أكثر على أساس الطبقة، والدخل، والوظيفة.

فشل النظام في أحد المجالات الرئيسية: الصحة العامة. فباستثناء عبادان، مدينة شركة النفط، لم تشهد بقية المدن سوى القليل من الطب الحديث والصحة فيما يرتبط بالصرف الصحي، والمياه النقية، والمرافق الطبية. وظل معدل وفيات الأطفال مرتفعاً: وظلت الأسباب القاتلة الرئيسية هي الإسهال، والحصبة، والتيفود، والملاريا، والسل. وحتى العاصمة لم يكن بها أكثر من 40 طبيباً مسجلاً⁽⁵⁹⁾. ولم يكن لدى المدن الأخرى أكثر من مجرد إدارات صحية كانت وظيفتها هي الترخيص للأطباء الحديثين والصيدالة، وفي إطار هذه العملية، ومُنِعَ الطبيب التقليدي «الحكيم» من ممارسة الطب الشعبي القائم على أساس مفاهيم غالينوسية^(*). وبالنسبة إلى التعليم الطبي الحديث، تعد هذه المفاهيم هي آثار دخان للخرافات القروسطية. غير أن بعض الحكماء، أعادوا تأهيل أنفسهم كأطباء حديثين. وحكى ابن أحد هؤلاء عن خبرات والده⁽⁶⁰⁾:

حتى سنة 1309هـ (1930م) كان يمارس الطب التقليدي إلى حد كبير. وعندما حل وقت الاختبار ذهب إلى تبريز. ودرس هناك مع الدكتور توفيق الذي درس الطب في سويسرا. ولأنه لم يكن هناك كتب في الطب في هذا الوقت باللغة الفارسية، فقد استخدم ترجمات من اسطنبول باللغة التركية للكتب التعليمية الطبية الأوروبية. وقد درس دراسة نظرية وعملية. وتعلم منه كيف يمكنه استخدام السماعه الطبية، وكيف يمكنه قياس ضغط الدم، وكيف يمكنه فحص النساء. وعندئذ حصل على ترخيص للامتحان ونجح فيه. وكان هذا من أكثر الأمور أهمية في تغيير الطريقة التي مارس بها الطب.

(*) نسبة إلى الطبيب الإغريقي غالينوس. [المحررة].

وشهدت طهران، بالطبع، التغييرات الأكثر وضوحاً. فقد ارتفع تعدادها السكاني من 210 آلاف إلى 540 ألف نسمة. دمر الشاه رضا الكثير من مكونات المدينة القديمة، بما في ذلك أبوابها الاثنا عشر، وأحيائها الخمسة، والتكايا، وأزقتها الضيقة المتعرجة، بهدف إعلان هو جعل طهران «عاصمة على أحدث ما يكون». وقد أعطى الشوارع الواسعة الجديدة أسماء مثل الشاه، الشاه رضا، بهلوي، فردوسي، حافظ، نادري، سباه (الجيش)، ورزش (الرياضيين). وقد بدأ في بناء دار أوبرا ضخمة على أنقاض المسرح الحكومي القديم. وأزال حدائق بأسماء بعض الأرستقراطيين مثل سبهسالار (طوبخانه) وفرمانفرما. وأعاد تسمية ميدان المدفع بميدان الجيش، ووضع حوله مكتب تلغراف وكذلك البنك الوطني والمتحف الوطني. ورخص خمس دور للسينما في شمال طهران. وكان لهذه الدور أسماء مثل إيران، داريوش، سباه، وخورشيد (الشمس). وكانت أفلامها المعروضة الأولى تتضمن طرزان، لص بغداد، علي بابا والأربعين حرامي، وفيلم شارلي شابلن طفرة الذهب⁽⁶¹⁾. وحول هذه الدور طُور أسلوب معيشة جديد للطبقة الوسطى ببناء مقاهٍ حديثة، وبوتيكات، ومسارح، ومطاعم، ومحلات لبيع الكتب.

أقام الشاه رضا كذلك محطة للقطارات في العاصمة، ومصانع حديثة قريبة في الضواحي الجنوبية من العاصمة، والمستشفيات اللذين أقامتتهما الدولة في البلاد. وقد وُضعت صورة أحد هذين المستشفيات على طابع بريدي - ربما يكون طابع البريد الوحيد في العالم الذي يحمل صورة لمستشفى. وقد تغير وجه المدينة كثيراً إلى حد أن الجيل الجديد لم يعد بإمكانه تحديد بعض المواقع التي كانت شهيرة جداً لدى آبائهم وأجدادهم - مواقع مثل سنغدالاج، متنزه سبهسالار، والحي العربي، باغ باغ - الميدان القديم الذي كانت تنفذ فيه عمليات الإعدام⁽⁶²⁾. وباكرا في هذا العهد، علق الوزير البريطاني: أن السلطات البلدية كانت «تهدم المنازل بقسوة شديدة»، وتدفع بالمقابل تعويضات ضئيلة، مستغلين الفرصة لملء جيوبهم. وقد أكد الوزير البريطاني أن «ميولهم التدميرية تجاوزت كل حدود العقل»⁽⁶³⁾. وقد كرر التعليق نفسه في نهاية العهد: «تستمر العاصمة في النمو: حلت محل الحارات القديمة شوارعٌ فسيحة جديدة، ممهدة بالأسفلت، وزادت

المصانع والأحياء السكنية، واجتذبت المدينة بالفعل مهاجرين من كل أجزاء البلاد. وكما هو الوضع في العديد من الحالات، فقد أثرت الشكوك عما إذا كانت الأموال الضخمة الموجهة إلى البناء قد أنفقت دائماً بحكمة. حيث ظلت المدينة، على سبيل المثال، من دون مصدر يمدّها بالمياه النظيفة⁽⁶⁴⁾.

الدولة والمجتمع

تلقت الدولة استقبالا مختلطاً. فبالنسبة إلى بعض الإيرانيين والمراقبين الخارجيين، فإنها قدمت القانون والنظام، والانضباط، والسلطة المركزية، والمميزات الحديثة - المدارس، القطارات، الحافلات العامة، الإذاعة، دور السينما، والهواتف - أو بمعنى آخر، «التنمية» و«التكامل الوطني» و«التحديث» التي يدعوها البعض «التغريب». وبالنسبة إلى آخرين، فإنها جاءت بالاضطهاد، والفساد، والضرائب، والافتقار إلى الأصالة، وصيغة الأمن التقليدية للدولة البوليسية. ووجد ميلسبو، الذي دعي إلى إيران مجدداً في العام 1942، أن الشاه رضا قد ترك وراءه «حكومة فساد يديرها فاسدون من أجل الفاسدين». وقد فصل ذلك بقوله: «كانت سياسة الشاه الضريبية رجعية للغاية، ترفع من تكلفة المعيشة وتضيق بشدة على الفقراء... وفي الجملة فقد عمد بكل ما تحمله الكلمة من معنى إلى حلب البلاد، وسحق الفلاحين، ورجال القبائل، والعمال وفرض ضرائب ثقيلة على ملاك الأراضي. وبينما أثرت من جراء أنشطته طبقة جديدة من «الرأسماليين» - التجار، الاحتكاريين، المقاولين والسياسيين المقربين - عمل التضخم، والضرائب، وإجراءات أخرى على خفض مستوى معيشة الجماهير»⁽⁶⁵⁾. وفي الاتجاه نفسه، ذكرت آن لامبتون، المتخصصة البريطانية المشهورة في الشؤون الإيرانية والتي خدمت كملحقة صحافية لبلادها في طهران خلال فترة الحرب، في تقرير لها «إن الأغلبية العظمى من الناس تكره الشاه»⁽⁶⁶⁾. وترددت الانطباعات ذاتها لدى السفير الأمريكي الذي ذكر في أحد تقاريره: «لم يكن سقوط طاغية وحشي، طماع، وغامض من السلطة وموته في المنفى... مصدراً لأسف أو ندم أي شخص»⁽⁶⁷⁾.

وفي الواقع، كانت مواقف العامة متناقضة - وحتى بين الأعيان. فمن ناحية، فقد الأعيان ألقابهم، والإعفاءات الضريبية، وسلطتهم على المستوى المحلي، ونفوذهم

في المركز - وخاصة في الوزارة والمجلس الوطني. بل إن بعضهم فقد حتى أرضه وحياته. ومن ناحية أخرى، فقد استفادوا بطرق لا حصر لها. إذ لم يعودوا يعيشون في خوف من الإصلاح الزراعي، والبلشفية، والثورة من أسفل. وكان لا يزال بإمكانهم استخدام امتيازاتهم وعلاقاتهم العائلية - وهي الممارسة التي أضحت تعرف بـ «بارتيازي» (وتعني حرفياً، لعب لعبة الأحزاب) - للحصول على أماكن لأولادهم في الجامعات، والمنح الدراسية في أوروبا، والمواقع الوزارية. وقد ازدهروا من بيع منتجاتهم الزراعية، خاصة الحبوب، للمراكز الحضرية المتوسعة. واستفادوا من قانون تسجيل الأراضي الجديد لنقل ملكياتهم القبلية لكي تصبح بأسمائهم. كما نقلوا أعباءهم الضريبية إلى فلاحهم. والأكثر تأثيراً أنهم حصلوا للمرة الأولى على الإطلاق على نفوذ قانوني في اختيار قادة قراهم (الكتخدا). وهكذا، فبضربة واحدة أضحت الدولة داعماً قوياً لملاك الأراضي ضد الفلاحين. فلم تتحقق «الحدثة» من دون أن يكون لها ضحاياها.

وأكثر من هذا، قبل الأعيان الذين كان في مقدورهم ابتلاع كراماتهم الأرستقراطية في مسالك المزاي الجديدة - وحتى داخل القصر. فقد كانت الزوجة الثالثة للشاه رضا من عائلة دولتشاهي - وهي عشيرة قاجارية تُمّت بصلة قرى عن طريق المصاهرة إلى العائلات القديمة مثل الأشستين، المستوفيين، والزانغين. وزوج واحدة من بناته، الأميرة أشرف، لواحد من عائلة قوام الملك التي حكمت شيراز والخاميسين لعدة أجيال. وزوج ابنة أخرى، الأميرة شمس، لابن محمد جام (مدير الملك)، وهو نبيل تعاون بشكل كامل مع النظام الجديد. وقد أبقى - الجنرال أمن الله جهانباني، وهو ضابط زميل له في سلاح الفرسان وسليل مباشر للشاه فتح علي، مؤتمناً خاصاً على أسراره - كرئيس للأركان وكمفتش عسكري خاص. كما عزز من مكانة عائلته بتزويج ولي عهده من الأميرة فوزية، ابنة ملك مصر فاروق^(*). وبأكثر من طريقة واحدة، تمكن الشاه رضا، الذي يدعي البعض أنه بدأ حياته كصبي إسطنبول، من شق طريقه إلى أعلى المراتب للنخبة القديمة. لم يستثر النظام معارضة قوية بين أبناء ملاك الأراضي للطبقة العليا، بقدر ما استثار معارضة بين القبائل، ورجال الدين، والجيل الأصغر من الإنتلجنسيا

(*) الأميرة فوزية هي بالطبع أخت الملك فاروق، وابنة الملك فؤاد الأول، ولكن هكذا أوردتها المؤلف هنا. [المترجم].

الجديدة. وقد تحملت القبائل الوطأة الأعظم للنظام الجديد. فقد شن الشاه رضا - مجهزا بقوات، ودبابات، وطائرات، وطرق إستراتيجية، وبالطبع، المدفع الرشاش ماكسيم - حملاتٍ منتظمة لسحق القبائل. وللمرة الأولى على الإطلاق في التاريخ الإيراني، تحول التوازن في التكنولوجيا العسكرية بشكل متطرف من القبائل للحكومة المركزية. وقد واصل الشاه سعيه ليس فقط إلى تجريد القبائل من زعمائها التقليديين، وملابسها وأحياناً أراضيها، بل وتجريدها من أسلحتها، وتحييدها وكبحها، وتجنيد رجالها إجبارياً، وفي بعض الحالات العمل على «تمدين» سكانها في «قرى نموذجية». وقد خلق هذا التمدين الإجباري العديد من الصعاب، حيث لم تكن العديد من «القرى النموذجية» صالحة للزراعة على مدار العام. وخلال عهد الشاه رضا رُكِّع زعماء القبائل مثيرو المتاعب. فسيمكو، القائد الكردي، اغتيل بعد أن جرى إغراؤه بالعودة إلى البلاد. وصوله الدولة، الخاني القشقائي، والشيخ خزعل، القائد العربي، نقلاً للإقامة الجبرية في طهران حيث لقياً حتفهما بعد سنوات في ظروف غامضة. كما أعدم كل من إمام قلي خان ممساني، الزعيم اللُري، ودوست محمد، القائد البلوشي، وساتريب خان، البوير أحمددي، وحسين خان، وهو زعيم قشقائي آخر، وآخرون، مثل والي باشتي كوه، الذي «تمتع بشبه استقلال ذاتي (في لرستان)»، وفقاً لكلمات الوزير البريطاني، وقرر أن «التعقل هو الجانب الأفضل من الشجاعة»⁽⁶⁸⁾. وبحلول العام 1927، كان باستطاعة الوزير البريطاني أن يكتب أن الجيش قام أخيراً «بتحطيم قوة عائلات القبائل الكبيرة» التي حكمت لأكثر من مائة وخمسين عاماً⁽⁶⁹⁾.

وقد أجل الشاه رضا إسقاط قبائل البختياريين، ويرجع هذا أساساً إلى حاجته إليهم في مواجهة القشقائيين، والعرب، والبلوش، والبوير أحمدديين. في 1925 - 1927 أعطى منصب وزير الحرب وحاكم عربستان لجعفر قلي خان سردار أسعد، ابن القائد الدستوري المشهور. ولكن في الفترة 1927 - 1929، حينما لم يعد في حاجة إلى قوتهم المسلحة، فقد تحرك لكسر قوتهم. وقد أشعل الشاه رضا نار العداوة بين الخانيين والحاج خانيين، وبين الهافت لانغ والتشهار لانغ. فحوّل العبء الضريبي ليلقي به على الهافت لانغ، وحرّمهم من امتيازاتهم التي تعود إلى العام 1909 وتسمح لهم بالاحتفاظ برجال مسلحين. وقد ترتب

على ذلك أنه مع تمرد الهافت لانغ في العام 1929، فإن التشهار لانغ انضموا إلى جانب الحكومة المركزية. وقد انتهز الشاه رضا الفرصة لنزع سلاح الهافت لانغ وإجبارهم على بيع أراضيهم، ونقل حصصهم النفطية إلى الحكومة المركزية، وتسليم الجيش المهمة الإستراتيجية المتمثلة في حماية المرافق النفطية. كما أنه أقدم أيضا على سجن سبعة عشر «خان» بمن فيهم سردار أسعد. وبعد تعامله مع الهافت لانغ، انقلب على التشهار لانغ. فقد نزع أسلحتهم ووضعهم تحت الإدارة العسكرية، وقسم إقليمهم بين المقاطعات المجاورة أصفهان وخوزستان. وأخيرا، في العام 1934، ووسط رواج إشاعات عن أن لورنس العرب قد دخل إيران لإثارة تمردات قبلية، أبعد سبعة قادة بختياريين: اثنان منهما، بمن فيهما سردار أسعد، ماتا فجأة في السجن، وخمسة آخرون قضوا مدة عقوبة بالسجن، ثم أعدموا بسرعة. أما الخانات الآخرون فقد وجدوا أن من مصلحتهم «بيع» حصصهم النفطية للحكومة وبيع قراهم الثمينة في تشهار محل ملاك الأراضي والتجار في أصفهان.

لم يتعقد النزاع مع معارضة رجال الدين، الذي نضج ببطء منذ انتهاك الشاه رضا حرمة قم في العام 1928، حتى العام 1935 - بل حتى في ذلك الوقت ظل مقتصرا على مشهد. واستثار الشاه رضا الأزمة بسلسلة من الأفعال المتناقضة يشك البعض في أنها كانت متعمدة لكي تظهر للعالم من هو الزعيم. فقد أصدر فرمانا للزي الجديد، مستبدلا قبعة بهلوي بـ القبعة «الدولية» التي حالت، بسبب حوافها، بين الورعين وبين أن تلامس جباههم الأرض كما تقضي بذلك الأحكام الدينية. كما أن فرمان نفسه شجع - ولكنه لم يلزم بدايةً - النساء على التخلص من الحجاب. وقد أجب الشاه رضا المسؤولين الكبار على إحضار زوجاتهم للمناسبات العامة من دون حجاب، وعبر عن أمله أن تتخلص كل النساء من الحجاب في نهاية المطاف. كما أعلن أيضا أن المعلنات من النساء لم يعد مطلوبا منهن، بعد الآن، الحضور إلى المدرسة بأغطية لرؤوسهن. وبادر هو نفسه بافتتاح أعمال المجلس الوطني الجديد من دون مراسم يقوم بها رجل دين ومن دون أي قبعة من أي نوع كان - وهو ما يعد إهانة لكل من العقيدة والتقاليد. سمح للنساء بالدراسة في كليات الحقوق والطب. وسمح للآخرين بتشريح الأجساد البشرية، وهي ممارسة تعارضها الدوائر

الدينية. ونقل عيد ميلاده الرسمي إلى النوروز. ومد حظره الألقاب لتضم ألقاباً مثل السيد، وحاج، ومشهدي، وكربلائي، وهي ألقاب كان يستخدمها هؤلاء الذين قاموا بالحج إلى مكة، ومشهد، وكربلاء. وقصر شعائر البكاء الجماعي على يوم واحد، وألزم المساجد باستخدام كراسي لمثل هذه الشعائر - وهو، بالطبع، ما يتعارض مع تقليد الجلوس على أرضية المسجد. وحظر احتفالات الشوارع في شهر محرم، ويوم الأضحى، وعيد الزهرة. وقد فتح عتبات مشهد المقدسة إلى جانب مسجد أصفهان الرئيسي أمام السائحين الأجانب. بل وطرح فكرة رفع سن الزواج - إلى ثمانية عشر عاماً للرجال وخمسة عشر عاماً للنساء.

وقد أتت الحركة الارتدادية التي سبق التنبؤ بها في العام 1935. ففي 10 يوليو، الذكرى السنوية للقصف الروسي لعتبات مشهد المقدسة في العام 1911 - استغل أحد الوعاظ المحليين المناسبة للتنديد ليس فقط بهذه «البدع الكافرة»، ولكن أيضاً بالفساد الحكومي المفرط وضرائب المستهلكين الثقيلة. وقد ألهم هذا العديد من الناس في البازار وفي القرى المجاورة لاتخاذ ملاذ لهم داخل العتبات المقدسة. وهتفوا: «الشاه هو يزيد الجديد»، و«ليحمننا الإمام الحسين من الشاه الشرير». وقد راقبت السلطات المحلية الموقف في عجز تام لأربعة أيام كاملة، حيث رفض كل من شرطة المدينة وكتائب جيش المقاطعة انتهاك حرمة العتبات المقدسة. وكتب القنصل البريطاني في تقريره أن المسؤولين المذعورين كانوا يجرون جيئةً وذهاباً بقبعاتهم الجديدة، مختفين خلف معاطفهم، مستعدين لإخراجهم ولكن فقط في حال صدامهم مع مسؤولين آخرين غيرهم⁽⁷⁰⁾. وقد انتهى هذا الموقف فقط حينما وصلت تعزيزات من أذربيجان لمسرح الأحداث واقتحمت العتبات. وقد أصيب مائتان من المدنيين إصابات خطيرة، وفقد أكثر من مائة من فيهم العديد من النساء والأطفال حياتهم. وخلال الشهور التالية، أعدم أمين العتبات المقدسة وثلاثة جنود كانوا قد رفضوا إطلاق النار. وقد حذر ديبلوماسي بريطاني: «إن الشاه، بتدميره قوة الملالي، قد نسي القول المأثور لنابليون بأن الغرض الرئيسي للدين هو الحيلولة دون قتل الفقراء للأغنياء. وليس هناك ما يمكن أن يحل محل التأثير الديني، ودعك من الوطنية الزائفة التي من الممكن أن تموت مع الشاه مخلقة الفوضوية وراءها»⁽⁷¹⁾.

ولم يكن لانفجار مشهد، على أي حال، آثار كبيرة في بقية أرجاء البلاد. فقد التزم المجتهدون، خاصة القادة منهم في قم وأصفهان، الصمت. وصعد الشاه من جانبه، من إجراءاته الخلاقية. فقد ألغى تقليد كل من الإعلان عن دخول شهر رمضان عن طريق طلقات المدافع، وكذلك تقصير ساعات العمل خلال الصيام. وقد حول الإشراف على المؤسسات الدينية من مكتب الأوقاف الديني إلى وزارة التعليم. وأكثر من هذا، فقد حظر حظرا كلياً الشادور الطويل من جميع الأماكن العامة، من الشوارع، ومكاتب الحكومة، وأتوبيسات المدينة، وحتى العربات التي تجرها الخيول⁽⁷²⁾. كما أمر المواطنين العاديين بأن يحضروا زوجاتهم للمناسبات العامة من دون غطاء للرأس. وحتى كناسو الشوارع، وأصحاب الدكاكين، وسائقو العربات التي تجرها الخيول أُلزموا بالأمر ذاته. وقد كتب القنصل البريطاني في تقريره أن من كان يعجز عن فعل ذلك كان يُستدعى إلى قسم الشرطة. وقد وصل الأمر إلى حد انتحار زوجة أحد الحكام. ولجأت بعض النساء إلى ارتداء أوشحة طويلة وملابس ذات ياقات مرتفعة⁽⁷³⁾. وفي وصفه لهذه الأزمة، حاول القنصل البريطاني أن يضعها ضمن الصورة الأوسع⁽⁷⁴⁾.

كان ما يؤثر في الناس أكثر، إلى جانب خبزهم اليومي، هو كل ما يمس نظام العادات الاجتماعية، خاصة تلك العادات التي يجيزها ويباركها الدين الإسلامي. ولا يعد الإيرانيون بين المسلمين أناساً متعصبين. ولكن نزع حجاب النساء الذي دشن في العام السابق هاجم التقاليد المحافظة للناس، وهاجم بالقدر نفسه أحكامهم الدينية. وفوق كل شيء، فمثله مثل التجنيد الإجباري، كان رمزا على الاختراق المنتظم لحياتهم اليومية من قبل مؤثرات أكبر، وضرائب أكثر. ولكن المرء يمكنه بسهولة المبالغة بشأن الأثر الشعبي لنزع الحجاب، فهو ثورة بالنسبة إلى أغنياء المدن، ولكن نزولا على السلم الاجتماعي، حيثما تمارس المرأة العمل اليدوي خارج المنزل، فإن آثاره في العادات وفي ميزانية الأسرة بتضاءل تماما وصولاً إلى شعوب القبائل. وهكذا فإن مقاومة الجزء الأكبر من الناس كانت سلبية، وبدت المقاومة ضعيفة ومتردة لدى الجيل الأقدم. كان منع النساء من ارتداء الحجاب شيئاً، أما إجبارهم على الاختلاط بحرية مع الرجال فقد كان شيئاً آخر.

اقتصرت معارضة الإنتلجنسيا للنظام الجديد في أغلبها على الجيل الصغير الذي لم يعيش خلال عهد الاضطرابات. وكان الجيل الأقدم يميل إلى أن يكون أكثر تأرجحاً. ويعد كسروي، المؤرخ الشهير، مثلاً جيداً على هذا. فهو كمراهق في تبريز خلال الحرب الأهلية، كان قد تعاطف مع الإصلاحيين، وكتب عمله الرئيسي مؤيداً للحركة الإصلاحية. وشاهد في شبابه بقلق تمزق البلاد وتباعد بعضها عن بعض من جراء الغزو الأجنبي والنزاعات الداخلية. وكانت الفكرة الرئيسية الضمنية في أعماله هي خطر التفكك الوطني. وكباحث ذي تدريب مدرسي مهتم بالعلوم الحديثة، فقد انضم إلى النظام القضائي، متخلياً عن عمامته، ونال منصبا قضائياً، ووافق على الإصلاحات القانونية، ولكنه فيما بعد استقال بهدوء حينما أدرك أن الشاه كان يسيء استخدام المحاكم لكي يملأ جيوبه. غير أنه جامل بعد سقوط الشاه رضا بأن: «ربما لا يستطيع مثقفونا الأصغر سناً فهم الشاه رضا، وبالتالي ربما لا يستطيعون الحكم عليه. ولأنهم صغار، فهم لا يستطيعون تذكر ظروف الفوضى والإحباط التي انبعث منها الشاه رضا»⁽⁷⁵⁾. وفي سلسلة من المقالات في جريدته تشتم (العلم)، عمد إلى تقييم كل من معارضي ومؤيدي الشاه رضا⁽⁷⁶⁾. وقد أشاد به لخلقه دولة مركزية، ولتهدة «العصيان القبائلي»، وتهذيب «خرافات» رجال الدين، ونشر اللغة الفارسية واستبدال الكلمات العربية بكلمات فارسية، وفتح مدارس جديدة، وتحسين مكانة النساء، وإلغاء الألقاب، وتقويض الهياكل «الإقطاعية»، وفرض التجنيد الإجباري، وبناء مدن حديثة ومصانع، والأكثر أهمية من أي شيء آخر، الكفاح من أجل توحيد البلاد بلغة واحدة، وثقافة واحدة، وهوية وطنية واحدة. ولكن في الوقت ذاته انتقده على الضرب بالدستور عرض الحائط، وعلى الاستهزاء بالقوانين الأساسية، وتفضيل الإدارة العسكرية على الإدارة المدنية، واغتيال القادة التقدميين، والأكثر خطورة من كل ذلك، مراكمة المال وبالتالي خلق ثقافة فساد.

وأنت أغلب المعارضة للنظام من الإنتلجنسيا الجديدة - خاصة المهنيين الصغار الذين تأثروا باليسار أثناء دراستهم في فرنسا وألمانيا خلال اضطرابات أوائل الثلاثينيات، ولم يجدوا الكثير مما يستحق استحسانهم لدى الشاه. فلم يعتبروه مشيّد الدولة بل «مستبداً شرقياً»، ولم يحسبوه وطنياً غيوراً، بل مؤسساً أنانياً

لسلالته الحاكمة، ليس مصلحا، بل مؤسسا لحكم الأثرياء بتقوية الطبقة العليا المالكة للأراضي، وليس وطنيا حقيقيا، بل واحدا من سلاح الفرسان بحذاء طويل تدرب على يد القيصريين ووصل إلى السلطة بواسطة الإمبرياليين البريطانيين. ووجد البعض أن استغلاله - أو بالأحرى، سوء استغلاله - للتاريخ يعد استغلالا عنصريا، شوفينيا، استُخدم لأجل «إبقائهم خانعين»⁽⁷⁷⁾. وقد تكثف هذا الارتياب في 1933 - 1934 حينما وقع الشاه على اتفاقية جديدة مع شركة النفط الأنجلو - فارسية. وذلك مقابل زيادة تافهة قدرها 4 في المائة على الإتاوة، وقد مد الشاه الامتياز إلى العام 1993. وأكد هذا على الشك في أن الشاه، على الرغم من كل خطابه الوطني، كان في الواقع مدينا بالفضل للندن. وقد حذر الوزير البريطاني ذاته من أن «كل خطاياه تنسب إلينا»⁽⁷⁸⁾. وقد أضاف: «القليلون فقط هم من يعتقدون أن النظام القائم للحكومة سوف يعمر بعد موت مبتدعه»⁽⁷⁹⁾. وتحولت هذه المعارضة إلى العلن بمجرد إجبار الشاه رضا على التخلي عن العرش في العام 1941.

فترة خلو العرش الوطنية

«المجلس هو عبارة عن وكر للصوت».

مصدق

عودة الأعيان

دمر الغزو الأنجلو - سوفيتي في العام 1941 الشاه رضا - لكنه لم يدمر دولة بهلوي. فالحليفان - انضمت إليهما الولايات المتحدة في ديسمبر 1941 - أدركا أن الدولة الإيرانية قد تكون مفيدة في إنجاز هدفين كانا وراء قرارهما غزو البلاد: السيطرة المادية على النفط - ومثلت خسارة هذه الإمدادات الحيوية كابوسا لبريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وبأكثر كثيرا مما كان عليه الوضع خلال الحرب العالمية الأولى؛ و«الممر» الأرضي للاتحاد السوفيتي حيث كان الطريق البديل

«يجب أن نتذكر أن القوانين خلقت من أجل الشعب، ولم يخلق الشعب من أجل القوانين»

مصدق

عبر آركينجل (*) مجمدا أغلب فترات العام. والمفارقة، أن خط السكك الحديدية عبر إيران، إلى جانب الطرق الجديدة جعلت إيران «ممرًا» أكثر إغواء. ومن أجل تسهيل تدفق كل من النفط لبريطانيا والإمدادات للاتحاد السوفيتي، وجد الحلفاء من المناسب التخلص من الشاه رضا مع الحفاظ على دولته. وكما أوضح السير ريدر بولارد - الوزير المفوض البريطاني الذي سرعان ما رُقّي إلى مرتبة سفير - في تقاريره التي اتسمت بالخشونة والصراحة، فقد أبقى الحلفاء على دولته لكنهم هندسوا عملية عزله جزئيا للتودد إلى الإيرانيين والحصول على تأييدهم، وهو ما كانوا في أمس الحاجة إليه. وقد كتب السير ريدر «إن الفارسيين يتوقعون أن علينا أن نخلصهم على الأقل من استبداد الشاه كتعويض عن غزونا لبلادهم»⁽¹⁾.

وفي 15 سبتمبر، وبعد ثلاثة أسابيع من بداية الهجوم، تنازل الشاه رضا عن العرش لمصلحة ابنه الذي يبلغ من العمر 21 عاما، ولي العهد محمد رضا، وذهب إلى المنفى، أولا في موريشيوس البريطانية ثم إلى جنوب أفريقيا، حيث مات في العام 1944. ولم يكن لدى جيشه، الذي جُهِز للتعامل مع المعارضة الداخلية وليس مع الغزو الأجنبي، القدرة على المقاومة إلا لثلاثة أيام. طالب الحلفاء بعدة مطالب أخرى إلى جانب تنازله عن العرش. فقد أصروا على أنه لا بد من أن يأخذ معه إلى المنفى الأشخاص العنيدون من أسرته. واعتقلوا نحو مائتي ضابط وفني إيراني باعتبارهم «طابورا خامسا» نازيا إلى جانب ألمان يعملون في السكك الحديدية. وقد تولوا السيطرة بشكل مباشر على كل طرق المواصلات الرئيسية من الخليج إلى الاتحاد السوفيتي، وقسمت إيران إلى منطقتين - وبشكل مشابه لما حدث خلال الحرب العالمية الأولى إلى حد كبير - حيث أخذ الروس الشمال والبريطانيون الجنوب - بما في ذلك مناطق البترول. وبخلاف ذلك، فقد تركا الإدارة الفعلية للبلاد للحكومة المركزية، مع ضمان الحفاظ على تكامل ووحدة الأراضي الإيرانية، ووعدا بالانسحاب خلال ستة أشهر من انتهاء الحرب، ومد الحكومة بالحبوب لتجنب المجاعة، وتثبيط القبائل عن التسبب في صعاب وقلق، والأكثر أهمية من كل ذلك للشاه الجديد موافقتهم على الحفاظ على قواته المسلحة في حدها الأدنى بحيث يكون قوامها 80 ألف جندي في الجيش و24 ألفا في الجندرمة.

(*) Archangel هو الاسم الإنجليزي للمدينة الروسية أرخانغلسك التي تقع على ضفتي نهر دفينيا الشمالي والبحر الأبيض. [المحررة].

وبحفاظهم على القوات المسلحة، وافق الحلفاء تكتيكيا على ترك الجيش النظامي تحت السيطرة المباشرة للشاه الشاب. واستمر الشاه في التواصل مباشرة مع قادة أركانه والقادة الميدانيين، متخطيا وزير الحرب. كما استمر أيضا في تنمية ورعاية فرق الضباط - مثلما كان يفعل والده إلى حد كبير. واستطاع خلال الأربعينيات أن يحصل على ما يتراوح بين 24 و26 في المائة من الميزانية المخصصة لوزارة الحرب⁽²⁾. وكان يتدخل شخصا في كل الشؤون العسكرية، بما في ذلك التفيتش، والزي العسكري، والثكنات، والمناورات، ومشترىات الأسلحة. وكان عادة ما يظهر مرتديا الزي العسكري. ومتمتع - مثل الملكيات الأوروبية إلى حد كبير - بقيادة الطائرات الحديثة. وكان يحمي كل المختارين للمناصب الرئيسية سواء لمنصب وزير الحرب أو هيئة الأركان. وكان يدقق شخصا في كل الترقيات فوق رتبة رائد في الجيش - خاصة في فرق المدرعات. وسرعان ما جادل بأنه، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، كان لديه امتياز السيطرة عليها، وأن الوظيفة الرئيسية لوزارة الحرب هي أن تقدم للجيش الإمدادات المطلوبة. وقد تعامل بالفعل مع الوزارة على أنها مجرد مكتب للإمدادات العسكرية ومع الوزير على أنه أمين مخازن الإمدادات العسكرية. ومقابل احتفاظه بالسيطرة على القوات المسلحة، وافق الشاه محمد رضا على التعاون الكامل مع الحلفاء. وقد عرض الإسهام بقوات في مجهودهم الحربي وتحدث عن توسيع الجيش ليصل إلى نصف مليون رجل⁽³⁾. وقد قيل كثيرا إن منجم الثراء النفطي في السبعينيات غذى جنون عظمة الشاه. لكن الحقيقة، أنه حمل مثل هذه الطموحات منذ فترة طويلة تسبق الازدهار البترولي. وقد رفض بولارد، الممثل البريطاني، بأدب هذا العرض وتحدث بدلا من ذلك عن أهداف أكثر واقعية. وقد كتب أن الحلفاء وافقوا على إعطاء الشاه الشاب «فترة اختبار لإثبات حسن سلوكه، والتي تتضمن تنفيذه إصلاحات شاملة، وأن يعيد إلى الأمة الأراضي التي حصل عليها والده بشكل غير شرعي، وإبعاد إخوته من فارس»⁽⁴⁾. وقد سلم للحكومة مع ضجة كبيرة نحو 600 مليون ريال⁽⁵⁾. كما قام بهدوء بتحويل مليون دولار إلى حسابه المصرفي في نيويورك «كادخار لحالة الطوارئ»⁽⁶⁾. وفور وقوع الغزو، وصلت بريطانيا إلى قرار حاسم أنه في مصلحتها الحفاظ ليس فقط على الدولة الإيرانية، بل أيضا على سلالة بهلوي وعلاقات الأخيرة الخاصة مع القوات المسلحة⁽⁷⁾. وهو ما يتفق

مع شعار الملكية: «لا ملكية، لا جيش». وقد حاول البريطانيون حتى حمل الشاه على تحسين صورة عائلته بإقناع زوجته المصرية المولود، الملكة فوزية، بأن تقضي وقتاً أقل في شراء الملابس ووقتاً أطول في تعلم الفارسية. لكن فوزية، على أي حال، لم تصمد لفترة طويلة، وفضلت العودة في العام 1943 إلى مدينة القاهرة. وقد تزوج الشاه مرة ثانية بعد سبعة أعوام من ثريا أسفندياري، ابنة خان بختياري التي تلقت تعليمها سويسرياً. وكان الزوجان يتواصلان بالفرنسية.

مع توليه العرش، أقدم الشاه على إقرار عدة إجراءات أخرى أعلن عنها بشكل جيد من أجل تحسين صورته العامة. فقد أدى قسم تولي العرش أمام المجلس مرتدياً ملابس مدنية؛ وتعهد بأن يملك - لا يحكم - كملك دستوري محترماً القوانين الأساسية، مستمعاً للمستشارين المدنيين، وأبرز أوراق اعتماده الديموقراطية، خاصة تعليمه السويسري. وقد خصص المبلغ الذي حوله إلى الحكومة لكي تنفق على المستشفيات، والمعامل الطبية، والمكتبات العامة، وعلى النظام المائي، وملاجئ للفقراء في طهران، وعلى كليات الطب الجديدة في تبريز، ومشهد، وشيراز، وعلى حملة قومية ضد الملاريا وأمراض العيون⁽⁸⁾. وقد سلم ممتلكات والده من الأراضي للحكومة حتى تقوم بإعادتها إلى ملاكها الأصليين - أضحت هذه الممتلكات، على أي حال، مصدراً رئيسياً ومستمراً للخلافات⁽⁹⁾. كما تخلص أيضاً عن الوقف الديني الذي كان والده قد حوله إلى وزارة التعليم. وسافر في عدة رحلات أعلن عنها جيداً للحج - بما في ذلك رحلات إلى مشهد وقم. وأكثر من ذلك، فقد أكد لآية الله العظمى آقا حسين القمي، المجتهد الأكبر في النجف، أن الدولة لن تقوم مجدداً بشن أي حملات ضد الحجاب. وأن للنساء - أو بالأحرى، لمجتمعاتهم المباشرة - اتخاذ القرار بما إذا كن يجب أن يرتدين الحجاب أم لا وما هو الشكل الذي ينبغي أن يتخذه هذا الحجاب. وقد ذكرت البعثة البريطانية في أحد تقاريرها أن طبقات ذوي الأملاك، وكذلك الشاه والحكومة، كانوا شغوفين بصياغة تحالف مع رجال الدين وذلك «لتحويل أذهان الرجال بعيداً عن الشيوعية إلى الدين»⁽¹⁰⁾.

وهكذا دشن غزو العام 1941 فترة انتقالية استمرت ثلاثة عشر عاماً كاملة. فقد وضع الغزو نهاية لعهد كان العاهل فيه حاكماً أسمى من خلال سيطرته غير المتنازع حولها على الجيش، والبيروقراطية، والقصر. وبدأت مرحلة تشبث فيها العاهل

الجديد بجزء كبير من القوات المسلحة، لكنه فقد السيطرة على البيروقراطية ونظام المحاباة. وقد استمرت هذه المرحلة حتى أغسطس من العام 1953 حينما قام الشاه، عن طريق انقلاب عسكري دبره الأمريكيون والبريطانيون، باستعادة سلطاته الملكية، وبذلك أعاد خلق نظام والده. وخلال هذه الأعوام الثلاثة عشر لم تكن السلطة مركزة في موقع واحد. بل على العكس، كان متنازعا حولها بشدة بين القصر الملكي، والوزارة، والمجلس، وجماهير الحضر، التي نظمتها أولا الحركة الاشتراكية ثم بعد ذلك الحركة الوطنية. وفي هذا التنزع، تحول مركز ثقل الجاذبية السياسي بعيدا عن الشاه، وعاد إلى الأعيان الذين حكموا البلاد خلال الفترة من 1906 إلى 1921، الذين كان قد جرى طردهم إلى خلفية المشهد السياسي خلال الفترة من 1921 إلى 1941. فعادوا إلى الظهور الآن على المسرح الوطني بكامل قوتهم. وقد شبه أحد الدبلوماسيين البريطانيين ذلك بما جرى في بلاده: «إن الموقف يشابه موقف إنجلترا قبل العام 1832، حيث كانت الطبقة المالكة للأرض مسؤولة عن البرلمان والوزارة، ومع وجود طبقتين في البلاد - واحدة مترهلة ومنتفخة بالثروة، والأخرى خائفة مبتلاة بالفقر وخائرة القوى»⁽¹¹⁾. وقد حذر بولارد، الذي لم تكن لديه أوهام حول احتمالات الديمقراطية في المدى البعيد قائلا: «يبدو من المحتمل للغاية أنه بمجرد خروج القوات الأجنبية، سيتشكل نوع من الديكتاتورية، مهما كانت درجة تمويهها، بوجود الجيش كقاعدة لها من دون أدنى شك. لكن في الوقت الحاضر من الأفضل (لنا) دعم المجلس»⁽¹²⁾.

وقد هيمن الأعيان على مستويات متعددة - على الوزارة، وعلى المجلس، وبصورة مساوية، على المستوى المحلي. وكان المستوى الأخير هو الذي يحدد من يصل إلى المجلس، الذي ينتخب رئيس الوزارة وكذلك الوزراء. وكان وزراء الوزارة، بدورهم، يسيطرون على بيروقراطية الدولة. عادت البلاد إلى حكم الأعيان مع توجيه النخب المالكة للأراضي مجددا لتابعيهم، خاصة المزارعين ورجال القبائل، في عملية التصويت، ليسيظروا بذلك على كل من المجلس والوزارة.

وكان الأعيان الأكثر ظهورا في الوزارة. فخلال الأعوام الثلاثة عشر تلك شغل مائة وثمانية وأربعون سياسيا أربعمئة منصب وزاري، وترأس اثنا عشر منهم واحدة وثلاثين وزارة مختلفة. ومن بين المائة وثمانية وأربعين وزيرا، كان واحد وثمانون أبناء

لأعيان أصحاب ألقاب، وثلاثة عشر كانوا من التكنوقراطيين من العائلات البارزة الذين تلقوا تعليماً غربياً، وأحد عشر كانوا ضباطاً كباراً، وثمانية كانوا رجال أعمال أغنياء. من بين الاثني عشر رئيساً للوزارة، أقي تسعة من العائلات صاحبة الألقاب وكانوا هم أنفسهم من أصحاب الألقاب قبل إلغائها في العام 1925 (وكانت الألقاب القديمة قد تسلت لتعود إلى الاستخدام العام بعد العام 1941). كان رؤساء الوزارة الثلاثة الآخرون غير الأرستقراطيين مرتبطين، على أي حال، بالطبقة العليا المالكة للأراضي. وكان الجنرال علي رازمآرا، وهو العسكري الوحيد من بينهم، ابناً لضابط من سلاح لواء القوزاق ودرس في سانت سير قبل أن يرتفع بسرعة الصاروخ في الجيش بقيادته حملات ناجحة ضد الأكراد، والبر، والخاميسيين. وكان قريباً عبر المصاهرة لكل من عائلة فرمانفرما وقوام الملك. وكان علي سهيلي، غير الأرستقراطي الثاني، ابناً لتاجر أذربيجاني دخل مجال الخدمة الحكومية في العقد الأول من القرن العشرين عبر وساطة تقي زاده، نائب تبريز الشهير. وخلال السنوات الأخيرة، ربط سهيلي نفسه بالشاه رضا، وأصبح وزيره للطرق، والداخلية، والشؤون الخارجية كما عين حاكماً لكرمان، ومديراً لمصايد بحر قزوين، وسفيراً في لندن. وبالمثل، كان عبدالحسين هجير، غير الأرستقراطي الثالث الذي عين رئيساً للوزارة، ابناً ملتطوعاً في القوات المسلحة من تبريز شارك في الحرب الأهلية وأدخل الخدمة الحكومية عن طريق تقي زاده. وقد تمتع بمحabbاته لكل من داور وتيمورتاش.

كان رؤساء الوزارة التسعة الآخرون من الأسماء المعروفة، فعلي فروغي (ذكاء الملك) كان قانونياً ضليعاً تلقى تعليماً دينياً وكان مدرساً خاصاً للشاه أحمد الصغير ثم وزيراً للعدل عدة مرات في العقد الأول من القرن العشرين. وقد مثل إيران في مؤتمر فرساي في العام 1919، وتولى منصب وزير الحرب ثلاث مرات أوائل العشرينيات، وترأس الوزارة خلال كل من تتويج العام 1925 وخلال أزمة مشهد في العام 1934، وقد أدت الأخيرة إلى استقالته. وبينما يعتقد البعض أنه استقال بسبب معارضته للحملة ضد الحجاب، اعتقد البعض الآخر أنه استقال لأن أمين عتبات مشهد المقدسة الذي أُعدم كان زوجاً لابنته. وفي العام 1941 راقب فروغي تخلي الشاه رضا السلس عن العرش، وأخبر البريطانيين سرا أنه لو ظل الأخير في إيران فإنه حتماً سوف يخطط للعودة إلى «طرقه الاستبدادية القديمة»⁽¹³⁾. وعلى الرغم

من أن فروغي ساعد في الحفاظ على الملكية، فقد كانت ثقته محدودة في الشاه الجديد. وقد علق بولارد: «كان من الصعب على فروغي الاقتناع بأن أي ابن للشاه رضا بوسعه أن يكون رجلا متحضرا»⁽¹⁴⁾. وأضاف بولارد، الذي عانى من الإحباط في محاولته دفع السياسيين الإيرانيين لتنفيذ طلباته، في ملاحظة لاذعة: «إنه واحد من الرجال الثلاثة الأمناء في فارس»⁽¹⁵⁾.

وكان إبراهيم حكيمي (حكيم الممالك)، أرسطراطي آخر، ابنا لطبيب البلاط وخدم هو نفسه كطبيب في بلاط القاجار. ورث لقبه من والده. وعلى الرغم من مركز عائلته، فقد شارك حكيمي في احتجاج العام 1906 في مقر البعثة البريطانية واحتل مقعدا في المجلس الأول باعتباره ديموقراطيا. درس الطب في باريس؛ وخدم كوزير للتعليم والمالية قبل أن يجبره الشاه رضا على التقاعد؛ لكنه استدعي مرة أخرى في العام 1933 لكي يتولى منصب وزير الزراعة. وكان من المعتقد أنه أعاد اكتساب ثقة الشاه بتحويله أراضيه خارج طهران إلى مزرعة للقطن في غاية النجاح. ومثل علي منصور (منصور الممالك) رمزا للنخبة القديمة التي ابتلعت كبرياءها وخضعت للشاه. فقد خدم كرئيس للوزارة ووزير للداخلية قبل أن يعتقل بتهمة انحرافات مالية. وبعد عدة سنوات، جرى العفو عنه وعين وزيرا للصناعة. وأتى محمد ساعد (ساعد الوزارة)، الذي يعرف أيضا باسم مراغي، من عائلة مالكة للأراضي انتقلت من هراة إلى أذربيجان منذ أكثر من مائة عام قبل ذلك. وإضافة إلى تمثيله دائرته في المجلس، كان لساعد تاريخ طويل في العمل بالمكتب الخارجي، أغلبه في القوقاز.

ويعد محسن صدر (صدر الأشراف) رمزا أيضا للنخبة القديمة وكانت له علاقات مع المؤسسة الدينية. وهو قانوني تلقى تعليما دينيا، وكان ابنا لمعلم ديني خاص في بلاط الشاه ناصر الدين وقد خدم هو نفسه كمعلم خاص في البلاط وكأمين لعتبات مشهد المقدسة. وكان أيضا مالك أرض رئيسيا في قم ومشهد وسع من ملكيته في أثناء خدمته كقاضٍ ومدير للأموال الملكية. وأتى مرتضى بيات (سهم السلطنة) من أغنى عائلة في آراك. وعلى الرغم من أنه من السياسيين القلائل الذين ليست لديهم خبرة في الإدارة العامة، فقد تولى وزارة المالية فترة قصيرة من 1926 - 1927. وقد أمضى الجزء الأكبر من حياته كنobil مزارع وكرجل أعمال رأسمالي مع ملكيته لمنجم فحم شمال إيران.

وكان حسين علاء (معين الوزارة)، وهو مالك أرض كبير آخر، ابناً لعلاء الملك. وقد وصف مكتب الهند العائلة في العام 1922 باعتبارها واحدة من العائلات الأكثر نفوذاً في جميع أرجاء جنوب شرق إيران⁽¹⁶⁾. تلقى حسين تعليمه في مدرسة ويستمنستر، وعين نائباً لوالده كوزير للخارجية لعدة مرات بين العامين 1906 و1915. كما خدم أيضاً كمترجم الشاه رضا للغة الإنجليزية، وكممثل للبلاد في لندن وواشنطن. وتزوج من ابنة ناصر الملك الذي كان وصياً على العرش للشاه أحمد. وباعتباره هو ذاته من القاجار، أيد ناصر الملك تبني العشيرة اسم قاره غوزلو كاسم للعائلة.

وكان رئيسا الوزارة المتبقيان هما أيضاً من الأرستقراطيين البارزين. محمد مصدق (مصدق السلطنة)، الذي سيصبح بطلا قومياً لاحقاً لدى العديد من الإيرانيين، وقد أتى من عائلة مستوفي وملاك أراض. وأحمد قوام (قوام السلطنة)، وهو ابن عم مصدق، وكان أفضل من عبر عن شغف الأعيان لاستعادة تأمين السلطة للأرستقراطيين على حساب بهلوي. وكان قوام قد برز في حلبة السياسة الوطنية منذ العام 1906، حينما قام بخطه الرائع بكتابة الإعلان الملكي الذي يمنح البلاد دستوراً مكتوباً. وهو يأتي من بين صف طويل من عائلات المستوفين وهو ما يعود في خمسة أجيال إلى محسن أشتياني الشهير. وقد تزوجت عائلة أشتياني من القاجار، وفرمانفرما، وعلاء، وقاره غوزلو. وكان وثوق الدولة، وزير الخارجية الذي وقع على المعاهدة الأنجلو - فارسية في العام 1919، هو أخو قوام الأكبر. وفي العهد السابق لتعزيز الشاه رضا لسلطته، ترأس قوام الوزارة أربع مرات كما ترأس وزارات مختلفة - الحرب، والعدل، والمالية، والداخلية. وبعد فترة نفي قصيرة في فرنسا، سمح له بالتقاعد في مزرعة الشاي التي يمتلكها في غيلان. وقد كتب أحد المراقبين أنه قد عاد للسياسة في العام 1941 «ساناً أسنانه للعائلة المالكة»⁽¹⁷⁾. وقد تشكك مراقب آخر في أنه خطط لإقامة جمهورية يكون هو رئيسها⁽¹⁸⁾. وقد اشتكى الشاه لبولارد من أن قوام يعد «متآمراً خطيراً» و«متلهفاً على تنفيذ خطط متهورة» وقد أحاط نفسه بـ «عصابة من القتل»⁽¹⁹⁾. وقد وصف بولارد نفسه قوام بأنه الأكثر دهاء، ونشاطاً، ومهارة، وجرأة، وطموحاً، وسلطوية بين جميع السياسيين القدامى⁽²⁰⁾. وبطرق مختلفة، كان قوام في الأربعينيات هو ما كان عليه سبهدار في العقد الثاني من القرن العشرين وما كان عليه مشير الدولة في العقد الأول من القرن.

(الجدول - 7): رؤساء الوزارة أغسطس 1941 - أغسطس 1953

اللغات الأجنبية	التعليم	التاريخ العملي	تاريخ الميلاد التقريبي	مدة الوزارة	الاسم الأصلي	رئيس الوزارة
إنجليزي، فرنسي	دار الفنون	قاض	1873	1941 مارس - 1942 أغسطس	ذكاء الملك	علي فروغي
فرنسي، روسي، تركي	دار الفنون	وزارة الخارجية	1890	مارس - أغسطس 1942؛ يناير 1943 - مارس 1944		علي سهيلي
فرنسي	فرنسا	وزارات	1875	أغسطس 1942 - فبراير 1943؛ أغسطس 1946 - ديسمبر 1947؛ يوليو 1952	قوام السلطنة	أحمد قوام
روسي، تركي، فرنسي	القوقاز، فرنسا	وزارة الخارجية	1885	مارس - ديسمبر 1944؛ نوفمبر 1948 - مارس 1950	ساعد الوزارة	محمد ساعد
فرنسي	سويسرا	مالك أراض، نائب	1882	ديسمبر 1944 - مايو 1945	سهم السلطنة	مرتضى بيات
فرنسي	فرنسا	طبيب البلاط	1870	مايو - يونيو 1945؛ ديسمبر 1945 - فبراير 1946؛ ديسمبر 1947 - يونيو 1948	حكيم الملك	إبراهيم حكيم
عربي	تقليدي	مالك أراض، قاض	1873	يونيو - ديسمبر 1945	صدر الأشراف	محسن صدر
فرنسي، روسي، إنجليزي	دار الفنون	وزارات	1895	يونيو - نوفمبر 1948		عبدالحسين هجير
فرنسي	دار الفنون	وزارات	1888	مارس - يونيو 1950	منصور الممالك	علي منصور
فرنسي، روسي	سانت سير	الجيش	1900	يونيو 1950 - مارس 1951		علي رازمآرا
إنجليزي	إنجلترا	مالك أراض، وزارة	1884	مارس - مايو 1951	معين الوزارة	حسين علاء
فرنسي	سويسرا	مالك أراض	1885	مايو 1951 - أغسطس 1953	مصدق السلطنة	محمد مصدق

دخل قوام عالم السياسة مرة أخرى مع مظفر فيروز فرمانفرما، ابن فرمانفرما الشهير الذي اغتيل على يد الشاه رضا، وكان مظفر اليد اليمنى لقوام. وبعد تلقيه تعليمه في هارو وكيمبردج، عاد مظفر فيروز مندفعاً للوطن مصمماً، حسب كلمات بولارد على أن يثار لقتل والده: «كان على استعداد لأن يضحي بأي شيء من أجل إسقاط الشاه»⁽²¹⁾.

هيمن الأعيان أيضاً على البرلمانات الأربعة التي انعقدت خلال هذه الأعوام الثلاثة عشر: المجلس الثالث عشر (1941 - 1943)، الرابع عشر (1944 - 1946)، الخامس عشر (1947 - 1949)، والمجلس السادس عشر (1950 - 1952). وعلى سبيل المثال، فإنه من بين 143 نائباً في المجلس الرابع عشر - وهو أول مجلس منتخب بعد تخلي الشاه رضا عن الحكم - كان 27 في المائة من كبار ملاك الأراضي، 16 في المائة من العاملين في الخدمة المدنية مع ملكية كبيرة نسبياً من الأراضي، 11 في المائة رجال أعمال أثرياء، و6 في المائة كانوا من رجال الدين المالكين للأراضي⁽²²⁾. وكان أكثر من 62 في المائة قد ولدوا في عائلات من ملاك الأراضي. ولم يزد عدد المهنيين والموظفين على حفنة قليلة.

والأكثر من هذا، أن الأعيان قد هيمنوا على المجلس من خلال أحزاب برلمانية عرفت باسم الفراكسينات - وهو مصطلح مستعار من الرايخستاغ الألماني^(*). فعلى سبيل المثال، كان المجلس الرابع عشر مقسماً بين أربعة فراكسينات رئيسية؛ آزادي فراكسين (الحرية أو الليبرالي) ويقوده: محمد والي ميرزا فرمانفرما، بطريك العائلة؛ وأبو القاسم أميني، وهو حفيد أمين الدولة الذي خدم كوزير رئيسي مع كل من الشاه ناصر الدين والشاه مظفر الدين - ويتحدر الأمينيون^(**) من عائلة أشتياني الشهيرة؛ وصدر فخر حكمت من عائلة مشار الدولة التي ناضلت لأجيال مع قوام الملك والقشقاينيين من أجل السيطرة على فارس^(***). والديمقراط فراكسين - ويعرف أيضاً باسم فراكسين العشائر (القبلي) - ويقوده صمصام وأسعد بختياري؛ صولة قشقائي، ابن الراحل صولة الدولة؛ وعباس قبضيان (أمير

(*) البرلمان الألماني حتى صعود هتلر إلى سدة الحكم. [المترجم].

(**) نسبة إلى أميني. [المترجم].

(***) المقاطعة. [المترجم].

مخصوص)، وهو زعيم قبيلة كالهوور في كردستان. وكان قبضيان، مثله في ذلك مثل العديد من خانات البختياريين والقشقائيين قد سجنه الشاه رضا. وفراكسين اتحاد ملي (الاتحاد الوطني) وكان يقوده: السيد محمد طباطبائي والسيد أحمد بهبهاني - ابنا المجتهدين اللذين قادا باكرا الحركة الدستورية؛ وعزت الله بيات، أخو رئيس الوزراء الذي يحمل الاسم ذاته، وكلاهما كان من ملاك الأراضي الكبار في آراك. وفراكسين مهان (أرض الآباء) وكان يقوده هادي طاهري، محمد نمازي، وهاشم مالك مداني - وهم ثلاثة رجال أعمال أثرياء مثلوا يزد، وشيراز، وملاير على هذا الترتيب خلال الأعوام العشرين السابقة، وضم المجلس أيضا عددا من النواب المستقلين البارزين (مستقل): مصدق؛ السيد ضياء، رئيس الوزراء الذي عمر لفترة قصيرة في انقلاب 1921، تيمورتاش، ابن وزير جرى اغتياله؛ ورحمن خلعتبري، وريث لسبهدار الشهير.

أدى النواب، خصوصا قادة الفراكسينات، دورا حاسما، فقد سيطروا على اللجان التي قادت دفعة التشريعات إلى البرلمان وعبره - فكل مشاريع القوانين كان ينبغي أن يوافق عليها المجلس. وكانوا يختارون رئيس الوزراء والوزراء، ويمكنهم في أي وقتٍ إقصاؤهم من خلال التصويت بعدم الثقة عليهم. لذا فليس من الغريب، أن الوزارات كانت لا تستمر في المتوسط أكثر من خمسة أشهر ورؤساء الوزارة أكثر من ثمانية أشهر. اشتكى ديبلوماسي بريطاني ساخطا من هذا التدوير المتكرر: «من الواضح أن فارس ليست مستعدة للديموقراطية البرلمانية. فهؤلاء النواب لا يكفون عن الإزعاج ما لم يجر كبهم»⁽²³⁾. وعلى الرغم من التقلب، استمرت الوزارات تعمل بشكل معقول في ظل وكلاء الوزارة الدائمين. بل أضيفت إلى الحكومة وزارة جديدة ألا وهي الصحة. ويمكن رؤية التحول في مركز الثقل نحو الأعيان على أفضل نحو في عملية اختيار الوزراء. فخلال العشرين عاما السابقة، كان الشاه معتادا على إصدار فرمان ملكي لرؤساء وزاراته المكبلين لكي يتأسوا الوزارة، وكان يختار لهم وزراءهم، ثم ترسل هذه الأسماء إلى المجلس على وجه السرعة للحصول على ختم الموافقة المطلوب، ولكن خلال هذه الأعوام الثلاثة عشر، كانت العملية العادية هي قيام المجلس، أو بالأحرى قادة الفراكسينات، باختيار شخص أولا من بين المرشحين لرئاسة الوزارة، وكان هذا

الشخص بدوره يتلقى آليا الفرمان الملكي لتشكيل الوزارة. وكان رئيس الوزارة الجديد يختار بعد ذلك وزراءه، ويضع برنامجا للحكومة، ويذهب إلى المجلس للحصول على التصويت المطلوب للموافقة على كل من البرنامج والوزراء. وكان يمكن سحب هذا التصويت بالثقة في أي وقت. وقد اكتسب النواب مصادر قوة دستورية أخرى، الحصانة من الاعتقال، والحق في التحقيق في أي موضوع، وسلطة الإشراف على حفظ الشاه لقسمه وامتناله للقوانين الدستورية.

تمثل مصدر القوة الرئيسي للأعيان في المستوى المحلي؛ فقد سيطروا ليس فقط على الفلاحين المستأجرين الذين يمكنهم سوقهم إلى مراكز الاقتراع، ولكن أيضا على الهيئات الانتخابية التي تراقب صناديق الاقتراع، والتي تسلم أوراق التصويت. وكما تنبأ واحد من القناصل البريطانيين بدقة في العام 1943: «من المبرر أن يشعر ملاك الأراضي بالثقة أنه، على الرغم من الراديكالية في المدن، فإن أغلبية الفلاحين سوف تستمر في تبعيتها لهم يوم الانتخاب»⁽²⁴⁾. وكانوا ذوي نفوذ حتى في المدن الصناعية؛ فعلى سبيل المثال، في أصفهان كانت القوة الرئيسية وراء الستار هي أكبر مسعود (صارم الدولة)، الابن الأكبر لظل السلطان الشهير الذي كان قد حكم المقاطعة لما يقرب من نصف قرن. وعلى الرغم من أن مسعود فقد كثيرا من مصداقيته لسببين: توقيعه على الاتفاقية الأنجلو - فارسية للعام 1919، واشتراكه في تنفيذ «جريمة شرف»، فقد ظل قوة مؤثرة على المستوى المحلي بسبب ثروته وصلاته العائلية. وكان من الشائع أنه يدفع أموالا للعديد من المسؤولين الرسميين إلى جانب رجال الشرطة والجندرمة. وبعد أن خدم مع الشاه رضا حاكما لهمدان، وفارس، وكرمانشاه، تقاعد في عزبته للصيد وتطوير «قرية نموذجية». وقد كتبت السفارة البريطانية في أحد تقاريرها أنه نأى بنفسه عن المناصب العامة بعد سقوط الشاه رضا، لكنه «أصبح المتحكم غير الرسمي في كل شيء تقريبا في أصفهان»⁽²⁵⁾. وكان له نفوذ كبير على الهيئة الانتخابية، وكان في استطاعته «ترتيب» نتائج مناسبة للمجلس الرابع عشر من وراء الستار.

بدأت الحملة لهذه الانتخابات بخمسة مترشحين أقوياء يتنافسون على المقاعد البرلمانية الثلاثة للمقاطعة: تقي فداكار، وهو محام شاب يمثل النقابات التي نظمت حديثا - عن طريق حزب توده الشيوعي - في معامل النسيج الضخمة بالمدينة؛

وحيدر علي إمامي، وهو تاجر تحول لكي يصبح رجل صناعة مع صلات قوية بملاك الأراضي المحليين؛ والسيد هاشم الدين دولت آبادي، ابن لرجل دين بارز والمتحدث الرئيسي باسم الجماعات الحرفية والتجار - خاصة التجار الذين تملكوا أراضي البختياريين المستولى عليها؛ وشريف بور فاطمي (مصباح السلطان)، وهو حليف قريب للبختياريين، وهو نفسه كان مالك أراضٍ كبيرة في الإقليم؛ وأحمد قلي خان بختياري، الابن الأكبر لمرتضى قلي (صمصام) خان، بطريك عائلة الخاني. وقد عاد مرتضى قلي خان إلى المطالبة بأراضيه بعد العام 1941، مستعيدا مجددا سلطته على فرع حجي الخاني، ومحررا رجال قبيلته من السيطرة العسكرية. وبحلول العام 1944، كان قد حقق كثيرا من هدفه. فقد حصل على منصب الحاكم في منطقة بختيار التي أعيد خلقها والممتدة من دزفول إلى تشهار محل. واستعاد سلطته على فرع حجي الخاني، واستعاد بعض أراضي عائلته - على الرغم من أنها لم تشمل تلك التي حصل عليها تجار أصفهان. وأكثر من هذا، فقد سلّح أكثر من 4500 رجل من القبيلة، وأجبر الجيش والجندرية على الانسحاب من إقليم بختيار. كتب القنصل البريطاني في تقرير له أن الجيش انسحب حينما اكتشف أن الجنود كانوا شغوفين أكثر «بإطلاق الرصاص على ضباطهم من رجال القبيلة»⁽²⁶⁾. وقد كتب القنصل نفسه⁽²⁷⁾:

في ظل حكم الشاه رضا، كان ملاك الأرض والمعامل - الذين كان أغلبهم جاهلين، يعتقدون أن المال يمكنه فعل كل شيء، رجعيين بدرجة ما، ومهتمين فقط بجمع كل ما يستطيعونه من المال - هم الحكام الأعلى في أصفهان بمساعدة الحكومة المركزية. ولكن مع تغير النظام في العام 1941، ورفع الحظر عن الدعاية الشيوعية، بدأ حزب توده المدعوم من الروس، والذي كان يقوده محليا فداكار، في التطور مستفيدا من الصراع بين العمال ورأس المال. وتعد أصفهان في الوقت الحاضر مركز النضال بسبب توافر جسم يمكن تنظيمه بسهولة من الآراء الجاهلة بين عمال المعامل.

وعلى الرغم من هذه المنازعات، توسط أكبر مسعود في تحقيق صفقة ودية. فقد حصل أحمد قلي خان بختياري وشريف بور فاطمي على المقاعد الأقل وجاهة في شهر كورد ونجف آباد القريبتين. وفي الوقت ذاته، حصل فداكار، ودولت آبادي،

وإمامي على مقاعد أصفهان الثلاثة. وفي الحقيقة، فإن الثلاثة ناشدوا مؤيديهم التصويت لثلاثتهم. وفي النتيجة النهائية حصل فداكار على 30499 صوتاً، ودولت أبادي على 29470 صوتاً؛ وحصل إمامي على 27870 صوتاً. وهو ما يعني أن الإقبال على التصويت في أصفهان بلغ قرابة 50 في المائة. وكان معدل التصويت في طهران أقل من 15 في المائة⁽²⁸⁾. وبالطبع، فقد كان أقل من ذلك في الدوائر الريفية، وهو ما أعطى الأقطاب ملاك الأراضي فرصة عظيمة لتحديد النتائج. فقد دعموا الهيئات الناجبة التي وزعت الأصوات، وساق الكتخدا قطع الفلاحين إلى مراكز الاقتراع، وعدت الهيئات الانتخابية وفرزت الأصوات. ويمكننا أن نطلق على دور الأعيان «الديموقراطية الإقطاعية».

الحركة الاشتراكية (1941 - 1949)

أق التحدي الحقيقي الأول للأعيان من الحركة الاشتراكية. فبعد شهر من تخلي الشاه رضا عن العرش، اجتمعت مجموعة من خريجي الجامعات الأوروبية والمسجونين السياسيين السابقين بقيادة إيرج إسكندري في منزل عمه سليمان إسكندري، الثوري الدستوري المحنك، وأعلنوا تشكيل حزب توده. وكان إيرج إسكندري، الذي ظل يقود دفة الحزب حتى العام 1979، ابناً ليحيى إسكندري، الأمير الراديكالي المبرز في ثورة 1906، والذي اعتُقل في انقلاب 1909، ومات بعد ذلك بقليل - يشك البعض أن سجنه قد عجل بوفاته المبكرة. وعلى الرغم من نسبه الأرستقراطي، فإن العائلة لم تكن ثرية. فاز إيرج إسكندري بمنحة حكومية للدراسة في أوروبا؛ حيث تأثر هناك بالحركات الاشتراكية والشيوعية. وبمجرد عودته في منتصف الثلاثينيات، اعتُقل هو ومجموعة من المثقفين الذين يشاركونه في أفكاره، وأُتهموا بالدعاية الاشتراكية الشيوعية. وقد اشتهروا باسم «الخمسة وثلاثون». وعند إطلاق سراحهم من السجن في أغسطس 1941، قرر إيرج إسكندري - بالمشاركة مع زملائه الأكثر قرباً منه - تشكيل حزب ذي قاعدة عريضة؛ بحيث يجتذب ليس فقط جيلهم من الراديكاليين الشباب، ولكن يجتذب أيضاً الشيوعيين والتقدميين الوطنيين من الأجيال الأقدم. ولذلك سموا منظماتهم حزب توده (حزب الجماهير).

ويتذكر إيرج إسكندري في مذكراته أنهم اعتزموا التغلب على الانشقاقات الماضية بخلق حركة عريضة من «القوى الديمقراطية، والوطنية، والتقدمية»⁽²⁹⁾. وقد نجحوا في إقناع الرجل المسن الجليل سليمان إسكندري بقبول زعامة الحزب. وكان الأخير بارزا في حقل السياسة الوطنية منذ العام 1906. وكان من بين النواب الذين اعتقلوا في انقلاب 1909. وقد ترأس الحزب الليبرالي في المجلس الأول، والحزب الديمقراطي في العقد الثاني من القرن، وحكومة المقاومة الوطنية في الحرب العالمية الأولى، كما اعتقله البريطانيون في الهند لتتم مبادلتها لاحقا بسجين أطلق الجنغلز (مقاتلو الغابات) سراحه. وقد أسس وقاد أيضا الحزب الاشتراكي في العشرينيات. وكانت لأقربائه مساهمة مهمة في تأسيس المنظمات النسائية. وكان في الأصل قد أيد إصلاحات الشاه رضا - بل إنه حتى خدم وزيرا للتعليم - ولكنه فصم العلاقة معه مع تغييره السلالة الحاكمة. وكان يفضل أن يتم إحلال الجمهورية محل الملكية القاجارية. وخلال عهد الشاه رضا، عاش بهدوء في شقة مكونة من غرفتين. ومن المحتمل أنه بسبب عيشته المتواضعة، وصفته البعثة البريطانية على أنه «أمير قاجاري غامض»⁽³⁰⁾. وقد ظل زعيما لتوده حتى وفاته في العام 1944. وبهذا امتدت حياته أربعين عاما من الراديكالية. وعند قبوله زعامة توده وضع شرطا، وهو ألا يثير الحزب، على الرغم من راديكاليته الاشتراكية، عداوة المتدينين بدعاية مضادة للدين. وكان مقتنعا بأن الحركة الاشتراكية قللت في الماضي من شأنها بالإثارة غير الضرورية لعداوة المتدينين. وهو يعزو الفضل في بقاءه على قيد الحياة في انقلاب 1909 إلى حقيقة أن الحراس حينما أتوا للقبض عليه لمحاكمته، وربما إعدامه، وجدوه وسط صلاة الفجر. وكان يسعى، مثله مثل الأعضاء الآخرين المؤسسين لتوده، لخلق منظمة ذات قاعدة عريضة بحيث تكون جذابة للاشتراكيين، والوطنيين، والديموقراطيين وحتى ذوي العواطف الدستورية. وقد أعلن البرنامج الأول للحزب ما يلي⁽³¹⁾:

إن هدفنا الرئيسي هو تعبئة العمال، والفلاحين، والمثقفين التقدميين، والباعة، والحرفيين في إيران. وتوجد في مجتمعنا طبقتان رئيسيتان: هؤلاء الذين يملكون وسائل الإنتاج؛ وهؤلاء الذين ليس لديهم أي قدر ملموس

من الملكية. وتشمل الطبقة الأخيرة العمال، والفلاحين، والمثقفين التقدميين، والحرفيين والباعة. فهم يعملون ولكنهم لا يتلقون كامل ثمار عملهم. كما أنهم يُقمعون من قبل طغمة حاكمة. ليس لديهم الكثير ليخسروه، ولكن هناك الكثير الذي يمكن أن يكسبوه فيما لو تم تحويل الهيكل الاجتماعي تحويلًا جذريًا وامتلك الجماهير وسائل الإنتاج الرئيسية... وعندما نقول إن هدفنا هو محاربة الاستبداد والديكتاتورية فنحن لا نشير هنا إلى أشخاص بعينهم، ولكن إلى تركيب طبقي ينتج المستبدين والديكتاتوريين. وقد اعتقد العديد من الناس في أغسطس في العام 1941 أن تخلي الشاه رضا عن العرش قد أنهى في ليلة النظام الديكتاتوري. ولكننا نفهم الآن بشكل أفضل، لأننا نستطيع أن نرى بأعيننا أن الذي أنتج الشاه رضا لا يزال باقيا. والأسوأ من ذلك، أن هذا التركيب الطبقي استمر في خلق الشاهات الصغار - والمتمثلين في الطغمة الحاكمة في صورة ملاك أراضٍ إقطاعيين ورأسماليين مستغلين، والذين يستمرون في التحكم في الدولة، من خلال ملكيتهم لوسائل الإنتاج.

وكانت هذه الدعوة في منتهى النجاح. فبحلول 1945 - 1946، أصبح حزب توده حزبا للجماهير بالفعل، وليس فقط بالاسم. وكان للحزب ستة مقاعد برلمانية إلى جانب مقعد أصفهان. وكان لديه ثلاثة وزراء: للتعليم، والصحة، والتجارة. وكانت جريدته الرئيسية، رهبر (القائد)، قد سجلت رقما قياسيا بتوزيعها أكثر من 100 ألف نسخة - ثلاثة أضعاف رقم توزيع الجريدة شبه الرسمية إطلاعات. وكان لدى الحزب أيضا 50 ألف عضو عامل و100 ألف عضو منتسب. وافتتح الحزب فروعاً في سبع وثمانين مدينة - وبمعنى آخر، فإنه افتتح فرعاً تقريباً في كل مدينة يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف نسمة. وقد اجتذبت احتفالات الحزب بيوم مايو ويوم الدستور جماهير غفيرة في كل المدن الكبرى - في طهران اجتذبوا ما يتراوح بين 40 ألفاً و60 ألفاً. كما شكل الحزب تحالفات مع المجموعات التقدمية الأخرى، مثل حزب إيران، والحزب الاشتراكي، وحزب جانغالي.

ومع تأثرها بهذا الأداء، كتبت جريدة نيويورك تايمز أن توده وحلفاءه يمكنهم أن يكسبوا ما قد يصل إلى 40 في المائة من الأصوات في أي انتخابات نزيهة⁽³²⁾. وقد أضافت أن توده كان «يحفز الجماهير على التفكير والعمل سياسياً للمرة الأولى». وقد أكد بولارد أن «توده هو القوة السياسية الوحيدة المتماسكة في البلاد، وهو

قوي بما فيه الكفاية للتعامل مع أي معارضة خطيرة قبل أن تستفحل؛ حيث إنه يسيطر سيطرة تامة على الصحافة وعلى العمال في كل أنحاء البلاد»⁽³³⁾. وقد كتب نظيره الأمريكي في تقرير له «إن توده، هو المنظمة الوحيدة الكبيرة حسنة التنظيم التي تعمل ألتها السياسية في إيران»⁽³⁴⁾. وقد علق أحد أعضاء الوزارة البريطانية قائلاً: «لا أستطيع أن أتخلص في ذهني من صورة أن حزب توده، على الرغم من الاعتراف بأنه حزب ثوري، ربما يكون هو حزب المستقبل الذي سيعتني بمصالح الرجل العامل في فارس»⁽³⁵⁾. وقد أعجب القناصل البريطانيون في المقاطعات بصورة مماثلة بالحزب. فقد كتب قنصل عبادان في تقريره «إن أمن مصفاة التكرير والحقول النفطية، وأمن العاملين البريطانيين يعتمد على فضل ورغبة حزب توده»⁽³⁶⁾. وكتب مسؤولون بريطانيون في تقريرهم عقب جولة قاموا بها في قزوین: «إن توده قد اكتسب نفوذا واسعا في غيلان ومازندران، إلى حد أن السيطرة على كل الشؤون تعد بالفعل بين يديه»⁽³⁷⁾. ويقول أحد التقارير البريطانية «السياسة الفارسية أصبحت صراعا بين من يملكون ومن لا يملكون مع مناصرة اليسار للطرف الأخير»⁽³⁸⁾. وكان القنصل البريطاني في مشهد أكثر وضوحا⁽³⁹⁾:

إن حالة الطبقات الوسطى والدنيا أفضل قليلا عما كانت عليه في الأيام المظلمة الأخيرة للشاه رضا؛ فقاطع الطريق الأول قد ذهب، وذلك من أجل أن يفسح في الطريق لزمر المسؤولين الذين استغلوا بمجموعهم الجماهير بشكل شامل تقريبا، كما كان يفعل هو. ولم يتوقف الأمر فقط عند نهب الرجل في الشارع وعلى المحرث مباشرة من قبل المسؤولين المحليين، والشرطة، والجندرمة بالطرق القديمة نفسها، ولكن تم تطوير تكتيك جديد حيث يتم اعتصاره يوميا من قبل الأعمال الكبيرة في شكل احتكارات ومبتزي القطاع الخاص المحميين... وخوفهم الوحيد هو من تنظيم توده لانتفاضة شعبية.

اجتذب حزب توده التأييد الأكبر له من بين العاملين بأجر في الحضر، ومن رجال الطبقة الوسطى ذوي الرواتب - وخاصة الإنتلجننتسيا. وبحلول العام 1945، كتب البريطانيون في تقاريرهم أن المجلس المركزي لاتحاد النقابات بقيادة حزب توده كان لديه ثلاث وثلاثون مؤسسة تابعة، بعضوية تزيد على 275

ألف عضو⁽⁴⁰⁾. ويشكل هذا 75 في المائة من قوة العمل الصناعية في المعامل الحديثة في البلاد، والبالغ عددها 346 معملا. وتشمل هذه العضوية 45 ألف عامل من عمال النفط، 45 ألفا من عمال البناء، 40 ألفا من عمال النسيج، 20 ألفا من العاملين في السكك الحديدية، 20 ألفا من العاملين في صناعة السجاد، 11 ألفا من عمال الموانئ، و8 آلاف من العاملين في المناجم، و6 آلاف من سائقي الشاحنات. وقد أظهر المجلس المركزي لاتحاد النقابات كامل قوته في مايو 1946 بتنظيم إضراب عام في عموم صناعة النفط. وكتبت السفارة البريطانية في تقرير لها أن شركة النفط الأنجلو - فارسية لم يكن لديها أي خيار سوى التسليم بثماني ساعات عمل في اليوم، ودفع أجر مقابل يوم الجمعة، وأجر إضافي مقابل ساعات العمل الإضافية، وأجور أعلى، وإسكان أفضل؛ حيث كانت النقابات تسيطر فعليا على خوزستان إلى جانب معمل التكرير، وآبار النفط، وخطوط الأنابيب⁽⁴¹⁾. وقد أتبع حزب توده هذا النجاح بالضغط على الحكومة لكي تصدر أول قانون عمل شامل في الشرق الأوسط. وتضمن هذا القانون الوعد بيوم عمل من ثماني ساعات، والدفع مقابل يوم الجمعة، وستة أيام عطلة سنوية، بما في ذلك يوم مايو، والتأمين على العمال والدفع للعاطلين، وحد أدنى للأجور على أساس أسعار الغذاء المحلية، وتجريم عمالة الأطفال، وحق العمال في تنظيم نقاباتهم المستقلة. واعترف القناصل البريطانيون في جلساتهم الخاصة بأن أصحاب الأعمال - بما في ذلك شركة النفط - أوصلوا البلاد إلى حافة الهاوية بـ «جشعهم» و«غطرستهم» و«استغلالهم» و«احتقارهم» العاملين لديهم: «نحن نشهد نهوض حركة اجتماعية جديدة. إن المزايا التي اكتسبها العمال كبيرة، وسوف يستمرون بالتأكيد في العمل على جعل أصحاب الأعمال يشعرون بقوتهم المكتشفة حديثا»⁽⁴²⁾. وقد دفع هذا النجاح حكومة حزب المحافظين البريطانية إلى تعيين ملحق عمالي في طهران بمهمة واضحة هي الفصل «بين العمال وحزب توده»⁽⁴³⁾. وكانت قوة حزب توده بين الطبقة الوسطى التي تتلقى رواتب مؤثرة بالقدر نفسه. فقد اجتذب الحزب ليس فقط طيفا مؤثرا من المهنيين وذوي الياقات البيضاء^(*)، ولكن أيضا قسما كبيرا من الإنتلجنسيا. وكان بين الأعضاء والمتعاطفين -

(*) مصطلح يطلق على من يقومون بالأعمال المكتبية، مثل الموظفين الإداريين. [المحررة].

وقد يسميهم البعض «رفقاء سفر» - عدد من المثقفين اللامعين⁽⁴⁴⁾. وتشمل القائمة أهم الشخصيات في إيران الحديثة: صادق هدايت، بُزُرغ علوي، وصادق شوبك، النجوم الثلاثة الأساسية في الكتابة النثرية الحديثة؛ أحمد شاملو ونيمّا يوشيج اللذان افتتحا طريق الشعر الحديث؛ وبهار، الشاعر المتوج للأدب التقليدي؛ وصادق نفيسي، مهدي بامداد، محمد تمدن، مرتضى راوندي، يحيى أرينبور - خمسة مؤرخين كبار؛ ونوشين، لوريتا، وحسين خير - خاو، مؤسسو المسرح الحديث؛ غلام حسين سعدي، الكاتب المسرحي؛ جلال أحمد وبهزين، وهما اثنان من كتاب المقالات المشهورين؛ غلستان، واحد من أوائل المخرجين السينمائيين في إيران؛ وشخصيات أدبية مشهورة، مثل برويز خلناري، نادر نادربور، محمد تفضلي، محمد معين، فريدون تولي، فريدون تانكوباني، وسياوش كسرى. وضمت صفوف الحزب أيضا محامين بارزين، أطباء، جراحين، مهندسين، معماريين، فنانون تشكيليون، نحّاتين، وأساتذة جامعيين. وكانت هذه الإنتلجنسيا تلتقي في أندية حزب توده، وكذلك في المقاهي الخاصة بالقرب من دور السينما والمسارح في شمال طهران. وكانت أماكن تجمعهم الرئيسية هي مسرح سعدي لصاحبه نوشين ومقهى فردوسي المفضل لدى صادق هدايت وبُزُرغ علوي. ووفقا لكلمات جريدة التايمز اللندنية، اجتذب حزب توده «الأكثر موهبة والأفضل تعليما في الأجيال الشابة»⁽⁴⁵⁾.

غير أن حزب توده تعرض لنكسات كبرى في 1945 - 1946. وكانت أسباب هذه النكسات هي مطالبة السوفييت بامتياز نفطي في شمال إيران ورعايتهم للحركات الاستقلالية في كردستان وأذربيجان. وقد فاجأ الطلب النفطي حزب توده - خاصة أن نواب الحزب في المجلس كانوا قد أدانوا الحكومة لتوهم لعرضها امتيازات في بلوشستان على الشركات الأمريكية، ومطالبة منظماتهم العمالية في خوزستان بتأميم شركة النفط الأنجلو - إيرانية. وقد حاول حزب توده «تحجيم الضرر»، بالقول إن استعداد السوفييت لتقاسم الأرباح المستقبلية مناصفة هو عرض أكثر من سخي مقارنة بنسبة الـ 20 في المائة التي نتلقاها من البريطانيين. ولكن الطلب، على كل حال، أضحى مصدر حرج وبمثابة اختبار يفصل ما بين اليساريين والوطنيين. وكتب بولارد في تقريره أن العديد من قادة توده قد أبلغوا رئيس الوزراء سرا أنهم يعارضون الطلب السوفييتي، ويدعمون في المقابل السياسة الرسمية بتأجيل كافة المفاوضات النفطية إلى ما بعد الحرب⁽⁴⁶⁾.

وكانت الحركات الكردية والأذربيجانية حتى أكثر ضررا. ففي سبتمبر 1945، منح السوفييت، لأسباب لا يعلمها غيرهم، رعايتهم للمجموعات الكردية والأذربيجانية المطالبة باستقلال مقاطعاتهم. فقد اكتشف جعفر بيشاوري، الشيوعي القديم الذي حرر جريدته الخاصة وازدرى الماركسيين الشباب الذين يقودون حزب توده - اكتشف فجأة «جذوره» الأذربيجانية، وأدرك أن الأذربيجانيين قد حرّموا طويلا من «حقوقهم الوطنية». وبتأييد من السوفييت، أسس حزب أذربيجان الديمقراطي، واستولى على المقاطعة مع متطوعين مسلحين. وقد حدثت «انتفاضة» موازية في كردستان المجاورة. وواصل السوفييت مدّهما بالحماية حتى انسحابهم من إيران في مايو 1946. وقد ساهمت هذه الأزمات أكثر في التفرقة ما بين اليساريين الأوفياء والاتجاه السائد بين الوطنيين. وكشف إيرج إسكندري لاحقا أن قادة توده قد أيدوا علنا الحزبين الديمقراطيّين الأذربيجاني والكرد، من أجل التضامن الاشتراكي مع الاتحاد السوفييتي، ولكن بشكل خاص كانوا لايزالون «مذهولين»، «متفاجئين»، و«مصدومين»⁽⁴⁷⁾. بل وكتبوا حتى رسالة احتجاج للحزب الشيوعي السوفييتي. وكتب أحد القادة لموسكو ملمحا إلى أن المخطط الكارثي بالكامل قد تم طبخه على يد القادة في باكو لتوسعة «مصالحهم الخاصة وإملاءاتهم» على كل من إيران والاتحاد السوفييتي⁽⁴⁸⁾. وقد حاول حزب توده مرة أخرى تحجيم الضرر. فقد جادل الحزب بأن هذه الحركات في المقاطعات تطالب بالاستقلال الإقليمي وبحقوق ثقافية، وليس بالانفصال والاستقلال السياسي. وركز الحزب أيضا على إصلاحاتهم، خاصة في أذربيجان، حيث قدمت حكومة الإقليم حق التصويت للنساء، ووضعت الأساس لجامعة تبريز، وأعدت تسمية الشوارع لتُسمى بأسماء الأبطال المحليين في أثناء الثورة الدستورية، وأعدت أول مشروع إصلاح زراعي في البلاد، ووزعت أراضي الدولة، وصادرت الملكيات الكبيرة، ورفعت من حصة الفلاحين المحاصيين في المحاصيل. غير أن هذه الإصلاحات لم تنجح كثيرا في إنقاذ حكومات المقاطعات بمجرد عودة الجيش المركزي بقوته الكاملة في العام 1946. وقد استمرت حكومتا المقاطعتين لمدة اثني عشر شهرا فقط.

وجهت الحكومة عدة ضربات أخرى لحزب توده. فقد اتهمت الحزب بدعم وتحريض «الانفصاليين»، وأصدرت مذكرات اعتقال بحق قادته، بمن فيهم إيرج

إسكندري الذي أجبر على الذهاب إلى المنفى. وقد نسقت الحكومة، مع البريطانيين، لحركة تمرد بين القبائل الجنوبية - القشقائيين، البختياريين، البوير أحمديين، أكراد كالهور، وعرب كعب مستهدفين منظمات توده في بوشهر، يزد، شيراز، كرمان، وكرمانشاه. وأعلنت الأحكام العسكرية في طهران، وضُيق الخناق على النقابات، وأُغلق العديد من أندية توده ومكاتب الحزب في كل الأنحاء الشمالية من المدينة. بل كان الأكثر قسوة وعنفًا هو استغلال الشاه، في فبراير 1949، محاولة فاشلة من قبل فرد واحد لاغتياله لكي يعلن الأحكام العسكرية في كامل أنحاء البلاد، وحظر حزب توده، وإغلاق صحفه، والقبض على أكبر عدد ممكن من قاداته، وإصدار أحكام غيابية بالإعدام على هؤلاء الذين استطاعوا الهرب. كما اعتُقل عدد من شخصيات المعارضة البارزة مثل قوام الذي لم يكن له أي صلة على الإطلاق بتوده؛ وحظرت الصحف التي تنتقد العائلة المالكة؛ وعقدت جمعية تأسيسية لتعزيز امتيازاته الملكية. وقد أعطته هذه الجمعية السلطة لحل البرلمان، بشرط الدعوة إلى انعقاد برلمان جديد خلال ستة أشهر، كما أعطته سلطة تشكيل مجلس أعلى (*) مكون من ستين عضواً - نصفهم يمكنه تعيينهم، كما نص على ذلك دستور 1906. وقد دعم مجلس شيوخه بالأعيان الكبار في السن، مثل تقي زاده وحكيمي، اللذين كانا على استعداد الآن للتسليم له بالسيطرة التامة على القوات المسلحة. وقد منح مجلس الشيوخ لقب كبير (العظيم) إلى الراحل الشاه رضا، ومنحوه جنازة دولة على الرغم من أن القادة الدينيين رفضوا أن يتم دفن جثمانه في التربة المقدسة في مشهد، أو قم أو مسجد الشاه عبدالعظيم. فدفن بدلا من ذلك في ضريح على الطراز النابليوني في شمال طهران. كما نقل مجلس الشيوخ أيضا - في صمت - الملكيات الواسعة للشاه رضا من الدولة مرة أخرى إلى العائلة المالكة. فاستعاد الشاه سيطرته على المناصرين للقصر. ولذا فليس مدهشا أن العديدين، بمن فيهم السفيران البريطاني والأمريكي، خلصوا إلى أن الشاه قد حول محاولة الاغتيال إلى انقلاب ملكي.

وعلى الرغم من أن نفوذ حزب توده السياسي كان قصير العمر، فقد دام تأثيره الثقافي والفكري. فالحزب هو الذي طرح في إيران مفاهيم مثل السياسة الجماهيرية، والمشاركة الجماهيرية، والتنظيمات الجماهيرية مع خلايا الحزب

(*) مجلس شيوخ. [المترجم].

وفروعه، ومؤتمرات الحزب الجماهيرية ومؤتمراته العامة، والصحف الحزبية، والمكتب السياسي، واللجنة المركزية. وقد استعار الآخرون من دون تردد مصطلحات مثل «الديموقراطية المركزية» و«الديموقراطية الشعبية». نشر توده أول قاموس سياسي باللغة الفارسية ليسهم في ترويج كلمات مثل الاستعمارية، والإمبريالية، والفاشية، والجهة المتحدة، والبرجوازية، والأرستقراطية، وحكم القلة، والرجعية، والتقدم، والجماهير، والكادحين، كما روج لمفهوم الهوية الطبقيّة، الصراع الطبقي، والديناميكية الطبقيّة - وقد راجت هذه المفاهيم بشدة إلى حد أن المحافظين بدأوا في استخدام هذه اللغة، مدعين أن ملاك الأراضي «المحسنين» و«الأبوين» هم الأفضل تأهيلا لحماية الفلاحين والعمال. وعلاوة على ذلك، فقد دعم توده من الاقتناع العام بأن على الدولة مسؤولية أخلاقية في إمداد مواطنيها بحاجاتهم الأساسية. وكان الشعار الشعبي هو: «العمل للجميع، التعليم للجميع، الصحة للجميع». وأصبحت الحقوق مرتبطة أكثر بالديموقراطية الاجتماعية من ارتباطها بشعار الديموقراطية الليبرالية «دعه يعمل دعه يمر». وعلاوة على هذا، فقد طرح الحزب في الحياة السياسية مطلب الإصلاح الزراعي وتحويلا راديكاليا للعلاقات بين الفلاحين وملاك الأراضي. وناصر قضية «الأرض لمن يحرثها». وأخيرا، طرح الحزب في الحياة السياسية فكرة أن النساء ينبغي أن يكون لهن الحقوق نفسها التي للرجال - خاصة الحق في التصويت.

عزز حزب توده أيضا الهوية الوطنية لإيران كحضارة قديمة بمظاهر ثقافية تميزها عن جيرانها. وبينما سخر الحزب من النظريات العنصرية للنظام السابق والجيل السابق، فقد شدد على أهمية إيران ما قبل الإسلام. احتفل الحزب بالاعتدال، وأشاد بإيران القديمة، وصدق على بلاغة الأدب الفارسي - خاصة الشاهنامه. وقد كان نوشين، الكاتب الدرامي المشهور والعضو المؤسس لحزب توده، أول من قدم تأويلا ملحمية الشاهنامه كنص راديكالي، مدينا الملوك ومادحا للمتمردين الشعبيين مثل كاوه الحداد. وبالمثل قام حزب توده بتعظيم الثورة الدستورية كحركة وطنية وديموقراطية بقيادة الإنتلجننتسيا التقدمية. وقد وضع الحزب نفسه ضمن الحكاية البطولية للحركة الدستورية. والأكثر من هذا، رفع توده للمرة الأولى مطلب تأميم

صناعة النفط المملوكة لبريطانيا. ففي مايو العام 1946 كتب القنصل البريطاني في خرمشهر تقريراً، محذراً من أن متحدة لم تتحدث فقط عن المطالبة بقانون شامل للعمل على أساس مبدأ أجر متساو للعمل المتساوي، بل دعت أيضاً إلى التأميم الكامل للصناعة النفطية، متهمة الشركة البريطانية بأنها تستغل «جوهرة إيران» وأنها تنفق على طعام الكلاب أكثر من أجور العمال الإيرانيين⁽⁴⁹⁾. وربما تكون هذه هي المرة الأولى على الإطلاق التي يسمع فيها النداء بتأميم النفط في إيران، لكنها لن تكون المرة الأخيرة.

حركة الوطنيين (1949 - 1953)

أدى تدهور حزب توده في نهاية الأربعينيات إلى تقديم فرصة لبزوغ حركة الوطنيين في بداية الخمسينيات. كانت الحركة بقيادة الشخصية الكاريزمية محمد مصدق الذي كان شخصاً بارزاً في الحياة السياسية الوطنية منذ الحركة الدستورية للعام 1906، حيث خدم كنائب برلماني، وحاكم إقليمي، ووزير قبل أن يرغمه الشاه رضا على التقاعد. وقد عرف بشدة مناصرته لقضيتين رئيسيتين: الدستورية الحازمة في الوطن وبشكل متساو سياسة حازمة لـ «التوازن السلبي» في الخارج للتأكيد على الاستقلال من الهيمنة الأجنبية. وقد جادل مصدق بأن السياسيين التقليديين قد تحدوا وجود إيران بسياساتهم التي تغوي بـ «التوازن الإيجابي» و«الاستسلام» للقوى الكبرى. وقد حذر من أن مثل هذه السياسة تحفز القوى الأخرى على المطالبة بامتيازات مماثلة، وهو ما يعرض السيادة الوطنية للخطر. ولهذه الأسباب، فقد أدان كلا من الاتفاقية الأنجلو - إيرانية للعام 1919 والمفاوضات النفطية في 1945 - 1946 مع كل من الأمريكيين والسوفييت. ولهذه الأسباب نفسها، انشغل بقضية تأميم النفط، وطالب الحكومة بالاستحواذ على الشركة الأنجلو - إيرانية النفطية. وقد أصر على أن لإيران حقاً غير متنازع عليه في السيطرة التامة على إنتاج، ومبيعات، وصادرات مصادرها النفطية.

وفي مجال الشؤون الداخلية، عرف مصدق باعتباره دستورياً متشدداً. وكان قد مثل في شبابه طبقات «الأرستقراطيين» في المجلس الأول. نتيجة لتعلمه في سويسرا، كان مصدق قد كتب أطروحة في القانون تؤيد إدخال الفقه القانوني الغربي بالكامل

في إيران. وقد عارض انقلاب العام 1921 وتأسيس البهلوية، وهو ما أدى إلى سجنه لفترة قصيرة من الوقت، ليبعد بعد ذلك إلى قريته في أحمد آباد التي تبعد نحو مائة ميل عن طهران. وبعد العام 1941، عاد إلى السياسة وأصبح مرة أخرى عضوا بارزا حيث جادل بأن الشاه - مثل نظرائه في بلجيكا وبريطانيا - عليه أن يملك لا أن يحكم. وأكد أن استهداف الشاه استعادة سلطته على القوات المسلحة ينتهك روح ومبادئ الدستور، باستخدام الجيش للتدخل في الانتخابات البرلمانية، وإعادة السيطرة على الأملاك الملكية التي كان قد وعد بإعادتها إلى أصحابها الأصليين. وقد تساءل عن مدى شرعية الجمعية التأسيسية في العام 1949 على أساس أن انتخاباتها كانت مزورة. كما أيد أيضا إدخال تعديلات جذرية على قانون الانتخابات، مثل حظر الجيش من الاقتراب من صناديق الاقتراع، وضمان استقلال اللجان الانتخابية، وتخصيص مقاعد أكثر للحضر - خاصة لطهران⁽⁵⁰⁾، بل وصل إلى حد تأييد حرمان الأميين من التصويت على أساس أن «هذا سوف يعد أفضل طريق لإضعاف القوة الحصينة للقلعة الحاكمة المالكة للأراضي»⁽⁵¹⁾. وعلى الرغم من تصويره عادة على أنه «كاره للإنجلترا»، فهو في الحقيقة كان معجبا من دون أدنى تردد بالحكومة البرلمانية الليبرالية البريطانية في القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من أصوله الأرستقراطية، حصل مصدق على القسم الأكبر من التأييد من الطبقات الوسطى. منحدرًا من صف طويل من المستوفين البارزين، وسليلا مباشرا لمحسن أشتياني الشهير، الذي كان الوزير الرئيسي لدى الشاه فتح علي، قريبا بالدم والمصاهرة لعدد آخر من الأعيان - بمن في ذلك فرمانفرما، وقوام، ووثوق، وبيات، وإمام جمعة طهران. ورغم ذلك، تمتع مصدق بسمعة أنه «غير قابل للإفساد» بسبب إدانته لتبذير زملائه الأرستقراطيين وبسبب أنه كان هو نفسه يعيش نمط حياة الطبقة الوسطى. فقد تجنب استخدام لقبه السلطنة، وكان يفضل لقب دكتور في إشارة إلى درجته العالية التي حصل عليها من أوروبا. وكان معاصروه يميلون إلى تفضيل الإشارة إلى أي شخص حصل على درجة عالية إما بلقب دكتور أو مهندس. وبمجرد انتخابه رئيسا للوزارة، رفض مصدق تقديمه بلقب «صاحب السعادة». ورأت السفارة البريطانية في ذلك دليلا على دماغوجيته، ولا عقلانيته، وتقلبه، بينما تعامل الإيرانيون مع ذلك باعتباره دليلا على أنه ليس كبقية الأعيان.

وفي حملة سياسية ضد كل من البريطانيين والشاه، أسس مصدق الجبهة الوطنية (جبهة ملي) وعبأ فيها طيفا واسعا من أحزاب وجمعيات الطبقة الوسطى. وكانت أكثر المجموعات أهمية حزب إيران، وحزب الكادحين، والحزب الوطني، وجمعية طهران للتجار والحرفيين. وقد بدأ حزب إيران كجمعية للمهندسين لكنه تطور إلى منظمة على مستوى الأمة كلها ببرنامج كان اشتراكيا ووطنيا في الوقت نفسه. وكان الحزب أساسا متحالفا مع توده، لكنه انجذب نحو مصدق بعد العام 1946. وسوف يصبح الدعامة الرئيسية لمصدق، مقدما له أكثر وزرائه الموثوق فيهم، والتكنوقراطيين، بل والداعمين له في الجيش. وكان حزب الكادحين يحتوي على عدد من المثقفين البارزين الذين انشقوا عن حزب توده بسبب المطالب النفطية السوفيتية والأزمات حول أذربيجان وكردستان. وكان الزعماء بينهم جلال أحمد، الكاتب المشهور، وخلييل مالكي، وهو عضو قديم في «الخامسة والثلاثين» والذي كان بارزا في توده ليصبح في السنوات اللاحقة المنظر الإيراني الرئيسي لـ «الطريق الثالث» - الطريق غير الرأسمالي وغير الاشتراكي للتنمية. وكان الحزب الوطني منظمة شوفينية تقتصر على جامعة طهران. وكانت تعزف على عظمة إيران الآرية ما قبل الإسلامية وعودة «الأراضي المفقودة» - خاصة البحرين وأجزاء من أفغانستان والقوقاز. كانت دعايتها، مستلهمة الفاشية، تستهدف الأقليات - خاصة اليهود، والأرمنين، والبهائيين - واتهمتهم بأنهم غير وطنيين و«طابور خامس». ولم تكن الطبقة الوسطى المتعلمة في إيران - مثلها في ذلك مثل نظيراتها في جميع أرجاء العالم - دائما ليبرالية، ومتسامحة، وتقدمية.

كان مصدق يتمتع أيضا بتأييد عدد من الشخصيات البارزة خاصة آية الله السيد أبو القاسم كاشاني، وهو أنشط رجال الدين سياسيا على أيامه. وكطالب في علوم الدين في النجف، ساهم كاشاني في التمرد الشيعي ضد البريطانيين في العراق بداية العشرينيات. كانت هناك شائعة بأن والده، الذي كان رجل دين أيضا، قد قتل في أثناء مقاومته للبريطانيين. وقد سجن كاشاني نفسه عدة مرات - من قبل البريطانيين في العام 1943 بسبب روابطه بـ «الطابور الخامس» الألماني، ومن قبل قوام في العام 1945 لمعارضته المفاوضات النفطية مع السوفييت، ومن

قبل الشاه في العام 1949 لروابط مفترضة مع من سيقال إنه حاول اغتياله. وقد كتبت السفارة البريطانية في تقرير لها أن كاشاني «يحتضن عداوة مريرة تجاهنا» ويمد مصدق بالكثير من «الدعم السياسي الديني» لكنه يمكن شراؤه حيث كان هو وأولاده «مرتشين» ويمكنهم القبول بـ «صفقة» - فيما لو كان العرض المقدم «مربحا بشكل كاف»⁽⁵²⁾.

وإضافة إلى العديد من الصلات مع البازار، كانت لكاشاني روابط غير رسمية مع منظمة فدائيي الإسلام - وهي واحدة من أولى المنظمات الأصولية في العالم الإسلامي. كانت المنظمة تتكون من حلقة ضيقة من رجال الدين الصغار وصبية البازار، ولم تكن منظمة فدائيي الإسلام تطالب فقط بتطبيق الشريعة لكنها كانت على استعداد أيضا لاستخدام العنف ضد من تعتبرهم «زنادقة». وقد قامت في العام 1946 بتقطيع المؤرخ كسروي بفأس حتى الموت بسبب تأليفه كتابا تنتقد التشيع. وفي العام 1949 اغتالت المنظمة هجير، رئيس الوزراء، بعد أن أعلن كاشاني أنه «بهائي متخف». وفي مارس العام 1951، قامت بقتل رزمآرا، رئيس الوزراء، بعد أن أدانه كاشاني لتفاوضه على صفقة نفطية غير مناسبة مع البريطانيين. وفي الأعوام اللاحقة، أطلق فدائيو الإسلام النار وأصابوا وزير الخارجية وهو يعد الذراع اليمنى لمصدق بسبب شكهم في أنه كان بهائيا متخفيا. كما تأمر فدائيو الإسلام لقتل مصدق نفسه بسبب رفضه تطبيق الشريعة ورفضه تعيين مؤمنين حقيقيين في المناصب العليا. لذا فليس غريبا أن البعض قد شكوا في أن فدائيي الإسلام وكاشاني، وعلى الرغم من المظاهر، قد طورا في السنوات الأخيرة روابط سرية مع قوى خارجية.

ومع تأييد الطبقة الوسطى واستخدام إستراتيجيات مثل التقدم بالعرائض وتظاهرات الشارع، كان مصدق قادرا على تعبئة الحركة الجماهيرية للدعوة إلى تأميم صناعة النفط. ومع الإضراب العام الذي قاده حزب توده في صناعة النفط في أبريل 1951، كان بوسع مصدق الضغط على المجلس في مايو 1951 لقبول مشروع قانون تقدم به للتأميم ومنحه التصويت الضروري لتشكيل حكومة تطبق قانون التأميم. ولهذا اعتبر مصدق سيفاً ذا حدين لم يهدد فقط شركة النفط والإمبراطورية البريطانية بل هدد أيضا الشاه واستمرار سيطرته على القوات المسلحة. وقد صرخ متحدث ملكي في المجلس في غيظ⁽⁵³⁾:

إن الحنكة السياسية قد انحطت إلى مرتبة سياسة الشارع. ومن الواضح أن هذا البلد ليس لديه شيء أفضل من أن يعقد اجتماعات في الشارع. فنحن لدينا الآن اجتماعات هنا وهناك، وفي كل مكان - اجتماعات لأجل هذا ولأجل ذاك، ولكل مناسبة، اجتماعات لطلاب الجامعات، وطلاب المدارس العليا، واجتماعات لمن تبلغ أعمارهم سبعة أعوام، بل لمن تبلغ أعمارهم ستة أعوام. أنا مشمئز وتعجب من اجتماعات الشارع هذه.

هل رئيس وزرائنا رجل دولة أم زعيم للغوغاء؟ وما نمط رئيس الوزراء الذي يقول «سوف أتحدث للناس» في كل مرة يواجه مشكلة سياسية؟ لم أجد هذا الرجل مناسباً لهذا المنصب الرفيع أبداً. لكنني لم أتخيل، حتى في أسوأ كوابيسي، أن رجلاً عجوزاً في السبعين من عمره سوف يتحول إلى مثير للغوغاء. والرجل الذي يحيط المجلس بالرعايا هو ليس سوى خطر على الأمن العام.

وكرئيس للوزراء، عمل مصدق على تنفيذ برنامجه. فقد وضع زملاء من الجبهة الوطنية في الوزارات الرئيسية وفي اللجان البرلمانية. وأنشأ شركة النفط الوطنية وبدأ التفاوض مع شركة النفط الأنجلو - إيرانية لنقل سلس للسيطرة على النفط. وحينما قاومت الشركة الأخيرة، أمر شركة النفط الوطنية بالاستيلاء على شركة النفط الأنجلو - إيرانية - آبارها النفطية وخطوط الأنابيب إلى جانب معمل التكرير ومكاتبها في كل أنحاء البلاد. وعندما أخلت الحكومة البريطانية - في مساندة لشركة النفط الأنجلو - إيرانية - كل العاملين في الشركة، وأوقفت بالتالي تصدير النفط من إيران، ورفعت شكوى إلى الأمم المتحدة، ظهر مصدق شخصياً أمام مجلس الأمن، واتهم بريطانيا بالتخريب، وقطع الروابط الدبلوماسية وأغلق قنصلياتها وسفارتها. وقد ردت بريطانيا بتجميد الأصول الإيرانية وتعزيز وجودها البحري في الخليج العربي. ومع نهاية العام 1951 كان مصدق قد تورط في أزمة حقيقية مع بريطانيا. وفي شهادة لاحقة حول كل الأزمة، اعترف المكتب الخارجي بأن مصدق كانت لديه القدرة على تعبئة «الساخطين ضد الطبقة العليا الوثيقة الصلة بالبريطانيين»⁽⁵⁴⁾.

أصبحت الأزمة مع الشاه في الواجهة في منتصف العام 1952، وقد عجلت بها محاولة مصدق إصلاح قانون الانتخاب لإضعاف الملكية والأقطاب ملاك الأراضي الكبار. ومع فشله في إصلاح القانون، أوقف انتخابات المجلس السادس

عشر مباشرة في أعقاب انتهاء المراكز الحضرية من عملية التصويت وكان هناك عدد كاف من النواب لتحقيق النصاب القانوني. وبعد ذلك أثار أزمة مع الشاه بتأكيد على أنه يملك السلطة الدستورية، كرئيس للوزراء، لتعيين وزير الحرب كبقية وزراء الوزارة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تهدد فيها بجدية السيطرة الملكية على الجيش. وعندما قاوم الشاه، أخذ مصدق قضيته مباشرة للرأي العام. وجادل في خطاب وجهه عبر الإذاعة بأنه بحاجة إلى الإشراف على القوات المسلحة للحيلولة دون القوى المجرمة وبين التآمر على فض تأمين النفط. تدفقت الجماهير بسرعة إلى الشوارع، وبعد ثلاثة أيام من الإضرابات العامة وإراقة الدماء، أرغم الشاه على التراجع. وقد عرفت الأزمة باسم أزمة 30 تير (21 يوليو).

أتبع مصدق ذلك بعدة ضربات. فقد أعلن يوم الثلاثين من تير «ثورة وطنية» ويوم «شهداء الوطن». استحوذ على منصب وزير الحرب، وغير اسم الوزارة إلى وزارة الدفاع، وتعهد ألا يشتري سوى أسلحة دفاعية، وعين رئيساً للأركان، وفصل 136 ضابطاً في حملة تطهير، ونقل 15 ألف رجل من الجيش للجندرية، وخفض موازنة الجيش بمقدار 15 في المائة، وعين لجنة برلمانية للتحقيق في الإمدادات العسكرية السابقة. ونقل أيضاً الأملاك الملكية مرة أخرى إلى الدولة، وخفض موازنة القصر، وعين زميلاً له يعد من الأعيان المضادين للملكية كوزير للقصر، ووضع الجمعيات الخيرية الملكية تحت رقابة الحكومة، وحرم على الشاه التواصل مع السفراء الأجانب، وأرغم الأميرة أشرف، توأم الشاه النشطة سياسياً على الذهاب إلى المنفى، ورفض إغلاق الصحف التي تدين القصر باعتباره «وكرًا للفساد، والخيانة، والجاسوسية». وحينما ووجه مصدق بمقاومة في غرفتي البرلمان، حل مجلس الشيوخ وطالب مؤيديه بالاستقالة من المجلس، وبذلك قضى على النصاب القانوني المطلوب. وبحلول يوليو العام 1953، كان بعض زملائه يتحدثون علناً عن لجنة دستورية - مع اختيار دهخدا، مؤلف المعاجم المشهور والمناضل القديم في أثناء الثورة الدستورية، رئيساً لهذه اللجنة - لاستكشاف إمكانية استبدال الملكية بجمهورية ديموقراطية. وقد طالب مصدق نفسه بإجراء استفتاء للمصادقة على حل البرلمان⁽⁵⁵⁾:

إن شعب إيران - وليس أي أحد آخر - له الحق في الحكم في هذه القضية. لأن الشعب هو من أوجد قوانيننا الأساسية، ودستورنا، وبرلماننا، ونظامنا الوزاري. ويجب أن نتذكر أن القوانين خلقت من أجل الشعب، ولم يخلق الشعب من أجل القوانين. إن للأمة الحق في التعبير عن آرائها، وفيما لو أرادت، فلها الحق في أن تغير القوانين. ففي بلد ديمقراطي ودستوري الأمة هي الحاكم الأعلى.

الانقلاب (1953)

كثيرا ما صُوّر انقلاب العام 1953 على أنه مغامرة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لمنع انضمام إيران إلى الشيوعية الدولية. وفي الحقيقة، كانت مغامرة مشتركة بريطانية - أمريكية للحفاظ على احتكارات النفط العالمية. وخلال كل مراحل هذه الأزمة، كانت القضية المركزية هي من يسيطر على إنتاج وتوزيع، وبيع النفط. وعلى الرغم من أن كلمة «سيطرة» تم تجنبها بكل حزم في الإعلانات العامة، فقد كانت إلى حد كبير هي المصطلح المعمول به في التقارير السرية التي صدرت في كل من لندن وواشنطن. ففي لندن، كان لدى شركة النفط الأنجلو - إيرانية في إيران أكبر معمل تكرير في العالم، وثاني أكبر مصدر للنفط الخام، وثالث أكبر بلد من حيث الاحتياطيات النفطية. كما أمدت الخزانة البريطانية بـ 24 مليون جنيه إسترليني في شكل ضرائب و 92 مليون جنيه إسترليني من النقد الأجنبي؛ وأمدت البحرية البريطانية بـ 85 في المائة من حاجاتها من الوقود؛ ونحو 75 في المائة من الأرباح السنوية للشركة - معظمها يذهب إلى مساهميه في إنجلترا إلى جانب مشروعاتها النفطية في الكويت، والعراق، وإندونيسيا. وبالنسبة إلى واشنطن - إلى جانب لندن كذلك - فإن سيطرة الإيرانيين ستكون لها عواقب كارثية بعيدة المدى. فهي لن تكون ضربة مباشرة لبريطانيا فقط، بل إنها سوف تمنح السيطرة لإيران. ويمكنها بذلك أن تلهم دولا أخرى - خاصة إندونيسيا، وفنزويلا، والعراق - لأن تحذو حذوها، وبهذا تنقل السيطرة بشكل حاد على أسواق البترول العالمية بعيدا عن أيدي الشركات الأمريكية لمصلحة الدول المنتجة. وسوف يهدد ذلك الشركات الأمريكية وكذلك

الشركات الغربية الأخرى - إلى جانب حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد كانت المذكرات السرية البريطانية واضحة جدا في التعبير عن تلك المخاطر البعيدة المدى:

إن إيران سوف تكتفي برؤية الصناعة تدار عند مستوى منخفض من دون الإدارة الأجنبية. وهذا يثير مشكلة: إن أمن العالم الحر يعتمد على كميات كبيرة من نفط الشرق الأوسط. وإذا انتشر هذا الموقف الإيراني إلى المملكة العربية السعودية أو العراق، فسوف ينهار كامل هيكل الصناعة إلى جانب انهيار قدرتنا على الدفاع عن أنفسنا. لهذا فإن خطر شراء البترول المنتج على نطاق أقل سيكون محملا بنتائج خطيرة⁽⁵⁶⁾.

سيكون الأثر الأول للتأميم هو وضع السيطرة في أيدي فارسية. من وجهة النظر البريطانية فإن المشكلة الحالية لم تكن تخص فقط مصير أحد الموارد الرئيسية، بل إنها قضية تخص المورد الرئيسي في حقل المواد الأولية. فالتحكم في هذا المورد له الأهمية العليا. وقد جرى توضيح هذه النقطة بالفعل فيما يتعلق بأهمية هذا المورد لميزان مدفوعاتنا ولبرنامج إعادة التسلح، لكن في مجال المفاوضات الثنائية فإن خسارة هذا، مصدرنا الرئيسي الوحيد من المادة الأولية، سوف تكون له نتائج لا يمكن تقريبا تقديرها حق قدرها. وفضلا على ذلك، فإنه لأمر زائف افتراض أن هناك تطابقا في المصالح بين العالم الغربي والدولة الفارسية حول الكم المطلوب إنتاجه من النفط ولمن يُباع وبأي شروط. إذ يمكن للفارسيين أن يحصلوا على كل النفط والعملات الصعبة التي يحتاجون إليها من مستوى عمليات أقل بكثير من القائم حاليا. ولكل هذه الأسباب، فإن المملكة المتحدة عليها أن تبقي سيطرتها على الموارد الحقيقية المذكورة⁽⁵⁷⁾.

كان البريطانيون على استعداد لزيادة الإتاوة، ومشاركة الإدارة مع شركات غربية أخرى، وحتى القبول بمبدأ التأميم مادام لا يوضع فعليا موضع التطبيق وبقاء السيطرة الحقيقية بعيدا عن الأيدي الإيرانية. وقد أقر السفير البريطاني بأن لندن كانت مستعدة لأن تذهب إلى أبعد من صفقة الـ 50/50 وأن تعطي لإيران ما يصل إلى 60 في المائة من الأرباح مادامت قد بقيت «السيطرة» الحقيقية في الأيدي الغربية: «يبدو أنه من غير المحتمل أن نتفق مع إيران (فيما يتعلق بمسألة

السيطرة).. وينبغي أن نحتفظ بالسيطرة الفعالة. لقد استكشفنا عددا من الحيل لتغطية هذه الحقيقة الصعبة لكننا وجدنا أنها إما خطرة جدا وإما شفافه جدا بحيث يصعب على الفارسيين القبول بها»⁽⁵⁸⁾.

في العلن، جاهد البريطانيون على أساس فكرة استحالة التوصل إلى اتفاق بسبب أن مصدق كان «متعصبا»، و«مجنونا»، و«غريب الأطوار»، و«غير متزن»، و«مراوغا»، و«ديماغوجيا»، و«عشيا»، و«صبيانيا، ذا عقلية أحادية»، و«مثيرا للشغب»، و«متقلبا»، و«غير مستقر»، و«ذا عواطف باطنية»، و«متهورا»، و«شرقيا مخادعا»، و«غير قادر على مواجهة الحقائق»، و«ديكتاتوريا»، و«مصابا برهاب كره الأجانب»، و«روبسييريا»^(*)، و«فرانكشتينيا»، و«غير مؤهل للاستماع إلى صوت العقل والحكمة»، و«تحكمه عقدة الاستشهاد». وقد أبلغ السفير البريطاني نظيره الأمريكي أن الوضع في إيران - كما في هاييتي - «غير ناضج» لذا فالبلد بحاجة إلى أن يبقى في قبضة أجنبية قوية لمدة عقدين آخرين على الأقل⁽⁵⁹⁾. وقد حذر درو بيرسون - عميد الصحفيين الأمريكيين الموقر - من أنه سيكون من الخطير جدا بالنسبة إلى أمريكا بأن تكون هناك أزمة طاقة وأن يكون مستقبل «العالم الحر» في أيدي رجال كمصدق ووزير خارجيته الذي اتهمه خطأ بأنه متهم بالفساد ورشوة المحكمة. وقد شرح «مثل هؤلاء الرجال، سوف يقررون ما إذا كان علينا تقنين استخدام النفط - أو من المحتمل كذلك ما إذا كنا سنذهب إلى الحرب العالمية الثالثة»⁽⁶⁰⁾. وقد روج الملحق الصحفي البريطاني في واشنطن إشاعة عن أن مصدق «منغمس من دون حدود في تعاطي الأفيون»⁽⁶¹⁾. وجاء في مذكرة مكتوبة بخط اليد في المكتب الخارجي بشكل عابر أن سفارة طهران ترسل إلى الملحق الصحفي لواشنطن «إمدادا منتظما من السموم لإذاعة البي بي سي». وقد أضافت المذكرة أن واشنطن كانت «تستغل هذا السم بالكامل»⁽⁶²⁾. وقد ادعت الحكومتان البريطانية والأمريكية بالخطأ كذلك أن مصدق قدم العديد من التنازلات لحزب توده، وعين العديد من المتعاطفين معه في إدارته، وتفاوض سرا مع الاتحاد السوفييتي، غير أن المكتب الخارجي أقر في مذكرات خاصة بأن

(*) نسبة إلى ماكسمليان روبسبير (1758 - 1794) السياسي الفرنسي الذي عرف بمناصره لعهد الإرهاب والقضاء على كل من اعتبرهم من أعداء الثورة الفرنسية - [المحررة].

حزب توده لا يمثل تهديدا حقيقيا⁽⁶³⁾. وبالمثل، أقر دين أتشيسون، وزير خارجية ترومان، لاحقا بأن خطر حزب توده المفترض لم يعتبر خطرا جديا أبدا⁽⁶⁴⁾.

اختلف البريطانيون والأمريكيون حول التوقيت والتكتيكات أكثر من اختلافهم حول المصالح والإستراتيجية. فبينما جادل البريطانيون باستمرار وبإصرار منذ البداية بأن مصدق لن يتخلى أبدا عن قضية السيطرة، استغرق الأمريكيون أربعة عشر شهرا - من أبريل العام 1951 حتى يوليو العام 1952 - في البحث عن طرق لإقناعه أو الاحتياال عليه للتوصل إلى «حل وسط»، حيث يمكن لإيران نظريا أن تبقي على تأميم الصناعة، لكنها تسلم من الناحية العملية الإدارة الفعلية للصناعة إلى اتحاد من شركة النفط الأنجلو - إيرانية وشركات نفطية غربية رئيسية أخرى. لم توافق واشنطن على وجهة النظر البريطانية بأن الطريقة الوحيدة للتعامل مع مصدق هي الإطاحة به إلا بحلول أزمة يوليو العام 1952. في اليوم التالي لهذه الأزمة، كتب السفير الأمريكي في تقريره أن «بوسع انقلاب عسكري أن ينقذ الموقف»: «إنه يتملق الرعاع باعتبارهم مصادر قوته، وأنا أخشى، أن هذا يجعل من المستحيل على أي خليفة له إزاحته من منصبه عن طريق الأساليب الدستورية العادية»⁽⁶⁵⁾.

بدأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA ونظيرتها البريطانية M16 (SIS)، نهاية العام 1952 بوضع خطط لانقلاب عسكري. وقد قدم كل منهما للخطة موارد رئيسية. فقد كان لدى البريطانيين شبكة قديمة وواسعة منتشرة داخل إيران. وكان لديهم عدد من الخبراء الذين يجيدون التحدث باللغة الفارسية - بعضهم كان قد عمل داخل أو عن إيران لمدة تزيد على ثلاثين عاما. وكانت لديهم أيضا اتصالات بضباط الجيش الكبار. وعبر السنوات، كانت إدارة المخابرات البريطانية قد جمعت ثبوتا شاملا بأهم الشخصيات العسكرية مع توضيح ميولهم السياسية، وعلاقاتهم العائلية، وتاريخهم المهني، ونقاط ضعفهم الشخصية. وقد أثبتت هذه المعلومات أنها لا تقدر بثمن خصوصا أنه لم يكن على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن تزعج نفسها بجمع مثل هذه المعلومات. وكان واحدا من الدروس التي خرجت بها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من هذه المغامرة هو ضرورة تجميع ملفات مماثلة للبلدان الأخرى: «نحن نريد معلومات شخصية مهما بدت تافهة»: «من هو هذا الضابط، وما الذي يجعله غاضبا، ومن هم أصدقاؤه، وهلم جرا»⁽⁶⁶⁾. وفي أثناء

ذلك، ساهم الأمريكيون في سفارتهم الضخمة نحو مائة من المستشارين المغروسين في الجيش الإيراني وفي الجندرية، وضباط صغار، العديد منهم من قادة الدبابات، تدريبوا حديثا في الولايات المتحدة، وشبكة سرية في بازار طهران، خصوصا في النوادي الرياضية، المعروفة باسم الزورخانات. وأرسلت أيضا وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى طهران كيرت روزفلت الذي، باعتباره من عائلة ذائعة الصيت، كان بإمكانه طمأنة الشاه إلى أن واشنطن سوف تقدم معونات مالية سخية بعد وقوع الانقلاب، مع اتفاقية نفطية تحفظ ماء الوجه، ومع ضمانات بحماية الملكية. وفي الحقيقة، لم يلزم الشاه نفسه بالخطة حتى وقع رأس الانقلاب الجنرال فضل الله زاهدي، على خطاب مسبق بالاستقالة من منصبه المستقبلي كرئيس للوزارة. فلم يكن لدى الشاه أدنى رغبة في أن يستبدل مصدق بجنرال خطر محتمل.

حدث الانقلاب في يوم الثامن والعشرين من مرداد (19 أغسطس). فبينما قدمت عصابات من زورخانات بازار - تم تشجيعهم ومساندتهم من قبل وعاظ مرتبطين بآيات الله بهبهاني الملكي النزعة وربما من قبل آية الله كاشاني - المؤثرات الصوتية، اقتحمت 32 دبابة شيرمان مركز طهران، وحاصرت المواقع الرئيسية المهمة، وبعد معركة استمرت نحو ثلاث ساعات مع ثلاث دبابات تحمي بيت مصدق ومحطة الراديو الأساسية، أعلن عن الجنرال زاهدي باعتباره رئيس الوزارة الشرعي المعين من قبل الشاه. ووفقا لشهادة شاهد عيان، جرى تجميع «حشد متنافر» من نحو خمسمائة شخص مع تعزيزه بنحو ألفين من العاملين بالجيش يرتدون الزي المدني⁽⁶⁷⁾. وقد قدرت صحيفة نيويورك تايمز أن المعركة قد خلفت أكثر من ثلاثمائة قتيل⁽⁶⁸⁾. ورغم ذلك مدح الشاه يوم الثامن والعشرين من مرداد باعتباره يوما غير دموي بل ثورة أبطال لأجل حماية مليكهم المحبوب. وأبلغ الرئيس أيزنهاور - ومن دون أي نغمة سخرية - الأمريكيين أن «الشعب» الإيراني قد «نجح بفضل» «ثورته ضد الشيوعية» و«بحبه الجارف للعائلة المالكة»⁽⁶⁹⁾.

وقد ترك انقلاب العام 1953 وراءه ميراثا عميقا وممتد الأثر. فبتدبيره لمصدق، سوف يصبح الشاه مسكونا بروحه - التي يمكن مقارنتها بالأبطال القوميين المعاصرين له مثل غاندي، وناصر، وسوكارنو. وقوض الانقلاب بدرجة خطيرة شرعية العائلة المالكة - خصوصا في وقت كان الحكم الجمهوري قد انتشر في العالم

بالفعل. وقد ربط الانقلاب بين الشاه والبريطانيين، وشركة النفط الأنجلو - إيرانية، والقوى الإمبريالية. كما ربط بين الجيش وهذه القوى الإمبريالية نفسها - خصوصا وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وإدارة المخابرات البريطانية. لطخ الانقلاب الأمريكيين بالفرشاة البريطانية - إذ بدأ الإيرانيون يرون أن العدو الإمبريالي الرئيسي ليس فقط بريطانيا بل بريطانيا في تعاونها الوثيق مع أمريكا. وقد دمر الانقلاب الجبهة الوطنية وحزب توده - حيث عانى الاثنان من اعتقالات واسعة لأعضائهما، وتدمير منظماتهما، حتى الذهاب إلى حد إعدام قادتهما. وقد مهد هذا التدمير الطريق للظهور اللاحق للحركة الدينية. ومعنى آخر، ساعد الانقلاب على أن تحل «الأصولية» الإسلامية محل القومية، والاشتراكية، والليبرالية. وفي وقت الحكم الجمهوري، والقومية، والحياد، والاشتراكية، أصبحت عائلة بهلوي الملكية ملازمة ومترافقة على نحو مमित مع الإمبريالية، ورأسمالية الشركات، والتحالف الوثيق مع الغرب. ويمكن للمرء المجادلة بأن الجذور الحقيقية لثورة 1979 تعود إلى العام 1953.

ثورة الشاه محمد رضا البيضاء

إن للملكية معنى خاصا بالنسبة إلى
العائلات الإيرانية. إنها جزء من أسلوب
حياتنا. لقد كانت جزءا لا يتجزأ من
تاريخنا لمدة 2500 سنة.

الإمبراطورة فرح

إن خطأ الشاه الوحيد حقيقة كونه
عظيما للغاية بالنسبة إلى شعبه -
وأفكاره عظيمة للغاية بالنسبة إلينا.

أسد الله علام، وزير البلاط

مهاور: «جلالتك، أين ذهب مؤيدوك؟
الشاه: «فتشني».

لقاء صحافي في العام 1978

توسع الدولة (1953 - 1975)

استأنف الشاه محمد رضا بعد العام 1953 ما
كان والده قد أرغم على تركه في العام 1941. فقد

«صممت الثورة البيضاء لاستباق ثورة
حمراء، وعوضا عن ذلك، فقد مهدت
الطريق لثورة إسلامية»

المؤلف

استأنف القيادة بالسرعة القصوى لأجل توسعة الأعمدة الثلاثة التي تقيم الدولة: الجيش، والبيروقراطية، ونظام محسوبية القصر. ومن عدة أوجه، تعد فترة حكمه استمرارا لوالده - مع بعض التعديلات الطفيفة. فبينما كان الوالد قد حكم خلال عصر الفاشية وتحدث عن جعل القطارات تتحرك في ميعادها المضبوط، عاش الابن في أوج الحرب الباردة، وبهذا فقد ابتعد عن لغة الحكم الفردي والعنصرية. ولكن حتى هو، في قمة قوته، لم يستطع مقاومة إضافة اللقب الجديد، آريا مهر (شمس الآرين) إلى قائمة الألقاب الملكية التي تمجده. لقد حقق الشاه محمد رضا حلم الشاه رضا ببناء هيكل دولة ضخم.

تحقق هذا الحلم بفضل ارتفاع العائدات النفطية. وقد ارتفعت تلك العائدات جزئيا بسبب زيادة الإنتاج - أصبحت إيران رابع أكبر بلد منتج للنفط في العالم وثاني أكبر مصدر له، وجزئيا بسبب اتفاقية الاتحاد في العام 1954 التي منحت إيران نسبة 50 في المائة من الأرباح؛ ولكن الجزء الأكبر من ارتفاع هذه العائدات يعود إلى استغلال منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) للحرب العربية - الإسرائيلية في العام 1973 لترفع أسعار النفط الدولية بمقدار أربعة أضعاف. وقد ارتفعت العائدات النفطية الإيرانية من 34 مليون دولار أمريكي في العام 1954 - 1955 إلى 5 مليارات دولار في العام 1973 - 1974، وارتفعت أكثر إلى 20 مليار دولار في العام 1975 - 1976. وخلال هذه الأعوام الثلاثة والعشرين، أمد النفط إيران بأكثر من 55 مليار دولار. وقدم للحكومة في المتوسط أكثر من 60 في المائة من إيراداتها السنوية و70 في المائة من عائداتها من النقد الأجنبي. أصبحت إيران دولة بترولية - أو، كما قد يقول البعض، دولة ريعية - بكل ما يحمله هذا المصطلح من معنى⁽¹⁾.

(الجدول - 8): العائدات النفطية، 1954 - 1976

السنة	العائدات النفطية (بالمليون دولار أمريكي)	العائدات النفطية كنسبة مئوية من عائدات النقد الأجنبي
1954 - 1955	34.4	15
1956 - 1957	181	43
1958 - 1959	344	60
1960 - 1961	359	60

70	437.2	1963 - 1962
76	555.4	1965 - 1964
65	968.5	1967 - 1966
53	958.5	1969 - 1968
54	1200	1971 - 1970
58	2500	1973 - 1972
66	5000	1974 - 1973
72	18000	1975 - 1974
72	20000	1976 - 1975

المصدر:

F. Fesharaki, Development of Iranian Oil Industry (New York: Praeger, 1976), p. 132.

ومن بين الأعمدة الثلاثة التي تقيم دولة بهلوي، استمر الجيش في تلقي معاملة تفضيلية. فقد دشن الشاه العهد الجديد بإعادة تسمية وزارة الدفاع إلى وزارة الحرب؛ لكي يبين بوضوح أنه ليس للمدنيين التطفل على الشؤون العسكرية. أصبحت إيران واحدة من الدول القليلة في العالم التي لها وزارة حرب بدلا من وزارة دفاع. وفي الفترة بين العامين 1954 و1977، نمت ميزانية الجيش بمقدار 12 ضعفا وارتفعت نسبتها في الميزانية السنوية من 24 في المائة إلى 35 في المائة - من 60 مليون دولار في العام 1954 إلى 5.5 مليار دولار في العام 1973، ثم ارتفعت أكثر إلى 7.3 مليار دولار في العام 1977. وقد توسع عدد القوات من 127 ألف رجل إلى 410 آلاف. وبحلول العام 1977، كان لدى الجيش العادي ما يزيد على 220 ألف رجل، والقوة الجوية 100 ألف، والجندرية 60 ألفا، والبحرية 25 ألفا. ذهب الجزء الأكبر من الميزانية العسكرية إلى الأسلحة بالغة التعقيد والحدثة. وقد سخر تجار السلاح من أن الشاه كان يلتهم ما يحملونه من كتيبات تعرض الأسلحة بالطريقة نفسها التي كان الرجال الآخرون يقرأون بها مجلة بلاي بوي. وبحلول العام 1975، كان لدى الشاه أكبر بحرية في الخليج العربي، وأكبر قوة جوية في غرب آسيا، وخامس أكبر جيش في العالم كله. وقد تضمنت ترسانته من

الأسلحة أكثر من ألف دبابة حديثة، وأربعمئة طائرة هليكوبتر، وثمانين طوافة، ومئة قطعة مدفعية بعيدة المدى، وألفين وخمسمئة صاروخ مافريك، ومئة وثلاثا وسبعين طائرة قتالية إف فور F4، ومئة وإحدى وأربعين إف فايف إس F5S وعشر طائرات إف فورتين و10 طائرات نقل بوينغ 707. وقد قدر تقرير للكونجرس في الولايات المتحدة أن المشتريات العسكرية الإيرانية كانت «الأكبر في العالم»⁽²⁾. وكان كل ذلك لم يكن كافيا، فوضع الشاه قائمة بطلبات تسليح جديدة في العام 1978 تصل قيمتها إلى 12 مليار دولار. وتتضمن هذه القائمة 160 طائرة إف 16، و80 إف 14، و209 إف 4، و3 مدمرات بحرية، و10 غواصات نووية - وهو ما يجعل إيران قوة في المحيط الهندي كما هي عليه في الخليج العربي. كما وقع الشاه أيضا عقودا مع الأوروبيين الغربيين لبناء محطات نووية - وبتضمنات عسكرية واضحة. وقد ذكر تقرير للكونجرس⁽³⁾:

يفوق الإنفاق العسكري لإيران ذلك الإنفاق في جميع الدول القوية في المحيط الهندي، شاملا في ذلك أستراليا، وإندونيسيا، وباكستان، وجنوب أفريقيا والهند. كما يخطط الشاه أيضا لإنفاق ما يقدر بنحو 33 مليار دولار (يقول بعض الخبراء إن هذا ربما يزيد ثلاثة أضعاف) من أجل بناء نحو 20 مفاعلا نوويا بحلول العام 1994. ولو جرى بناء هذه المفاعلات مع مساعدة ألمانية، وفرنسية، وأمريكية، فإنها ستجعل من إيران أكبر منتج للطاقة النووية في كامل منطقة المحيط الهندي.

ولم يقصر الشاه اهتماماته العسكرية على مشتريات الأسلحة. فقد استمر اهتمامه الشديد بكل الأمور العسكرية - في التدريب، والمناورات، والثكنات، وتوفير الحالة المعيشية الطيبة عامة للضباط. وقد أغدق عليهم الرواتب، والمعاشات التقاعدية الجيدة، والمزايا الجانبية، التي تشمل توفير المنازل المريحة، والزيارات المتعددة للخارج، والعلاوات الدورية، وتوفير التسهيلات الطبية الحديثة، ومراكز بيع السلع بأسعار مخفضة، ومنح عقارية وأراضي. وقد مارس وظائف الدولة من خلال الزي العسكري، حيث نصب الضباط في المراكز الإدارية العليا، وراقب بنفسه الترقيات فيما فوق رتبة الرائد؛ ومدح هيئة الضباط على إنقاذهم البلاد في العام 1953 في هذا «اليوم المبارك» في 19 أغسطس (الثامن والعشرين من مرداد). وقد

جرى الاحتفال بهذا اليوم كل عام واعتبر إجازة وطنية. وأصبح الجيش والملكية مغزولين معا إلى حد أن الشاه، في أحد اللقاءات مع أكاديمي أجنبي، عبر عن نفسه - وعن غير قصد - ليس باعتباره هو الدولة، على نمط لويس الرابع عشر، ولكن على أنه الجيش مثلما فعل والده⁽⁴⁾.

اتخذ الشاه أيضا إجراءات لاستباق أي محاولة للانقلاب العسكري. ومن خبرته الشخصية، كان لديه خوف صحي من الكولونيلات الذين يحومون في الخلفية. وقد حظر على قادة الأفرع وكذلك قادة الأجهزة الأمنية التواصل مع بعضهم البعض مباشرة⁽⁵⁾. فجميع الاتصالات كانت تتم من خلال قناة القصر الملكي. وقد عين أفراد العائلة المالكة والضباط الذين تفتقر شخصياتهم «للقدرة على التأثير» في قيادة كل المناصب العسكرية الرئيسية⁽⁶⁾. كان لهذا آثاره الكارثية في العام 1978 - 1979. لقد وسع من الحرس الإمبراطوري ليصل عددهم إلى أكثر من 8 آلاف من الرجال المدربين تدريباً جيداً؛ وأنشأ جهاز مراقبة بقيادة صديقه منذ الطفولة الجنرال فردوست لكي يراقب كل نخبة البلاد؛ ودعم مكتب J2 - فرع المخابرات التابع للجيش النظامي؛ والأكثر أهمية، أنه بمعاونة جهاز مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي وجهاز الموساد الإسرائيلي أسس في العام 1957 وكالة استخبارات جديدة. وهي الوكالة المعروفة باختصارها بالأحرف الفارسية سافاك، والتي نمت في نهاية المطاف لتضم نحو 5 آلاف من العاملين وعددا غير معروف من المخبزين العاملين لبعض الوقت. ويدعي البعض أنه من بين كل 450 ذكرا في إيران كان هناك مخبر للسافاك⁽⁷⁾. ومع قيادتها لمدد طويلة من الزمن عن طريق الجنرال نعمة الله نصيري، وهو شخص آخر من محاسيب القصر، كان لدى السافاك القدرة على مراقبة كل الإيرانيين - بمن في ذلك الضباط الكبار - وفرض الرقابة على وسائل الإعلام، وتصفية الطلبات المقدمة للحصول على وظائف حكومية، وحتى التعيينات في الجامعة، واستخدام كل الوسائل المتاحة، بما في ذلك التعذيب والإعدامات العاجلة، للتعامل مع المحتجين السياسيين. وسريعا ما خلفت السافاك بيئة أوروبية^(*) حيث لم يكن مسموحا للمثقفين بالتلفظ باسم ماركس. ووفق كلمات صحافي بريطاني، كان السافاك هو «عين

(*) نسبة إلى الروائي البريطاني جورج أورويل الذي كتب رواية «1984».

وأذن الشاه، وحينما يكون ذلك ضروريا، قبضته الحديدية أيضا»⁽⁸⁾. وكان مدير السافاك - على الرغم من أنه يخضع اسميا لإشراف رئيس الوزراء - يلتقي بالشاه على انفراد كل صباح. وقد كتبت فرانسيس فيتزجيرالد، المؤلفة المعروفة وابنة أخت السفير الأمريكي، عن خبراتها في إيران في العام 1974 في مقال بعنوان «إعطاء الشاه كل ما يحتاج إليه»⁽⁹⁾:

كان للسافاك عملاء في قاعة الاستقبال في كل فندق، وفي كل إدارة حكومية، وفي كل فصل دراسي في الجامعة. وفي المقاطعات، كان السافاك يدير خدمات جمع معلومات مخبرية سياسية، وفي الخارج كان يفتش على كل طالب إيراني... ولا يمكن للإيرانيين المتعلمين أن يثقوا بأي شخص خارج دائرة الأصدقاء المقربين، وبالنسبة إليهم ففعل ذلك كان مماثلا من حيث أثره كأن كل شخص آخر قد أصبح عضوا في هذه الدائرة. وقد كثف السافاك هذه المخاوف بعدم وجود محاسبة له على أفعاله. فالناس يخفون في إيران، واختفاؤهم لا يوثق... يقول الشاه إن حكومته ليس لديها سجناء سياسيون. (فالشيعيون، كما يشرح هو، ليسوا سياسيين خارجين على القانون، ولكنهم مجرمون عاديون)، بينما تقدر منظمة العفو الدولية أن هناك نحو 20 ألفا منهم.

وكان توسع الشاه في البيروقراطية الحكومية مؤثرا هو الآخر. ففي هذه السنوات، رفع عدد الوزراء كاملي الصلاحية من 12 إلى 20 - شاملا في ذلك وزارات جديدة للطاقة، والعمل، والرفاه الاجتماعي، والشؤون القروية، والتعليم العالي، والفنون والثقافة، والسياحة، والإسكان والتشييد الحضري. وبحلول العام 1975، وظفت الدولة أكثر من 304 آلاف موظف مدني إضافة إلى زهاء مليون عامل من ذوي الياقات البيضاء والزرقاء. وكان مكتب رئيس الوزراء، الذي يشرف على الخطة وهيئة الموازنة وكذلك القواعد الدينية، يوظف 24 ألفا. ووزارتا التعليم والتعليم العالي توظفان معا 515 ألفا، وتتبعهما 26 ألف مدرسة ابتدائية، و1850 مدرسة ثانوية، و750 مدرسة مهنية، و13 جامعة. وكانت وزارة الداخلية توظف 21 ألف موظف، وأعيد رسم الخريطة الإدارية للبلاد، بحيث جرت زيادة عدد المقاطعات من عشر إلى إحدى وعشرين مقاطعة، وتقسم هذه المقاطعات إلى 400 حي

إداري، لكل منها عمدة، أو رئيس قرية، أو مجلس قروي يُعين من المركز. ولأول مرة في التاريخ، وصلت يد الدولة ليس فقط إلى داخل المدن والبلدات ولكن بعيدا في أغوار القرى والكفور القروية. وبحلول العام 1977، كانت الدولة تدفع مباشرة راتب واحد من كل اثنين موظفين بدوام كامل في البلاد.

وكانت الدولة تمول أيضا بشكل غير مباشر عددا من المؤسسات شبه الحكومية: البنك المركزي، وبنك التنمية الصناعية والمناجم، وهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية الوطنية، وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وشركة الأفلام الوطنية. ومع منتصف السبعينيات، حاولت الدولة الوفاء بالطلب المتزايد على الأفلام الشعبية بإنتاج ما يزيد على خمسين فيلما سنويا. وعلى الرغم من أن أغلب هذه الأفلام كان تصنيفها على أنها من رتبة B أنتجت لكي تنافس أفلام بوليوود الهندية، فإن قلة منها، كانت لافتة للنظر لمحتواها الاجتماعي مثل غاو (البقرة) وتنغسير، بحيث حققت نجاحا فوريا بين صفوف الإنتلجنسيا. ويقوم فيلم غاو على أساس قصة قصيرة كتبها الكاتب المسرحي الراديكالي غلام حسين سعيدي، تصور الفقر القروي. أما تنغسير فقد اقتبس من قصة قصيرة واسعة الانتشار كتبها في الأربعينيات صادق تشوبك، الذي كان آنذاك متعاطفا مع حزب توده، وهي تصور الكفاح البطولي لفلاح جرد من ملكيته ليأخذ على عاتقه تصحيح الممارسات غير العادلة التي يمارسها وسطاء السلطة المحليون، ومن بينهم رجال الدين، ومقرضو الأموال، ومسؤولون حكوميون. وكان إقليم تنغسير في الجنوب مشهورا بتسببه في مصاعب كبيرة للبريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى. وفي الأعوام اللاحقة، حينما سأل واحد من صناع الأفلام البارزين عن كيف يمكن تفسير أن أفضل الأفلام التي أنتجت خلال تلك الفترة كانت من إنتاج الدولة، أجاب بأن صناع الأفلام، باعتبارهم من الإنتلجنسيا، كان لديهم إحساس بالمسؤولية عن إنتاج فن يتضمن واقعية اشتراكية ونقدا اجتماعيا⁽¹⁰⁾.

أما العمود الثالث، محسوبية البلاط، فقد شهد بدوره نموا مؤثرا مساويا. وقد بدأت مؤسسة بهلوي التي تأسست في العام 1958 بوصفها مؤسسة خيرية معفاة من الضرائب، في إدارة أملاك الشاه السابق الموقوفة نيابة عن الدولة. وبعد ذلك دمجت معظم الأصول الثابتة للشاه الحالي أيضا وكذلك الأصول الثابتة

لأربعة وستين فردا آخر من أفراد العائلة المالكة، الذين تلقى العديد منهم عمولات مجزية للخدمة في مجالس إدارات الشركات. وقد تلقت المؤسسة دعما آخر حينما بدأت في اقتطاع مبالغ كبيرة من عائدات النفط السنوية. وفي قمة نشاطها، كانت لدى مؤسسة بهلوي أصول تقدر قيمتها بأكثر من 3 مليارات دولار، مع أسهم لها في 207 شركات تنشط في فروع متعددة مثل المناجم، والتشييد، وتصنيع السيارات، والأعمال المعدنية، والأعمال الزراعية، والتصنيع الغذائي، والنظام المصرفي، والتأمين، والسياحة (كازينوهات، كازينوهات، والفنادق الكبرى). وكانت لها أيضا أسهم في شركات دولية مثل كروب وجنرال إلكتريك. وكانت محفظة الشاه المالية الشخصية تقدر بما يزيد على مليار دولار. وقدرت الأصول الإجمالية للعائلة المالكة بما يزيد على 20 مليار دولار⁽¹¹⁾. وقد كتبت صحيفة النيويورك تايمز في أحد تقاريرها في العام 1979: «خلف واجهة النشاطات الخيرية كان يتم استخدام المؤسسة ظاهريا في ثلاث طرق: مصدر لتمويل العائلة المالكة، ووسائل للسيطرة على الاقتصاد، وقناة لمكافحة المؤيدين للنظام»⁽¹²⁾. وقد وصفت المعارضة في الداخل هذه المؤسسة بأنها أخطبوط عملاق تمتد أذرعه إلى كل مجالات النشاط الاقتصادي.

استخدم الشاه الجيش، والبيروقراطية، ومحسوية البلاط لتحزيم الوزارة والبرلمان برجاله. وقد عدل الدستور، معطيا لنفسه سلطة اختيار رئيس الوزارة. كما زاد أيضا من حجم المجلس إلى 200 نائب ومدته إلى أربع سنوات كاملة. ومن بين الرجال الثمانية الذين ترأسوا الوزارة بين العامين 1953 و1977، فإنهم كلهم باستثناء اثنين كانوا من المفضلين لديه. والاستثناءان هما الجنرال زاهدي وعلي أميني. وجاء اختيار زاهدي شخصيا لقيادة الانقلاب العسكري عن طريق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وإدارة المخابرات البريطانية، وقد أزاحه الشاه من منصب رئيس الوزارة بعد عشرين شهرا - وذلك على الرغم من أن ابنه كان قد تزوج ابنة الشاه الوحيدة. ورحله الشاه إلى سويسرا بعد رواج شائعات بأنه اختلس مبالغ مالية مذهلة. وقد كتب السفير البريطاني في تقرير له أن الشاه أراد أن يكسر السوابق الدستورية وأن يوضح من هو الزعيم بتغييره لزاهدي أثناء عطلة برلمانية⁽¹³⁾. وإمعانا في التوضيح، أعلن الشاه أنه سوف يت رأس أحد

اجتماعات الوزارة الأسبوعية. أما أميني، وهو ليبرالي وسليل لعائلة أشتياني، فقد فرض على الشاه عن طريق إدارة كيندي على أمل أنه سوف يبدأ تنفيذ إصلاح زراعي، ولكنه أقيـل بمجرد محاولته ترتيب الميزانية العسكرية. وقد اتهم الشاه بعض وزراء أميني بالاختلاس.

أما جميع رؤساء الوزارة الستة الآخرين فقد كانوا من مرشحي الشاه. وكانوا على الأغلب من الشباب المتعلم في أوروبا العامل في الوظائف المدنية ومن عائلات بارزة ربطت حياتهم المهنية بسلالة بهلوي الحاكمة. وأتى أمير حسين علاء (معين الوزارة) من بين صف طويل من أقطاب ملاك الأراضي في وسط إيران. وكان والده، علاء السلطنة، قد مثل الشاه ناصر الدين في بريطانيا. وكان هو نفسه قد درس في مدرسة ويستمنستر، وقضى أعواما في الهيئات الدبلوماسية، وخدم وزيرا للبلاط في العام 1950 ورئيس وزارة مؤقتا لسبب الفراغ في العام 1951 قبل انتخاب مصدق. كتب البريطانيون في أحد تقاريرهم أن علاء «يميل إلى المبالغة في تقدير مناقب الشاه ويفعل القليل لكبح طموحات الأخير في قيادة البلاد بطريقة مماثلة إلى حد كبير للطريقة التي قادها بها أبوه»⁽¹⁴⁾. وكانت زوجته هي ابنة آخر وصي على العرش ومن بين أوليات النساء اللواتي تخلين عن الحجاب. وكان رئيس الوزارة الثاني مشير إقبال طبيبا متعلما في فرنسا انتقل من إدارة مستشفى إلى خدمة الحكومة. وقد فصله مصدق من منصب حاكم أذربيجان. وكانت ابنته متزوجة من أحد إخوة الشاه غير الأشقاء. وكان جعفر شريف إمامي مهندس سكة حديد تلقى تدريباً في ألمانيا اعتقل من قبل البريطانيين في أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد قضى معظم حياته عاملاً في خدمة الحكومة. وكرئيس لمجلس الشيوخ لمدة خمسة عشر عاماً ونائب لرئيس مؤسسة بهلوي، فقد سهل من عمولات التعاقدات ولذلك لقب بلقب السيد خمسة في المائة. وأتى أسد الله علم من عائلة بلوشية شهيرة تسمى بـ «سادة الأهوار». وكان متزوجاً من ابنة قوام الملك من شيراز. وقد حكم كرمان وبلوشستان قبل أن يدخل البلاط. وباعتباره صديقاً شخصياً للشاه، فقد شاركه علم في فتيات الهوى اللاتي استوردهن من باريس⁽¹⁵⁾. وكان حسن علي منصور ابناً لعلي منصور (منصور الممالك)، وكان رئيساً للوزارة وقت غزو قوات الحلفاء. تلقى تعليمه

في فرنسا، وقضى معظم حياته في الخدمة الحكومية. واشتهر عنه قوله لنواب المجلس إنه لا يأبه برأيهم فيه لأنه اعتبر نفسه «خادما لجلالته». وقد اغتيل في العام 1965 على يد عضو سابق في جماعة فدائيي الإسلام.

أعقب منصور في رئاسة الوزارة أمير عباس هويدا، صديقه وأخو زوج ابنته (*). ويتحدر هويدا أيضا من عائلة تعمل في الخدمة المدنية، وظل في موقع رئاسة الوزارة لمدة اثني عشر عاما كاملة - أطول مدة في تاريخ إيران الحديث. وكان يفضل أن يخاطب الشاه بالفرنسية أو الإنجليزية. وقد جرت التضحية به في العام 1977 للمعارضة الدينية التي اتهمته بأنه كان بهائيا سرا وذلك يعود بكل بساطة إلى أن جده كان بابيا. كان هويدا يحب أن يتفاخر بأنه واحد من «رجال الشاه الجدد». ووفق تعبير أحد الدبلوماسيين الأجانب، كان الشاه يعامل هويدا والوزراء الآخرين «كما لو كانوا فراشين لديه - وكانوا يحبون ذلك»⁽¹⁶⁾. وفي كل عيد نوروز، كان الشاه يعقد لقاء ضخما في القصر الملكي حيث كان أصحاب المقامات الرفيعة ينحنون أمامه مع وضع أيديهم على أعضائهم الحساسة - وهي إيماءة تذكر بالأيام التي كان فيها الوزراء عبيدا منزليين يمكن إخصاؤهم عن طريق سادتهم الملكيين.

استغل رؤساء الوزارة هؤلاء نفوذهم لحشو وزاراتهم والبرلمانات إلى حد أن كلتا المؤسستين اعتبرت مجرد ختامة. وكان الوزراء - مثل رؤساء الوزارات - في الأغلب من الشباب من المسؤولين الحكوميين المتعلمين في الغرب⁽¹⁷⁾. وبالمثل، فقد كان أعضاء مجلس الشيوخ ونواب المجلس في أغلبهم من المهنيين الذين لهم تاريخ في الخدمة المدنية، مع عدد قليل متناثر من ملاك الأراضي المستعدين لاتباع قيادة الشاه⁽¹⁸⁾. وفي أغلب هذه السنوات، كان المجلس مقسما إلى كتلتين رئيسيتين: الأغلبية التي شكلت أولا من حزب إقبال الوطني، ثم من حزب منصور وهويدا إيران الجديدة، والأقلية التي شكلت من حزب علم (الشعب). وكان الشاه - بمعاونة من السافاك - يحدد للنواب الانتساب لأي حزب. ولذا فليس من المدهش أن هذه الأحزاب صارت تعرف بالتبادل على أنها أحزاب «نعم» و«نعم، يا سيدي»

(*) الأخ هو فريدون هويدا، الأديب والمفكر والدبلوماسي الذي استقال من منصبه سفيراً للأمم المتحدة بعد قيام الثورة الإسلامية. [المحررة].

أو «نعم، بكل تأكيد». وفي مذكراته في العام 1961 «رسالتي لبلادي» - والتي كتبها كاتب أمريكي محترف - جادل الشاه بأنه كان ملتزما بالكامل بنظام التعدد الحزبي: «لو كنت ديكتاتورا بدلا من كوني ملكا دستوريا لكان قد أغراني نظام الحزب الواحد المسيطر مثل نظام هتلر أو ما تجده اليوم في الدول الشيوعية. ولكني كملك دستوري أقبل بالتشجيع على وجود نشاط حزبي على نطاق عريض بعيدا عن السترة الضيقة لحكم الحزب الواحد أو دولة الحزب الواحد»⁽¹⁹⁾. وخلال هذه السنوات، كان الشاه لا يزال يحب أن يعتبر نفسه «ديموقراطيا» مخلصا عازما على «تحديث» مجتمع تقليدي للغاية.

(الجدول - 9): رؤساء الوزارة بين العامين 1953 و1977

الاسم	الوزارة	تاريخ الميلاد	مهنة الوالد	الحياة العملية	التعليم	اللغات الأجنبية
فضل الله زاهدي	أغسطس 1953 - أبريل 1956	1890	مالك أراضٍ صغير	الفرسان (لواء القوزاق)	الفرسان (لواء القوزاق)	التركية
حسين علاء	أبريل 1955 - يونيو 1956	1884	مالك أراضٍ كبير	الخارجية	بريطانيا	الإنجليزية
منوچهر إقبال	يونيو 1956 - أغسطس 1960	1908	مالك أراضٍ صغير	الطب	فرنسا	الفرنسية
جعفر شريف إمامي	أغسطس 1960 - يونيو 1961	1910	رجل دين	مهندس، الخدمة المدنية	ألمانيا	الألمانية
علي أميني	يونيو 1961 - يوليو 1962	1903	مالك أراضٍ كبير	محام، الخدمة المدنية	فرنسا	الفرنسية
أسد الله علم	يوليو 1962 - مارس 1964	1919	مالك أراضٍ كبير	الخدمة المدنية	فرنسا	الفرنسية، الإنجليزية
حسن منصور	مارس 1964 - يناير 1965	1924	الخدمة المدنية	الخدمة المدنية	فرنسا	الفرنسية
عباس هويدا	يناير 1965 - أغسطس 1977	1919	الخدمة المدنية	الخدمة المدنية	بيروت	الفرنسية

(الجدول - 10): الإنفاق العسكري بين العامين 1954 و1977
(بأسعار وأسعار صرف العام 1973)

السنة	الإنفاق (مليون دولار أمريكي)
1954	60
1955	64
1956	68
1957	203
1958	326
1959	364
1960	290
1961	290
1962	287
1963	292
1964	323
1965	434
1966	598
1967	752
1968	852
1969	759
1970	958
1971	944
1972	1300
1973	1800
1974	4000
1975	5500
1976	5700
1977	7200

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments and Disarmament: Year Book for 1977 (Cambridge: MIT Press, 1977), pp. 228 - 229.

التحولات الاجتماعية (1953 - 1977)

استغل الشاه القوة الجديدة التي اكتسبها لكي يقوم بتغييرات في المجتمع الأوسع. وقد بدأ ببطء مع برامج متواضعة وضعت لكي تكمل ما كان قد بدأه أبوه. وسرّع الإيقاع بعد العام 1963، حينما دشّن الثورة البيضاء التي صممت بوضوح لمواجهة ثورة حمراء محتملة من الأسفل. وقد تفوق على والده بحفلة تتويج تكلفت عدة ملايين من الدولارات لم يتوج نفسه فيها فقط، لكنه أقدم أيضا على تتويج زوجته الجديدة، فرح ديبا. وكان قد هجر زوجته الثانية ثريا، بسبب فشلها في الحمل بوريث - مرة أخرى تذكيرا بنابليون. وقد أطلق على فرح الشهبانو (السيدة الملكة) - وهو لقب ساساني. ولكي يميز المناسبة، بنى على المدخل الغربي الرئيسي لتهران النصب التذكاري العملاق الشهيد، الذي يعني حرفيا ذكرى الشاه. والأكثر من هذا، فقد استغل إلى أقصى حد الطفرة النفطية لكي يدشن، مع جلبة أشد حضارته العظيمة الجديدة. فقد أعلن أن إيران كانت على أبواب حضارة عظيمة، ومستقبلها سوف يكون أكثر تألقا من ماضيها - متضمنا في ذلك الإمبراطوريات الأخمينية، الساسانية، والبارثية، وسوف تفوق مستويات معيشتها قريبا مستويات المعيشة في أوروبا، وسوف تنتج طريقة في الحياة تتفوق على كل من الرأسمالية والشيوعية، وسوف تكون حقيقةً خلال جيل واحد خامس أقوى بلد - بعد الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي، اليابان، والصين. وكان يحاضر الأوروبيين أيضا حول كيف أنهم لم يكونوا يعملون بجهد كاف، ولا يدفعون ما يكفي مقابل النفط، وكيف أنهم لا يحافظون على الموارد القيمة، ولا يدرسون مناقب المسؤولية الاجتماعية، ولا يؤدّبون صغارهم، وينتجون وحوشا إنسانية مثل هؤلاء في الفيلم الشهير «البرتقالة الآلية»^{(*) (20)}. وكان رد الغربيين هو أن الشاه قد أصبح مصابا «بجنون العظمة» مع «أوهام عظمة نابليونية». وقد وصفه واحد من وزراء الخزانة الأمريكيين بأنه «مخبول».

(*) Clockwork Orange، فيلم للمخرج الأمريكي الراحل ستانلي كوبريك أثار جدلا بعد صدوره في العام 1971 لما احتواه من مشاهد جنسية وعنف عن جرائم المراهقين. [المحررة].

شكل الإصلاح الزراعي مركز الثورة البيضاء. دشن رئيس الوزراء أميني الإصلاح الزراعي في العام 1962، وتبناه الشاه في العام 1963 ولقي الثناء باعتباره أهم إنجازاته. وكانت خطة أميني الأولية تقصر ملكية ملاك الأراضي على قرية واحدة. أما الأراضي الزائدة على ذلك فسوف تنقل إلى المحاصنين مع حقوق إيجار. وقد سمحت النسخة المخففة من القانون لملاك الأراضي بتمرير ملكياتهم في أكثر من قرية لأقرب أقربائهم، وكذلك الإبقاء على البساتين لأنفسهم، وأراضي الغابات، والأراضي التي يزرعونها، والمزارع المميكنة، ومشروعات التصنيع الزراعي. كما سمح للمؤسسات الدينية بالاحتفاظ بالأوقاف التي يديرونها منذ فترة طويلة. وعلى الرغم من هذه التخفيفات، أنجز الإصلاح الزراعي ما كان مقدرًا له إنجازه، أضعف من الأعيان، على الرغم من أن بعض ملاك الأراضي، بمن فيهم عائلة بهلوي، نجحوا في التحول إلى مزارعين تجاريين ناجحين. وقد عمل الإصلاح الزراعي على ترديد مصطلحات مثل فيودال (إقطاعي)، أعيان، أشراف (أرستقراطية)، وعمدة مالك (مالك أرض كبير). وقد عمل الإصلاح الزراعي على تقسيم الريف إلى نحو 1300 مؤسسة تجارية تمتلك كل منها أكثر من 200 هكتار؛ ونحو 640 ألف مالك أرض - عدد كبير منهم ملاك غائبون - يمتلكون ما بين 10 و200 هكتار؛ ومليون ومائتي ألف عائلة - أغلبها من عائلات المحاصنين السابقين مع حقوق إيجار - و تمتلك كل عائلة منها أقل من 10 هكتارات؛ وأكثر من 700 ألف عامل زراعي - كلهم من الفلاحين السابقين الذين لم يكونوا يستأجرون أرضًا. وحيث كان مستوى عشرة هكتارات هو الحد الأدنى المطلوب لإعاشة العائلة في أغلب الأقاليم، فإن العديد من الملاك الصغار لم يكونوا في وضع أفضل كثيرًا من العمال الزراعيين الذين لا يمتلكون أرضًا.

وكان على الفلاحين لكي يحصلوا على الأرض الانضمام إلى تعاونية زراعية تشرف عليها وزارات الزراعة والشؤون الريفية. وفي بعض المناطق أقامت الحكومة مراكز طبية وفصولًا لمحو الأمية. وقد علق أحد الأنثروبولوجيين الذي قام بزيارة منطقة البوير أحمديين قائلا: «إن الفرد ليدهش من درجة المركزية المرتفعة للغاية خلال العقد الأخير. الحكومة تتدخل الآن عمليا

في كل أوجه الحياة اليومية. فالأرض يتم التعاقد عليها مع الحكومة، وعبر التدخل الحكومي أيضا يجري رش أشجار الفواكه، وتسميد المحاصيل، وتسمين الماشية، وإقامة خلايا النحل، ونسج السجاد، وولادة الأطفال، وتنظيم السكان، وتنظيم النساء، وتعليم الدين والسيطرة على الأمراض»⁽²¹⁾. والأكثر من ذلك، مع تقلص تعداد البدو الرحل أكثر، فإن المجموعات القبلية الصغيرة التي أعطت إيران مظهر الفسيفساء الاجتماعي قد اختفت وأصبحت في طريقها إلى الاندثار. وبشكل مماثل، أصبحت مصطلحات مثل دائرة وطائفة، وكذلك إلخان وإلبغ، مهجورة. وأصبحت بالكاد بإمكانها استحضار صورة غامضة عن عهد غامض عتيق.

وبينما حوّل الإصلاح الزراعي الريف، أحدثت الخطط الخمسية والموازنة ثورة صناعية صغيرة. فقد حُدثت مرافق الميناء؛ ومُدّد خط سكة حديد عبر إيران، للربط بين طهران وكل من مشهد، وتبريز، وأصفهان؛ وتمت سفلتة الطرق الرئيسية بين طهران وعواصم المقاطعات. مُولت معامل البتروكيماويات؛ ومعامل تكرير النفط؛ والسدود لتوليد الطاقة الكهربائية - وُسّمت بأسماء أفراد من العائلة المالكة؛ ومصانع الصلب في الأهواز وأصفهان - وقد بنى السوفييت المصنع الأخير، وخط أنابيب للغاز للاتحاد السوفييتي. ودعمت الدولة أيضا القطاع الخاص عن طريق رفع الرسوم الجمركية لحماية الصناعات الاستهلاكية، وتوفير قروض بفائدة منخفضة من خلال بنك تنمية الصناعات والمناجم، وذلك للتودد إلى رجال الأعمال المقربين من القصر. وأضحت عائلات ملاك الأراضي القديمة مثل البياتين، والمقدامين، والدواليين، والأفشاريين، والقارهغوزليين، والإسفندياريين، والفارمانفارمينيين - أصحاب أعمال رأسماليين. وقد كتبت صحيفة اللوموند أن الشاه - مثله في ذلك مثل ملوك فرنسا في بداية القرن التاسع عشر - شجع أصحاب الأعمال على «إغناء أنفسهم»، وأعفاهم من الضرائب، ووفر لهم حماية من المنافسة الأجنبية⁽²²⁾. وبين العامين 1953 و1975، زاد عدد المصانع الصغيرة من 1500 إلى أكثر من 7000، والمصانع ذات الحجم المتوسط من 300 إلى 800، والمصانع الكبيرة - التي توظف أكثر من 500 عامل - من أقل من 100 إلى أكثر من 150. وتشمل هذه المصانع صناعة النسيج، المعدات،

وصناعة تجميع السيارات في كل من طهران، أصفهان، شيراز، تبريز، الأهواز، آراك، وكرمانشاه. وتتخصص المشروعات الأصغر في الملابس، التصنيع الغذائي، وتشمل التبغ، المشروبات، الأسمت، الطوب، البلاط، الورق والأجهزة المنزلية. وكانت المشروعات التي تعد محل فخر النظام هي سد دزفول في خوزستان، ومصانع الصلب في أصفهان، والمفاعل النووي في بوشهر. وتبين أرقام الإنتاج مدى هذه الثورة الصناعية.

(الجدول - 11): الإنتاج الصناعي 1953-1977

1977	1953	
900,000	200,000	الفحم (بالطن)
930,000	5,000	الحديد الخام (بالطن)
275,000	-	الصلب والألومنيوم (بالطن)
4,300,000	53,000	الأسمت (بالطن)
527,000	70,000	سكر (بالطن)
14 مليار	200 مليون	الكهرباء (كيلووات ساعة)
533 مليونا	110 ملايين	المنسوجات القطنية (متر)
7,700	-	الجرارات
109,000	-	السيارات

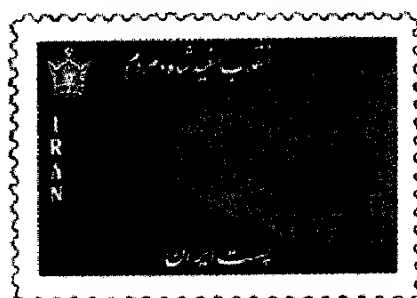
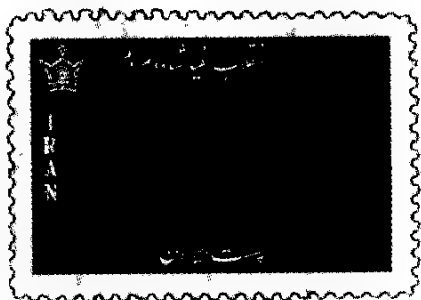
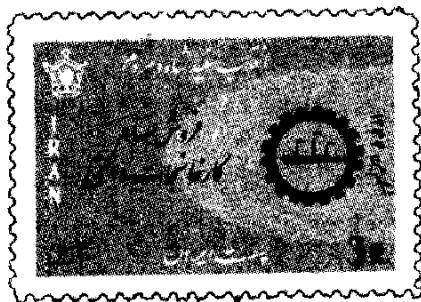
وقد مضت الدولة أيضا في برنامج اجتماعي. فقد نما عدد المؤسسات التعليمية بنحو ثلاثة أمثال بعد تدشين الثورة البيضاء. وارتفع عدد الأطفال المسجلين في دور الحضانة من 13,300 إلى 221,990، وتلاميذ المدارس الابتدائية من 1,640,000 إلى 4,080,000، وطلاب المدارس الثانوية من 370,000 إلى 741,000، وفي المدارس المهنية من 14,240 إلى 227,000، وفي الكليات من 24,885 إلى 145,210، وفي الكليات في الخارج من 18,000 إلى 80,000. وأكثر من هذا، فقد أعلن إطلاق فيالق محو الأمية - التي وضعت على أساس النموذج الكوبي - باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الثورة البيضاء. وقد ساعدت على زيادة معدل المعرفة بالقراءة والكتابة من 26 إلى 42 في المائة. وزادت البرامج الصحية

عدد الأطباء من 4,000 إلى 12,750، وعدد الممرضات من 1,969 إلى 4,105، والعيادات الطبية من 700 إلى 2,800، وعدد الأسرة بالمستشفيات من 24,100 إلى 48,000 ورفعت هذه التحسينات، إلى جانب التخلص من المجاعات وأوبئة الطفولة، عدد السكان من 18,954,706 في العام 1956 - وهو التاريخ الذي نفذ فيه أول إحصاء سكاني - إلى 33,491,000 في العام 1976. وعشية الثورة، كان نصف عدد السكان تقريبا تقل أعمارهم عن 16 سنة. وقد توسعت الثورة البيضاء أيضا لكي تضم قضايا المرأة. فقد كسبت المرأة الحق في التصويت، وحق الترشح لكل المناصب الانتخابية، والخدمة في القضاء - أولا كمحامية، ثم لاحقا كقاضية. وحدّ قانون حماية الأسرة للعام 1967 من قدرة الرجال على الطلاق، وتعدد الزوجات، وحضانة الأطفال. كما رفع القانون أيضا من سن الزواج للنساء إلى 15 سنة. وعلى الرغم من أن الحجاب لم يحظر قط، فلم يشجع لبسه قط في المؤسسات العامة. والأكثر من ذلك، فقد أسست أقسام في الفياق الصحية ومحو الأمية من أجل مد التسهيلات الطبية والتعليمية، خصوصا المعلومات المتعلقة بتحديد النسل للنساء.

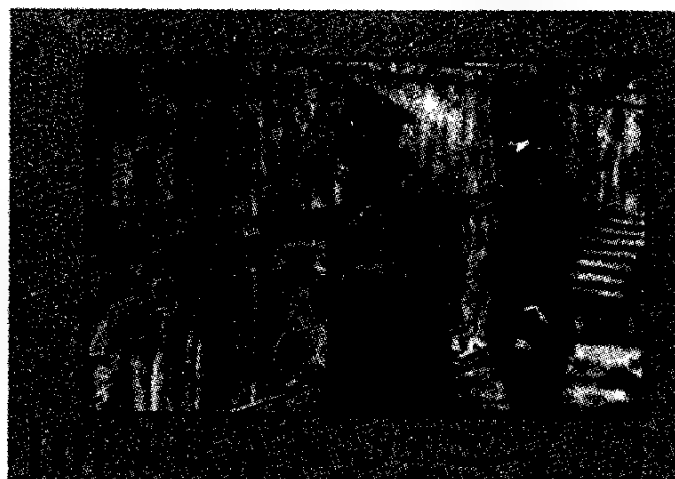
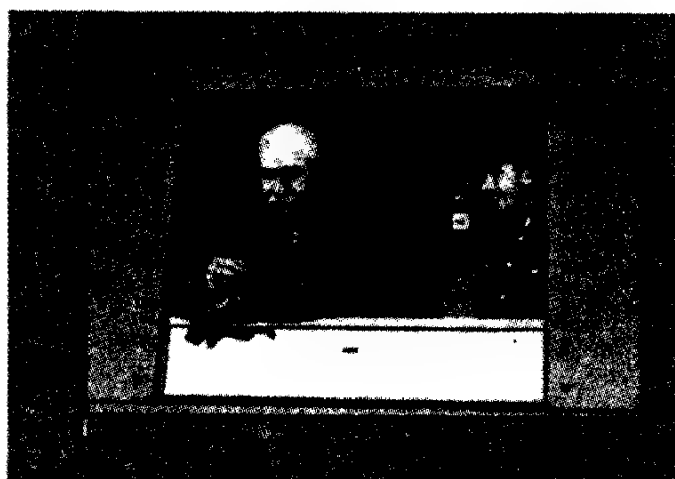
وقد أنتجت هذه التغييرات تكويننا طبقيا معقدا⁽²³⁾. فعند القمة كانت هناك طبقة عليا تتكون من دائرة ضيقة من العائلات المرتبطة بالبلاط البهلوي - العائلة المالكة ذاتها، والسياسيين الكبار والمسؤولين الحكوميين، وضباط الجيش، إلى جانب أصحاب الأعمال ذوي العلاقة بالبلاط، والصناعيين، والعائلات التجارية. وقد أتى بعض هؤلاء من العائلات القديمة، وآخرون كانوا رجالا صنعوا أنفسهم بأنفسهم مع روابط بالبلاط، بينما كان آخرون قد تزوجوا من النخبة. امتلك كل هؤلاء أكثر من 85 في المائة من المشروعات الكبيرة في التأمين، البنوك، الصناعة التحويلية، والتشييد الحضري. وعلى الرغم من أن الغالبية الساحقة أتت من خلفية شيعية، كان لدى القليل منهم ارتباطات بالبهائية، والبعض كان منضمًا إلى المحافل الماسونية السرية. قدم هذا وقودا لهؤلاء الذين ادعوا أن بريطانيا سيطرت على إيران من خلف ستار عن طريق المحافل الماسونية، وعن طريق الصهاينة من خلال البهائية التي يوجد مقرها الرئيسي في حيفا.

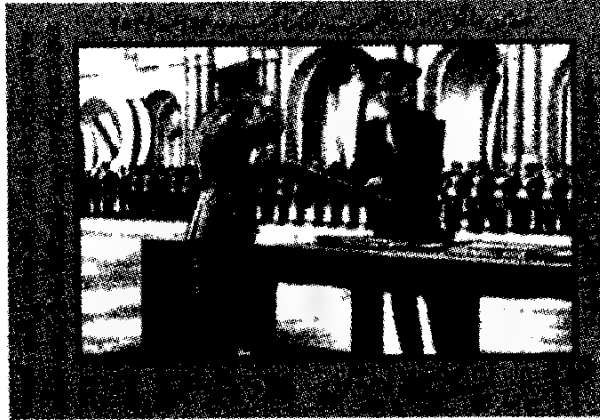
(5) طابع (1963 - 1978)

5 - 1 مجموعة طابع تحفي بمظاهر الثورة البيضاء



5 - 2 مجموعة طابع تحيي ذكرى الشاه رضا





3 - 5 مجموعة طوابع تحيي الذكرى الخمسين للدولة البهلوية



THE 50TH ANNIVERSARY OF THE PAHLAVI DYNASTY



THE 50TH ANNIVERSARY OF THE PAHLAVI DYNASTY



THE 50TH ANNIVERSARY OF THE PAHLAVI DYNASTY

أما الطبقات الوسطى فتكونت من طبقتين مختلفتين للغاية: برجوازية البازار الصغيرة التي تشكل الطبقة الوسطى التقليدية، وطبقة وسطى حديثة تتكون من الموظفين ذوي الياقات البيضاء والمهنيين الذين تلقوا تعليما جامعا. ويشكل ملاك الطبقة الوسطى أكثر من مليون عائلة - وهو ما يصل إلى نحو 13 في المائة من السكان العاملين. ولا تضم أصحاب الدكاكين في البازار وملاك الورش فقط، ولكن أيضا المصنعين الصغار والمزارعين الملاك الغائبين الذين يمتلكون ما بين 50 و100 هكتار. كما تضم أيضا معظم العلماء - بسبب الروابط العائلية، وأيضا بسبب الروابط التاريخية بين المسجد والبازار. وعلى الرغم من التحديث الاقتصادي، ظل البازار مهيمنًا على نحو نصف إنتاج الحرف اليدوية في البلاد، ونحو ثلثي تجارة التجزئة، ونحو ثلاثة أرباع تجارة الجملة. وظل محتفظًا بحرف وتجارة الجماعات الحرفية إلى جانب آلاف المساجد، والتجمعات الدينية، والحسينيات (قاعات محاضرات دينية)، والمجموعات التي تنظم مواعيد شهر المحرم. والمفارقة أن الطفرة النفطية منحت الطبقة الوسطى التقليدية الفرصة لتمويل المراكز الدينية وتأسيس مدارس خاصة تركز على أهمية الإسلام. وقد صممت هذه المدارس على غرار مدارس تقوم بإعداد الطفل البازاري لجامعات القمة، وبذلك ساعدت أموال النفط على تغذية التقاليد.

وصل تعداد الطبقة الوسطى التي تحصل على رواتب إلى أكثر من 700 ألف - نحو 9 في المائة من تعداد العاملين. وضمت نحو 304 آلاف موظف مدني في الوزارات المتوسعة باستمرار، ونحو 200 ألف مدرس ومشرف مدرسي، وما يزيد على 60 ألف مدير ومهندس ومهني. ويزيد العدد إلى أكثر من مليون، إذا ما أضفنا طلبة الكليات والأعضاء الطموحين الآخرين. كان مصطلح الإنجلنتسيا (روشان فكر) في الماضي مترادفا مع الطبقة الوسطى التي تتلقى رواتب، لكن مع التوسع السريع في الطبقة التي تتلقى رواتب، أصبح المصطلح مختلفا أكثر، خصوصا في ارتباطه بالمتقنين، الكتاب، الصحفيين، الفنانين، وأساتذة الجامعات. وظلت الإنجلنتسيا حاملة راية الوطنية والاشتراكية.

وصل تعداد الطبقة العاملة الحضرية إلى 1,300,000 - أكثر من 30 في المائة من القوة العاملة. وضمت نحو 880 ألفا في المشروعات الصناعية الحديثة، وأكثر من 30 ألفا من العاملين في النفط، 20 ألفا من العاملين في قطاع الغاز، الكهرباء ومشروعات الطاقة، 30 ألفا من العاملين في الصيد والأخشاب، 50 ألفا في المناجم، 150 ألفا من

عمال الموانئ والسكك الحديدية، وسائقي الشاحنات، وعمال المواصلات الآخرين، و600 ألف عامل في المشروعات الصغيرة. وينمو العدد الإجمالي بشكل أكبر إذا ما أضفنا الجيش الآخذ في الازدياد من فقراء العشوائيات الذين يتشكلون من مهاجرين ضاقت بهم الحال في قراهم بسبب افتقارهم إلى الأرض. ومهاجرين كانوا يكسبون عيشهم بصعوبة كعمال في قطاع التشييد، والذين عملوا بأجرة متجولين في حال عدم توافر عمل لهم في مواقع التشييد. وقد استوعبت طهران الجزء الأكبر من تدفق المهاجرين الريفيين، مع نمو سكانها من 1,5 مليون نسمة في العام 1953 إلى أكثر من 5,5 مليون نسمة في العام 1979. وفي وقت قيام الثورة، كان 46 في المائة من سكان البلاد يعيشون في مراكز حضرية.

تكون سكان الريف - نحو 40 في المائة من القوة العاملة - من ثلاث طبقات: المزارعين الأثرياء، الحائزين الصغار ذوي الظروف الصعبة، والعمال الريفيين. وتضم الطبقة الأولى رؤساء القرى السابقين، ووكلاء الأراضي، والمستأجرين المحاصصين المالكين ثيرانا الذين استفادوا أكثر من الإصلاح الزراعي. ويصل عدد هؤلاء إلى نحو 600 ألف - أقل من 17 في المائة من سكان الريف. وتضم الطبقة الثانية نحو 1,100,000 من المحاصصين الذين تلقوا أقل من 10 هكتارات من الأراضي - وهو الحد الأدنى المطلوب في معظم الأقاليم. ولم يكن لدى الكثيرين أي خيار سوى مبادلة قطع أراضيهم الصغيرة بأسهم في تعاونيات الدولة. أما الطبقة الثالثة فتتكون من الفلاحين من دون حقوق محاصصة. ومع عدم حصولهم على أي أرض، فقد تعيشوا بالعمل كأيدٍ عاملة زراعية، ورعاة أغنام، وعمال باليومية في المدن القريبة، ومنتكسبي الأجور من المشروعات الصغيرة التي ازدهرت في الريف خلال أوائل السبعينيات - مشروعات صغيرة تعمل في تصنيع السجاد، الأحذية، الملابس، والورق، والبعض هاجر إلى المراكز الحضرية. وهكذا فقد فشلت الثورة البيضاء في توفير الأراضي إلى الكتلة الكبرى من سكان الريف.

التوترات الاجتماعية

كثفت هذه التحولات من حدة التوترات الاجتماعية بثلاثة طرق رئيسية: الأول، ضاعفت هذه التحولات مجموع عدد الطبقتين اللتين مثلتا تهديداً حقيقياً للبهلويين في الماضي - الإنتاجية والطبقة العاملة الحضرية - بمقدار أربعة أمثال. كما تعاظم أيضاً غضب هاتين الطبقتين حيث جرى تجريدهما بشكل منتظم من المنظمات التي

ثورة الشاه محمد رضا البيضاء

مثلتهما خلال فترة خلو العرش جمعيات مهنية، نقابات، صحف مستقلة، وأحزاب سياسية. وفي الوقت ذاته، فقد أضعف الإصلاح الزراعي من نفوذ أعيان الريف الذين تحكموا في فلاحهم ورجال القبائل على مدى قرون. وبدلاً من ذلك أنتج الإصلاح الزراعي أعداداً كبيرة من المزارعين المستقلين والعمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضاً، الذين كان من السهل تحويلهم إلى مدافع سياسية طليقة. وصممت الثورة البيضاء لاستباق ثورة حمراء. وعوضاً عن ذلك، فقد مهدت الطريق لثورة إسلامية. فضلاً على ذلك، نتج عن النمو المستمر في عدد السكان والافتقار إلى الأراضي الصالحة للزراعة توسع لا يتوقف في العشوائيات. وبحلول منتصف السبعينيات، واجه النظام دفعة من المشكلات الاجتماعية، وبجسامة لم تكن متخيلة من قبل.

الطبقة العليا

0.1 في المائة عائلة بهلوي، ضباط الجيش الكبار، كبار الموظفين، ورجال الأعمال المرتبطون بالبلاط

الطبقات الوسطى

13 في المائة تقليدية (من الملاك) وتشمل:	10 في المائة حديثة (من أصحاب الرواتب) وتشمل
رجال الدين	المهنيين
البازاريين	الموظفين الحكوميين
ملاك المصانع الصغيرة	موظفي المكاتب
ملاك الورش	طلاب الكليات
المزارعين التجاريين	

الطبقات الدنيا

في المائة ريفية وتشمل: 45	32 في المائة حضرية وتشمل:
الفلاحين المالكين أراضي	عمال المصانع
الفلاحين الذين يملكون قطع أراضي صغيرة جداً	عمال المصانع الصغيرة - عمال الورش
الفلاحين من دون أراضي	عمال البناء
العاطلين الريفيين	الباعة الجائلين
	العاطلين

(الشكل - 1) البنية الطبقيّة (القوى العاملة في السبعينيات)

ثانياً، أدى أسلوب التنمية المفضل لدى النظام - نظرية «التساقط» الاقتصادية - إلى توسيع الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون. وكانت إستراتيجيتها هي توجيه الثروة النفطية إلى النخبة المرتبطة بالبلاط التي ستقوم بدورها بإقامة المصانع، والشركات، والأعمال الزراعية. ونظرياً فإن الثروة سوف تتساقط إلى أسفل. لكن عملياً، في إيران، كما كانت عليه الحال في عدد كبير من الدول الأخرى، فإن الثروة كانت تميل نحو الالتصاق بالقمة، مع القليل جداً الذي يجد طريقه إلى أسفل السلم الاجتماعي. فالثروة، مثل الثلج في المناخ الحار، تذوب خلال عملية انتقالها من يد إلى يد أخرى. ولم تكن النتيجة مستغربة، إذ كان لدى إيران واحد من أكثر أنماط توزيع الدخل من حيث عدم المساواة في العالم الثالث. فمع حلول منتصف السبعينيات، كانت إيران - وفقاً لمنظمة العمل الدولية - واحدة من أسوأ البلاد في العالم أجمع في هذا المجال⁽²⁴⁾. وعلى الرغم من أننا لا نملك بيانات واضحة حول التوزيع الحقيقي للدخل، كان البنك الدولي يجري مسحاً حول الإنفاق العائلي الحضري في الأعوام 1959-1960 و 1973-1974، وهي منهجية تقلل بشكل لا يمكن تفاديه من الحالة الحقيقية لعدم المساواة. يظهر مسح العام 1959-1960 أن أغنى 10 في المائة من السكان كان نصيبهم 35.2 في المائة من الإنفاق الإجمالي؛ بينما أفقر 10 في المائة كانوا ينفقون 1.7 في المائة فقط من إجمالي الإنفاق. كانت هذه الأرقام أسوأ في العام 1973-1974. إذ تظهر هذه الأرقام أن أغنى 10 في المائة أنفقوا 37.9 في المائة، بينما أفقر 10 في المائة أنفقوا 1.3 في المائة من جملة الإنفاق. وتظهر وثيقة سُربت من هيئة الخطة والموازنة أن حصة أغنى 20 في المائة من سكان الحضر من الدخل قد نمت من 57 في المائة إلى 63 في المائة خلال الفترة الواقعة بين العامين 1973 و 1975⁽²⁵⁾. وتظهر الوثيقة أيضاً أن الفجوة في الاستهلاك بين الحضر والريف قد اتسعت للغاية. وكان عدم المساواة أكثر وضوحاً في طهران حيث كان الأغنياء يعيشون في قصورهم الشمالية والفقراء في أكواخهم بالعشوائيات من دون خدمات عامة - وبخاصة نظام نقل معقول. وقد راجت إشاعة عن أحد أعضاء العائلة المالكة أنه علق بقوله: «إذا لم يكن الناس يحبون أن يعلقوا في زحام المرور فلماذا لا يشترون طائرات هليكوبتر؟». ووفقاً لتعبير جريدة البنتاغون، فقد جلبت الطفرة النفطية معها «عدم المساواة» و«فساداً بلغ نقطة الغليان»⁽²⁶⁾.

وأخيرا، نتج عن الثورة البيضاء وما أعقبها من طفرة نفطية غضب منتشر برفعها بشدة من توقعات الشعب من دون أن تلبي هذه التوقعات. وصحيح أن البرامج الاجتماعية قد مضت خطوات على طريق تحسين المرافق الصحية والتعليمية، لكن من الصحيح أيضا أنه بعد عقدين كانت إيران لايزال لديها واحد من أسوأ معدلات وفيات الأطفال، ومعدل الطبيب لعدد المرضى في الشرق الأوسط. وكان لديها أيضا واحد من أسوأ النسب في عدد السكان الملتحقين بالتعليم العالي. فضلا على ذلك، كان 68 في المائة من البالغين أميين، و60 في المائة من الأطفال لا يستكملون تعليمهم الابتدائي، وكان 30 في المائة فقط من المتقدمين هم من يجدون أماكن لهم في الجامعة داخل البلاد. كانت أعداد متزايدة من الإيرانيين تتجه إلى الخارج حيث يبقون هناك إلى الأبد. وبحلول السبعينيات كان هناك عدد من الأطباء الإيرانيين في نيويورك أكثر من عددهم في أي مدينة إيرانية بخلاف طهران. لقد ارتبط مصطلح «هجرة العقول» أول ما ارتبط بإيران.

صحيح أن الثورة البيضاء أمدت بعض الفلاحين بالأراضي، والتعاونيات، والجرارات، والأسمدة، لكن من الصحيح أيضا أنها لم تمس معظم الريف، فأغلب الفلاحين لم يحصلوا على أي أرض على الإطلاق، أو تسلموا قطعا صغيرة جدا. وتُركت معظم القرى من دون كهرباء، ومدارس، ومياه شرب داخل المنازل، وطرق ريفية وبقية الخدمات الأساسية. وأكثر من هذا، فقد فرضت الحكومة أسعارا للسلع الزراعية تحايي القطاع الحضري على حساب الريف. أدى ذلك إلى خفض مستوى سكان الريف - وحدث ذلك حتى للمزارعين الذين كانوا قد استفادوا من الإصلاح الزراعي. وأدى هذا بدوره إلى خنق الإنتاج مع زيادة سريعة في النمو السكاني. ونتيجة لهذا، أنفقت إيران، التي كانت في الستينيات مصدرا صافيا للغذاء، ما يصل إلى مليار دولار سنويا في منتصف السبعينيات لاستيراد المنتجات الزراعية. وصحيح أن النمو الاقتصادي قد أفاد هؤلاء الذين حصلوا على السكن الحديث والسلع الاستهلاكية، مثل الثلاجات، التليفونات، التلفزيونات، والعربات الخاصة. ولكن الصحيح أيضا أن هذا النمو أدى إلى توسيع الفجوة ليس بين الأغنياء والفقراء فقط، لكن أيضا بين عاصمة البلاد والمقاطعات البعيدة. وبالطبع، كان مركز ثقل الدولة بشكل رئيسي في العاصمة. ضاعف بنك الصناعات والمناجم

هذا الاختلال بتوجيهه 60 في المائة من قروضه إلى العاصمة. وبحلول منتصف السبعينيات، كان لدى طهران - التي يقطنها أقل من 20 في المائة من سكان البلاد - أكثر من 68 في المائة من العاملين بالخدمة المدنية في البلاد، 82 في المائة من شركاتها المسجلة، 50 في المائة من أطبائها، 42 في المائة من أسرة المستشفيات، 40 في المائة من دور السينما العامة، 70 في المائة من عدد المسافرين إلى الخارج، 72 في المائة من صحافتها المطبوعة، و80 في المائة من عدد قراء الصحف. وكان واحد من بين كل عشرة من المقيمين في طهران لديه سيارة، بينما كانت النسبة في أي مكان آخر هي واحدا من بين كل تسعين⁽²⁷⁾. ووفقا لكلمات اقتصادي بريطاني: «هؤلاء الذين يعيشون في طهران لديهم فرصة أفضل للوصول إلى التعليم، والمرافق الصحية، والإعلام، الوظائف والمال - لاسيما الفرص الأفضل للتأثير على عمليات صنع القرار. لذا فليس مثيرا للدهشة أن الناس في القرى أو المدن الأخرى كانوا مستعدين للحضور إلى طهران على أمل أن يحصلوا على حياة أفضل متجاهلين مشكلات مثل الإيجارات المرتفعة، والازدحام والتلوث»⁽²⁸⁾. وقد لخصت فرانسيس فيتزجيرالد التفاوتات الإجمالية بقولها: «إن إيران تعد بشكل أساسي أسوأ من بلد مثل سورية التي لم يكن لديها لا النفط ولا الاستقرار السياسي. والسبب وراء كل هذا هو ببساطة عدم إقدام الشاه أبدا على أي محاولة تنموية جادة... فثروة البلاد ذهبت إلى العربات الخاصة بدلا من الأتوبيسات، وإلى السلع الاستهلاكية بدلا من الصحة العامة، وإلى الرواتب وإلى الجنود والشرطة بدلا من أن تذهب إلى المدرسين»⁽²⁹⁾.

التوترات السياسية

ضاعفت التوترات الاجتماعية الراديكالية السياسية - ليس فقط بين المثقفين والطبقة الوسطى الحديثة، بل أيضا بين العلماء والطبقة الوسطى التقليدية. كانت الشخصيتان البارزتان في صياغة هذه الراديكالية هما: علي شريعتي، وهو عالم اجتماع تعلم في فرنسا، وذو شعبية مرتفعة بين طلاب الكليات والمدارس العليا؛ وآية الله روح الله الخميني، الذي نفي بعد العام 1963 لاتهامه الشاه بمنح الأمريكيين «امتيازات». بالنسبة إلى البعض، كان شريعتي، الذي مات في

العام 1977، هو المنظّر الحقيقي للثورة الإسلامية. وبالنسبة إلى البعض الآخر لم يكن الخميني فقط قائد الثورة، بل الفقيه أيضا الذي صاغ مفهوم ولاية الفقيه: وهو حجر الزاوية للثورة الإسلامية المستقبلية. وُصمت ثورة 1979 بأنها أصولية، لكنها في حقيقة الأمر كانت مركبا معقدا من الوطنية، الشعبوية السياسية، والراديكالية الدينية.

كان شريعتي ممثلا نموذجيا للجيل الجديد من المهنيين الجامعيين من الطبقة الوسطى التقليدية. ولد في ريف خراسان لأسرة من علماء الدين من صغار ملاك الأراضي. وقد أكد طوال حياته على جذوره الريفية المتواضعة. كان والده، المدرس بإحدى المدارس، قد تغلى عن عمامته لكنه استمر في تعليم القرآن في مدارس الدولة في مشهد. وقد أسس أيضا مركز نشر الحقيقة الإسلامية، وأقام كذلك الفرع المحلي لحركة عباد الله الاشتراكيين، وكان من المؤيدين الأوفياء لمصدق في أثناء الأزمة النفطية. وقد لمّح المحافظون إلى أن شريعتي كان سرا «سُنيا»، و«وهايبا»، بل حتى «بابيا». بعد تخرجه في كلية المعلمين بمشهد، تولى شريعتي الشاب التدريس في مدرسة قروية، والتحق بجامعة مشهد ليدرس العربية والفرنسية، وترجم من العربية كتاب (أبو ذر: الاشتراكي الزاهد) - وهو سيرة حياة أحد صحابة الرسول الأقل شهرة. وجادل هذا الكتاب، وهو الأول ضمن كتب كثيرة، بأن أبا ذر كان رائد الاشتراكية في تاريخ العالم. وفي رثائه لابنه قال شريعتي الأب إن ابنه «حاول أن يعيش طبقا لمبادئ أبي ذر منذ اليوم الذي قرأ فيه سيرة حياته حتى اللحظة التي مات فيها»⁽³⁰⁾. ورثاه آخرون باعتباره «أبا ذر إيران»⁽³¹⁾.

فاز شريعتي بمنحة من الدولة للدراسة بفرنسا، وأمضى أوائل الستينيات الصاخبة في السوربون. وحضر محاضرات لجورج غورفيتش، عالم الاجتماع الماركسي، ولويس ماسينيون وهنري كوربين، المستشرقين الفرنسيين المهتمين بالتصوف الإسلامي. وترجم كتاب ماسينيون عن سلمان باك، الذي وصفه بأنه «أول مسلم، أول شيعي، وأول إيراني يدافع عن الإمام علي». وقد شارك شريعتي في المظاهرات المطالبة باستقلال الجزائر والكونغو - وضرب بقسوة خلال إحدى هذه المظاهرات. كتب مقالات للجريدة الناطقة بلسان اتحاد الطلاب الإيرانيين - منظمة شكلها الأعضاء الصغار في كل من حزب توده والجهة الوطنية. وترجم كتاب جان بول سارتر

«ما الشعر؟»، وكتاب تشي غيفارا «حرب العصابات». وبدأ في ترجمة كتاب فرانز فانون «معذبو الأرض» وكتاب عن الجزائر عنوانه «الكفاح الأفضل» Le Meilleur Combat. وقد مدح مؤلف الكتاب الأخير باعتباره (مسلمًا ماركسيًا). وقد تعرض أيضا للاهوت التحرير المسيحي من خلال الجريدة الكاثوليكية L'Esprit، التي نشرت في تلك الأيام عديدا من المقالات عن الحوار الماركسي-المسيحي إلى جانب حركات التحرر الوطني في العالم الثالث.

عاد شريعتي إلى إيران في العام 1965، وأمضى العقد التالي في التدريس بمشهد وطهران، حيث أسست مجموعة من المحسنين المتدينين قاعة محاضرات شهيرة سُميت حسينية الإرشاد. وقد وُزعت محاضراته على نطاق واسع من خلال كتيبات شرائط مسجلة. ونُشرت هذه المحاضرات لاحقا في كتب تتكون من خمسة وثلاثين جزءا. وفي نهاية المطاف اعتُقل شريعتي وأُرغم على الرحيل إلى إنجلترا، حيث سقط ميتا عن عمر يبلغ أربعة وأربعين عاما، وهو ما دفع إلى الشك في تورط جهاز السافاك⁽³²⁾. كان علي شريعتي اسما معروفا في البلاد آنذاك، وكانت أعماله الخصبة تسيطر عليها فكرة رئيسية: أن الجوهر الحقيقي للتشيع هو الثورة ضد كل أشكال الاضطهاد، وبخاصة ضد الإقطاعية، الرأسمالية، والإمبريالية. ووفقا لشريعتي، فإن النبي محمدا لم يبعث لتأسيس دين جديد فقط، بل مجتمع ديناميكي لتحريك الثورة الدائمة تجاه تحقيق يوتوبيا مجتمع بلا طبقات. ومات الإمام الحسين في كربلاء ليس فقط بسبب قدره المحتوم، وبسبب الرغبة المشتعلة أيضا في إبقاء الجوهر الحق للإسلام حيا. وبالمثل، فليست مهمة الإنتلجنسيا الحالية مجرد الكتابة والشكوى، بل إعادة اكتشاف وإحياء الجوهر الحقيقي للإسلام الثوري. ووفقا لشريعتي لدى التشيع رؤية متماسكة للعالم، حيث يكون المحرك الرئيسي للتطور الإنساني هو عملية أخذ وعطاء بين الحتمية التاريخية وحركة الديالكتيك والديالكتيك التاريخي.

وقد بث شريعتي معاني راديكالية في المصطلحات القرآنية. فقد ترجم كلمة «أمة» لتعني مجتمعا ديناميكيا في ثورة دائمة؛ و«التوحيد» بالتضامن الاجتماعي؛ والإمامة (حكم الإمام) بالقيادة الكاريزمية، و«الجهاد» بالنضال من أجل التحرر؛ «المجتهد» بالمناضل الثوري؛ «الشهيد» بالبطل الثوري؛ «المؤمن» بالمناضل الحقيقي؛

و«الكافر» بالمراقب السلبي، و«الشرك» بالخضوع السياسي؛ و«الانتظار»^(*) بتوقع الثورة؛ و«التفسير» بالمهارة في استخراج معانٍ راديكالية من النصوص المقدسة، وربما الأكثر تأثيراً من كل هذا، «المستضعفون» بالجماهير المضطهدة - كما في «معذبو الأرض». وكذلك حول قصة قابيل وهابيل إلى اعتبارها مجازاً للصراع الطبقي، ومثال كربلاء إلى درس أخلاقي في التضحية الثورية خاصة. وسك شريعتي شعار: «كل أرض كربلاء، كل يوم عاشوراء، وكل شهر محرم». وقد وصف الإمام الحسين بأنه شيء غيفارا المبكر؛ وفاطمة - ابنة النبي - كأم عانت طويلاً؛ وزينب - أخت الحسين - كامراً نموذج أبقت على الرسالة الثورية حية. وليس غريباً، أن الكثيرين ينسبون إلى شريعتي فضل تحويل الإسلام من دين ومذهب إلى أيديولوجية سياسية تعرف في الغرب بمصطلحات مختلفة كالإسلاموية، الإسلام السياسي، أو الإسلام الراديكالي. وفي تأويله المختلف جذرياً للإسلام، لم يكن شريعتي يخشى من إدانة العلماء المحافظين الذين لا يتدخلون في الشأن السياسي. فقد اتهمهم باستخدام الدين «أفيونا» للجماهير؛ وبأنهم يستنزفون روحه الحية بتحويلها إلى شيء جامد وجاف؛ وبأنهم مولعون بالموضوعات الباطنية، والطقوسية، والنظافة الشعائرية؛ وبأنهم متعاونون مع كل من الطبقة الحاكمة وبرجوازية البازار الصغيرة؛ وبأنهم يستبدلون التشيع الأحمر للأئمة بالتشيع الأسود للأسرة الصفوية؛ وبالإجمال، بأنهم أكثر اهتماماً بالعلوم الدينية، والفلسفة، والفقه من اهتمامهم بالإيمان، والفعل، والالتزام. وقد أقام شريعتي تمييزاً حاداً بين إسلام المجتهدين (القادة الدينيين) وإسلام المجاهدين (المناضلين الدينيين)⁽³³⁾:

من الضروري شرح ما الذي نعنيه بالإسلام. ونحن نعني به إسلام أبي ذر، وليس إسلام الخلفاء؛ إسلام العدل والقيادة السليمة، وليس الحكام، والأرستقراطيين والطبقة العليا؛ إسلام الحرية والتقدم والوعي، وليس إسلام العبودية والأسر والسلبية؛ إسلام المجاهدين، وليس إسلام رجال الدين؛ إسلام الفضيلة والمسؤولية الشخصية والاحتجاج؛ وليس الخداع (الديني) والشفاعة (لرجال الدين) والتدخل (الكنهوتي)؛ إسلام النضال من أجل العقيدة والمجتمع والمعرفة العلمية، وليس إسلام الحصار والجمود العقائدي والتقليد لرجال الدين.

(*) انتظار المهدي في الاعتقاد الشيعي. [المترجم].

وقد أتت أكثر آراء شريعتي راديكالية في مؤلفه الأخير: «الانحياز الطبقي في الإسلام»⁽³⁴⁾. وقد جادل في هذا المؤلف بأن لرجال الدين صلات عضوية بالطبقات المالكة حيث يحصلون على دخلهم من الأوقاف، والخمس (ضرائب إسلامية شيعية)، وسهم الإمام. وقد سأل بفصاحة: «هل تعرف ما المشكلة الحقيقية للإسلام المعاصر؟» وكانت إجابته أن الإسلام قد أتم زواجا غير مقدس مع البرجوازية الصغيرة. وفي هذا الزواج، جعل رجال الدين من الدين شيئا مريحا للبازار وجعل البازار من العالم شيئا مريحا لرجال الدين. وبالضبط كما كان في عصر الإقطاع، برر هذا الإسلام سلطة ملاك الأراضي، والآن، في عصر الرأسمالية، فإنه يغمض عينه ويغفر لتجار البازار. وقد صعد غضبه على رجال الدين بسبب منحهم أنفسهم ألقابا فخيمة مثل آية الله وحجة الإسلام، لكي يخفوا عن الشعب حقيقة أن قادتهم كانوا رعاة، وحرفيين، وفلاحين، ولكي يضعفوا من راديكالية الإسلام لتصل إلى أبوية مخففة. وقد خلص إلى أنه بما أن العلماء قد أضاعوا مهمة نشر الرسالة الحقيقية للإسلام، فإن هذه المهمة انتقلت إلى الإنتلجنسيا. وقد أعلن «أن المهمة العاجلة لن تكون أقل من التحرير الكامل للإسلام من رجال الدين والطبقات المالكة».

وبينما اجتذبت كتابات شريعتي على الأغلب الإنتلجنسيا الشابة، كانت تصريحات وأحكام الخميني موجهة من حيث الأساس للعلماء. وأثناء معيشته في النجف بعد العام 1963، طور الخميني تدريجيا تأويله الخاص للإسلام الشيعي الذي يمكن وصفه على أفضل وجه ممكن بالشعبوية الإسلامية. وقد صاغ أفكاره أولا في سلسلة محاضرات لطلبة الحوزة في العام 1970، ثم نشرها من دون ذكر اسمه بعنوان «ولاية الفقيه: الحكومة الإسلامية»⁽³⁵⁾. وكان هذا العمل ذا توزيع محدود خارج الدائرة الضيقة لطلبة العلوم الدينية حتى بعد ثورة العام 1979. ووفقا لتأويله الجديد، فإن للمجتهدين البارزين المتخصصين في الفقه السلطة النهائية لحكم الأمة. وقد توصل إلى هذه الخلاصة غير المألوفة من المقدمات المنطقية الشيعية: إن الله قد بعث الأنبياء والأئمة لتوجيه المجتمع، وإن هؤلاء الأنبياء والأئمة قد تركوا وراءهم الشريعة لإبقاء المجتمع على الصراط المستقيم، وإنه باختفاء الإمام الثاني عشر، يصبح وكلاؤه في العالم، المجتهدون الكبار، هم

حراس الشريعة. استخدم العلماء التقليديون مصطلح ولاية الفقيه للإشارة إلى ولاية الفقيه على المؤسسات الدينية وعلى هؤلاء الذين في حاجة ماسة إلى الهداية والإرشاد وتحديد القصر، والأرامل، والمعاقين ذهنياً. غير أن الخميني وسع المصطلح ليتضمن الشعب كله. وقد أول أيضاً الآية القرآنية «أطيعوا الله، وأطيعوا الرسول، وأولي الأمر منكم» لتعني المجتهدين المعاصرين. وكما اعترف أحد أتباع الخميني لاحقاً، لم يكن لهذا التوسيع في معنى ولاية الفقيه سابقة في القرآن، ولا في الشريعة، ولا في تعاليم الأئمة الاثني عشر⁽³⁶⁾. وقد جادل الخميني نفسه بأن أفكاره تبدو غريبة على بعض الأذان لأن الملكيين، والإمبرياليين، وآخرين عملوا على تزييف الإسلام قروناً عدة.

ولم يقتصر خرق الخميني للتقليد القائم على موضوع ولاية الفقيه، حيث جادل الخميني بأن الملكية ذاتها كانت مؤسسة جاهلية من بقايا عصر الشرك، ولهذا فهي لا تتوافق مع الإسلام الحق. وقد ادعى أن موسى قد بُعث ليحرر الناس من الفرعون؛ وأن النبي محمداً قد اعتبر لقب «ملك الممالك» - الذي ربطه خميني بالشاهنشاه - أبغض لقب من بين كل الألقاب؛ وأن الأمويين، بتأسيسهم خلافتهم، قد خلدوا التقاليد الرومانية والساسانية؛ وأن الإمام الحسين، برفعه لواء الثورة، حاول أن يحرر الناس من الملكيات الوراثية. وأصر الخميني على أن واجب المسلمين المقدس هو معارضة كل النظم الملكية. فلا يجوز التعاون معهم، أو اللجوء إلى مؤسساتهم، أو الدفع للبيروقراطيين، أو ممارسة التقية لحماية أنفسهم. وعلى النقيض من ذلك، فإن واجبهم هو الانتفاض ضدهم. وكان معظم الملوك في رأيه مجرمين، طغاةً، وقتلة. وفي السنوات اللاحقة، ذهب الخميني شوطاً أبعد، وجادل بأن كل الملوك من دون أي استثناء كانوا فاسدين. بل إنه نفى تماماً صفة «العدل» التي أطلقها الإيرانيون على ملكهم الشهير أنوشروان⁽³⁷⁾. ولمدة اثني عشر قرناً، كان العلماء الشيعة، بمن فيهم الخميني، قد قبلوا بالملكية - إما باعتبارها مرغوباً فيها، وإما على الأقل كضرورة للحيلولة دون وقوع كوارث أسوأ. وكانوا يعدون يوماً واحداً من الفوضى أسوأ من عشرة أعوام من الاستبداد. أما الخميني الجديد، فقد انفصل عن هذا التقليد، وجادل بأن على المسلمين واجباً مقدساً هو تنفيذ مهمة التدمير الكامل للملكية.

وبينما ركز الخميني على ولاية الفقيه في دروسه الدينية، تجنب بحزم، ومن باب الاحتياط، الإشارة إلى الموضوع في تصريحاته. وبدلاً من ذلك، فقد اعترض على النظام بسبب جملة من النقائص السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية⁽³⁸⁾. وقد دان الشاه لدعمه إسرائيل ضد العالم الإسلامي؛ ولتحالفه مع الغرب في الحرب الباردة؛ ولهدمه الإسلام بتقليده الأعمى لكل ما هو أجنبي، وبالتالي نشر (أوبئة من الغرب)؛ ولتفضيله ندماءه، وأقاربه، والبهائيين، ولايسي أربطة العنق؛ وإلهداره الموارد على التوسع العسكري الذي لا يتوقف؛ وإهماله الزراعة لكي يحول البلاد إلى أرض مغرقة بالصادرات الغذائية الأمريكية؛ ولفشله في توفير الخدمات الأساسية، وخاصة المدارس، والعيادات الطبية، والكهرباء، والمياه النقية في القرى، وإهماله بناء مساكن لمحدودي الدخل، مما خلق بالتالي مدن العشوائيات الضخمة، ولعمله على إفلاس البازار بفشله في حمايته من الأجانب ورجال الأعمال المرتبطين بالبلاط؛ ولمضاعفة المشاكل الحضرية بفشله في مكافحة الجريمة، والخمور، والدعارة، والإدمان على المخدرات. وفي رفعه هذه الإدانات لجأ الخميني، بشكل متزايد، إلى مصطلحاته الفعالة التي لم يستخدمها من قبل - مثل المستضعفين، والشهيد، والتقوى، والطبقة، والثورة. وقد نثر في تصريحاته مقولات راديكالية تم تبنيها لاحقاً كشعارات للهتاف في مظاهرات الشوارع:

الإسلام ينتمي إلى المستضعفين، لا إلى المستكبرين.

الإسلام يمثل ساكني العشوائيات، لا ساكني القصور.

الإسلام ليس أفيون الجماهير.

الفقراء يموتون من أجل الثورة، والأغنياء يتآمرون ضدها.

يا مستضعفي الأرض، اتحدوا.

يا مضطهدي العالم، فلتبنوا حزب المضطهدين.

لا شرقية ولا غربية، إسلامية.

نحن مع الإسلام، ولسنا مع الرأسمالية ولا الإقطاعية.

الإسلام سوف يقضي على التمايز الطبقي.

الإسلام ينبع من الجماهير، وليس من الأغنياء.

في الإسلام لن يكون هناك فلاحون بلا أرض.

إن واجب العلماء هو تحرير الفقراء من قبضة الأغنياء.

وبحلول منتصف السبعينيات، كانت التوترات بين الدولة والمجتمع قد وصلت إلى نقطة الانكسار. وكانت الإشارات واضحة للجميع - على الرغم من أن عددا قليلا في ذلك الوقت في الغرب وداخل النظام هم الذين لاحظوها، أصبحت تصريحات الخميني أكثر صخبا. فدعا عددا من مريديه علنا إلى إحلال الجمهورية محل الملكية - وهو شيء غير مسبوق كلية في إيران الشيعية. وانتشرت أفكار شريعتي انتشار النار في الهشيم بين الإنتلجنسيا الشابة. وشكل عدد من أتباعه منظمات مسلحة سُميت «مجاهدي خلق» (مجاهدي الشعب). أما المعارضة العلمانية فقد نمت أيضا لتصبح أكثر راديكالية مع حديث شبابها المتصاعد عن الدروس التي يجب تعلمها من «الكفاح المسلح» في الجزائر، وفيتنام، والصين، وكوبا، وأمريكا اللاتينية. وفي عام 1971، قام شباب من الأعضاء السابقين في حزب توده والجهه الوطنية بتأسيس منظماتهم المسلحة الخاصة وسموها «فدائيي خلق» (فدائيي الشعب) - لا علاقة لها بالمنظمة الأصولية الدينية فدائيي الإسلام. وخلال السنوات التالية، قام الفدائيون والمجاهدون مع مجموعات ماركسية وإسلامية أصغر بتنفيذ غارات جريئة، وتفجيرات، واغتيالات، ومحاولات لاختطاف أعضاء من الأسرة المالكة. وفي أثناء ذلك أصبح اتحاد الطلاب الإيرانيين في الخارج منتدى للمعارضة المنفية، وداخل إيران كانت اندلعت سنويا يوم 7 ديسمبر - اليوم غير الرسمي للطلاب - إضرابات عامة في العديد من جامعات البلاد الثلاث عشرة. أحيا هذا اليوم، ذكرى وفاة ثلاثة طلاب - اثنين من حزب توده وواحد من الجبهة الوطنية - قتلوا في احتجاجات العام 1953 على زيارة نائب الرئيس الأمريكي نيكسون. وسكنت روح انقلاب العام 1953 إيران بأكثر من طريقة واحدة. فقد انتقم النظام بالمزيد من الاعتقالات، والتعذيب، والاختفاءات والاعترافات القسرية. وحذر إيريك رولو في جريدة اللوموند من أن التطور الاقتصادي، وبخاصة سياسة «البرجزة» (*) قد انتهت إلى مفارقة التوترات الاجتماعية⁽³⁹⁾. وكانت العلامة الثانية في هذا المجال هي مأزق نظام الحزبين. فطوال عقدين، كان الشاه يتراقص بخشبة المسرح السياسي من خلال حزبيه المواليين له. غير أن حزب مردم، وخلال 1974 - 1975، كسب بشكل غير متوقع عددا من الانتخابات التكميلية بترشيحه مرشحين محليين ذوي

(*) السياسة الهادفة إلى خلق طبقة برجوازية محلية. [المترجم].

صلات محدودة بالبلاط. أقلقت هذه الانتصارات غير المتوقعة الشاه والسافاك إلى جانب رئيس الوزارة وحزبه «إيران الجديدة». وقد كسبت طاحونة الإشاعات قوة دفع أكبر في غمرة هذه الأحداث مع قتل رئيس حزب مردم في حادث سيارة. وكانت النتيجة الواضحة هي انهيار الواجهة الزائفة لنظام الحزبين⁽⁴⁰⁾. وأصبح النظام في حاجة ماسة إلى علاج جذري.

دولة الحزب الواحد

جاء علاج الوضع السياسي مماثلاً لما كان يطرحه صامويل هنتنغتون. وقد عُرف هذا العالم السياسي البارز أوائل السبعينيات بكتابه «النظام السياسي في المجتمعات المتحولة» - وكان كتاباً ضرورياً لكل طالب دراسات عليا في تخصص التنمية السياسية⁽⁴¹⁾. ووفقاً لهنتنغتون، يُولد «التحديث» السريع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية مطالب جديدة، وضغوطاً جديدة، وتوترات جديدة في المجال السياسي. وبتعبير آخر، من المحتمل أن يعقّب التحديث الاجتماعي في العالم الثالث عدم الاستقرار السياسي. وللحيلولة دون الثورة، جادل هنتنغتون بأن على الحكومات أن تخلق دولة الحزب الواحد، حيث سيخدم هذا الحزب كرابطة عضوية في البلاد، ليعبئ الشعب، وينقل الأوامر من الأعلى إلى الأسفل، وفي الوقت نفسه، ينقل الاهتمامات من الأسفل إلى الأعلى. كما سيوفر هذا الحزب للدولة أيضاً الكوادر المنضبطة. وليس أمراً غريباً، أن يسمع البعض في أفكار هنتنغتون صدى للينين^(*). وقد لاقت مفاهيم هنتنغتون اهتماماً في إيران حينما شق حاملو درجة الدكتوراه العائدون حديثاً من الولايات المتحدة طريقهم إلى المراكز البحثية الحكومية. والمفارقة أن أفكاراً مشابهة كانت متداولة بين زمرة من الأعضاء السابقين في حزب توده، الذين فصلوا من الحزب لتعاونهم مع النظام، ودخلوا إلى السياسة مرة أخرى تحت عباءة علم، رئيس الوزارة السابق والثري الجنوبي الذي ترأس حزب مردم؛ فالسياسة تخلق شركاء فراش غربيين.

غير الشاه اتجاهه فجأة في مارس 1975. حيث حل حزبي مردم وإيران الجديدة، وأعلن بصخب شديد تأسيس حزب جديد تماماً هو حزب البعث

(*) زعيم الثورة الروسية عام 1917. [المترجم].

(رستاخيز). وأعلن أن إيران المستقبل سوف تكون دولة الحزب الواحد؛ وأن كل جوانب الحياة السياسية سوف تعمل في ظل إشراف هذا الحزب؛ وأن كل المواطنين عليهم واجب التصويت في الانتخابات الوطنية والانضمام إلى الحزب؛ وأن هؤلاء المترددين في الانضمام لابد أنهم «شيوعيون متخفون»؛ وأن مثل هؤلاء «الخونة» سيكون عليهم الاختيار ما بين الذهاب إلى السجن أو ترك البلاد - ويستحسن أن يذهبوا إلى الاتحاد السوفيتي. وحينما أشار الصحافيون الغربيون إلى أن مثل هذه اللغة تختلف عن لغة التصريحات السابقة، رد الشاه بسرعة: «حرية الفكر! حرية الفكر! الديمقراطية! الديمقراطية؟ ما الذي تعنيه هذه الكلمات؟ أنا لا أريد أي جزء منها»⁽⁴²⁾. وكالمعتاد تحرك السافاك بسرعة، ليتم التخلص من مذكرات الشاه، «رسالتي لبلادي»، من كل المكتبات ومحلات بيع الكتب، وهي المذكرات التي كانت تتغنى بنشوة بمزايا النظم المتعددة الأحزاب في مواجهة دول الحزب الواحد. وربما كان أورويل^(*) ليضحك من ذلك في قبره.

شكل حزب البعث (رستاخيز) على الفور. فقد انتخب المكتب السياسي للحزب مع انتخاب هويدا كسكرتير عام للحزب؛ ولجنة تنفيذية من 50 عضواً؛ ولجنة مركزية من 150 عضواً - وحشر في كل من اللجنتين القادة السابقين من حزبي مردم وإيران الجديدة. وأعلن أن الحزب سيتبع مبادئ «المركزية الديمقراطية»، وسيؤلف الحزب ما بين محاسن كل من «الرأسمالية» و«الاشتراكية»، ويؤسس لروابط «ديالكتيكية» ما بين الحكومة والشعب، ويساعد الموجه الأعظم والقائد الأعظم على استكمال ثورته البيضاء - والتي أعيدت تسميتها الآن بثورة الشاه - الشعب - وقيادة شعبه نحو الحضارة الجديدة العظيمة. وفي كتيب بعنوان فلسفة ثورة إيران، أعلن الحزب أن الشاه - (الابن الآري) - قد محا من إيران مفهوم الطبقة والصراع الطبقي إلى الأبد⁽⁴³⁾. وقد أعلن أن «الشاهنشاه ليس فقط القائد السياسي لإيران. بل هو في المقام الأول المعلم والمرشد الروحي. هو موجه الدفة الذي لم يبن لأمته طرقاً، وجسوراً، وسدوداً، وقنوات فقط، ولكنه أيضاً يرشد أرواح وقلوب وعقول شعبه». وقد صرح الشاه بنفسه لصحيفة تصدر باللغة الإنجليزية بأن فلسفة الحزب قامت على أساس «ديالكتيك ومبادئ الثورة البيضاء»⁽⁴⁴⁾. وقد أضاف أنه ليس هناك بلد آخر لديه مثل

(*) إشارة إلى جورج أورويل (1903 - 1950) وكتابه الشهير «مزرعة الحيوان» Animal Farm. [المحررة].

هذه الروابط الوثيقة بين حكامه وشعبه. وقال متفاخرا: «ما من أمة أخرى، منحت حاكمها مثل هذا التفويض المطلق». وتشي هذه المصطلحات وهذا التفاخر بالكثير عن الشاه في أوج قوته.

قضى حزب البعث (رستاخيز) معظم عام 1975 في بناء منظماته في جميع أنحاء الدولة. وقد ضم تقريبا كل أعضاء المجلس، واستولى على مؤسسات الدولة الرئيسية - ليس فقط شبكة الإذاعة والتلفزيون ودور الطباعة الرئيسية، ولكن أيضا وزارات العمل، التعليم، التعليم العالي، الصناعة، الإسكان، السياحة، الصحة والرفاه الاجتماعي، التعاونيات الريفية، الفن والثقافة. وقد عقد مؤتمرا للحزب، ومؤتمرا لنقابة العمال، وحشدا جماهيريا ليوم مايو. كما أسس منظمة للمرأة. وأسس خمس صحف رئيسية - رستاخيز، الجريدة اليومية الناطقة باسمه، رستاخيز كارغر (بعث العامل)، رستاخيز كشاورزان (بعث الفلاح)، رستاخيز جوان (بعث الشاب)، انديشهائي رستاخيز (مفاهيم البعث). وكان عدد المسجلين لدى فروع الحزب المحلية أكثر من خمسة ملايين عضو، وأطلق الحزب حملة لتسجيل الأصوات الانتخابية، مهددا بعواقب وخيمة على هؤلاء الذين يرفضون التصويت، وفي يونيو 1975 ساق أكثر من سبعة ملايين للتصويت في انتخابات المجلس. وتباهى الحزب بعد الانتخابات، قائلا: «إن نجاحنا غير مسبوق في سجلات التاريخ السياسي»⁽⁴⁵⁾.

وكان لتشكيل حزب رستاخيز (البعث) أثران عميقان - ويمكن للمرء أن يقول: «كارثيان» - على النظام. فقد شدد من سيطرة الدولة على الطبقة الوسطى العاملة براتب، والطبقة العاملة الحضرية، وفلاحى التعاونيات الريفية. اخترقت ذراع الدولة هذه القطاعات من السكان. وربما الأكثر تأثيرا، أن الدولة باتت تهدد بدخول حلقات كانت بعيدة عن تدخلها في الماضي - الطبقة الوسطى التقليدية، خاصة البازاريين والمؤسسة الدينية⁽⁴⁶⁾. وقد اندفعت إلى أماكن كانت الحكومات السابقة - بما فيها حكومة الشاه رضا - قد خافت أن تطأها. افتتح حزب البعث فروعاً للبازار، وحل الجماعات الحرفية التي كانت تتمتع قرونا بمظاهر شكلية للاستقلال، وخلق بدلا منها غرفا للحرف، ووضع على رأسها رجال أعمال مرتبطين بالبلاط، وأرغم العديد من رجال البازار على الانضمام ليس فقط إلى هذه الغرف، ولكن أيضا إلى الحزب. وفي الوقت ذاته، أعلن الحزب حدا أدنى للأجر للعمال

في المصانع الصغيرة، بما في ذلك ورش البازار، وأجبر رجال الأعمال الصغار على تسجيل موظفيهم في وزارة العمل ودفع مساهمات شهرية لأجل التأمين الصحي على هؤلاء العمال. وقد تحدث الحزب علانية عن إحلال طرق سريعة جديدة وأسواق حديثة تديرها الدولة، مثل كوفنت غاردن في لندن، لتحل محل «البازار الموبوء بالبراغيث». وقد صرح الشاه ذاته لاحقا بأنه تحرك ضد البازارات لأنها كانت «سيئة التهوية»، «عتيقة»، و«متعصبة»⁽⁴⁷⁾. وقد سويت المنطقة المحيطة بمقام الإمام الرضا بالأرض ظاهريا لأجل تجميل مشهد. أبلغ أحد أصحاب الدكاكين صحافيا فرنسيا أنه كان مقتنعا بأن «برجوازية النفط» تخطط لخنق رجال الأعمال الصغار⁽⁴⁸⁾. وأبلغ آخر صحافيا أمريكيا: «لو كنا تركناه، كان الشاه سيدمرنا. كانت البنوك ستستولي على أعمالنا. والمتاجر الكبرى ستستحوذ على مصدر رزقنا. وكانت الحكومة ستسوي بازاراتنا بالأرض لتوفير مساحة لمكاتب الدولة»⁽⁴⁹⁾.

وأكثر من ذلك، أعلن حزب البعث الحرب على البازارات لمعالجة التضخم الذي تفشى في البلاد أواخر العام 1975. وفرض قيودا سعرية على السلع الأساسية، وغمر السوق بكميات كبيرة من القمح، السكر، اللحوم، وغذيت البازارات بنحو 10 آلاف سفيه عرفوا باسم «فرق التفتيش»، وذلك لكي «يشنوا حملات عنيفة لا رحمة فيها ضد المتربحين، والغشاشين، وخازني السلع، والرأسماليين معدومي الضمير»⁽⁵⁰⁾. وفي تلك الأثناء، أنشأ السافاك محكمة للجماعات الحرفية على عجل وبتهور قامت بفرض نحو 250 ألف غرامة، وحظرت على 23 ألفا العمل بمدنهم، ووزعت 8 آلاف حكم بالسجن تتراوح بين شهرين وثلاث سنوات، وقدمت اتهامات ضد 180 ألفا آخرين⁽⁵¹⁾. وتقريبا سقط أحد أعضاء كل أسرة في البازار ضحية لـ «حملة مناهضة التريب». وقد اشتكى واحد من أصحاب الدكاكين لمراسل صحافي فرنسي بأنه لم يكن يستطيع التمييز بين الثورة البيضاء والحمراء⁽⁵²⁾. وأبلغ صاحب دكان آخر مراسلا صحافيا أمريكيا بأن «البازار كان يستخدم كستار دخان لإخفاء الفساد الضخم المتفشي في الحكومة وفي قلب العائلة المالكة»⁽⁵³⁾. مثل تشكيل حزب البعث تحديا للبازارات؛ وكانت حملة مناهضة التريب حربا صاخبة على البازارات نفسها. ولم تكن هي المرة الأولى التي تتحول فيها البازارات صوب حلفائها التقليديين، علماء الدين، من أجل الحماية والمساعدة.

شن حزب البعث في الوقت ذاته اعتداءات على المؤسسة الدينية. وادعى الحزب أن الشاه هو قائد «روحي» إلى جانب كونه قائدا سياسيا - منتهكا بذلك أرضا مقدسة؛ ودان رجال الدين باعتبارهم «قروستيين رجعيين كثيبين»؛ وأعلن أن إيران في طريقها إلى أن تصبح على طريق الحضارة العظيمة، واستبدل التقويم الإسلامي، بما في ذلك نموذج التقويم الشمسي لرضا شاه، بتقويم إمبراطوري حيث يمتد التقويم لألفين وخمسمائة عام هي العمر المفترض للملكية الإيرانية و35 عاما أخرى للشاه محمد رضا. وبهذا قفزت إيران في ليلة من العام الهجري 1355 إلى العام الإمبراطوري 2535. وقليلة هي الأنظمة التي تكون على هذه الدرجة من الطيش لكي تنبذ تقويمها الديني. وعلاوة على ذلك، أرسل الشاه محققين خاصين لفحص الأوقاف الدينية؛ وأعلن أن المؤسسات المصدق عليها من قبل الدولة هي فقط التي بإمكانها نشر الكتب الدينية؛ ووسع من كلية دراسة العلوم الدينية في جامعة طهران، إلى جانب الفياق الدينية وفياق محو الأمية، وبذلك أمكن إرسال عدد أكبر من الطلبة إلى القرى، لكي يعلموا الفلاحين «الإسلام الصحيح». ووفقا لتعبير باحث قريب من العلماء فقد كانت الدولة تعتزم «تأميم» الدين⁽⁵⁴⁾.

فضلا على ذلك، أنشأ الشاه وزارة لشؤون النساء، وجند النساء في الفياق الدينية ومحو الأمية؛ ورفع من سن الزواج بالنسبة إلى النساء من 15 سنة إلى 18 سنة وللرجال من 18 سنة إلى عشرين؛ ووسع من عيادات تنظيم النسل؛ وسمح بالإجهاض خلال الأسابيع الاثني عشر الأولى من الحمل، ووجه المحاكم إلى المثابرة في تطبيق قانون حماية الأسرة للعام 1967. وكان هذا القانون يتعارض مع الشريعة في عدد من الأوجه الحساسة. فقد نص على أن الرجال لا يحق لهم طلاق زوجاتهم من دون أن يقدموا أسبابا قانونية أمام محكمة الأسرة؛ وأنهم لا يمكنهم الإقدام على تعدد الزوجات من دون الحصول على تصريح مكتوب من زوجاتهم السابقات؛ وأن الزوجات لديهن الحق في تقديم دعوى قضائية لطلاقهن؛ وأن الزوجات يمكنهن العمل خارج المنزل من دون تصريح أزواجهن. وبشكل غير معلن، فقد ادعى الشاه امتلاكه قوى تعد حتى أكثر تهديدا للمؤسسة الدينية. فقد أبلغ الشاه أوريانا فلاتشي، وهي صحافية إيطالية،

أنه تلقى خلال حياته كلها «رسائل» و«رؤى» من الأنبياء، ومن الإمام علي، ومن الله ذاته⁽⁵⁵⁾. وقد تفاخر قائلا: «أنا مصحوب بقوة لا يمكن للآخرين رؤيتها - قوتي الأسطورية. أنا أتلقي رسائل. رسائل دينية... وفيما لو لم يكن الله موجودا، فمن الضروري اختراعه». لقد تردد كثيرا أن الشاه سقط في نهاية المطاف لأنه كان علمانيا متشددا بالنسبة إلى شعبه المتدين. ولو كان ذلك صحيحا، فإن على المرء، في ضوء ما ذكر آنفا، أن يعيد تعريف مصطلح علماني.

وكان رد فعل علماء الدين حادا في مواجهة حزب البعث. فالفيضية - الحوزة الرئيسية في قم - أغلقت احتجاجا. فقد جند نحو 250 من طلبتها إجباريا في الجيش ومات واحد منهم بعد سجنه بوقت قصير. وأصدر العديد من المجتهدين الكبار فتاوى تقول إن حزب البعث يعارض القانون الدستوري، والمصالح الإيرانية، ومبادئ الإسلام⁽⁵⁶⁾. وقد دان الخميني نفسه الحزب وأفتى بأنه يعد محرما على أساس أنه أقيم ليس فقط بهدف تدمير البازارات والفلاحين، بل إيران كلها والإسلام⁽⁵⁷⁾. وبعد أيام قليلة من الفتوى جمع السافاك مريديه، بمن فيهم العديد من الذين سيقومون لاحقا بأدوار رئيسية في الثورة. ولم يحدث مسبقا في تاريخ إيران أن وجد مثل هذا العدد من رجال الدين أنفسهم في السجن في وقت واحد.

وهكذا تسبب حزب البعث في نتائج تتناقض تماما مع أهدافه الأصلية. فقد أنشئ الحزب لتوفير الاستقرار للنظام، وتدعيم الملكية، وتثبيت مرساة دولة بهلوي بإحكام في المجتمع الإيراني الأوسع. وقد حاول الحزب تحقيق ذلك بتعبئة الجماهير، وبتأسيس روابط بين الحكومة والشعب، وتعزيز السيطرة على موظفي المكاتب، وعمال المصانع، والفلاحين الصغار، والأكثر صفاقة من كل ذلك، مد نفوذ الدولة إلى البازارات والمؤسسة الدينية. غير أن النتيجة، كانت كارثية. فبدلا من توفير الاستقرار، أضعف الحزب النظام، وعزل الملكية أكثر عن البلد، وبذلك أضاف مزيدا من السخط الجماهيري. أدت التعبئة الجماهيرية إلى مناورات جماهيرية، وأدى هذا بدوره إلى استياء جماهيري. وقد حرم احتكار المؤسسات القوى الاجتماعية من الطرق التي يمكنها أن توجه فيها مظاهرها وطموحاتها للحلبة السياسية. ويئست أعداد متزايدة من الأمل في الإصلاح وتراكت لديها

الحوافز على الثورة. وقاد تزايد الدوافع للمشاركة الجماهيرية الحكومة إلى إحلال القول المأثور: «هؤلاء الذين ليسوا نشطاء ضدنا هم معنا» محل «هؤلاء الذين ليسوا معنا هم ضدنا». وفُرض على المنشقين، الذين تُركوا في الماضي، ما لم يعبروا عن آرائهم وينشروها في صخب، بأن يبادروا الآن بتسجيل أنفسهم في الحزب، وأن يوقعوا العرائض لمصلحة الحكومة، وأن يمشوا في مسيرات في الشوارع منشدين كلمات تشيد بالملكية التي يبلغ عمرها 2500 عام. والأكثر من هذا، أن النظام، باقتحامه المفاجئ البازارات والمؤسسة الدينية، قد هدم الجسور الهشة التي وُجدت في الماضي بينه وبين المجتمع التقليدي. فهو لم يهدد العلماء فقط، بل أثار أيضا غضب آلاف من أصحاب الدكاكين، ومالكي الورش، ورجال الأعمال الصغار. باختصار، بدلا من أن يصوغ حزبُ البعث روابط جديدة، دمر تلك الروابط القائمة، وفي غمار تلك العملية، استثار مجموعة من الأعداء الخطرين. لقد استحضر هنتنغتون لكي يعمل على استقرار النظام؛ لكنه أدى إلى زعزعة أكثر لاستقرار نظام ضعيف بالفعل. وربما كان الشاه سيكون أفضل حالا لو اتبع شعار سير روبرت والبول الشهير: «دع الكلاب النائمة مستلقية».

الجمهورية الإسلامية

«الثورات تنتج دوما دولا أقوى»

دو توكوفيل

«نحن نريد تقوية دولتنا. الماركسيون
فقط هم من يريدون اختفاء الدولة».

حجة الإسلام رفسنجاني

الثورة الإسلامية (1977 - 1979)

كثيرا ما دارت التكهّنات حول ما إذا كان
من الممكن تجنب الثورة لو جرى فعل هذا
أو ذاك: لو كان الشاه أكثر عزما في سحق
المعارضة أو محاولة التصالح معها؛ لو أنه لم
يكن يعاني مرض السرطان؛ لو أن مستشاريه
الأقوياء كانوا لا يزالون على قيد الحياة؛ لو
أنه كان قد أنفق أقل على الأسلحة المتقدمة
تكنولوجيا وأنفق أكثر على أجهزة السيطرة

«لم يتسبب التنقيح الكامل لمسودة
بازرغان التمهيدية في إثارة الدهول
والرعب بين المجموعات العلمانية
فقط، بل أيضا بين الحكومة المؤقتة
وشريعتمداري الذي كانت له دائما
تحفظاته القوية على مفهوم الخميني
الخاص بولاية الفقيه»

المؤلف

على الحشود؛ لو أن جنرالاته حافظوا ولو ظاهريا على روح الجماعة والتضامن؛ لو أن منظمات حقوق الإنسان لم تثقل عليه؛ لو أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية استمرت في مراقبة البلد من قرب بعد الخمسينيات؛ لو أن البيت الأبيض تجاهل الديبلوماسيين الذين يفرضون الرقابة الذاتية على أنفسهم وأولى اهتماما أكبر لتحذيرات الأكاديميين المشككين؛ ولو أن واشنطن في المراحل الأخيرة كانت أكثر اتساقا إما في الدعم الكامل له أو في محاولة التواصل مع الخميني. بعد الانهيار مباشرة احتارت واشنطن مع السؤال «من أضاع إيران؟» لام البعض الرئيس كارتر، ولام البعض وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والبعض الآخر الشاه، بينما لام البعض جنرالاته⁽¹⁾. غير أن هذه التخمينات لا معنى لها تماما كأننا نتساءل عما إذا كانت السفينة تيتانيك ستعرض للغرق في حال رتبت الكراسي على سطحها بشكل مختلف.

لم تقم الثورة بسبب هذا أو ذاك من الأخطاء السياسية التي حدثت في اللحظات الأخيرة، بل نشبت مثل بركان بسبب ضغوط سحيقة كانت تتراكم بشكل متزايد على مدى عقود في عمق أحشاء المجتمع الإيراني. وبحلول العام 1977 كان الشاه يجلس على هذا البركان، بعد أن انسلخ عن كل قطاع من قطاعات المجتمع تقريبا. فقد بدأ حكمه الفردي بمعارضة متشددة من الإنتلجنسيا والطبقة العاملة الحضرية. وتكثفت هذه المعارضة على مر الأعوام. وفي عصر الجمهورياتية، تباهى بالملكية، والشاهية، والبهلوية. وفي عصر القومية، ومعاداة الإمبريالية، جاء إلى السلطة كنتيجة مباشرة لإطاحة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وجهاز المخابرات البريطاني بمصدق - معبود القومية الإيرانية. وفي عصر الحيداد، سخر من عدم الانحياز ومفهوم العالم الثالث. وبدلا من ذلك عين نفسه رجل شرطة الولايات المتحدة في الخليج، وصف مع الولايات المتحدة علنا في قضايا حساسة مثل فلسطين وفيتنام. وفي عصر الديموقراطية، شدد ببلاغة على مناقب النظام، والانضباط، والتوجيه، والملكية، واتصالاته الشخصية مع الله.

لم يكتف فقط من العداءات القائمة، بل أسهم أيضا في خلق عداءات جديدة، فقد أجهزت ثورته البيضاء بضربة واحدة على الطبقة التي قدمت في الماضي الدعم الأساسي للملكية بشكل عام وللنظام البهلوي بشكل خاص: طبقة ملاك

الأراضي من زعماء القبائل والأعيان الريفيين. وقد ترك فشله في اتباع الثورة البيضاء بما تحتاج إليه البلاد من خدمات ريفية الطبقة الجديدة من متوسطي ملاك الأراضي مفتقرة إلى المساعدة التي تحتاج إليها. وبالتبعية، وقفت الطبقة التي كان من المفترض أن تقوم بدعم النظام في أيام محنته جانبا تتفرج على الانهيار الكبير. وأدى الفشل في تحسين الظروف المعيشية في الريف - إلى جانب الزيادة السريعة في النمو السكاني - إلى هجرة واسعة للفلاحين الذين لا يملكون أرضا نحو المدن. وخلق هذا جيوشا كبيرة من فقراء العشوائيات - الآلة الحربية للثورة الوشيكة. وأكثر من هذا، رأى الكثيرون أن تشكيل حزب البعث في العام 1975 كان بمنزلة إعلان علني بالحرب على الطبقة الوسطى التقليدية - خاصة في البازارات وحلفائهم المقربين رجال الدين. وقد دفع إنشاء هذا الحزب حتى رجال الدين الهادئين وغير المهتمين بالسياسة إلى أحضان أكثر أصوات المعارضة وضوحا ونشاطا - بالتحديد الخميني. وبينما أقصي معظم البلاد، ظل الشاه واثقا من أن دولته الدائمة التوسع ستمنحه السيطرة المطلقة على المجتمع. وكان هذا الانطباع انطبعا خادعا مثله مثل السدود المهيبة التي تفاخر ببنائها. فقد بدت هذه السدود مثيرة للإعجاب، صلبة، حديثة، وغير قابلة للتدمير. وفي الواقع، كانت هذه السدود غير فعالة، ومصدرا للتبذير، فسدت بالظمي، وكان من السهل تصدعها. حتى الدولة، بجيشها الضخم من هيئات العاملين، ثبت أنها لا يمكن الاعتماد عليها. فرجال الخدمة المدنية، مثلهم مثل بقية البلد، انضموا إلى الثورة بإعلانهم الإضراب. لقد عرفوا أن من الممكن طرد الشاه، والبهلويين، وكل المؤسسة الملكية من دون تقويض الدولة الفعلية. ونظروا إلى الشاه باعتباره هوية منفصلة تماما عن الدولة. فلم يتصرفوا بوصفهم أسنانا لترس آلة الدولة، بل على أنهم أعضاء في المجتمع - كمواطنين لديهم مظالم مثل تلك المظالم التي عبرت عنها بقية الطبقة الوسطى التي تعمل برواتب.

وقد جُمعت هذه المظالم في العام 1976 - خلال ذكرى مرور نصف قرن على قيام حكم أسرة بهلوي - في ورقة منشورة للمعارضة في المنفى في باريس⁽²⁾. وهي مقالة عنوانها «خمسون عاما من الخيانة» كتبها أبو الحسن بني صدر، الرئيس المستقبلي للجمهورية الإسلامية، وقد اتهمت المقالة النظام بخمسين

جريمة منفصلة في مجالات السياسة، والاقتصاد، والثقافة والمجتمع. وتشمل هذه الجرائم: انقلاب العام 1921 إلى جانب انقلاب العام 1953؛ سحق القوانين الأساسية بالأقدام وجعل الثورة الدستورية محلا للسخرية؛ منح امتيازات تذكر باستعمارية القرن التاسع عشر؛ تشكيل تحالفات عسكرية مع الغرب، اغتيال المعارضين وتصويب الرصاص على المحتجين غير المسلحين، خصوصا في يونيو 1963؛ فصل الضباط الوطنيين من القوات المسلحة، وفتح الاقتصاد - خاصة السوق الزراعية - أمام الشركات الزراعية الأجنبية؛ تأسيس دولة الحزب الواحد مع عبادة الشخصية؛ اختطاف الدين والاستيلاء على المؤسسات الدينية؛ تقويض الهوية الوطنية بنشر «ثقافة إمبريالية»؛ زرع «الفاشية» بالدعاية لما يمكن اعتباره تأليها للشاه، وللعنصرية، وللآرية، وضد العربية؛ والأكثر حداثة تأسيس دولة الحزب الواحد مع توافر النية للسيطرة التامة على المجتمع. وتصرخ المقالة بأن «هذه السنوات الخمسين تحتوي على خمسين خيانة».

انتشرت هذه المظالم في الأثير في العام 1977 - بمجرد أن أرحى الشاه السيطرة البوليسية الصارمة. وقد فعل الشاه ذلك جزئيا بسبب إثارة جيمي كارتر في حملته الرئاسية موضوع حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، في إيران كما في الاتحاد السوفيتي؛ وجزئيا بسبب فضح الصحف الأساسية مثل الصحيفة اللندنية «صنداي تايمز» التعذيب، والاعتقال العشوائي، والسجن الجماعي في إيران؛ لكن الضغط الأكبر جاء من قبل منظمات حقوق الإنسان، خصوصا من قبل لجنة الحقوقيين الدولية. فمع توفقه إلى التخلص من تصنيفه على أنه «واحد من أكثر المنتهكين لحقوق الإنسان في العالم» - كما وصفته منظمة العفو الدولية - وعد الشاه لجنة الحقوقيين الدولية بالسماح للصليب الأحمر بدخول السجون؛ وللمحامين الأجانب بمتابعة المحاكمات؛ وبإصدار عفو عام عن المسجونين السياسيين الأقل خطرا؛ والأكثر أهمية من كل هذا، بمحاكمة المدنيين في محاكم مدنية علنية وفي وجود محامين من اختيارهم⁽³⁾. نحتت هذه التنازلات - مهما بدت متواضعة - تصدعات في واجهة هذا النظام ذي المظهر المخيف. وربما يكون الشاه قد منح هذه التنازلات بسبب ثقته في قدرته على تحمل العاصفة. غير أنه خدع نفسه بظنه أنه يتمتع بتأييد جماهيري عميق. وقد تباهى سرا أمام ممثلي لجنة الحقوقيين الدولية بأن من يعارضونه هم فقط «العدميون»⁽⁴⁾.

منح هذا الانفتاح الهزيل صوت المعارضة مساحة في الأثير. وفي خريف العام 1977، قام تيار من منظمات الطبقة الوسطى يتشكل من المحامين، القضاة، المثقفين، الأكاديميين، الصحفيين، وكذلك طلاب المعاهد الدينية، تجار البازار، والقادة السياسيون السابقون، بإصدار أو إعادة إصدار بيانات ورسائل إخبارية تدين علنا حزب البعث. وقد بلغت هذه التحركات ذروتها في شهر أكتوبر مع عقد عشر أمسيات شعرية بالقرب من الجامعة الصناعية في طهران، وهي أمسيات نظمها بشكل مشترك اتحاد الكتاب الذي أعيد إحياءه حديثا، ومعهد غوته الممول من قبل الحكومة الألمانية⁽⁵⁾. انتقد الكتاب - وكلهم من المعارضين المشهورين - النظام، وفي الأمسية الأخيرة، قادوا الفيضان البشري من الحاضرين إلى سماع الشعر في الشوارع حيث اشتبكوا مع الشرطة. وسرت إشاعة بأن أحد الطلاب قد قتل، وجرح سبعون، واعتقل أكثر من مائة. استمرت هذه الاحتجاجات خلال الشهور التالية، خصوصا في 7 ديسمبر - وهو يوم الطالب غير الرسمي. أرسل المعتقلون إلى محاكم مدنية حيث أطلق سراح بعضهم، أو حُكم على البعض الآخر بعقوبات مخففة. وقد بعث هذا رسالة واضحة إلى الآخرين - بمن في ذلك طلبة الحوزة العلمية في قم.

وقد ساء الموقف في يناير 1978 حينما فجرت الجريدة التابعة للحكومة «اطلاعات» مفاجأة مذهلة، حيث كتب محررها افتتاحية للجريدة أدان فيها الخميني بشكل خاص ورجال الدين عامة بأنهم «رجعيون كثييون» بتعاونهم الوثيق مع الإقطاعيين، والإمبريالية، وبالطبع الشيوعية. وادعت الجريدة أيضا أن الخميني كان يعيش حياة ماجنة في شبابه، حيث انغمس في شرب الخمر والشعر الصوفي، وأنه لم يكن حقيقة إيرانيا - فجده عاش في كشمير واتخذ أقاربه اسما هنديا كلقب عائلي⁽⁶⁾. والتفسير الوحيد لهذه الافتتاحية أن النظام قد انتفخ بقواه الذاتية. على المرء ألا يقلل أبدا من دور الغباء في التاريخ. وخلال اليومين التاليين، خرج طلبة الحوزة في قم إلى الشوارع، وأقنعوا البازارات المحلية بإغلاق أبوابها، وسعوا إلى الحصول على دعم رجال الدين الكبار - خاصة آية الله شريعتمداري - وفي نهاية المطاف قاموا بمسيرة إلى قسم الشرطة حيث اشتبكوا مع السلطات. وقد قدر النظام أنه نتج عن هذه «المأساة» وقوع ضحيتين. بينما قالت المعارضة إن هذه «المذبحة»

قتل فيها 70 شخصا وجرح 500 آخرون. وهنا، كما هي الحال في كل الاشتباكات خلال الشهور الثلاثة عشر التالية، كانت تقديرات الضحايا تختلف بشدة. في أعقاب الاشتباكات، ادعى النظام أن طلاب الحوزة كانوا يحتجون في الذكرى السنوية للشاه رضا على عدم تحجيب النساء. وفي الحقيقة، لم تذكر العرائض التي صاغها طلاب الحوزات قط موضوع الذكرى السنوية هذا. وعلى النقيض من ذلك، طالب هؤلاء الطلاب بالاعتذار عن افتتاحية «اطلاعات» المشار إليها، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة الخميني، وإعادة فتح حوزته في الفيضية، ووقف الاعتداءات البدنية على طلاب الجامعة في طهران، وإطلاق حرية التعبير، خصوصا للصحف، واستقلال القضاء، وقطع الروابط مع القوى الإمبريالية، ودعم الزراعة، والحل الفوري لحزب البعث⁽⁷⁾. ظلت هذه مطالبهم الرئيسية طوال العام 1978. وعقب حادثة قم مباشرة، طالب شريعتمداري الأمة بأن تحيي ذكرى الأربعين للذين لقوا حتفهم بالتغيب عن العمل وحضور الصلوات في المساجد.

تسببت حادثة قم في ثلاث كوارث رئيسية استمر كل منها أربعين يوما، وكانت كل منها أخطر من سابقتها. الأولى - في منتصف فبراير - أدت إلى اشتباكات عنيفة في العديد من المدن، خاصة تبريز، مسقط رأس شريعتمداري. فقد دفع النظام بالدبابات وطائرات الهليكوبتر المسلحة بالرشاشات لإعادة السيطرة على المدينة. والثانية - في أواخر مارس - تسببت في خسائر كبيرة في الملكيات في يزد وأصفهان. فاضطر الشاه إلى إلغاء رحلة إلى الخارج وتولى بنفسه قيادة قوات مكافحة الشغب. والثالثة - في مايو - وكانت لها آثار صادمة في أربع وعشرين مدينة. فقد انتهكت الشرطة في قم حرمة منزل شريعتمداري وقتلت اثنين من طلبة الحوزة كانا قد لجأ إليه طلبا للحماية. وقد ادعت السلطات أن هذه الأربعينيات قد خلفت وراءها 22 من القتلى؛ بينما قدرت المعارضة الرقم بـ 250.

تصاعدت التوترات أكثر مع واقعتي سفك دماء إضافيتين مختلفتين. ففي 19 أغسطس - الذكرى السنوية لانقلاب 1953 - احترقت سينما كبيرة في حي من أحياء العمال في عبادان، ليحترق فيها أكثر من 400 من النساء والأطفال. وقد أدانت الجماهير بشكل آلي قائد الشرطة المحلي، الذي كان قد أصدر في محل عمله السابق أوامر بإطلاق النار في قم⁽⁸⁾. وبعد عملية الدفن الجماعية للضحايا خارج المدينة،

سار نحو عشرة آلاف من أقارب الضحايا وأصدقائهم في مسيرة نحو عبادان مرددين «احرقوا الشاه، اقضوا على البهلويين». وقد كتب مراسل جريدة الواشنطن بوست أن المسيرات كانت لها رسالة واحدة واضحة: «الشاه يجب أن يرحل»⁽⁹⁾. وفوجئ مراسل جريدة «الفايننشال تايمز» بأن عددا كبيرا، بمن في ذلك من لهم مصالح راسخة في النظام، كانوا يشكون في أن جهاز السافاك هو الذي أشعل النار⁽¹⁰⁾. لقد ألفت عقود من عدم الثقة بأثقاليها.

أما واقعة إراقة الدماء الثانية فقد حدثت في 8 سبتمبر - مباشرة في أعقاب إعلان الشاه الأحكام العرفية. فقد حظر أيضا كل أنواع الاجتماعات في الشوارع، وأمر باعتقال زعماء المعارضة، وعين أحد جنرالاته الصقور كحاكم عسكري لطهران. وقد عمدت قوات كوماندوز إلى محاصرة حشد في ميدان جاله^(*) وسط طهران، وأمرت المحتشدين بالتفرق، وحينما رفضوا ذلك، أطلقت عليهم النيران من دون أي تمييز. وأصبح 8 سبتمبر يعرف باسم الجمعة الأسود - مستعيدا ذكرى الأحد الدامي أثناء الثورة الروسية في العامين 1905 و1906. وقد كتب الصحفيون الأوروبيون أن ميدان جاله بدا كأنه «ميدان للرماية»، وقد ترك الجيش وراءه «أشلاء مذبحة». وكانت الضحية الرئيسية، على أي حال، هي القضاء عمليا على أي حلول وسط ممكنة⁽¹¹⁾. وعلق مراقب بريطاني قائلاً: إن الهوة بين الشاه والجمهور أصبحت الآن غير قابلة للردم بسبب كل من الجمعة الأسود وحريق عبادان⁽¹²⁾. وقد ادعى الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، الذي اندفع إلى تغطية أحداث الثورة لإحدى الجرائد الإيطالية، أن نحو أربعة آلاف قد قتلوا بالرصاص في ميدان جاله. وفي الحقيقة، فإن مؤسسة الشهيد - التي تعوض عائلات الضحايا - جمعت لاحقا أسماء 84 من الذين قتلوا في هذه المدينة خلال هذا اليوم⁽¹³⁾. وخلال الأسابيع التالية، انتشرت الإضرابات، من الكليات إلى المدارس العليا إلى صناعة النفط، والبازارات، والمصانع العامة والخاصة، والبنوك، والسكك الحديدية، ومرافق الموانئ، والمكاتب الحكومية. دخل البلد كله، بما في ذلك هيئة التخطيط والموازنة، وهي تعد بمنزلة نخبة الحكومة المركزية، في الإضراب.

(*) ميدان الشهداء. [المحررة].



(6) تمثال الشاه محمد رضا بهلوي على الأرض بالقرب من مقر الخميني في أثناء الثورة - طهران، فبراير 1979.



(7) امرأة تمر بين الجنود أثناء الثورة، طهران - 1978.

أظهرت المعارضة مزيداً من سطوتها في 11 ديسمبر 1978 خلال عاشوراء، وهو يوم الذروة في احتفالات شهر المحرم، حينما تحدث ممثلو الخميني في طهران بالنيابة عنه - للتوصل إلى تفاهم مع الحكومة. وافقت الحكومة على إبقاء الجيش بعيداً عن الأنظار وأن يقتصر وجوده على الأجزاء الشمالية الثرية في المدينة. ووافقت المعارضة على أن تقوم بمسيراتها في طرق محددة مسبقاً، وألا

ترفع شعارات تهاجم مباشرة شخص الشاه. وفي يوم الذروة هذا، التقت أربعة مواكب في ميدان شهيداً (*) الفسيح غرب طهران. وقدر المراسلون الأجانب أن الحشد كان يفوق المليون شخص. وقد صدق الحشد عن طريق التهليل على القرارات الداعية إلى تأسيس جمهورية إسلامية، وعودة الخميني، وطرد القوى الإمبريالية، وإقامة العدل الاجتماعي من أجل «جماهير المحرومين»⁽¹⁴⁾. وفي هذه المظاهرة كما هو في كل المظاهرات، كان يتم تجنب مصطلح ولاية الفقيه عن عمد. وكتبت صحيفة «نيويورك تايمز» أن الرسالة كانت واضحة وعالية الصوت: «الحكومة أضعف من أن تحافظ على القانون والنظام. ولا يمكن فعل ذلك إلا بالتنحي جانباً وترك القادة الدينيين يتولون المسؤولية. وبشكل ما، أوضحت المعارضة أنها حكومة بديلة بالفعل»⁽¹⁵⁾. وبالمثل، كتبت جريدة كريستيان ساينس مونيتور أن «موجة عملاقة من البشر اكتسحت العاصمة، معلنة بصوت أعلى مما يمكن أن تصدره أي رصاصة أو قنبلة عن رسالة واضحة: على الشاه أن يرحل»⁽¹⁶⁾. وقد تعامل العديدون مع الحشد على أنه استفتاء أمر واقع.

عاد الخميني من المنفى يوم 1 فبراير - أي بعد أسبوعين من ترك الشاه البلاد. وقد بلغ عدد من احتشدوا لاستقباله وتحيته أكثر من ثلاثة ملايين، مما دفعه إلى ركوب طائرة هليكوبتر من المطار إلى مقبرة الزهراء حيث أحياء ذكرى «عشرات الآلاف من الشهداء من أجل الثورة» وسرعان ما حدد النظام الجديد حالا الرقم الرسمي عند ستين ألف شهيد. بينما ربما يكون الرقم الحقيقي أقل من ثلاثة آلاف⁽¹⁷⁾. أجرت مؤسسة الشهيد لاحقاً دراسة - ولكنها لم تنشرها - حول عدد من قتلوا خلال الحركة الثورية كلها، بدءاً من يونيو 1963. ووفقاً لهذه الدراسة، فإن العدد بلغ 2781 متظاهراً قتلوا في الشهور الأربعة عشر من أكتوبر 1977 إلى فبراير 1979 (**). وسقط معظم الضحايا في العاصمة - خاصة في أحياء الطبقة العاملة الجنوبية في طهران⁽¹⁸⁾. وقد أتت الضربة القاضية للحكومة في 9 - 11 فبراير، عندما قام الطلبة العسكريون والفنيون، مدعومين بالفدائيين والمجاهدين، بالاستيلاء على الحرس الإمبراطوري في القاعدة الجوية الرئيسية

(*) سمي لاحقاً «ميدان آزادي» أي ميدان الحرية. [المحررة].

(**) هذه طبعا سبعة عشر شهراً وليس أربعة عشر شهراً كما يذكر المؤلف. [المترجم].

بالقرب من ميدان جاله. غير أن القادة العسكريين الكبار أعلنوا حيادهم وألزموا قواتهم البقاء في ثكناتها. وقد كتبت جريدة اللوموند الفرنسية أن المنطقة المحيطة بميدان جاله كانت تشبه كومبونة باريس، خصوصا حينما اقتحم الناس مستودعات الأسلحة وقاموا بتوزيع السلاح⁽¹⁹⁾. وقد كتبت صحيفة «نيويورك تايمز» أنه «لأول مرة منذ بدأت الأزمة السياسية قبل أكثر من عام مضى، ظهر الآلاف من المدنيين في الشوارع حاملين البنادق الآلية وأسلحة أخرى»⁽²⁰⁾. وعلى نحو مشابه، نشرت جريدة في طهران أن «البنادق وُزعت على الآلاف من الناس، من أطفال يبلغ عمرهم عشرة أعوام إلى متقاعدين يبلغ عمرهم سبعين عاما»⁽²¹⁾. وأتى المشهد الأخير في هذه الدراما بعد ظهيرة يوم 11 فبراير، حينما أذاع راديو طهران بيانا تاريخيا: «هنا صوت إيران، صوت إيران الحقيقية، صوت الثورة الإسلامية». وقضى قتال الشوارع لمدة يومين على السلالة الحاكمة التي حكمت لثلاثة وخمسين عاما، كما أنهى ألفين وخمسمائة عام من الحكم الملكي. ومن بين الأعمدة الثلاثة التي بناها البهلويون لتدعيم دولتهم، كان الجيش غير قادر على التعبئة، وانضمت البيروقراطية إلى الثورة، بينما أصبح محاسيب البلاط مصدرا لإحراج كبير. وأثبت صوت الشعب أنه أكثر قوة من صوت الملكية البهلوية.

الدستور الإسلامي (1979)

كانت المهمة الأكثر إلحاحا بعد الثورة هي وضع دستور جديد ليحل محل القوانين الأساسية للعام 1906. عمل هذا على تحفيز صراع غير متكافئ إلى حد ما بين الخميني وأتباعه من جهة، العازمين على مأسسة مفهومهم حول ولاية الفقيه، ومهدي بازركان، رئيس الوزراء الرسمي، ومؤيديه من الليبراليين والإسلاميين من جهة أخرى، الطامحين لأن يكون الدستور على نسق دستور شارل ديغول للجمهورية الفرنسية الخامسة. فقد تصوروا جمهورية تكون إسلامية من حيث الاسم وديموقراطية من حيث المضمون. أظهر هذا النزاع كذلك وجود ازدواج حكومي. فمن جهة كانت هناك الحكومة المؤقتة التي يرأسها بازركان والعامرة بالمحاربين القدامى الأعضاء في حركة مصدق الوطنية. فكان بعض أعضاء الوزارة من الأعضاء في حركة الحرية التي يقودها بازركان، بينما أتى آخرون من الجبهة

الوطنية الأكثر علمانية. وقد أقام الخميني هذه الحكومة لطمأنة البيروقراطية الحكومية - الوزراء والقوات المسلحة. فقد كان راغبا في التخلص من الشاه، لا تفكيك الدولة كلها. وعلى الجانب الآخر كانت هناك حكومة الظل الأكثر رعبا لرجال الدين. وفي الأيام الأخيرة من الثورة أنشأ الخميني في طهران مجلسا ثوريا ولجنة مركزية. وقد مارس المجلس الثوري دور المراقب على الحكومة المؤقتة، بينما ضمت اللجنة المركزية تحت جناحها اللجان المحلية وحراسها (الباسداريين) التي تفجرت في العديد من المساجد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وقد ظهرت هذه الوحدات أيضا من رجال الدين التابعين لقيادات دينية أخرى - خاصة شريعتمداري. وفور سقوط الشاه، أسس الخميني في طهران محكمة ثورية لتتولى الإشراف على المحاكم الخاصة التي ظهرت في كل أنحاء البلاد، وأسس في قم مكتبا مركزيا للمسجد كانت مهمته اختيار أئمة الجمعة في عواصم المقاطعات. وللمرة الأولى، كانت هناك مؤسسة دينية مركزية تسيطر على أئمة الجمعة في المقاطعات. وبمعنى آخر، فإن دولة الظل قزمت الدولة الرسمية. وقد اشتكى بازركان: «نظريا، الحكومة في موضع المسؤولية؛ لكن في الواقع الخميني هو المسؤول - هو مع مجلسه الثوري، ولجانه الثورية، وبعلاقاته بالجماهير»⁽²²⁾. وأضاف «لقد وضعوا في يدي سكيننا، ولكنها سكين ليس بها سوى مقبضها فقط، بينما كان النصل في يد آخرين».

وحدث أول مناوشة بين بازركان والخميني مبكرا جدا وتحديدًا في شهر مارس، حينما كانت البلاد تستعد للتصويت بنعم أو لا على استفتاء لإقامة جمهورية إسلامية. أراد بازركان منح الجمهور خيارا ثالثا هو جمهورية إسلامية ديمقراطية. وقد رفض الخميني هذا الخيار مجادلا: «إن ما تريده الأمة هو جمهورية إسلامية - لا جمهورية ديمقراطية ولا جمهورية ديمقراطية إسلامية. لا تستخدم هذا المصطلح الغربي «ديموقراطية». إن هؤلاء الذين يدعون إلى مثل هذا الشيء لا يعرفون أي شيء عن الإسلام»⁽²³⁾. وقد أضاف لاحقا: «الإسلام لا يحتاج إلى أي صفات مثل الديمقراطية. تحديدا لأن الإسلام هو كل شيء، فهو يعني كل شيء. ومن المؤسف إضافة أي كلمة أخرى بجوار كلمة إسلام، وهي كلمة كاملة»⁽²⁴⁾. وأجري الاستفتاء أول إبريل، وكانت نتيجة التصويت 99 في المائة بنعم على الجمهورية الإسلامية. وقد شارك في التصويت عشرون مليونا - من بين 21 مليونا هم جملة

الهيئة الناجية. وأدى هذا إلى تمهيد الطريق أمام انتخاب 73 رجلا يشكلون المجلس التأسيسي باسمه الجديد مجلس الخبراء - وهو مصطلح محمل بمضامين دينية. وفي أغسطس، أقيمت الانتخابات لهؤلاء المندوبين. وفحص كل المرشحين من قبل اللجنة المركزية، ومكتب المسجد المركزي، والجمعية المشكلة حديثاً «رجال الدين المناضلين في طهران» (جماعت روحانيت مبارز طهران). ولم يكن أمراً غريباً أن نتج عن الانتخابات انتصار كاسح لأتباع الخميني. وكان بين الفائزين خمسة عشر من آيات الله، وأربعون من حجة الإسلام، و11 من الأشخاص العاديين المرتبطين بالخميني. وبدأ مجلس الخبراء في الإعداد لوضع الدستور الإسلامي.

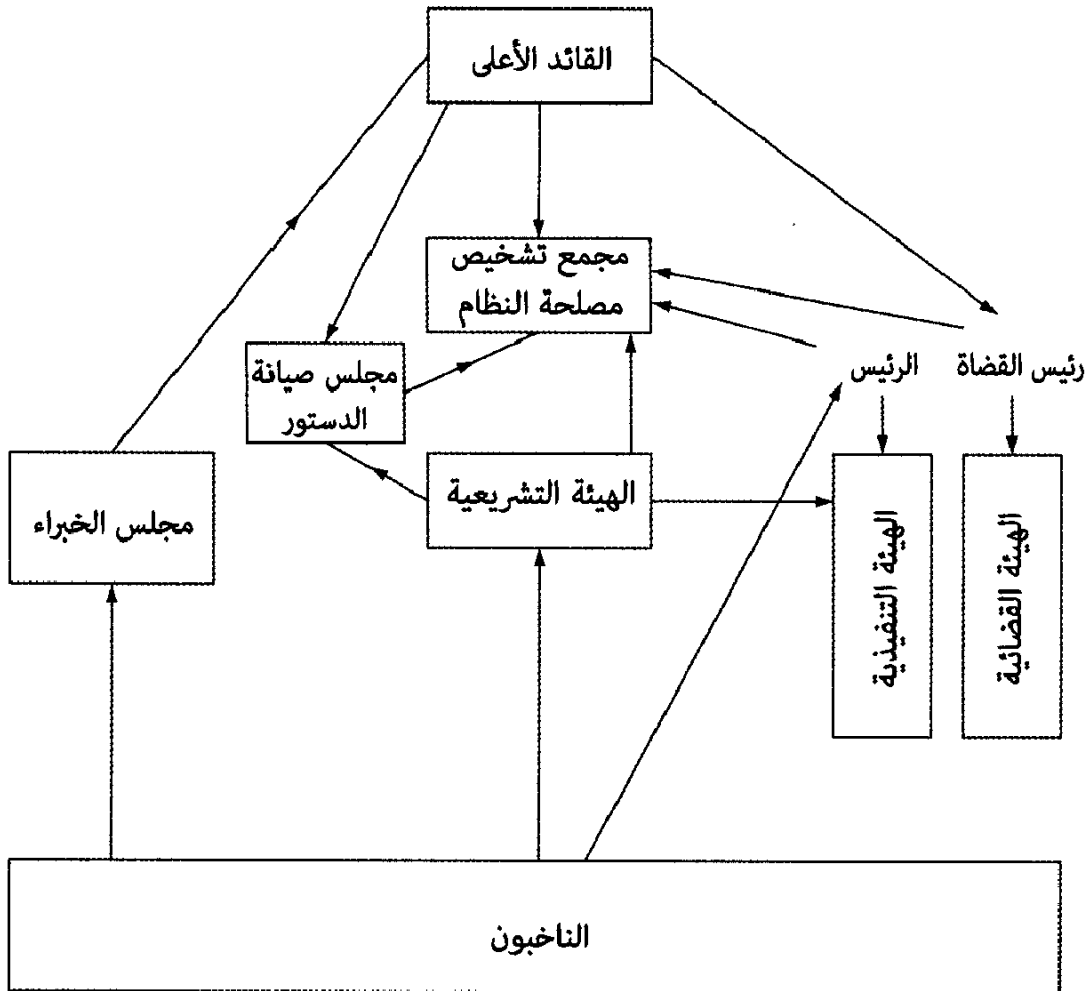
وكان المنتج النهائي هجيناً - على الرغم من ميله بشكل واضح إلى جانب واحد - ما بين ولاية الفقيه للخميني وجمهورية بازركان الفرنسية الخامسة؛ ما بين الحقوق المقدسة وحقوق الإنسان؛ ما بين الحكم الديني والديموقراطية؛ ما بين صوت الله وصوت الشعب؛ ما بين سلطة رجال الكهنوت وسيادة الشعب. وقد احتوت الوثيقة على 175 مادة - وأضيف أربعون تعديلاً بعد وفاة الخميني⁽²⁵⁾. على أن تبقى هذه الوثيقة معمولا بها حتى عودة المهدي. أكد التمهيد على الإيمان بالله، والعدالة الإلهية، والقرآن، ويوم الحساب، والنبي محمد، والأئمة الاثني عشر، وعودة المهدي الغائب، والأكثر صلة من كل هذا بالموضوع، مفهوم الخميني عن ولاية الفقيه. وقد شددت الوثيقة على معارضة كل أشكال السلطوية، والاستعمارية، والإمبريالية. ومنحت المواد التي أتت في المقدمة الخميني ألقاباً مثل الفقيه الأعلى، القائد الأعلى، مرشد الثورة، مؤسس الجمهورية الإسلامية، ملهم المستضعفين، والأكثر قوة من كل هذا، إمام الأمة الإسلامية - لم يسبق للشيعية من قبل أبداً أن منحوا شخصاً على قيد الحياة هذا اللقب المقدس بتضميناته حول المعصومية. وقد أعلن أن الخميني هو القائد الأعلى مدى الحياة. وقد نص على أن يقوم مجلس الخبراء عند وفاته بتعيين شخصية دينية عظيمة محله، أو إذا لم تكن هذه الشخصية موجودة، فيحل محله مجلس قيادة يتشكل من ثلاثة أو خمسة فقهاء. كما نص أيضاً على أنه من الممكن عزلهم فيما لو اعتبروا غير قادرين على القيام بمهامهم. وقد حافظ الدستور على العلم الثلاثي الألوان، مع إدخال عبارة «الله أكبر».

منح الدستور القائد الأعلى طيفا واسعا من السلطات. فبوسعه «تحديد مصالح الإسلام»، «وضع الإرشادات العامة للجمهورية الإسلامية»، «الإشراف على تنفيذ السياسات»، و«التوسط ما بين السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية». وبوسعه منح العفو العام وعزل الرؤساء، وأيضا فحص المترشحين لهذا المنصب. وباعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، يمكنه إعلان الحرب والسلام، وتعبئة القوات المسلحة، واختيار قادتها، وعقد مجلس أمن قومي. وعلاوة على ذلك، فبوسعه تعيين طيف كبير ومؤثر من المسؤولين خارج هيكل الدولة الرسمي، ويتضمن ذلك مدير شبكة الإذاعة والتلفزيون، والمشراف على مكتب أئمة الجمعة، ورؤساء المؤسسات الدينية الجديدة، خاصة مؤسسة المستضعفين التي حلت محل مؤسسة بهلوي، ومن خلال ذلك تعيين رؤساء تحرير الصحيفتين الرئيسيتين - اطلاعات وكيهان. وفضلا عن ذلك، فبوسعه تعيين رئيس هيئة القضاء، وكذلك قضاة المحاكم الأقل درجة، والمدعي العام، والأكثر أهمية من كل هؤلاء، ستة رجال دين من بين الاثني عشر عضوا في مجلس صيانة الدستور. ولهذا المجلس صلاحية «الفيتو» على القوانين التي تقرها الهيئة التشريعية لو رأى أنها تتعارض مع روح الدستور أو الشريعة. كما أن له أيضا سلطة فحص المترشحين للمناصب العامة، بما في ذلك المجلس. وقد أعطى تعديل لاحق القائد الأعلى سلطة إضافية لتعيين مجمع تشخيص مصلحة النظام؛ للتوسط في حالة وقوع خلافات بين المجلس ومجلس صيانة الدستور.

حصل الخميني على سلطات دستورية لم تكن متخيلة من قبل الشاهات. فقد نتج عن ثورة 1906 ملكية دستورية؛ أما ثورة 1979 فقد نتج عنها سلطة جديدة بالزعيم الإيطالي موسوليني (الدوتشي). وكما أعلن أحد اتباع الخميني الرئيسيين، فإنه لو كان عليه أن يختار بين الديمقراطية وولاية الفقيه، فإنه لم يكن ليتردد بسبب كون الاختيار الأخير يمثل صوت الله⁽²⁶⁾. وقد جادل الخميني أن الدستور يتعارض مع الديمقراطية لأن «الشعب يحب رجال الدين، ويثق برجال الدين، ويرغب في أن يقوده رجال الدين». كما أضاف: «صحيح أن السلطة الدينية الأعلى عليها مراقبة عمل الرئيس ومسؤولي الدولة الآخرين، للتأكد من أنهم لا يقتربون أخطاء وأنهم لا يسيرون ضد القانون والقرآن»⁽²⁷⁾. وبعد سنوات قليلة، شرح الخميني أن الحكومة الإسلامية - باعتبارها «كيانا مقدسا منحه الله للنبي» - يمكنها أن تعلق

أي قوانين استنادا إلى المصلحة (حماية المصلحة العامة) - وهو مفهوم سني كان الشيعة يعارضونه في الماضي. وقد جادل بأن «حكومة الإسلام هي الركن الأولي في الإسلام، ولها الأولوية على الأركان الثانوية مثل الصلاة، الصيام، والحج. ولحماية الإسلام، يمكن للحكومة أن تعلق أيا من أو كل الأركان الثانوية»⁽²⁸⁾. ومع كل هذه السلطات التي منحها الدستور للقائد الأعلى، أضاف الدستور: «يعد القائد الأعلى في أعين القانون متساويا مع كل أعضاء المجتمع».

(الشكل - 2): توزيع السلطات في الدستور الإسلامي



غير أن الدستور قد منح بعض التنازلات المهمة للديموقراطية. فجمهور الناخبين - الذي تم تعريفه على أنه يشمل جميع البالغين بمن في ذلك النساء - أعطيت له سلطة اختيار الرئيس، والمجلس، ومجالس المقاطعات

والمجالس المحلية، وكذلك مجلس الخبراء، عبر التصويت السري والمباشر. وقد حدد سن التصويت بداية عند 16 عاما، وخُفِّض لاحقا إلى 15 عاما، ثم رفع إلى 16 مرة أخرى في العام 2005. والرئيس، الذي ينتخب كل أربع سنوات محدود بمدة رئاسيتين، حدد وضعه على أنه «القائد التنفيذي» و«المسؤول الأعلى بعد القائد الأعلى». وهو يتألف الوزارة، ويختار وزراءها إلى جانب كل السفراء، والحكام، والعمد، ومديري البنك الوطني، وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وهيئة الخطة والموازنة. وهو مسؤول عن الموازنة السنوية وتنفيذ السياسات الخارجية والداخلية. وهو - وقد افترض أن يكون الرئيس رجلا - يجب أن يكون شيعيا «مخلصا لمبادئ الثورة الإسلامية».

ووصف المجلس، الذي ينتخب أيضا كل أربعة أعوام، على أنه «يمثل الأمة». وللمجلس سلطة التحقيق في كل شؤون الدولة، والتحقيق في الشكاوى ضد السلطين التنفيذية والقضائية، والموافقة على اختيارات الرئيس للوزراء، وسحب هذه الموافقة في أي وقت، وحق سؤال الرئيس والوزراء، والتصديق على كل الموازنات، والقروض والمعاهدات الدولية، والموافقة على توظيف المستشارين الأجانب، وعقد اجتماعات مغلقة، ومناقشة أي موضوع، ويوفر الحصانة لأعضائه، وينظم أعماله الداخلية الخاصة، ويفصل فيما إذا كان الإعلان المحدد لأي أحكام عرفية مبررا أم لا. ويمكن للمجلس - بأغلبية ثلثي أعضائه - أن يدعو إلى الاستفتاء لإجراء تعديل على الدستور. كما يمكن للمجلس أيضا أن يختار الأعضاء الستة الآخرين في مجمع تشخيص مصلحة النظام من بين قائمة تقدمها السلطة القضائية. وتضم عضوية المجلس 270 نائبا من الممكن زيادة عددهم الإجمالي بناء على تعداد السكان الذي يجري كل عشرة أعوام. وقد تم تخصيص مقاعد منفصلة للأقليات الدينية المعترف بها: الأرمنيين، الآشوريين، اليهود، والزرادشتيين.

وتساعد المجالس المحلية - على مستوى المقاطعات كما على مستوى المدن، والأحياء، والقرى - الحكام والعمد في إدارة مناطقهم. وقد سميت المجالس بمجالس الشورى - وهو مصطلح راديكالي يرتبط بثورات 1905 - 1906 في كل من إيران وروسيا. وفي الحقيقة، كانت المظاهرات التي نظمتها منظمات المجاهدين والفدائيين قد ضغطت على مجلس الخبراء لتضمينها ضمن الدستور. وأخيرا،

فقد تم ضمان حقوق كل المواطنين الإنسانية، بغض النظر عن العرق والإثنية والعقيدة والنوع، وحرّياتهم المدنية الأساسية: حقوق حرية الصحف، والتعبير، والعبادة، والتنظيم، والتقاضي والتظاهر؛ والمعاملة المتساوية أمام القانون؛ والحق في الاستئناف والطعن في الأحكام القضائية، والحرية من الاعتقال التعسفي، والمراقبة البوليسية، وحتى من التنصت عليهم. ويتمتع المتهمون بحق المثلول أمام القضاء للنظر في مدى شرعية حبسهم، وضرورة مثلولهم أمام المحاكم المدنية خلال أربع وعشرين ساعة من إلقاء القبض عليهم. والقانون «يعتبرهم أبرياء حتى تتم إدانتهم من دون أي شكوك من خلال محاكمة قانونية مضبوطة».

إن حضور مثل هذه المواد الديمقراطية بحاجة إلى بعض الشرح. فالثورة لم تقم تحت راية الإسلام فقط، ولكن أيضا استجابة لمطالب «الحرية، المساواة، والعدالة الاجتماعية». ولبلد تاريخ طويل في النضال الشعبي يرجع إلى الثورة الدستورية. وقد انتقد نظام البهلوي بسبب سحقه الحريات المدنية وحقوق الإنسان. أدت الجماعات العلمانية - خاصة من المحامين ومنظمات حقوق الإنسان - دورها في الثورة. والأكثر أهمية من كل هذا، أن الثورة ذاتها قامت من خلال المشاركة الشعبية من الأسفل - من خلال الاجتماعات الجماهيرية، والإضرابات العامة، واحتجاجات الشارع. واشتكى الأصوليون المتشددون من أن هذه التنازلات للديموقراطية قد ذهبت بعيدا. وكانوا يعززون أنفسهم سرا بأن مفهوم الجمهورية الإسلامية هو مجرد مرحلة انتقالية في الطريق نحو الإمامية الكاملة في نهاية المطاف.

تضمن الدستور أيضا العديد من الوعود الشعبية. فقد وعد بمعاشات للمواطنين، وببديل للبطالة، والمعونات لذوي الإعاقة، وإسكان لائق، ورعاية صحية، وتعليم ثانوي إلى جانب تعليم ابتدائي مجاني. كما وعد أيضا بالتشجيع على تملك المنازل؛ والتخلص من الفقر، والبطالة، والردائل، والربا، وكنز الأموال، والاحتكارات الخاصة، وعدم المساواة، متضمنا في ذلك المساواة بين الرجال والنساء؛ والعمل على جعل البلاد مكتفية ذاتيا في كل من الزراعة والصناعة؛ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ومساعدة «المستضعفين في العالم على النضال ضد مستكبريهم». وقد قسم الدستور الاقتصاد القومي إلى قطاع عام وقطاع خاص، وخصص الصناعات الكبيرة

للقطاع العام بينما الزراعة، والصناعات الخفيفة ومعظم الخدمات للقطاع الخاص. ونص على الاحترام التام للملكية الخاصة «بشرط أن تكون مشروعة». وبرغم العديد من الضمانات السخية للحقوق الفردية والاجتماعية، تضمن الدستور معضلات تنذر بالسوء: «كل القوانين واللوائح ينبغي أن تتوافق مع مبادئ الإسلام»؛ «لمجلس الخبراء سلطة تحديد هذه المبادئ»؛ و«كل التشريعات ينبغي إرسالها لمجلس صيانة الدستور للفحص التفصيلي والمدقق. وعلى مجلس صيانة الدستور التأكد من أن مضامين التشريعات لا تتعارض لا مع المفاهيم الإسلامية ولا مع مبادئ الدستور».

لم يتسبب التنقيح الكامل لمسودة بازركان التمهيدية في إثارة الدهول والرعب بين المجموعات العلمانية فقط، ولكن أيضا مع الحكومة المؤقتة وشريعتمداري الذي كانت له دائما تحفظاته القوية على مفهوم الخميني الخاص بولاية الفقيه. وقد أرسل بازركان وسبعة أعضاء في الحكومة المؤقتة التماسات للخميني لحل مجلس الخبراء على أساس أن الدستور المقترح ينتهك سيادة الشعب، ويفتقر إلى التوافق المطلوب، ويعرض الأمة لخطر تدخل الدين في السياسة، ويعلي من شأن علماء الدين ليصبحوا «طبقة حاكمة»، ويضعف الدين حيث إن «الأجيال المقبلة سوف تلقي بعبء كل النواقص على الإسلام»⁽²⁹⁾. ومع شكواهم بأن أفعال مجلس الخبراء تشكل «ثورة ضد الثورة»، فقد هددوا بأنهم سيذهبون إلى الرأي العام بنسختهم الأصلية من الدستور. ومن المحتمل جدا لو أن البلاد منحت مثل هذا الخيار فلربما كانت قد فضلت نسخة بازركان. وقد ادعى أحد أتباع الخميني المقربين لاحقا أن بازركان قد «تآمر» للتخلص من مجلس الخبراء لتحطيم كامل الثورة الإسلامية⁽³⁰⁾.

وعند هذه اللحظة الحاسمة كان أن سمح الرئيس كارتر للشاه بدخول الولايات المتحدة للعلاج من السرطان. وبمعرفة أو من دون معرفة الخميني، فقد حفز هذا 400 طالب جامعي - أطلق عليهم لاحقا طلاب مسلمون من متبعي خط الإمام - على تسلق جدران السفارة الأمريكية، وبذلك بدأ ما سيعرف بأزمة الرهائن والتي استمرت لمدة 444 يوما. وكان الطلاب مقتنعين بأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تستخدم السفارة كمقر رئيسي لها وتخطط لتكرار انقلاب العام 1953. وظلت أشباح 1953 تتلبس إيران. وحالما أدرك بازركان أن الخميني لن يأمر الباسداريين بإطلاق سراح الرهائن، تقدم باستقالته. مثل

موضوع الرهائن بالنسبة إلى العالم الخارجي أزمة عالمية بامتياز. أما بالنسبة إلى إيران، فقد كان الموضوع أساسا صراعا داخليا على الدستور. وكما أقر أتباع الخميني من دون تردد، كان على بازركان و«الليبراليين» أن يرحلوا «لأنهم ضلوا عن خط الإمام»⁽³¹⁾. وقد هلك محتجزو الرهائن بأن استيلاءهم على السفارة هو الثورة الإسلامية الثانية.

وتحت غطاء هذه الأزمة الجديدة قدم الخميني الدستور لكي يُستفتى عليه. عقد الاستفتاء يوم 2 ديسمبر - اليوم التالي ليوم عاشوراء. وقد أعلن الخميني أن الذين سيحجمون عن التصويت أو الذين سيصوتون بعدم الموافقة سوف يشجعون الأمريكيين، وسيخذلون شهداء الثورة الإسلامية. وقد ساوى بين العلماء والإسلام، وساوى بين هؤلاء الذين يعارضون الدستور، خاصة طبقة «المثقفين»، وبين «الشيطان» و«الإمبريالية». وقد حذر أيضا من أن أي علامة على الفرقة سوف تغري أمريكا بمهاجمة إيران. وعلى الرغم من هزيمته، ناشد بازركان مؤيديه التصويت بالموافقة على أساس أن البديل سوف يكون «الفوضى»⁽³²⁾. ولكن المجموعات العلمانية الأخرى، وعلى وجه التحديد المجاهدون، الفدائيون والجهة الوطنية، رفضوا المشاركة. وكانت النتيجة معروفة مسبقا: صوت 99 في المائة في الاستفتاء بنعم. غير أن نسبة التصويت كانت أقل بشكل ملحوظ من الاستفتاء السابق - خاصة في المناطق السنية في كردستان وبلوشستان إلى جانب مقاطعة أذربيجان، مسقط رأس شريعتمداري. ففي الاستفتاء السابق، صوت عشرون مليوناً. أما هذه المرة، فقد صوت 16 مليوناً فقط. وبمعنى آخر، فإن نحو 17 في المائة تقريبا لم يؤيدوا الدستور. حصل علماء الدين على دستورهم الذي يؤسس للحكم الديني (التيوقراطي)، ولكن بتكلفة تتمثل في تآكل القاعدة العريضة للثورة.

التعزيز (1980 - 1989)

نجت الجمهورية الإسلامية على الرغم من الحكمة التقليدية من أن أجلها وشيك وحتمي. ومنذ البداية، كان القليلون فقط هم الذين توقعوا بقاءها. فبعد كل شيء، لم ينتج التاريخ أنظمة حكم دينية تامة النضج - سواء داخل أو خارج

الشرق الأوسط. ومال العديد من الناس العاديين - ملكيين، يساريين، علمانيين وطنيين، وأعضاء في الإنتلجننتسيا - إلى النظر باستعلاء إلى رجال الدين باعتبار أن لا مكان لهم في العالم المعاصر. وحتما لم يتصوروا أنهم قادرون على إدارة دولة حديثة. والأكثر من هذا، أن اللاجئيين السياسيين على مر التاريخ - كما ذكر ذلك أولا «فيلسوف اجتماعي أوروبي من القرن التاسع عشر»^(*) كان لديهم الميل إلى رؤية أصغر علامة من علامات الاستياء، مثل الإضرابات، أو الاحتجاجات، أو الأصوات الغاضبة، على أنه دليل غير قابل للجدل عن الطوفان القادم. وقد أعطوا النظام عدة أشهر - وعلى الأكثر، سنوات قليلة.

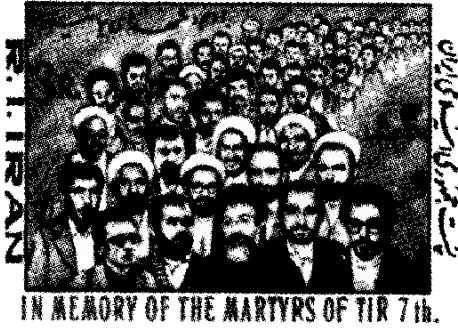
غير أن الدولة الجديدة لم تظل باقية على قيد الحياة فقط، ولكنها عززت قوتها. فلم تعد كيانا منفصلا أو مستقلا يحوم فوق المجتمع - كما كانت في عهد البهلويين. بل على النقيض من ذلك، أصبحت حلبة تتنافس فيها جماعات المصالح المختلفة وتحتال من أجل النفوذ. لقد أصبحت الدولة جزءا لا يتجزأ من المجتمع الأكبر. فقد استولت على الدولة السابقة كما كانت، ولم تظهر سوى المراكز العليا فقط، وبعد ذلك بدأت تدريجيا ولكن بشكل مستمر توسيع صفوفها. استكملت الخطط الخمسية بمشروعاتها الطموحة - فيما عدا مفاعل بوشهر النووي في البداية. وامت البيروقراطية المركزية من 20 وزارة بها 304 ألف موظف مدني في العام 1979 إلى ست وعشرين وزارة بها 850 ألف موظف مدني في العام 1982. وامت أكثر لتضم ما يزيد على مليون موظف مدني في العام 2004⁽³³⁾. وتضمنت الوزارات الجديدة وزارة للاستخبارات، ووزارة للحرس الثوري، والصناعات الثقيلة، والتعليم العالي، وحملات التعمير، والإرشاد الإسلامي. وكان بازركان قد دعا في العام 1979 الثورة إلى تحرير البلاد من قيود البيروقراطية، التي حددها على أنها الميراث الرئيسي للعهد البهلوي⁽³⁴⁾. غير أن الثورة الإسلامية، مثلها مثل غيرها، قد وسعت من البيروقراطية. وكما في عقود الحكم البهلوي، كان التوسع ممكنا بسبب التدفق المنتظم لعوائد النفط، حيث بلغت في المتوسط، على الرغم من تقلبها، 15 مليار دولار سنويا خلال الثمانينيات، وما يصل إلى 30 مليار دولار سنويا في بداية القرن الحادي والعشرين.

(*) المقصود هنا كارل ماركس. [المترجم].

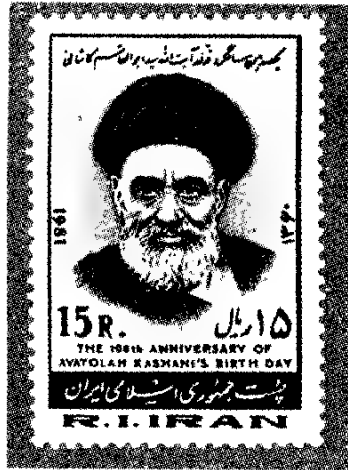
(8) طوابع الجمهورية الإسلامية



1 - 8 مجموعه طوابع تکریم رواد الثورة الإسلامية، وهم من اليمين إلى اليسار: نواب صفوي، ميرزا كوجك خان، السيد حسن مدرس، وفضل الله نوري



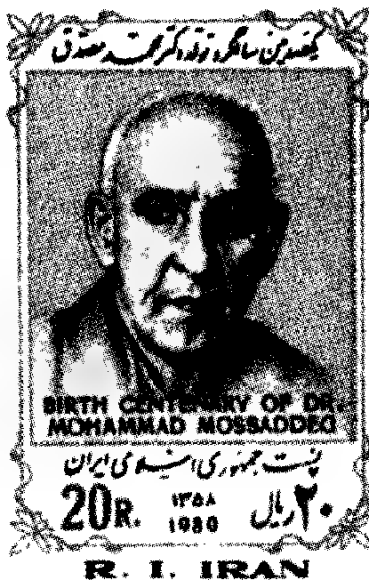
8 - 2 طابعان لآية الله بهشتي والشهداء الاثني والسبعين



8 - 3 طابع يحمل

صورة آية الله كاشاني

منحت الحرب الإيرانية - العراقية الدولة دافعا فوريا للتوسع. فالحرب التي بدأها صدام حسين - غالبا بسبب استعادة السيطرة والحكم على المجرى المائي شط العرب - استغرقت ثماني سنوات كاملة. وقد طردت إيران العراق خارج أراضيها في مايو 1983، ثم تقدمت داخل أراضي العدو مع شعارات «الحرب، الحرب، حتى النصر»، و«الطريق إلى القدس يمر عبر بغداد». لجأت إيران إلى حرب الخنادق واستراتيجية التعبئة الكاملة - وهو ما يذكر بالحرب العالمية الأولى. وفي هذا الوقت، كان يعتقد أن إيران قد فقدت أكثر من مليون شخص. ولكن المتحدث باسم الحكومة أعطى لاحقا الرقم 160 ألفا كقتلى في ساحة المعركة⁽³⁵⁾. وأضاف آخرون أن هناك 30 ألفا آخرين قتلوا لاحقا من جراء إصاباتهم في أثناء المعارك، وأن 16 ألف مدني قتلوا في قصف المدن، وأن أكثر من 39 ألفا عانوا من إصابات دائمة - العديد منهم من الغازات والأسلحة الكيماوية. وقد قدر أيضا أن هناك 23 ألفا آخرين عانوا من اضطرابات عصبية، التي عرفت في الحرب العالمية الأولى باسم «صدمة القذيفة». وبطبيعة الحال، كانت للحرب عواقب طويلة المدى.



8 - 4 طوابع أصدرتها حكومة بازرگان تحمل صور كل من جلال آل أحمد،

شريعتي، مصدق، ودهخدا



8- 5 طوابع صدرت في ثمانينيات القرن الماضي احتفالا بالثورة

پست جمهوری اسلامی ایران



ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

پست جمهوری اسلامی ایران



(الجدول - 13): عائدات النفط 1977 - 1994

السنة	العائدات (مليار دولار)
1977 - 1978	23
1978 - 1979	21
1979 - 1980	19
1980 - 1981	13
1981 - 1982	12
1982 - 1983	19
1983 - 1984	19
1984 - 1985	12
1985 - 1986	15
1986 - 1987	6
1987 - 1988	10
1988 - 1989	9
1989 - 1990	10
1990 - 1991	17
1991 - 1992	16
1992 - 1993	15
1993 - 1994	19

المصدر:

Data compiled from C. Benia, "Global Oil and the Policies of the Islamic Republic," in C. Benia and H. Zanganeh, *Modern Capitalism and the Islamic Ideology in Iran* (London: Macmillan, 1992), p. 127.

وخلال فترة الحرب، تحولت الميليشيات إلى قوات مسلحة تامة التجهيز أطلق عليها «سباه باسداران انقلابي» (جيش الحرس الثوري). ومع وزارتهم الخاصة بهم، بلغ عدد الحرس الثوري ما يصل إلى 120 ألف رجل مع وحداتهم البحرية والجوية الخاصة بهم. ويسيطر الحرس الثوري أيضا على 200 ألف من المتطوعين الشباب والكبار في السن ينتظمون في قوة دعم تعرف باسم «بسيج المستضعفين» (قوات تعبئة المستضعفين). وقد أبقى النظام الجديد على معظم القوات المسلحة السابقة باعتبارها قواته المقاتلة المحترفة، وتم فقط تطهير الجيش من الرتب العليا. كما قام النظام أيضا بمأسسة شكل ديني يشبه نظام القومسيارية الشيعي، مستخدما نحو 270 رجل دين لكي يراقبوا الوحدات الرئيسية⁽³⁶⁾. وقد بلغ عدد القوات المسلحة النظامية 370 ألفا. تولت وزارة الحرب الإشراف عليهم، والتي أعيد تسميتها الآن مرة أخرى بوزارة الدفاع. وبالطبع، ألغي كل من السافاك والحرس الإمبراطوري. واستُبدل بالأول وزارة الاستخبارات الأكبر

كثيرا، وحلت محل الأخير قوات القدس، وهي تتراوح ما بين 2000 و5000 يُختارون من بين الحرس الثوري. وبمعنى آخر، بلغ إجمالي عدد القوات المسلحة الآن ما يربو على النصف مليون - 370 ألفا جنودا نظاميين، و120 ألفا حرسا ثوريا، ونحو 200 ألف من المتطوعين. وكانت الحرب مع العراق، مثل أزمة الرهائن، قد وفرت للنظام شعارا فعالا لدعمها. فحتى من كانت لديهم تحفظات قوية على النظام كانوا مستعدين لأن يحتشدوا وراء الحكومة في زمن الطوارئ الوطنية. لقد أصبحت حربا وطنية إلى جانب كونها حربا دينية ملهمة ثوريا. وقد أنتجت صناعة السينما عددا من الأفلام الطويلة، مثل «الأفق» و«الحرب المفروضة»، التي تمجد الشهادة على خطوط النار.

أدت الحرب إلى توسع الدولة بطرق أخرى عديدة. فقد أصدرت وزارة الاقتصاد كوبونات لكل السلع الأساسية؛ لكي توفر للفقراء حاجاتهم الضرورية. وفرضت أسعارا جبرية، وافتتحت تعاونيات للأغذية، وتم التحكم في الواردات. بل وحاولت الدولة حتى تأمين كل التجارة الخارجية. أما وزارة الصناعات فقد استحوذت على المصانع التي هجرها مالكوها الستة والأربعون⁽³⁷⁾. وفي وسط الحرب، وزعت لجنة في البنك المركزي قائمة تضم أسماء 177 مليونيرا قالت إنهم هربوا بمبالغ خرافية⁽³⁸⁾. وعلى الرغم من أن القائمة قد حدث فيها تلاعب فإنها ذكرت أسماء لمشبهين واضحين من الأرستقراطيين السابقين، حيث ضمت أسماء من أسر أميني، علم، إمام، ذو الفقار، ديبا، وفرمانفرما، الذين دخلوا عالم الأعمال مستغلين صلاتهم بالبلاط وقروض الدولة المنخفضة الفائدة. وكان هروبهم من إيران سابقا على تاريخ خروج الشاه. وقد دقت الثورة المسمار الأخير في نعش الأعيان. أمتت الحكومة شركاتهم من أجل الإبقاء على العاملين فيها. وتعد القائمة في الحقيقة ثبنا بأهم الشخصيات في أواخر العهد البهلوي - حيث ضمت وزراء مثل جمشيد آموزيغار وهوشنغ أنصاري، وجنرالات مثل جهانباني، توفنيان، وأويسی. وضمت أيضا رجال أعمال عصامين، بعضهم، مثل حبيب القنيان وهوجابر يزداني، كانت لهم أصول يهودية أو بهائية. والمفارقة أن الشخصيات الرئيسية من النظام القديم تفادت الحقن الكامل للثورة... استحوذت الدولة على ألفي مصنع - كان العديد منها يحقق خسائر⁽³⁹⁾.

وقد مدت وزارة العدل سيطرتها على كامل النظام القضائي - من المحكمة العليا، إلى المحاكم الإقليمية، مروراً بكل أنواع المحاكم المحلية والمحاكم الثورية. وطبقا للتأويل التقليدي للشريعة، كان للقضاة المحليين القول الفصل في قرارات المحكمة. غير أن القول

الفصل، وفقا للهيكل الجديد، كان للدولة المركزية بوجود نظام الاستئناف في قبضتها. وفي الحقيقة، فإن الثورة لم تعمل على تفكيك النظام القضائي البهلوي، بل اكتفت فقط بأن تحل محل القضاة ذوي التدريب العلماني آخرين تلقوا تعليما دينيا في الحوزات، وأضافت بعض الملامح الشرعية على قوانين الدولة، خاصة في قانون العقوبات.

وبالمثل، دشت وزارة الإرشاد الإسلامي «ثورة ثقافية» لكي تحارب «الثقافة الإمبريالية». وقد دعاها أنصارها بالثورة الإسلامية الثالثة. استُمد هذا الخطاب من النظام السابق الذي كان يعلن ثورة في كل مرة يُضاف فيها نص جديد لقانون الإصلاح الزراعي. وأبطل النظام الجديد قانون حماية الأسرة، وخفض من سن الزواج للفتيات من جديد إلى 13 عاما، وسمح للأزواج بتطبيق زواجهم من دون تصريح من المحكمة. جردت النساء من حقوقهن القضائية وأزيج المدرسون العلمانيون من النظام التعليمي. فصل البهائيون من المناصب الحكومية، وأغلقت معابدهم، واعتُقل قادتهم وأعدموا وفُرض على الجميع «مظهر عام إسلامي» متشدد - فقد مُنع الرجال من ارتداء رباطات العنق، وفرض على النساء ارتداء إما حجاب ومعاطف طويلة، وإما ارتداء الشادور الكامل وهو الأفضل. وغُرم المتجاوزون لهذه القواعد بل وحتى عوقبوا بدنيا. وشجع النظام أيضا الجمهور على القيام بالحج - ليس فقط للمواقع التقليدية، ولكن أيضا إلى موقع الدعاء المستجاب في جمكران بالقرب من قم، حيث شوهد الإمام الثاني عشر في العقود الأخيرة. وأصبحت جمكران - موقعا شعبيا للحج - وهو تقليد جرى اختراعه.

وفرض النظام رقابة على الصحف، الكتب، الأفلام، والخطوط الجوية؛ وأعيدت كتابة المناهج التعليمية لإزالة الصور والرسوم الملكية والأبطال العلمانيين؛ وحظر استخدام أسماء شخصية أوروبية؛ ومحيت أي إشارة للملوك السابقين - وحتى الملوك القدماء جدا - من الأماكن العامة. وأعيدت تسمية مسجد الشاه الشهير الذي بناه الصفويون في أصفهان باسم مسجد الإمام. وأُقرت أسماء جديدة للشوارع والميادين العامة التي تحمل أي صلة بالبهلويين. وأعيدت للمدن التي كان الشاه رضا قد غير تسميتها أسماءها القديمة - فعلى سبيل المثال، أُعيد الاسم القديم لمدينة بهلوي، وهو أنزلي، وتحولت الرضائية إلى أرومية، وشاهي إلى علي آباد.

كما شن النظام حملة إعلامية لتقريظ رجال الدين. فعلى سبيل المثال، أصدرت سلسلة من الطوابع البريدية التي تسلط الأضواء على دورهم خلال التاريخ إلى جانب الثورة الأخيرة. وتظهر هذه الطوابع شخصيات مثل فيض الله نوري، وهو المجتهد

الذي شنقه الدستوريون في العام 1909؛ وآية الله مدرس، المعارض الصريح للشاه رضا؛ وكوجك خان، قائد الجنغل، الذي صُوّر مرتدياً عمامة؛ ونواب صفوي، مؤسس «فدائيي الإسلام» الذي اغتال عدداً من السياسيين وحاول قتل مصدق؛ وآية الله كاشاني، المؤيد السابق لمصدق، والذي تحول ضده في العام 1953؛ وآية الله بهشتي، رئيس مجلس الخبراء الذي فجره المجاهدون في العام 1982. وقد ادعت التصريحات الرسمية أن قبيلة قتلت بهشتي و«رفاقه الاثني والسبعين». وأربعة طوابع فقط - كلها صدرت خلال فترة إدارة بازركان القصيرة - وقّرت شخصيات غير دينية: مصدق؛ دهخدا - الكاتب الشهير من أيام ثورة 1906؛ وشريعتي وآل الأحمد - المنادين الأوائل بالعودة إلى الإسلام. وعلاوة على ذلك، تزايدت طوابع البريد في الذكرى السنوية للثورة تجريداً، وتراجعت صور الشخصيات البشرية من المشهد. كان الهدف العام هو أسلمة إيران. وقد دعا المتطرفون حتى إلى إزالة النوروز من التقويم الرسمي، وتحويل البقايا الأثرية القديمة في بيرسبوليس إلى مبولة عمومية. فبالنسبة إليهم، وصمت أي علامة على احترام إيران ما قبل الإسلام بأنها من علامات الوثنية وشرك وجاهلية.

لم تتوسع الجمهورية الإسلامية فقط في الوزارات ولكنها خلقت كثيراً من المؤسسات الدينية شبه الرسمية. فمؤسسة المستضعفين - التي خلفت مؤسسة بهلوي - ضاعفت من أملاكها الأصلية حينما صدر النظام الجديد ملكيات نحو خمسين مليونيراً⁽⁴⁰⁾. وبسبب الحرب مع العراق، توسع اسمها الرسمي إلى مؤسسة المستضعفين وذوي الإعاقة (بنياد مستضعفين وجانبازان). وعند نهاية الثمانينيات، بلغت أصولها الإجمالية ما يزيد على 20 مليار دولار، تشمل 140 مصنعاً، و470 مشروعاً للتصنيع الزراعي، و100 شركة بناء، و64 منجماً، و250 شركة تجارية. امتلكت أيضاً شركة كوكاكولا - أعيدت تسميتها زمزم كولا - وفنادق حياة وهيلتون السابقة، إلى جانب جريدتي إطلاعات وكيهان. وبدأت المؤسسات الأخرى بالمثل - جميعها لها مهمات محددة - في مصادرة الملكيات، ونمت بفضل الدعم الحكومي ومنحها النقد الأجنبي بأسعار تقل كثيراً عن أسعار الصرف الرسمية. فمؤسسة علوي، ومؤسسة الشهيد، ومؤسسة الحج، ومؤسسة الإسكان، ومؤسسة لاجئي الحرب، ومؤسسة منشورات الإمام الخميني وظفت مجتمعة ما يربو على 400 ألف شخص⁽⁴¹⁾. وصلت موازنتها مجتمعة إلى نحو نصف موازنة الحكومة المركزية. وأكثر من ذلك، فإن العتبات المقدسة القديمة، مثل مقام الإمام الرضا

في مشهد، ومقام فاطمة في قم، ومقام عبدالعظيم في الري، امتلكت مجتمعة ما تصل قيمته إلى 8 مليارات دولار من الأملاك العقارية. وكانت دولا داخل الدولة، أو بالأحرى، إقطاعات لرجال الدين مسؤولة فقط أمام القائد الأعلى.

تمتع النظام بتوافق جيد مع البازاريين - وهو توافق كان واضحا إلى حد أن اثنين من العلماء الاجتماعيين الأمريكيين وصفا النظام بأنه جمهورية «برجوازية»⁽⁴²⁾. امتلأت غرفة التجارة بالمصدرين والمستوردين ذوي السجلات النظيفة بسبب دفعهم الزكاة والصدقات. وقد خدم رئيس الغرفة كوزير للتجارة. وكان للوزراء الآخرين أقارب في البازار والمؤسسات الدينية. وأعيد إحياء مجلس الجماعات الحرفية - الذي كان الشاه قد ألغاه - تحت اسم الاتحاد الإسلامي لجماعات حرفيي البازار. وقد توسع هذا الاتحاد ليضم العمال المأجورين في كل من الدكاكين والورش. وكان قادة الاتحاد، الذين سجنوا في العام 1965 لاغتيالهم رئيس الوزراء، قد شكلوا مجموعة برلمانية سموها جمعية التحالف الإسلامي. وكان رئيسها، حبيب الله عسكر أولادي، هو شقيق وزير التجارة. وكان بين زملائه مدير مؤسسة المستضعفين، مأمور سجن إيفين، ومدير المجمع الذي يتعامل في الأسمت، والسكر والقطن⁽⁴³⁾. وكان رافسنجاني، الذي يمتلك مزارع للفستق والرئيس المستقبلي للجمهورية، من بين أعضاء هذه المجموعة في سنواتها الأولى. وقد حصل عدد آخر من البازاريين ذوي الروابط الجيدة على عقود مربحة وعلى رخص للاستيراد مع توفير العملات الأجنبية المطلوبة بشدة. امتلأ مجلس صيانة الدستور بالقضاة المحافظين الذين لم يصوتوا بحق الاعتراض (الفيتو) على تأميم التجارة الخارجية فقط، ولكن أيضا على تشريع للإصلاح الزراعي اقترح وضع سقف ملكية الأراضي. وعلاوة على ذلك، فإن المجلس، الذي كان غرفة مناقشات للأعيان في الماضي البعيد، وناديا لمحاسيب الشاه في السنوات الأقرب، أصبح الآن مملوءا بأصحاب الملكيات من الطبقة الوسطى. على سبيل المثال، كان أكثر من 70 في المائة من النواب في المجلس الإسلامي الأول من هذه الطبقة. وشمل آباء هؤلاء النواب 63 رجل دين، و69 من المزارعين الملاك، و39 من أصحاب الدكاكين، و12 تاجرا⁽⁴⁴⁾.

وعلاوة على ذلك، بالغ الخميني في التشديد على أن الإسلام يعتبر الملكية مقدسة، وأن رجال الدين سوف يحترمون الملكية الخاصة، وأن الدستور يضمن للقطاع الخاص دورا خاصا في الاقتصاد. وقد أطلق في العام 1981 إعلان الثماني نقاط الذي يوجه

السلطات إلى احترام ملكية الناس «المنقولة وغير المنقولة، لتشمل بين ما تشمل المنازل، المحلات، الورش، المزارع، والمصانع»⁽⁴⁵⁾. وفي خطاب موجه إلى ممثلي التجار وقادة الجماعات الحرفية، أشاد بهم لتمويلهم المساجد والحوزات، ولما نصرتهم ودعمهم الإسلام عبر التاريخ، وأدائهم دورا رئيسيا في الثورة الحالية. قال لهم إن «الحكام السابقين، لم يجرؤوا على وضع قدمهم في البازارات. ولكن الأمور تختلف إلى حد كبير الآن. فالرئيس والبازاريون كلهم إخوة»⁽⁴⁶⁾. وفي وصيته وميثاقه الأخير، نصح الأجيال المقبلة باحترام الملكية على أساس أن المشروعات الحرة تدير «عجلة الاقتصاد»، والرخاء سوف ينتج عنه «عدالة اجتماعية» للجميع، بمن في ذلك الفقراء. وقد ادعى أن «الإسلام يختلف بشدة عن الشيوعية، فبينما نحترم نحن الملكية الخاصة، نجد أن دعاة الشيوعية ينادون بالشراكة في كل شيء - بما في ذلك الزوجات والشاذون جنسيا»⁽⁴⁷⁾. وسار خليفته في منصب القائد الأعلى علي خامنئي في الاتجاه نفسه، وجادل بأن الإسلام يحترم البازار، والقرآن يمتدح التجارة، بينما الاشتراكيون، وليس المسلمون، يربطون بين التجارة والسرقة، والفساد، والطمع، والاستغلال. وقد أعلن «البازار ساعد الثورة الإسلامية، وسوف يبقى الحصن المنيع الداعم للجمهورية الإسلامية»⁽⁴⁸⁾. ووفقا لكلمات مجلة الإيكونوميست اللندنية: «تمتع البازار بعلاقة وثيقة مع النظام، واستفاد من العقود مقابل تمويل المساجد ومرشحي البرلمان المحافظين ومرشحي الانتخابات الرئاسية»⁽⁴⁹⁾.

امتدت أيدي النظام الجديد إلى أبعد من البازارات إلى الريف. فعلى الرغم من عدم تحديد سقف ملكية الأراضي، وزع النظام أكثر من 850 ألف هكتار من أراضي المجمعات الزراعية الصناعية المصادرة على نحو 220 ألف عائلة من عائلات الفلاحين في كركان، مازندران، وخوزستان⁽⁵⁰⁾. وشكل هؤلاء الفلاحون أكثر من 10 آلاف تعاونية. كما ساعد النظام الفلاحين بطرق أخرى. فقد رفعت أسعار السلع الزراعية للمساعدة على أن تصبح البلاد مكتفية ذاتيا في إنتاج الحبوب؛ ووجهت حملات البناء نحو المقاطعات؛ وأطلقت حملة طموحة لمحو الأمية بين الفلاحين؛ وتم مد الطرق، والكهرباء، والمياه النقية، والأكثر أهمية من كل هذا، العيادات الطبية للقري. وهذه الاستراتيجية - التي استمرت خلال العقد التالي - حولت الريف والفلاحين إلى مزارعين. سرعان ما حصل معظم المزارعين ليس فقط على الطرق، والمدارس، والعيادات، والكهرباء، والمياه النقية، بل أيضا على سلع استهلاكية مثل الراديوهات،

والثلاجات، والتلفونات، والتلفزيونات، بل وحتى عربات نصف النقل. ويوضح مؤشر رئيسي التحول الهائل في الحياة اليومية: ففي عشية الثورة، كان معدل الحياة عند الميلاد أقل من 56 عاما، ومع نهاية القرن، كان يقرب من السبعين.

حمل النظام مكاسب أخرى لطبقة العمال؛ فقد أنفق نحو ربع الإنفاق الإجمالي للموازنة العامة على دعم السكان الأكثر فقرا - دعم مباشر للخبز، الأرز، السكر، الجبن، الوقود، زيت الطهي، إلى جانب دعم غير مباشر للكهرباء، والصرف الصحي، والمياه النقية. وأقام النظام بيت العمال، ومرر قانونا للعمل، الذي لم يشرع للإضرابات والنقابات الحرة، ولكنه أعطى لعمال المصانع امتيازات مهمة: أسبوع عمل من ستة أيام لمدة ثماني ساعات يوميا، الدفع مقابل يوم الجمعة، حد أدنى للأجر، 12 يوما إجازة سنوية، وبعض مظاهر الأمن الوظيفي. وقد نشر بيت العمال صحيفة «العمل والعمال»، ونظم تجمعات يوم مايو مع شعارات تذكر بحزب توده. وتشير الإحصاءات إلى التغيرات الجوهرية التي حدثت في أنحاء البلاد: ارتفعت نسبة الأطفال المقيدين في المدارس من 60 إلى 90 في المائة، وانخفض معدل وفيات المواليد لكل ألف مولود من 104 إلى 25، وضرب معدل النمو السكاني السنوي الرقم القياسي في تاريخ إيران ليلبلغ 3.2 في المائة - مما زاد عدد السكان الإجمالي من 34 مليونا في العام 1976 إلى 50 مليونا في العام 1989، وإلى ما يقرب من 70 مليونا في العام 2000، والأكثر أهمية من كل هذا، تضاعفت المعرفة بالقراءة والكتابة، بحيث تم تقريبا التخلص من الأمية في الفئة العمرية من 6 - 29 عاما. وهذا يعني أنه لأول مرة في التاريخ كان معظم السكان، بمن في ذلك الآذريون، الأكرا، والغيلكيون، والمازندرانيون يتحدثون ويقرأون بالفارسية⁽⁵¹⁾. وأخيرا، عززت الجمهورية الإسلامية نفسها باستخدام العصا والجزرة. فقد أطلقت العنان لحكم إرهاب جدير باليعاقبة^(*) حيث حاول المجاهدون - مؤيدين من قبل الرئيس بني صدر - الإطاحة بالحكومة في يونيو من العام 1981، وانتهوا بدلا من ذلك إلى اغتيال عدد من الشخصيات البارزة، شملت المتحدث باسم مجلس الخبراء، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس المحاكم الثورية، ورئيس الجندرمة، ورئيس تحرير صحيفة كيهان، وأربعة وزراء في الوزارة، وتسعة نواب وزراء، و28 نائبا في المجلس، واثنين من أئمة الجمعة، والرئيس الجديد - محمد رجائي. كما جرحوا أيضا اثنين من

(*) الجناح المتشدد في الثورة الفرنسية في العام 1789. [المترجم].

المستشارين المقربين من الخميني، حجة الإسلام علي خامنئي، القائد الأعلى المستقبلي، وحجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني، رئيس المجلس وكذلك رئيس الجمهورية المستقبلي. استغل خامنئي الذكرى السنوية لوفاة مصدق لكي يطلق إنذاراً: «نحن لسنا ليبراليين مثل الليندي (*)» الذي أجهزت عليه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية⁽⁵²⁾.

وخلال الأشهر الثمانية وعشرين، ما بين فبراير 1979 ويونيو 1981، أعدمت المحاكم الثورية 497 من المعارضين السياسيين باعتبارهم «ثورة مضادة»، وأنهم ممن «يبدرون بذور الفساد في الأرض»⁽⁵³⁾. وقد اشتملت قائمة هؤلاء المحكوم عليهم بالإعدام على هويدا، رئيس الوزراء الأسبق؛ 6 وزراء أعضاء بالوزارة - اتهم أحدهم بتغذية «الثقافة الإمبريالية»؛ 3 رؤساء للسافاك و90 من العاملين الفاعلين فيه؛ 33 بهائياً، ورجل أعمال يهودي اتهم بالتجسس لحساب إسرائيل، 35 جنرالاً، 25 عقيداً، 20 رائداً، و125 ضابطاً آخرين. وخلال السنوات الأربع التالية من يونيو 1981 إلى يونيو 1985، أعدمت المحاكم الثورية أكثر من 8 آلاف معارض. وعلى الرغم من أنها استهدفت أساساً المجاهدين، فإنها لاحقت أيضاً آخرين - وحتى بعض من كانوا يعارضون المجاهدين. وتضمنت قائمة الضحايا الفدائيين والأكراد إلى جانب أعضاء في أحزاب توده والجهة الوطنية، ومؤيدي شريعتمداري. وأجبر العديد منهم - بمن في ذلك شريعتمداري، ومؤيدو بازركان، وقادة توده - على الظهور في التلفزيون والارتداد عن أفكارهم السابقة. وهكذا، فإن الثقل الذي وقع على المشاركين في الثورة كان أعظم بكثير مما وقع على أنصار الشاه الملكيين. فهذه الثورة - كغيرها من الثورات - التهمت أبنائها. وقد أخذ النظام أيضاً خطوة غير مسبقة بحرمان شريعتمداري من مرتبته الدينية، على أساس تهمة مذبحة هي التآمر لقتل الخميني.

وقع آخر فصول إراقة الدماء في 1988، فور إنهاء الخميني الحرب مع العراق بقبوله بقرار وقف إطلاق النار الذي توسطت الأمم المتحدة للوصول إليه. حينما أعلن أنه ليس أمامه من خيار آخر سوى «تجرع كأس السم». فخلال أربعة أسابيع قصيرة، أقيمت محاكم في السجون الرئيسية وشُنق أكثر من 2800 مسجون - وصفتهم منظمة العفو الدولية بأنهم «سجناء ضمير»⁽⁵⁴⁾. وأُعدم أعضاء سابقون في منظمة مجاهدي خلق على أساس الشك في إخفاء تعاطفهم السري مع المنظمة. وأُعدم يساريون باعتبارهم «مرتدين»، على أساس أنهم أداروا ظهورهم لله، والنبي، والقرآن، ويوم

(*) رئيس جمهورية تشيلي الذي دبرت الولايات المتحدة الأمريكية انقلاباً عسكرياً على حكمه في العام 1973. [المترجم].

الحشر. وألقيت أجسادهم في منطقة مهجورة عرفت باسم كفرستان (أرض الكفار) ولعنت آباد (أرض الملعونين). كان لحمام الدم الهائل هذا تفسير واحد. حرص الخميني في أيامه الأخيرة على أن يترك وراءه أتباعا تعمدوا بدم جماعي. كان القتل اختبارا لمدى احتمالهم، ليتخلص من أصحاب الهمة الفاترة ويبقي المؤمنين حقا، ويفصل بين هؤلاء الذين لا يمكن الاعتماد عليهم والملتزمين تمام الالتزام، وبين ضعاف الشخصية وثابتي العزم. وسوف يجبرهم على إدراك أنهم سوف يقفون متحدين أو يسقطون معا. وأكثر من هذا، أنه سوف يمزق الروابط بين المتدينين الشعبيين داخل حركته وبين الراديكاليين العلمانيين خارجها. فقد فكر بعض أتباعه بالمفهوم الخطر، وهو العمل مع حزب توده لتضمين مواد أكثر راديكالية في قانون العمل، وكذلك في قانون الإصلاح الزراعي. ولتوحيد أتباعه أكثر في مواجهة الغرب، أصدر الخميني فتواه الشهيرة وغير المسبوقة ضد سلمان رشدي. فقد أحل دم رشدي، وهو مسلم ولد في الهند ويعيش في بريطانيا، على أساس أن كتابه «آيات شيطانية» يهجو النبي، مما يثبت أنه «مرتد». وقد أدى حمام الدم في العام 1988 غرضه. فخلال شهور، استقال آية الله العظمى حسين منتظري، الذي أعد منذ قيام الثورة ليصبح القائد الأعلى التالي، احتجاجا وتقاعد في قم، حيث أصبح في طي النسيان. وعند وفاة الخميني لاحقا، بعد عدة شهور قليلة، في يونيو 1989، كان واثقا بأنه ترك جمهوريته في أيدي أمينة.

الثرميدور (*) (1989 - 2005)

انتقلت السلطة بسلاسة. فعلى فراش موته، عين الخميني مجلسا للإصلاح الدستوري مكونا من خمسة وعشرين رجلا سمى خامنئي القائد الأعلى التالي، وأدخل تعديلات على الدستور الأصلي. وحيث إن المجتهدين الكبار لم يؤيدوا الثورة بحماس، ونظرا إلى انحراف الوريث المعد، منتظري، عن الطريق المستقيم، فقد أسقطوا الشرط الأصلي بأن على الجمهورية أن تكون إما في أيدي فقيه أعلى وإما مجموعة من الفقهاء الكبار. واتخذوا قرارا بأن القائد الأعلى يمكن أن يكون رجل دين

(*) Thermidor: أطلق الاسم على إحدى مراحل الثورة الفرنسية. وهي حركة قامت ضد حكم الإرهاب - عرفت أيضا بالثورة على روبسبير - وأصدرت أحكاما بالإعدام على المسؤولين عن ذلك العهد. و«ثرميدور» هو الشهر الثاني في ربع السنة الصيفي وفقا للتقويم الجمهوري الفرنسي الذي اعتمد في 21 سبتمبر 1792 ليحل محل التقويم الميلادي. [المحررة].

تلقى علمه في الحوزة ولديه المؤهلات المناسبة - «الأمانة»، «التقوى»، «الشجاعة»، «القدرات الإدارية»، و«التمكن من قضايا العصر السياسية». وقد جادل أحد الأعضاء حتى بأن ولاية الفقيه لا تتطلب فقيها⁽⁵⁵⁾. وبتعيين خامنئي قائدا أعلى، فإنهم بدأوا مع الصحافة الرسمية، في الإشارة إليه وإلى زملائه القريبين منه، بما في ذلك حجة الإسلام رفسنجاني، على أنهم آيات الله. وأطلق على الجمهورية نظام آيات الله. وربما يكون من الملائم أكثر أن نطلق عليها نظام حجات الإسلام. وقد تم التوقف أيضا عن الإشارة إلى القائد باعتباره الفقيه الأعلى، وأصبح ببساطة القائد الأعلى.

وقام مجلس الإصلاح الدستوري بتعديل الدستور بعدة طرق أخرى. فالمجلس الملي (المجلس الوطني) أصبح المجلس الإسلامي. ومجلس الخبراء - زاد عدد أعضائه إلى ستة وثمانين - حصل على سلطة الانعقاد على الأقل مرة في العام، وأن يحدد فيما إذا كان القائد الأعلى «قادرا ذهنيا وبدنيا على القيام بواجباته الشاقة». ومجلس الخبراء ذاته أصبح يُنتخب من الشعب كل ست سنوات. كما حول مجلس الإصلاح الدستوري مجلس صيانة الدستور إلى جهاز دائم بأعضاء يُختارون من قبل القائد الأعلى إلى جانب ممثلين من الأفرع الحكومية الثلاثة: القوات المسلحة، الاستخبارات، ومجمع تشخيص مصلحة النظام. وبمعنى آخر، فإن مجلس صيانة الدستور أصبح بمنزلة غرفة أعلى تتشكل من نحو أربعين من وسطاء السلطة. وبعد سبعة أسابيع من رحيل الخميني، أي في يوليو 1989، سلم مجلس الإصلاح الدستوري تعديلاته للاستفتاء الوطني. وفي الاقتراع نفسه، ترشح رفسنجاني لمنصب رئيس الجمهورية في مواجهة شخص غير معروف نسبيا ليحل محل خامنئي. وكانت النتائج حاسمة. فقد مرت التعديلات الدستورية بعد تصويت بالموافقة عليها من قبل 97 في المائة من المصوتين. وبيع رفسنجاني بنسبة 94 في المائة. ولكن نسبة المصوتين، على أي حال، كانت تقل عن 55 في المائة من جملة من لهم حق التصويت، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 20 في المائة عن الاستفتاء الأخير.

وأطلق الحكم الثنائي لخامنئي ورفسنجاني ثرميدور. ففي خطبة متلفزة، أعلن خامنئي للأمة أن الإمام علي كان مالكا زراعيا ناجحا، فعندما لم يكن يقاتل من أجل الإسلام، كان يمكث في الوطن ليزرع ملكيته بكل حرص. وأضاف أن الإمام علي كان يعتني بمظهره وكان يرتدي أفضل ملابس لديه حينما يقوم بالوعظ⁽⁵⁶⁾. وهكذا فإن الإمام علي، الذي كان سابقا من المستضعفين، أصبح مالكا زراعيا. وفي الوقت نفسه،

أعلن رفسنجاني، بصراحة، «أن الوقت قد حان لكي ننحي جانبا الأمور الصبائية»، وأن العديدين كانوا متهمين «بالتجاوزات والفجاجة، والسلوك غير المسؤول»، وأن الوقت قد حان لكي تمضي الثورة في طريقها الصحي والسليم⁽⁵⁷⁾. وقد اتخذوا إجراءات فورية لتحرير الاقتصاد، على الرغم من أنهما تجنبنا شعار «تحرير» - لكونه مصطلحا مرتبطا في أذهان الجمهور مع الإنتلجنسيا العلمانية، وبازرغان، والغرب. والأكثر من هذا، أن الخميني لطالما أدان كثيرا مصطلح «التحرر» (الليبرالية) باعتباره جزءا لا يتجزأ من «الطاعون الغربي». وقد أزال القائدان الجديدان عملية الترشيح؛ وأرخيا قبضة التحكم في الأسعار؛ وحاولا العمل على تحقيق توازن في الموازنة العامة. كما حاولا أيضا تقليص البيروقراطية، وعلى الرغم من فشلهما، فقد خططا لخفض عدد الوزارات الإجمالي من خمس وعشرين وزارة إلى إحدى وعشرين وزارة فقط، وذلك بدمج وزارة الصناعات الثقيلة في وزارة الصناعات، والتعليم العالي في التعليم، والحرس الثوري مع الدفاع، والتعمير مع الإرشاد الإسلامي. إضافة إلى هذا، فقد جرى استيراد سلع استهلاكية إلى جانب السلع الأساسية لتخفيف النقص في الأسواق؛ وأوقفت الحملات المضادة للتخزين؛ وأعيدت بعض الملكيات العقارية إلى ملاكها السابقين؛ وخفضت طباعة النقود؛ وقربت الفجوة ما بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق السوداء للعملة الأمريكية؛ وأعيد إحياء سوق الأسهم الوطنية؛ و دشنت خمس مناطق للتجارة الحرة؛ وخفض مستوى الضرائب على الأعمال؛ والأكثر أهمية من كل ذلك، خفضت ميزانية الدفاع - التي كانت قد بلغت مستويات مرتفعة تصل إلى 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الشاه الأخيرة - إلى أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁵⁸⁾. وبهذا فقد بدأت الموارد تتدفق على برامج التنمية: التعليم، الصحة، الكهرباء، الطرق الريفية، التجديد الحضري، المتنزهات العامة في المدن، ومترو أنفاق طهران، إلى جانب التدفق على المشروعات كثيفة رأس المال مثل الصلب، تصنيع السيارات، والبتروكيماويات - بل وحتى استؤنف العمل في البرنامج النووي. وقد احتفظت هذه البرامج بقوة دفعها، على الرغم من استمرار التقلب الشديد في أسعار النفط.

وكان النجاح الأكثر ظهورا للنظام هو في مجال التشجيع على تحديد النسل. ففي العام 1987، غيرت الحكومة، التي شجعت في السابق على النمو السكاني، توجهاتها وأعلنت أن الإسلام يقف إلى جانب تفضيل الأسرة ذات الطفلين فقط. وافتتحت الحكومة

عيادات لتحديد النسل - وخاصة للنساء، فوزعت الواقي الذكري وحبوب منع الحمل؛ وخفضت الإعانات للعائلات الكبيرة؛ وأدخلت الثقافة الجنسية في المدارس ضمن المقرر المدرسي؛ ونظمت فصولا إجبارية لحديثي الزواج. كما كبحت تعدد الزوجات بتشجيع النساء على إضافة شروط على عقود الزواج يوافق فيها الزوج على ألا يتخذ زوجة ثانية، وعلى تقسيم الثروة مناصفة في حالة الطلاق. وبين العامين 1989 و2003، انخفض معدل نمو السكان من المستوى الأعلى على الإطلاق في تاريخ إيران، والبالغ 3.2 في المائة، إلى 1.2 في المائة. وخلال الفترة نفسها، انخفض معدل الخصوبة - عدد الأطفال في المتوسط التي تحمل بهم المرأة طوال حياتها - من 7 إلى 3. وتوقعت الأمم المتحدة أن ينخفض هذا المعدل إلى 2 بحلول العام 2012^(*) - وهو ما سوف يصل بمعدل النمو السكاني في البلاد إلى الصفر. وقد أشادت الأمم المتحدة بإيران، على أساس أن لديها أنجح برنامج للتحكم في النمو السكاني في العالم أجمع. وتدين الحملة في هذا الصدد بنجاحها إلى قدرة الحكومة على الوصول إلى السكان الريفيين من خلال وسائل الإعلام، وحملات محو الأمية، والعيادات الصحية في القرى⁽⁵⁹⁾. كما ساعدت الحكومة أيضا ارتفاع سن الزواج الذي بلغ في المتوسط ثلاثين عاما للرجال وستة وعشرين عاما للنساء.

وقد فض خامنئي ورفسنجاني الشراكة بينهما، على أي حال، وذلك عندما ألمح الأخير، بعد زيارة رسمية إلى بكين، إلى إعجابه بالنموذج الصيني للتنمية الاقتصادية. فقد تحدث عن خفض الدعم للمواد الغذائية، والوقود، والبنزين، وتقليص الدعم المالي للمؤسسات الدينية، ووضع هذه المؤسسات تحت إشراف الدولة، وخصخصة الشركات التي أُممت في العام 1979، والأكثر أهمية على الإطلاق، السماح للمواطنين المقيمين في الخارج بحمل مواطنة أجنبية، وعقد مؤتمرات للمستثمرين الأجانب والإيرانيين المغتربين، ومنح امتيازات تتعلق بالأراضي لشركات النفط الأجنبية، على غرار العقد مع شركة كونوكو الأمريكية بمقدار مليار دولار. كما تحدث رفسنجاني أيضا عن تخفيف قانون العمل بما يعمل على جعل ملكية المشروعات أكثر ربحية، وصياغة قانون جديد للاستثمار للسماح للأجانب بتملك ما يصل إلى 45 في المائة من الشركات. وقد أثارت هذه المقترحات المعارضة، ليس فقط من جانب خامنئي ومجمع تشخيص مصلحة النظام، ولكن أيضا من جانب الأغلبية في المجلس والشخصيات المسيطرة في البازار.

(*) وفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في العام 2013، وصل معدل الخصوبة في العام 2012 إلى 1.6، وقد أعلنت الجمهورية الإسلامية في منتصف العام 2012 خطتها لتقليص برنامج تنظيم الأسرة. [المحررة].

والمفارقة، أن رفسنجاني كان أيضا في تحد ضد حكومة الولايات المتحدة التي استمرت في رؤية إيران عقب أزمة الرهائن باعتبارها تمثل تهديدا إقليميا رئيسيا لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد أجاز الكونغرس قانون عقوبات إيران الذي هدد بمعاقبة شركات النفط الأجنبية، إلى جانب الشركات الأمريكية التي تجرؤ على استثمار أكثر من 20 مليون دولار سنويا في إيران. وقد أدى تجفيف الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب انخفاض آخر في أسعار النفط - من 20 دولارا للبرميل في العام 1991 إلى 12 دولارا للبرميل في 1994 - إلى زيادة ديون إيران الخارجية، وإلى إضعاف العملة وإشعال فتيل ركود اقتصادي. فسعر صرف الريال الذي انخفض من 7 للدولار الواحد قبل الثورة إلى 1749 ريالاً للدولار في 1989، انهار أكثر لتبلغ قيمة الدولار 6400 ريال في العام 1995. وفي أثناء ذلك، بلغ معدل البطالة 30 في المائة، وارتفعت أسعار السكر، والأرز، والزبد أكثر من ثلاثة أضعاف - بينما ارتفعت أسعار الخبز بمقدار ستة أضعاف. وقد توقع المغتربون الإيرانيون سقوطا وشيكا للجمهورية الإسلامية.

غير أن الأزمة الاقتصادية لم تمهد الطريق أمام الثورة ولكن أمام الإصلاح. ففي العام 1997، أنهى رافسنجاني مدتيه الرئاسيتين وكان محظورا دستوريا ترشحه للمنصب مجددا. وفي خطأ في الحسابات غير طبيعي، سمح مجمع تشخيص مصلحة النظام لحجة الإسلام السيد محمد خاتمي، وهو وزير سابق للثقافة معتدل وغير معروف نسبيا، بالترشح لانتخابات الرئاسة في مواجهة المرشح المحافظ اللامع، والمشهور جدا، رئيس المجلس. فبالإضافة إلى أنه كان شخصا بارزا في السياسة الوطنية منذ العام 1978، كان المرشح المحافظ مدعوما من جانب أغلب المؤسسة الرسمية: اتحاد رجال الدين المناضلين، الجمعية الدينية الرئيسية؛ غرفة التجارة، اتحاد المزارعين، اتحاد الحرفيين والتجار؛ جمعية التحالف الإسلامي؛ مكتب أئمة الجمعة؛ ورؤساء المؤسسات الكبرى، والمعاهد الدينية الرئيسية، وطبعا الحرس الثوري. وقد توقع معظم المراقبين، بما في ذلك مجلة الإيكونوميست اللندنية، انتصارا سهلا له. كان تأييد خاتمي المنظم مقتصرًا على جمعية رجال الدين المناضلين - وهي فرع من اتحاد رجال الدين المناضلين؛ واتحاد الطلبة الإسلامي؛ وحزب العمل الذي شُكل حديثا والمرتبط ببيت العمال، و«منفذي البناء» وهو حزب شكله رفسنجاني؛ و«زن النساء»، وهي جريدة تتولى رئاسة تحريرها ابنة رفسنجاني؛ وحركة التحرر شبه القانونية؛ ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية - وهي حلقة من الإنتجلنتسيا والتكنوقراط يعدون من بين الراديكاليين في الأمور الاقتصادية والليبراليين نسبيا في الأمور الثقافية.

وكان مصدر القوة الرئيسي لخاتمي هو سمعته الليبرالية. كما أن حقيقة كونه سيداً(*) ساعدت بدورها. وفي أثناء خدمته كوزير للثقافة تحت رئاسة رفسنجاني، حاول خاتمي تخفيف الرقابة فاتهم من قبل صحيفتي إطلاعات وكيهان بأنه نشر «أفلاما وكتبا منحلة وغير أخلاقية». ومع شكواه من أن الإفراط في تشدد الرقابة نتج عنه «مناخ راكد ورجعي»، قدم استقالته بهدوء من منصبه الوزاري في العام 1992 وتولى منصب مدير المكتبة الوطنية. كما درس أيضا الفكر السياسي الغربي في جامعة طهران. وكان مسلكه أقرب إلى أستاذ الجامعة من رجل الدين الثوري. وقد أدار حملته الانتخابية للرئاسة تحت شعارات رعاية «المجتمع المدني»، علاج «الاقتصاد المريض»، وإحلال «حوار الحضارات» محل «صراع الحضارات». وقد أكد بشدة أهمية وجود مجتمع مفتوح بحريات فردية، وحرية تعبير، وحقوق للنساء، والتعددية السياسية، والأكثر أهمية من كل ذلك حكم القانون. زار الأسواق المركزية، واستخدم الحافلات العامة، وتجول في سيارة خاصة صغيرة تقودها زوجته. وقد ركز مديرو حملته الانتخابية على أنه يتقن اللغة الألمانية، حيث كان مشرفا على مسجد إيراني في هامبورغ قبل الثورة. كما ركزوا أيضا على أن الكتب الفلسفية التي كتبها تمتدح كثيرا مفكرين غربيين مثل هيوم، كانط، ديكارت، لوك، فولتير، ومونتسكيو. وقد أعلن خاتمي «أن جوهر التاريخ الإيراني هو النضال من أجل الديمقراطية»⁽⁶⁰⁾.

وربح خاتمي بسهولة بنسبة 70 في المائة من الأصوات في حملة شارك فيها بالتصويت 80 في المائة من الناخبين. بينما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية السابقة 50 في المائة ممن لهم الحق في التصويت. تجاوز تأييده كل الخطوط الإقليمية والطبقية - حتى الحرس الثوري وطلاب الحوزات في قم صوتوا له. لكن ألقى تأييده الأساسي من الطبقة الوسطى الحديثة، وطلاب الجامعات، والنساء، والعمال الحضريين. وقد أطلق الإصلاحيون على الفور جريدة «خرداد» (مايو)، مشتقين اسمها من الشهر الذي ربخوا فيه الانتخابات الرئاسية. وسرعان ما أصبحوا يعرفون باسم حركة خرداد. كما أسس شقيق خاتمي، وهو طبيب بشري، جريدة «مشاركات» (المشاركة) وحزب المشاركة الإسلامي الإيراني. وسرعان ما ارتفعت أرقام توزيع «خرداد» و«مشاركات» لتتفوقا على الصحيفتين القديمتين «كيهان» و«إطلاعات».

(*) أي من ذرية النبي محمد. [المترجم].

(الجدول - 14): الرؤساء 1980-2007

الاسم	مدة الرئاسة	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	المهنة	مهنة الأب	الماضي السياسي	اللغات الأجنبية
أبو الحسن بني صدر	يونيو 80- يونيو 81	همدان 1933	جامعة طهران	مثقّف	آية الله	الجبهة الوطنية	العربية والفرنسية
محمد علي رجائي	أغسطس 81- أغسطس 81	قزوين 1933	كلية التربية	مدرس رياضيات	صاحب دكان صغير	سجن في 1963، وفي 78-75	لا يتقن أي لغة أجنبية
السيد علي خامنئي	أغسطس 81- يوليو 89	مشهد 1934	الحوزة في مشهد، وقم	حجة الإسلام	رجل دين صغير	سجن في 1963 و 75	التركية والعربية
علي أكبر هاشمي رفسنجاني	يوليو 89- مايو 97	رفسنجاني 1934	الحوزة في قم	حجة الإسلام ورجل أعمال	رجل أعمال	سجن في 63 و 75	العربية
السيد محمد خاتمي	مايو 97- يوليو 2005	أرداكان 1943	الحوزة وجامعة طهران	حجة الإسلام	آية الله		العربية والألمانية
محمد أحمدني نجاد	يوليو 2005 (*)	قرية بالقرب من طهران 1956	جامعة طهران الصناعية	محاضر جامعي	حداد		لا يتقن أي لغة أجنبية

(*) انتهت مدة الرئاسة لنجاد في أغسطس، ليتولى المنصب بعده الرئيس الحالي حسن روحاني، وهو من مواليد مدينة سرخة، وحاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة غلاسكو بعد تخرجه في جامعة طهران متخصصاً في القانون القضائي، بالإضافة إلى دراسته السابقة في قم. [المحررة].

غيرت هذه الصحف الإصلاحية، إلى جانب صحف أخرى اقتفت أثرها، مضمون النقاش العام كله. ففي العقود الماضية كانت المصطلحات السائدة في الخطاب العام هي الإمبريالية، المستضعفين، الجهاد، المجاهد، الشهيد، الجذور، الثورة، والتغريب. أما الآن فأضحت المصطلحات السائدة هي الديمقراطية، التعددية، التحديث، الحرية، المساواة، المجتمع المدني، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الحوار، والكلمة الجديدة كلياً شهروندی (المواطنة). كان هذا انعطافاً ثقافياً مماثلاً في أهميته تقريباً للانعطاف الذي حدث في أثناء ثورة 1979. واقتبس المثقفون الجدد - العديد منهم بدأوا حياتهم السياسية مناضلين ثوريين - بحرية ليس فقط من أعمال روسو، وفولتير ومونتسكيو، بل أيضاً من هيوم، وكانط، وديكارت. وبطرق ما، فإن عقارب الساعة عادت إلى الوراء للثورة الدستورية. غير أن هؤلاء المثقفين غفلوا عن تلك المفارقة - مثلهم في ذلك مثل أغلب أبناء جلدتهم - لأنهم لم يقدرُوا تاريخ بدايات القرن العشرين حق التقدير، وركز خطابهم العام على إيران في ظل الإسلام، وعلى فارس ما قبل الإسلام وعلى الإسلام الشيعي، وعلى الاحتفالات الوطنية مثل النوروز وتأميم شركة النفط وشهري المحرم ورمضان. وبدأ أن الوطنية قد حققت توفيقاً سعيداً بين إيران ما قبل الإسلام والإسلام - أو على الأقل الإسلام الشيعي.

وقد ألحق الإصلاحيون انتصار 1997 بثلاثة انتصارات منفصلة تتساوى في أهميتها. فقد حصلوا على 75 في المائة من جملة الأصوات في الانتخابات المحلية في العام 1999، حيث قام 334 ألف مرشح - من ضمنهم خمسة آلاف امرأة - بالتنافس على 115 ألف مقعد في مجالس المقاطعات والمدن والقرى. وفي الانتخابات البرلمانية في العام 2000 كسب الإصلاحيون 80 في المائة من جملة الأصوات وحصلوا على 195 مقعداً من مقاعد المجلس التي يبلغ عددها 290 مقعداً. وقد اعتلى شقيق خاتمي القائمة في طهران. وفي العام 2001 كسب خاتمي مرة ثانية انتخابات الرئاسة ورفع أصواته بنحو مليوني صوت، وحصل على 80 في المائة من جملة أصوات الهيئة الناجبة. وقد شارك في هذه الانتخابات ما يزيد على 67 في المائة ممن لهم الحق في التصويت. وأصبح الرئيس الآن قادراً على شغل مقاعد الوزارة بمؤيديه. وقد علقت مجلة الإيكونوميست قائلة: «على الرغم من أن إيران دولة إسلامية، مشبعة بالدين والرمزية الدينية، لكنها تتحول

بتزايد إلى بلد مقاوم لرجال الدين. وبمعنى ما فهي تتشابه مع بعض البلدان التي تتبع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية حيث يجري التعامل مع الدين كمسألة، من دون مظاهر شعبية، وبمشاعر غامضة تجاه رجال الدين. يميل الإيرانيون إلى السخرية من الملالي، ويتداولون بعض النكات الخفيفة عنهم، وهم بالتأكيد يريدونهم خارج خصوصياتهم. وبصفة خاصة، فإن الإيرانيين لا يحبون رجال الدين السياسيين»⁽⁶¹⁾. وأضافت «الإيكونوميست» أن رجال الدين يشكون من أن أكثر من 70 في المائة من السكان لا يؤدون شعائر الصلاة اليومية وأن أقل من 2 في المائة يذهبون إلى المساجد يوم الجمعة⁽⁶²⁾. وبتعبير آخر، فإن الإصلاحيين، وبتأييد من حماس جماهيري، كسبوا ليس فقط المجالس المحلية وإنما الأفرع التشريعية والتنفيذية للحكومة الوطنية أيضا. واقتصر قلب المحافظين على أقل من 25 في المائة من جملة أصوات المقترعين. ويمكن وصف هذا القلب بأنه «قاعدتهم» الصلبة.

واستخدم خامي هذه الانتصارات لكي يفتح في كل من العلاقات الأجنبية والسياسة الداخلية. وقد تجنب الموضوع الحساس المتعلق بسيطرة الدولة على الاقتصاد، ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم رغبته في خسارة تأييد العمال، وجزئيا بسبب تعلم رفسنجاني من الخبرة الصعبة أن محاولة التلاعب بالامتيازات التي تحظى بها المؤسسات والبازارات تعد مخاطرة كبيرة في السياسة الإيرانية. لهذا، فقد تجنب خامي هذه العقبة الاقتصادية الأساسية، واستمر بدلا من ذلك في توجيه العائدات - التي من حسن حظه، تزايدت بسرعة مع زيادة سعر برميل النفط من 10 دولارات في العام 1997 إلى 65 دولارا في العام 2003. واستمرت قدرة الدولة على التوسع في البرامج التنموية في التعليم، والكهرباء، والإسكان، والبناء الريفي، والمنشآت النووية. وبحلول العام 2000 كان يتوافر لنحو 94 في المائة من السكان إمكانية الحصول على التسهيلات الطبية والمياه النقية، وكان 97 في المائة ممن أعمارهم ما بين السادسة والثانية والعشرين يعرفون القراءة والكتابة، وكان معدل الوفيات هو الأفضل في الشرق الأوسط، وشكلت النساء 63 في المائة من طلاب الجامعة، 54 في المائة من المسجلين في الكليات، و 45 في المائة من الأطباء. كما جنبت الحكومة أيضا جزءا من العائدات النفطية لأجل الطوارئ.

ودشن خاتمي حملة في مجال الشؤون الخارجية لتحسين العلاقات مع العالم الخارجي. فقد زار كلا من طوكيو، وموسكو، ومدريد، وروما، وباريس، حيث وضع أكاليل من الزهور على قبور روسو، وزولا، وفيكتور هوغو في البانثيون^(*). وطمان محامين دوليين إلى أن المحاكم الإيرانية لن تلجأ إلى عقوبة الرجم وسوف تقتصد في فرض أحكام بعقوبات بدنية. وقد استضاف خاتمي مؤتمرا للحوار ما بين الحضارات، ومبعوثين لحقوق الإنسان من الاتحاد الأوروبي. وعبر في قناة سي إن إن عن مدى تقديره للغرب، خصوصا أمريكا. كما أعرب عن رأيه في أن «سر الحضارة الأمريكية يكمن في صخرة بليموث»^{(**)(63)}. بل أعرب عن «أسفه» لواقعة استيلاء الطلاب على سفارة الولايات المتحدة. ودعا الأجانب إلى الاستثمار في إيران - خصوصا في استكشاف النفط، وتكريره، وبناء خطوط أنابيب النفط. وقد أعلن - وفي قطيعة واضحة لما كان يحدث في السابق - أن إيران سوف تقبل بحل الدولتين في فلسطين لو قبل الفلسطينيون أنفسهم مثل هذه التسوية. كما خفف القيود على البهائيين، وأقنع خامنئي بهدوء بالعفو عن مجموعة من اليهود الذين اتهموا بالتجسس لحساب إسرائيل، كما أكد للبريطانيين أن إيران ليس لديها أي نية لتنفيذ الفتوى ضد سلمان رشدي.

في المقابل، استأنفت بريطانيا علاقتها الدبلوماسية الكاملة مع إيران التي كانت قد قطعت منذ العام 1979. وخفف الرئيس كلينتون الحظر الاقتصادي، وسمح بتصدير السلع الطبية والزراعية واستيراد السجاد والفسحق. وكان وزير خارجيته قد قدم ما يقرب من الاعتذار عن انقلاب العام 1953. وفي الأمم المتحدة، قامت خمس عشرة دولة أوروبية بالامتناع عن التصويت على إشارات انتقادية لإيران. وقامت الأمم المتحدة ذاتها بإسقاط إيران من قائمة الدول التي تنتهك حقوق الإنسان. وقام البنك الدولي - ومن دون موافقة الولايات المتحدة - بإقراض 232 مليون دولار لإيران للخدمات الطبية والصرف الصحي. ووافقت شركات أوروبية، وروسية، ويابانية - ومرة أخرى من دون موافقة الولايات المتحدة - على استثمار

(*) مقبرة العظماء في الحي اللاتيني في باريس. [المحررة].

(**) قصة حجر نقش عليه في العام 1620 في إشارة إلى عام وصول المهاجرين الأوائل إلى سواحل بليموث (ماساتشوستس). [المحررة].

12 مليار دولار في النفط، والغاز وصناعة السيارات. تدفقت العملة الأوربية اليورو على سوق الأوراق المالية في طهران. ومنح صندوق النقد الدولي إيران تقديرات مرتفعة في العام 2003 بسبب إصلاحاتها المالية - خصوصا في مجال العمل على موازنة الموازنة العامة.

أما في السياسة الداخلية، فقد مرر الليبراليون في المجلس أكثر من مائة مشروع قانون إصلاح. وتتضمن هذه المشروعات بقوانين الحظر الصريح لأي شكل من أشكال التعذيب والإكراه البدني، بما في ذلك الحرمان من النوم، وتعذيب الأعين، والسجن الانفرادي؛ وحق المسجونين السياسيين في الحصول على مشورة قانونية، والحق في رؤية عائلاتهم، وحقهم في المحاكمة أمام قضاة لا تقل خبرتهم عن عشر سنوات على الأقل؛ وتأسيس محكمة خاصة للصحف مستقلة عن الجهاز القضائي للتعامل مع قضايا القذف والتشهير والرقابة؛ وحق كل المتهمين في محاكمات قضائية مع الفصل التام بين القضاة والادعاء العام؛ وسلطة رئاسية لفصل القضاة الناشطين الذين يتدخلون بشكل سافر في السياسة ويتوسعون في سلطتهم القضائية. وحاولوا نقل سلطة الإشراف على الانتخابات وتصفية المرشحين من مجمع تشخيص مصلحة النظام إلى وزارة الداخلية. وجادلوا بأن «الدستور أعطى لمجمع تشخيص مصلحة النظام سلطة الإشراف على الانتخابات - وليس سلطة تعديلها والتدخل فيها». وتحدث بعض النواب علانية عن الحاجة إلى استفتاء لتعزيز المظاهر الديمقراطية في الدستور.

كما ساند النواب الليبراليون دعم المرأة، فقد سمحوا للنساء بالدراسة في الخارج عن طريق منح الدولة الدراسية، وسمحوا للزميلات بارتداء الإيشارب بدلا من الشادور الكامل، ولتلميذات المدارس بارتداء ملابس ملونة. بل مروا مشروع قانون يتعارض مباشرة مع التأويلات التقليدية للشريعة، فقد أزالوا كل صور التمييز بين الرجال والنساء، وبين المسلمين وغير المسلمين، سواء في القبول بالشهادة في المحاكم أو في مقدار التعويضات عن الأضرار. ورفعوا سن الزواج للبنات إلى خمسة عشر عاما. كما أعادوا فتح مجال القضاء أمام النساء. وأعطوهن حقوقا متساوية أمام محاكم الطلاق وسمح لهن بالحصول على حقوق رعاية أطفالهن دون سن السابعة. لم يسبق لأي انتخابات حرة للبرلمان في الشرق الأوسط أن كانت بمثل هذا التحدي

السافر للمعتقدات الأساسية في الشريعة. والأكثر من هذا، أنهم صدقوا على إعلان الأمم المتحدة لإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء - بينما لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية ترفض حتى الآن التصديق على هذا الإعلان البالغ المساواتية. وقد تعززت القضية الليبرالية أكثر حينما فازت شيرين عبادي، وهي محامية في مجال حقوق الإنسان، بجائزة نوبل للسلام، وحينما قام آية الله يوسف صانعي، وهو واحد من أتباع الخميني المقربين، بالإعلان عن تأييده الكامل لحقوق النساء. فقد حكم بأن القانون لا ينبغي ألا يفرق بين الجنسين، وأن النساء ينبغي أن يكون لديهن الحق في أن يصبحن رؤساء، وقضاة، بل قادة أعلى.

نجح الإصلاحيون في إنهاء الاغتيالات السياسية في الداخل والخارج. وطهروا وزارة الاستخبارات من مجموعة من العناصر المؤثرة التي قامت بعمليات «قتل» للمنشقين - الذين «أقدم زعيمهم على الانتحار» قبل توريط زعمائه الأعلى مرتبة. خفف الإصلاحيون القيود المفروضة على منتظري، آية الله الذي كان من المتوقع أن يخلف الخميني. وأرسلوا لجانا برلمانية إلى السجون، وقاموا بفصل بعض مأموري السجون، وتحرير المزيد من الموقوفين السياسيين، وتحسين أوضاع آخرين منهم، وفرضوا قيودا على مخبري الباسيج الذين كانوا يتعرضون لشباب الطبقة الوسطى، خصوصا البنات، بسبب استماعهم للموسيقى، ومشاهدتهم للفيديوهات، وحيازتهم الأطباق اللاقطة لقنوات التلفزيون عبر القمر الاصطناعي، والنساء اللاتي لا يقمن بتغطية رؤوسهن بالكامل، أو الذين يقيمون حفلات خاصة. وعلق أحد مرتادي الحفلات مازحا قائلا: «في السابق، كنا نتجمد من الخوف إذا سمعنا جرس الباب. بينما الآن، إذا ما حدث هذا، فسنعرف أن شخصا قد أتى متأخرا»⁽⁶⁴⁾. وعلق الصحفيون الأوروبيون بأنه بينما كانت عناصر الباسيج متناثرة في ضواحي الطبقة الوسطى الشمالية فإنهم ظلوا يمثلون مشكلة في الأحياء الفقيرة الجنوبية: «في ضواحي الطبقة العاملة ظلوا محبوبين بسبب تقواهم ووطنيتهم وكسبب لكسرهم أنوف الأولاد الأغنياء»⁽⁶⁵⁾.

كما قام الإصلاحيون أيضا بتوجيه أموال الدولة نحو المنظمات غير الحكومية: الأندية المحلية، المسارح، المراكز الثقافية، الصحف، فقد زاد عدد الصحف اليومية من خمس إلى ست وعشرين صحيفة وارتفعت جملة توزيع هذه الصحف من

1.2 مليون نسخة إلى 3.2 مليون نسخة. وارتفع عدد المجلات من 778 إلى 1375، وعدد عناوين الكتب من 14500 إلى 23300 بتوزيع إجمالي بلغ 118 مليون نسخة - كان عدد عناوين الكتب في العام 1986 ضئيلا حيث بلغ 3800 عنوان وبتوزيع يقل عن 28 مليون نسخة⁽⁶⁶⁾. وأصبحت صحيفة همشري (المواطن) اليومية التي يمتلكها مكتب العمدة في طهران وبتوزيع يبلغ 460 ألف نسخة، الصحيفة الأولى في إيران التي تعتمد على دخل الإعلانات. وأخيرا، وصل سوق المستهلك إلى إيران. واحتفى الليبراليون حفاوة كبيرة بأكبر نجاح ثقافي في مجتمع الفيلم الدولي بالفوز بجوائز مهرجانات كان والبندقية. وعالجت أفلام مثل: «امراتان»، والنصف المخفي، وجيلانه، زواج المباركين، «طعم الكرز»، «وقت للخيل المخمورة»، لحظة البراءة، و«حدث ذات مرة، السينما»، موضوعات اجتماعية خصوصا حالة النساء، والأطفال، والفقراء، وقدامى المحاربين. وكان أكثر المحتفى بهم من بين المخرجين عضوا سابقا في الحرس الثوري. وبالطبع، كانت صناعة الأفلام مدعومة بشدة من قبل الدولة.

وشار المحافظون لأنفسهم، فقد مارس مجلس صيانة الدستور حق الاعتراض (الفيتو) على معظم مشروعات القوانين التي تقدم بها الإصلاحيون على أساس أنها مشروعات تنتهك الشريعة والدستور. وقام الجهاز القضائي بإغلاق أعداد متزايدة من الصحف، وفي النهاية حظر أكثر من ستين مطبوعة فيما بات يعرف بـ «مذبحة الصحف الكبرى». ووجه القضاء عرائض اتهام بـ «الردة» ضد المثقفين الجدد. وعنف أحد المؤرخين بسبب مجادلته بأن الإسلام في حاجة إلى إصلاح بروتستانتية. وسجن صحافي لأنه كتب أنه لم يجد أثرا لولاية الفقيه في القرآن أو في تعاليم الأئمة الاثني عشر. كما قبض على صحافي آخر لإشارته إلى أن الحجاب يسبق الإسلام وأن أصوله كانت في الحضارات الوثنية القديمة. واحتجز صحافي آخر لنشره استطلاعا للرأي العام بين أن أغلبية الإيرانيين يرغبون في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من عدم ثقتهم في واشنطن. كما حظرت إحدى الصحف نشرها رسما كاريكاتوريا يشير إلى «الاتفاق الجديد»^(*) للرئيس الأمريكي روزفلت وهو يصور يدي الرئيس وهما تعتصران قضاة المحكمة العليا ذوي اللحي البيضاء. كما منعت

(*) New Deal هي حزمة البرامج الاقتصادية التي اعتمدت في الولايات المتحدة في أثناء حكم الرئيس روزفلت. [المحررة].

صحيفة «زن» التي ترأست تحريرها ابنة رفسنجاني، بسبب نشرها كاريكاتورا يظهر زوجها يتوسل إلى قاطع طريق حتى يذهب في أعقاب زوجته مع تعليق على الرسم يقول إنه طبقا للشريعة فإن «دية القتيلة» سوف تكون نصف دية فقط. وجرمت حركة الحرية على أساس أنها لا تؤمن بإخلاص بمفهوم ولاية الفقيه. وحوكم عمدة طهران - وهو من تلاميذ رفسنجاني - بتهمة ملفقة بالفساد المالي. فضلا على ذلك، فض الحرس الثوري اجتماعا احتجاجيا في جامعة طهران وجرح في هذه العملية أكثر من مائة وتم التفتيش الدقيق ونهبت أماكن مبيت الطلبة بالجامعة. وانتهز خاتمي فرصة يوم 7 ديسمبر لكي يحتفل بهذا اليوم وللتحذير من أن مثل هذه الاشتباكات سوف تقوض الديمقراطية وتمهد الطريق لبزوغ التطرف⁽⁶⁷⁾. والأكثر من هذا، منع مجمع تشخيص مصلحة النظام أكثر من ألفي مرشح، بمن فيهم 87 نائبا، من الترشح لانتخابات المجلس المقبلة. وقد اشتكى النواب الذين منعوا قائلين: «لقد جاءت ثورتنا بالديموقراطية والاستقلال باسم الإسلام، لكن حقوقنا الوطنية تسحق اليوم تحت الأقدام باسم الإسلام»⁽⁶⁸⁾.

وعانى الإصلاحيون من ضربة أخرى من جهة غير متوقعة - الولايات المتحدة. وقد أتت هذه الضربة من خطاب «محور الشر» الذي ألقاه الرئيس بوش في يناير 2002. فمع النص في هذا الخطاب على إيران باعتبارها تهديدا رئيسيا للسلام العالمي، اتهم بوش إيران بالطموح إلى بناء أسلحة نووية وبتمويل الإرهاب الدولي الموجه إلى الولايات المتحدة. واتهم أيضا «قاداتها غير المنتخبين» بحرمان الشعب الإيراني من حرياته. وتلا ذلك إدانة مستشاره للأمن القومي إيران باعتبارها كابوسا «شموليا». وقد أتى هذا الخطاب كمفاجأة غير متوقعة تماما، حيث كانت وزارة الخارجية الأمريكية وإيران تعملان بشكل وثيق لكن بهدوء وسرية من وراء ستار في أفغانستان - للإطاحة بطالبان وتثبيت حكومة جديدة في كابول. وفاجأ الخطاب وزارة الخارجية الأمريكية بالقدر نفسه الذي فاجأ به إيران. وقد كتب أحد المراسلين الصحافيين الغربيين في طهران: «لام خاتمي خطاب محور الشر لبوش لإغراقه إيران في أزمة ممتدة بإعطائه أوراقا لمعارضيه المحافظين وتجميده للإصلاح الداخلي»⁽⁶⁹⁾. وجادل أحد محلي المخابرات البريطانية بأن هذا الخطاب كان حجر عثرة حيث «ملك المحافظين أوراقا، وعزز من موقفهم المعادي للأمركة، وساعد

على إخراس الإصلاحيين»⁽⁷⁰⁾. وكتب صحافي أمريكي: «أنقذ الرئيس بوش المحافظين بتسميته إيران باعتبارها جزءا من محور الشر. وقد ألقى هذا بالإصلاحيين في ركن دفاعي»⁽⁷¹⁾. وكتبت صحيفة نيويورك تايمز: «منذ حدد الرئيس بوش إيران باعتبارها طرفا في شبكة الإرهاب الدولي المفتوحة على مهاجمة الأمريكيين، كان ذلك بمنزلة طوق النجاة للمحافظين في إيران، الذين حاولوا استخدام انتعاش التباعد مع أمريكا من أجل قمع الإصلاح في الداخل. وقد أدى هذا إلى أن أصبح الأمر أكثر صعوبة على الرئيس خاتمي في الاحتفاظ بجدول أعماله الإصلاحي من أجل إعطاء دفعة للديموقراطية»⁽⁷²⁾. وقد اشتكى أحد المثقفين الجدد في إيران إبان زيارته لهارقارد من أن الخطاب «حمس المحافظين على اتخاذ إجراءات قاسية ضد التغيير»⁽⁷³⁾. وأشار آخر إلى أن الخطاب «شحن المحافظين وغرس الإحساس بحالة طوارئ لديهم لاسترداد السلطة»⁽⁷⁴⁾. والأكثر خطورة من كل ذلك، أن الخطاب، إلى جانب نكسات أخرى، شق صف الحركة الإصلاحية كلها. فالبعض، وتحديدًا خاتمي، استمر في الإصرار على أنه ما زال من الممكن تحقيق الإصلاح من داخل النظام. بينما تحدث آخرون عن الحاجة إلى حملات نضال أخرى- بل تحدثوا عن استفتاء جديد. في الوقت الذي تحرر فيه آخرون من وهم إمكانية الإصلاح، وانسحبوا من حقل النشاط السياسي. وتبخرت الفورة الليبرالية.

وأعطى هذا للمحافظين الفرصة لكسب سلسلة من الانتخابات - المجالس المحلية في العام 2003، والمجلس في العام 2004، والرئاسة في العام 2005. وفي الحملات الانتخابية الثلاث، ترشح اتحاد رجال الدين المناضلين واتحاد الائتلاف الإسلامي ضد جمعية رجال الدين الليبراليين المناضلين، وحزب المشاركة الإيراني، ومنفذي البناء، وبيت العمال. وقد ربح المحافظون جزئيا بسبب حفاظهم على قاعدتهم النسبية الأساسية البالغة 25 في المائة، وجزئيا بسبب تجنيدهم قدامى المحاربين لكي يصبحوا مرشحين، وجزئيا بسبب جذبهم للمستقلين في موضوع الأمن القومي، لكن هم على الأغلب ربحوا بسبب بقاء أعداد كبيرة من النساء، وطلاب الكليات، وأعضاء آخرين في الطبقة الوسطى التي تعمل بأجر في منازلهم. فقد تراجعت نسبة إجمالي المقترعين في انتخابات المجلس إلى أقل من 51 في المائة - وهي واحدة من أسوأ النسب منذ قيام الثورة. وتراجعت نسبة المقترعين في طهران إلى 28 في المائة.

وفي الانتخابات الرئاسية، ربح محمود أحمددي نجاد - وهو مرشح غير معروف نسبيا - على أساس برنامج من نقطتين: تعزيز الأمن القومي وتحقيق الوعود الشعبوية لعهد الخميني. وعد أحمددي نجاد الذي وصف نفسه بـ«نصير المستضعفين» إلى جانب كونه أصول غر (مبدئيا) وآبادغر (مطورا) - وهما مصطلحان جرى صكهما حديثا - برفع الأجور والمرتبات، خصوصا المدرسين وموظفي الحكومة، وتخفيف حدة الفقر، والتعامل مع مشكلات البطالة والإسكان، وتوزيع علاوات على المتزوجين حديثا، وتوفير «العدالة الاجتماعية» للجماهير، خصوصا المحاربين القدامى، والأكثر أهمية من كل هذا، التخلص من البلاء السرطاني للفساد الذي يعرض الجسد السياسي كله للخطر. وقد ادعى أن الجماهير قد «نهبت» من قبل «الرأسماليين الجدد» وكذلك من قبل بقايا «الألف عائلة». وأدان سوق المال باعتباره «وكرًا للمضاربة». واتهم حتى معارضة الرئيسي، رفسنجاني، بتحويله وزارة النفط إلى إقطاعية عائلية وتحويل نفسه إلى واحد من أغنى الرجال في البلد. وقد ساعدت التغطية التليفزيونية لشقة أحمددي نجاد، التي أظهرت أنه يعيش حياة طبقة وسطى دنيا متواضعة، هذه البلاغة الشعبوية. كما ساعدت أيضا حقيقة أن والد أحمددي نجاد كان حدادا - وهي المهنة نفسها التي كان يمتنها كاوه، أحد الأبطال الرئيسيين في الشهنامه. سوف تبقى الهوية الطبقيّة حية في إيران - على الرغم من كل التغيرات التي جلبتها الثورة الإسلامية. ومع انقسام الإصلاحيين، اكتسح أحمددي نجاد الانتخابات - على الرغم من أن نسبة الاقتراع كانت أقل من الانتخابات الرئاسية في المرتين السابقتين. ولم يكسب المحافظون كثيرا عن طريق توسيع قاعدتهم الأساسية المحدودة، بل عن طريق انقسام الإصلاحيين وتثبيط همتهم عن التصويت، فقد أثرت سياسات التصويت على إيران بكل أوجهها المعقدة.

إيران المعاصرة

دخلت إيران القرن الحادي والعشرين كقوة إقليمية رئيسية - بكل تأكيد في الخليج العربي، إن لم يكن في كامل إقليم الشرق الأوسط. فبتعداد سكانها البالغ نحو 70 مليون نسمة تعد إيران أكبر بلد في الإقليم. وتؤدي دورا رئيسيا في منظمة البلدان المصدرة للنفط، فهي ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، يتوافر لديها أكبر ثالث بل ربما أكبر ثاني

احتياطات مؤكدة من النفط والغاز في العالم. وسوف تبقى بلدا مهما إذا استمر عصر الهيدروكربون^(*). وقد أنتجت خلال القرن الماضي دولة مركزية قوية، تمتد يدها من العاصمة إلى المقاطعات البعيدة، لتمس بطريقة أو بأخرى كل مواطن تقريبا. وهي تتحكم أيضا في جيش كبير، الذي، على الرغم من عدم تجهيزه لخوض حرب هجومية، سوف يكون في غاية الكفاءة في الأغراض الدفاعية. ولا يمكن عزل إيران باعتبارها دولة «فاشلة» - على غرار بعض الدول الأخرى في الإقليم. وبفضل الاحتياطات النفطية أساسا، جرى توفير مستوى معيشي محترم: انخفاض في معدل وفيات الأطفال، زيادة معقولة في توقع الحياة، معدل مرتفع لمعرفة القراءة والكتابة، زيادة مؤثرة في الالتحاق بالكلية - بمن في ذلك النساء - وبالنسبة إلى الأغلبية من مواطنيها ليس فقط توفير الكهرباء، ومياه الشرب النقية، ووسائل المواصلات الحديثة، بل السلع الاستهلاكية أيضا مثل: الثلاجات، التليفونات، الراديوهات، التليفزيونات، والسيارات. وتحتوي إيران الآن على عدد كبير من الطبقة الوسطى التي تعمل براتب وطبقة عاملة متعلمة إلى جانب طبقة تقليدية وسطى من أصحاب الأعمال. ومن عدة أوجه، لا يمكن أن تعد الآن جزءا من العالم الثالث.

وأكثر من هذا، تعد إيران الآن متماسكة مع توافر إحساس بالهوية الوطنية المستمد ليس فقط من التراث الشيعي وتراث ما قبل الإسلام، بل من الخبرات المشتركة للقرن الماضي أيضا، التهديد الإمبريالي من الغرب، الثورة الدستورية، الحركة الوطنية بقيادة مصدق، الجرح الذي سببه انقلاب 1953 وعصر أسرة بهلوي، وبالطبع، الخبرة الدرامية لكل من الثورة الإسلامية والحرب مع العراق. ولم تشكل الهوية الإيرانية فقط بالتاريخ المشترك، والجغرافيا المشتركة، واللغة المشتركة، والدين المشترك، ولكن بالخبرة المشتركة للتاريخ الحديث أيضا - ويتضمن ذلك تسعة انتخابات رئاسية وسبعة انتخابات برلمانية منذ عام 1979. لقد حول التاريخ الرعايا، الفلاحين، وفي أحيان كثيرة غير المتحدثين بالفارسية إلى مواطنين إيرانيين كاملي المواطنة. ليست هذه الهوية الوطنية موضع المساءلة سوى في المناطق الهامشية السنية التي يقطنها الأكراد، والتركمان، والبلوش. وعلى خلاف العديد من الدول في المنطقة، لا تعد إيران منتجا لخريطة وضعتها القوى الإمبريالية.

(*) النفط والغاز. [المحررة].

وبزوغ إيران كقوة إقليمية وضعها في موضع الصدام مع قوى رئيسية أخرى في الإقليم - الولايات المتحدة خصوصا مع احتلال الأخيرة الحديث لكل من العراق وأفغانستان إلى جانب إقامة قواعد عسكرية في القوقاز وآسيا الوسطى، فضلا عن القواعد القديمة في تركيا ودول الخليج. وقد تعقدت علاقاتهما أكثر مع حقيقة أن الشيعة في المنطقة - في العراق، أفغانستان، لبنان - يرنون بأبصارهم إلى إيران باعتبارها حاميتهم الرئيسية ضد التهديدات المحلية والخارجية. وقد تركز النزاع الأمريكي - الإيراني حديثا على القضية المتفجرة للغاية حول التكنولوجيا النووية. تصر إيران بحمية على حقها في تطوير مثل هذه التكنولوجيا، وتستند إلى القانون الدولي، وحاجتها إلى مصادر بديلة للطاقة، والحق غير المتنازع عليه للدول النامية في دخول العالم الحديث بتسخير ما ترى أنه الجانب الأكثر تقدما من العلم. وتضيف أنها ليست لديها أي نية للتوسع في برنامجها النووي الحالي لإنتاج الأسلحة النووية. بينما تصر الولايات المتحدة بحمية مماثلة على عدم الثقة في إيران فيما يتعلق بالتكنولوجيا النووية لأن نيتها الحقيقية هي تطوير أسلحة دمار شامل. ومثل هذه الأسلحة، كما تدعي الولايات المتحدة، لن تنتهك فقط القانون الدولي، بل سوف تغير أيضا من توازن القوى الشامل في الإقليم وتفرض تهديدا محدقا على إسرائيل، والمملكة العربية السعودية، ودول الخليج - فضلا عن تهديدها للوجود الأمريكي في الشرق الأوسط. وربما سيجيب العقد القادم عن السؤال حول كيف سيمضي هذا الموضوع المتفجر: بانسحاب هذا الطرف أو ذاك، أو بالتفاوض حول حل وسط بحيث تتعلم القوتان التعايش معا في الجوار الخطير نفسه، أو بالتصعيد الخطير للنزاع حتى حافة الهاوية الذي يمكن أن ينزلق إلى كارثة تعادل في حجمها كارثة حروب الثلاثين عاما الأوروبية(*) .

(*) أثمر التفاوض بين طهران والدول الست الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، الصين، روسيا، وألمانيا) عن اتفاق مرحلي بشأن برنامج إيران النووي في نوفمبر 2013، وصفه الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأنه «مدخل إلى عالم أكثر أمنا»، بينما لاقى ردود فعل متفاوتة من دول المنطقة كان أكثرها حدة الاستياء الذي أعلنته إسرائيل [المحررة].

تسلسل زمني

- 1901 منح امتياز دارسي.
- ديسمبر 1905 معاقبة التجار بالفلقة.
- يوليو 1906 الاحتجاج في مقر البعثة البريطانية.
- أغسطس 1906 الوعد الملكي بالدستور.
- أكتوبر 1906 افتتاح أعمال المجلس الأول.
- أغسطس 1907 الاتفاقية الأنجلو - روسية.
- 1908 أول بئر نفط.
- يونيو 1908 الانقلاب العسكري.
- 1909 تكوين شركة النفط الأنجلو - فارسية.
- يوليو 1909 الثوار يستولون على طهران.
- نوفمبر 1909 افتتاح أعمال المجلس الثاني.
- 1911 الإنذار الروسي.
- 1912 الأسطول البحري البريطاني يتحول من استخدام الفحم إلى النفط.
- أغسطس 1919 الاتفاقية الأنجلو - فارسية.
- فبراير 1921 الانقلاب العسكري.

1925 الجمعية التأسيسية تنهي حكم سلالة القاجار.

1926 تتويج الشاه رضا.

1927 إلغاء الامتيازات الأجنبية.

1928 مرسوم الزي الجديد.

1933 إلغاء امتياز دارسي.

1934 تغيير الاسم الرسمي من فارس إلى إيران.

أغسطس 1941 الغزو الأنجلو - سوفيتي.

1951 تأميم النفط.

1953 الانقلاب الذي دبرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

1963 الثورة البيضاء.

1974 زيادة أسعار النفط إلى أربعة أمثال ما كانت عليه.

1975 تشكيل حزب البعث.

فبراير 1979 الثورة الإسلامية.

تعريف ببعض الشخصيات
السياسية المهمة
في إيران الحديثة

الشاه أحمد (1896 - 1929): آخر ملوك القاجار. ورث العرش في العام 1909 حيث كان لا يزال حدثاً. لم يبلغ سن تولي العرش حتى العام 1914. ومع افتقاره إلى السلطة الحقيقية والخوف على حياته، سارع إلى مغادرة البلاد في أعقاب انقلاب العام 1921. مات في باريس ودفن في كربلاء.

أحمد قوام (قوام السلطنة) (1877 - 1955): الأكثر وجاهة بين الوجهاء القدامى. مؤيد من البلاط لثورة 1906 - يقال إن الإعلان الملكي لمنح الأمة الدستور قد كتب بخطه - اكتسب صيتاً كبيراً لنجاحه في إدارة العجلة والتوسط بين كل من المجلس والحكومة. ترأس أربع وزارات في السنوات السابقة على حكم الشاه رضا وست وزارات بعده. لم يبد احتراماً جماً للشاه الشاب محمد رضا. البعض يرجع إليه الفضل - وليس إلى ترومان - في إبقائه إيران سليمة بسبب نجاحه في إقناع ستالين بسحب الجيش الأحمر من أذربيجان. مات وقد فقدت سمعته بريقتها، حيث عرض في العام 1952 أن يحل محل مصدق كرئيس للوزارة. **أسد الله علم (1919 - 1978):** المؤتمن الرئيسي على أسرار الشاه محمد رضا. ينحدر من صف طويل من الأعيان في سيستان وبلوشستان يعرفون باسم «سادة الأهوار». وانضم إلى البلاط في العام 1946 وخدم كمستشار للشاه حتى وفاته في بداية الثورة. ويرى البعض أن غيابه يفسر تذبذبات الشاه في 1977 - 1978 وبالتالي حدوث الثورة في نهاية المطاف، غير أن مذكراته التي نشرت بعد وفاته تدعم الرأي الذي يقول إنه كان جزءاً من المشكلة الكبرى.

الأميرة أشرف (1919 -): أخت الشاه التوأم. امرأة ذات شخصية قوية، أدت دوراً مهماً من وراء الستار وساعدت العديد من التكنوقراط الذين تعلموا في الغرب في الحصول على الثروة والمناصب العليا، بخاصة المواقع الوزارية. ويرى البعض أنها

تلخص أسوأ ملامح النظام. بينما يدعي آخرون أن هذه وجهة نظر كارهة للنساء.

آية الله السيد أبو القاسم كاشاني (1885 - 1961): رجل دين كبير أيد أولاً مصدق ثم عارضه. أتى لاجئاً من العراق حيث قتل والده في أثناء قتاله مع البريطانيين بعد الحرب العالمية الأولى. اعتقله البريطانيون في الحرب العالمية الثانية. أُلقي بثقله خلف مصدق عند بدء حملته لتأميم صناعة النفط. تخلى عن مصدق في العام 1953 صراحة بسبب عدم تطبيق الأخير الشريعة. أنكر مؤيدوه بحماس شديد تأييده لانقلاب 1953.

آية الله السيد روح الله الخميني (1902 - 1989): قائد كاريزمي للثورة الإسلامية. ولد في عائلة رجال دين، أمضى فترة شبابه في الحوزات العلمية في قم والنجف. دخل عالم السياسة في العام 1963، حينما أدان الشاه بمنحه «امتيازات» للمستشارين العسكريين الأمريكيين. ومع نفيه أمضى الستة عشر عاماً التالية في النجف يطور في تفسير جديد للإسلام الشيعي. وقد توسع بإفراط في المفهوم الشيعي التقليدي حول ولاية الفقيه - من ولاية القضاء الديني على الأيتام، والأرامل، وضعاف العقول إلى الإشراف الديني على كل المواطنين. وولف أيضاً بين المحافظة الدينية والراديكالية الشعبوية. ومع عودته منتصراً في العام 1979، نودي به في الدستور الجديد قائداً للثورة، مؤسس الجمهورية الإسلامية، القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية، والأكثر قوة من كل هذا، إمام العالم الإسلامي - وهو لقب احتفظ به الشيعة في الماضي للأئمة الإثني عشر المعصومين المقدسين.

آية الله السيد علي خامنئي (1939 -): خليفة الخميني كقائد أعلى. ينحدر من أسرة رجال دين صغار في أذربيجان، درس علوم الدين أولاً في مشهد ثم لاحقاً في قم مع الخميني. لم يحرز أي شهرة سوى بعد الثورة حينما تقلد عدة مناصب مرموقة بما في ذلك

تعريف ببعض الشخصيات السياسية المهمة في إيران الحديثة

خدمته فترة قصيرة رئيسا للجمهورية. في أعقاب وفاة الخميني مباشرة، رفعه النظام إلى مرتبة آية الله ونودي به كقائد أعلى جديد. ورث سلطة الخميني لكن دون كاريزمته.

آية الله السيد محمد طالقاني (1919 - 1979): رجل الدين الأكثر شعبية في طهران إبان الثورة. مؤيد مبدئي لمصدق وعضو مؤسس لحركة الحرية، تمتع طالقاني بصلات طيبة مع كل أطراف المعارضة - مع الجبهة الوطنية، والمجاهدين، بل مع المجموعات الماركسية. نظم التجمعات الجماهيرية في العام 1978. لو لم يلق حتفه بعد الثورة مباشرة، فلربما كان قد قدم ثقلا ليبراليا موازنا للخميني.

آية الله حاج حسين طباطبائي بروجردي (1875 - 1961): آخر قائد شيعي عظيم. بعد تاريخ طويل حافل في الحوزة العلمية في النجف وبروجرد، انتقل إلى قم في العام 1944 حيث سرعان ما اكتسب مكانة المقلد الأعلى. على الرغم من معارضته لمشاركة رجال الدين في السياسة، فقد غض الطرف عن هؤلاء الذين ساعدوا انقلاب 1953. وقد حث موته آيات الله الأصغر سنا على التنافس على مكانته العظيمة. كما حث وفاته أيضا الشاه على بدء ثورته البيضاء.

تقي أراني (1902 - 1940): أبو الماركسية في إيران. تلقى تعليمه في ألمانيا خلال الفترة من 1922 إلى 1930، وقد عاد إلى البلاد ليؤسس جريدة دنيا (العالم) وكون حلقة من المثقفين أسس أعضاؤها لاحقا حزب توده. حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات لمناصرته «الاشتراكية» و«الإلحاد»، وتوفي في السجن.

جعفر قلي خان، سردار أسعد بختياري (1882 - 1934): شخصية محورية في الحرب الأهلية. قاد هو ورفاقه من القادة البختياريين قوات قبلية مسلحة نحو طهران، مؤمنا للدستوريين نصرا حاسما. حولوا عددا من الوزارات إلى إقطاعات عائلية حتى طردهم الشاه رضا. اغتيل سردار أسعد في السجن.

جلال آل أحمد (1923 - 1969): مؤسس حركة «العودة للجدور». بدأ حياته العملية كماركسي في حزب توده وبقي حتى آخر أيامه مثقفا شكاكا، لكنه عمل بشكل متزايد منذ الستينيات في البحث عن الجذور الثقافية لإيران في التشيع. وعمله المعروف أكثر من غيره هو «غربزدغي» الذي يعني حرفيا «الانبهار بالغرب» وكانت حجة الكتاب الأساسية أن إيران دُمرت بواسطة «وباء أتى من الغرب». وهو واحد من المثقفين القلائل الذين مدحهم الخميني على الملأ.

الجنرال فضل الله زاهدي (1897 - 1963): الرئيس الشكلي للانقلاب الذي دبرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في العام 1953. ضابط من لواء القوزاق، كان مقربا أحيانا ومستبعدا في أحيان أخرى من عدة مرات من كل من الشاه رضا والشاه محمد رضا. سجنه البريطانيون في العام 1924 بسبب قيامه باتصالات مع الرايخ الثالث. اختير رئيسا للوزارة في العام 1953، وأقصى بواسطة الشاه في العام 1955. انتقل إلى المنفى حيث مات في قصره الفخيم بسويسرا.

حجة الإسلام السيد محمد خاتمي (1944 -): رئيس ليبرالي. ابن لآية الله كان صديقا مقربا من الخميني، درس خاتمي العلوم الدينية في قم والفلسفة في جامعة أصفهان، كما تعلم بعض الإنجليزية والألمانية. عند بداية الثورة، كان يشرف على المسجد الشيعي في هامبورغ. وبعد الثورة، ترأس دار نشر حكومية، وانتخب عضوا في المجلس، وقد تسبب إبان توليه منصب وزير الثقافة في إثارة غضب المحافظين بتخفيفه للرقابة على الكتب والأفلام. ومع استقالته من الوزارة، ترأس المكتبة الوطنية ودرس الفلسفة السياسية في جامعة طهران. ومع ترشحه على برنامج سياسي إصلاحي، كسب انتخابات الرئاسة لدورتين - في العام 1997 وفي العام 2001 - وفي المرتين بأغلبية ساحقة.

تعريف ببعض الشخصيات السياسية المهمة في إيران الحديثة

حجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1934 -): اكتسب سمعة صاحب القرار للجمهورية الإسلامية. ولد لعائلة زراعية غنية، درس مع الخميني في قم، وسجن عدة مرات خلال عقد الستينيات. كتب كتابا امتدح فيه أحد الوزراء الإيرانيين في القرن التاسع عشر والذي كان قد حاول تحويل البلاد إلى دولة صناعية. بعد الثورة، تقلد عدة مناصب بارزة بما في ذلك منصب رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس تشخيص مصلحة النظام. ويعتبر الشخص الأكثر أهمية في البلاد بعد القائد الأعلى.

السيد أبو الحسن بني صدر (1933 -): أول رئيس لإيران. وعلى الرغم من كونه ابنا لأحد آيات الله الذين أيدوا انقلاب 1953، فإن بني صدر كان وقتها في صف مصدق وأمضى جزءا كبيرا من حياته الراشدة في باريس كناشط في الجبهة الوطنية وحركة الحرية. عاد مع الخميني في العام 1979 وخدم لفترة قصيرة كرئيس قبل اتهامه لرجال الدين بالتخطيط لإقامة «ديكتاتورية الملالي». أرغم على الهرب والعودة إلى باريس.

السيد أحمد كسروي (1890 - 1946): مؤرخ كبير لإيران الحديثة، وبخاصة للثورة الدستورية. مناصر وفي للتضامن الوطني، وقد أدان بشكل متواصل كل أشكال الطائفية والمذهبية، بما في ذلك التشيع. يعد عمله الأكثر إثارة للخلاف شيعيغاري (تجارة التشيع). ومع إدانته باعتباره «غير مؤمن» اغتيل، غير أن الخميني ظل محتفظا بعمل كسروي «تاريخ الدستور الإيراني» على أرفف مكتبته.

السيد حسن تقي زاده (1874 - 1970): مثقف وقيادي سياسي في الثورة الدستورية. باعتباره نائبا نشطا في المجلس الأول، فقد تحدث نيابة عن الحزب الديمقراطي وأثار غضب العلماء المحافظين الذين أصدروا فتاوى ضده. عاش في المنفى من العام 1909 وحتى العام 1924، وعاد إلى البلاد ليشغل موقعا وزاريا

في ظل الشاه رضا. وقد خدم أيضا كسيناتور في ظل الشاه محمد رضا. ينظر إليه البعض باعتباره نموذجاً نمطياً لجيل الراديكاليين الشباب الذين استقطبهم نظام بهلوي.

السيد حسن مدرس (1870 - 1937): آية الله الرئيسي في معارضة الشاه رضا. عضو في المجلس منذ العام 1914، عرف بشكل أساسي كسياسي برلماني. شارك في الحكومة الوطنية التي عارضت الحلفاء خلال الفترة من 1914 إلى 1918، كان معارضا للاتفاقية الأنجلو - إيرانية لعام 1919، وحاول الحيلولة دون صعود الشاه رضا إلى سدة الحكم. ومع إبعاده للمقاطعات، قتل هناك في نهاية المطاف. ويعده الإسلاميون المحدثون واحدا من روادهم.

السيد حسين فاطمي (1919 - 1954): الذراع اليمنى لمصدق أعده الشاه. صحافي تلقى تعليمه في فرنسا، كان المؤيد المبكر لحملة تأمين صناعة النفط والناطق باسمها. خدم مع مصدق في عدد من المواقع، بما في ذلك كوزير للخارجية. وبعد الانقلاب، اعتقل وأعدم بتهمة «إهانة العائلة المالكة» والتآمر لإقامة جمهورية. اعتبر بطلا للحركة الوطنية. وهو واحد من قادة الجبهة الوطنية القلائل الذين أطلقت أسماؤهم على بعض الشوارع بعد الثورة الإسلامية.

السيد ضياء (الدين طباطبائي) (1889 - 1969): سياسي مؤيد للبريطانيين ووثيق الصلة بانقلاب العام 1921. صحافي مؤيد للبريطانيين بوضوح، اختير رئيسا للوزارة بواسطة رضا خان في العام 1921 ليعزل بعدها بأشهر قليلة. عاد إلى إيران خلال الحرب العالمية الثانية بعدما أمضى عشرين عاما في المنفى، قام بعمل عدة محاولات لكي يعود رئيسا للوزارة مرة أخرى - غالبا مع تأييد بريطاني لكن مع معارضة ثابتة من السوفييت والأمريكيين. كانت لديه لقاءات خاصة دورية مع الشاه حتى وفاته.

السيد عبدالله بهبهاني (1844 - 1910): واحد من بين اثنين من آيات الله البارزين في الحركة الدستورية. اغتيل في الصراع

تعريف ببعض الشخصيات السياسية المهمة في إيران الحديثة

اللاحق بين الديموقراطيين العلمانيين والمتدينين المعتدلين. أيد ابنه آية الله محمد بهبهاني بانقلاب العام 1953. وقد أطلق على المال الذي أنفق في البازار من أجل الانقلاب «دولارات بهبهاني». السيد مجتبی میر لوحی، نواب صفوي (1922 - 1956): مؤسس فدائیی الإسلام، وهي واحدة من أولیات منظمات الأصولیین الحققة في إيران. نفذت المجموعة عددا من الاغتيالات بين عامي 1944 و1952. كما حاولت أيضا اغتيال مستشار مصدق الرئیس وتآمرت لقتل مصدق نفسه. غير أن المنظمة أنكرت قيامها بدور في انقلاب 1953. أعدم صفوي في العام 1956 بعد محاولة اغتيال رئیس الوزارة في ذلك الوقت. ويعتبر أتباع الخميني من أقصى اليمين صفوي واحدا من روادهم الأوائل.

السيد محمد صادق طباطبائي (1841 - 1981): واحد من اثنين من آيات الله البارزين خلال الثورة الدستورية. ماسوني متخف، لعب دورا قياديا خلال الثورة وفر إلى خارج البلاد بعد انقلاب العام 1909. أصبح ابنه الذي يحمل اسمه نفسه شخصا ذا تأثير كبير في المجلس في الأربعينيات.

الشاه رضا بهلوي (1878 - 1944): مؤسس دولة إيران المركزية. ولد لعائلة عسكرية، وقد ارتفع من بين الصفوف في فرقة فرسان لواء القوزاق - القوة المقاتلة الرئيسية في البلاد في ذلك الوقت. قاد انقلابا عسكريا في العام 1921، وبعد خمسة أعوام توج نفسه شاه البلاد، ليحل أسرته البهلوية محل سلالة القاجار. حكم بقبضة حديدية حتى العام 1941 حينما غزت جيوش بريطانيا والسوفييت البلاد وأجبرته على التنازل عن العرش. مات بعد ثلاث سنوات من تنازله عن العرش في جنوب أفريقيا. وقد ترك لابنه ليس فقط التاج بل ثروة خاصة ضخمة أيضا - اعتبرت تلك الثروة في ذلك الوقت الأضخم في الشرق الأوسط.

الشاه محمد رضا بهلوي (1919 - 1980): ملك أطاحت به الثورة الإسلامية. جرت تنشئته من قبل والده ليكون أول قائد أركان رئيسي للقوات المسلحة. ورث العرش في العام 1941، نجح في تجنب الجزالات والأعيان الذين حاولوا السيطرة على القوات المسلحة. عزز سلطته بعد انقلاب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في العام 1953، وقد حكم إلى حد كبير مثل والده، مستخدماً العائدات النفطية لتوسيع الدولة بإفراط إلى جانب توسيع القوات المسلحة. مات بعد الثورة - بمرض السرطان، والذي أبقى أمره سرا حتى عن عائلته وذلك لكيلا يعرض نظامه للخطر. وقد وصفه بأنه «جلالة الفاشل».

الشيخ فضل الله نوري (1843 - 1909): رجل دين قيادي عارض الثورة الدستورية. وكان أحد متخصصي علم الكلام البارزين في طهران. ناصر في البداية المحاولات الهادفة إلى تحجيم السلطة الملكية، لكن، مع نمو مخاوفه من العلمانيين، انتهت به الحال إلى أن يصطف مع الملكيين. أصدر فتوى يتهم الإصلاحيين بكونهم بابيين متخفين، وملحدين، ومفكرين دهرين. قتل بعضهم مع الحكم عليهم بالإعدام خلال الحرب الأهلية. وبعد الحرب، شق لإصداره مثل هذه الفتاوى القاتلة. وتعتبره الحركة الإسلامية الحديثة واحداً من شهدائها الأوائل.

شيرين عبادي (1947 -): الشخصية الإيرانية الوحيدة الحاصلة على جائزة نوبل. قاضية شابة في الأيام الأخيرة للنظام السابق، وقد أقصيت إلى جانب كل النساء الأخريات من هيئة القضاء في حركة تطهير. فتحت شركتها الخاصة للمحاماة والمتخصصة في حقوق الإنسان، وبخاصة القضايا التي تتضمن نساء أو أطفالاً. حصلت على جائزة نوبل للسلام في العام 2002.

عباس هويدا (1919 - 1979): رئيس الوزراء الأطول خدمة خلال عهد الشاه. صاحب تاريخ عملي في الخدمة العامة، نشأ في عائلة

تعريف ببعض الشخصيات السياسية المهمة في إيران الحديثة

بهائية - على الرغم من أنه هو نفسه لم يمارس طقوسها - واختير رئيسا للوزراء في العام 1965، بعدما اغتيل راعيه، رئيس الوزراء السابق، بواسطة مهووسين دينيين. استمر في موقعه حتى العام 1977، حينما عمد الشاه، خلال محاولته لتهدئة المعارضة، إلى فصله أولا ثم اعتقاله بعد ذلك. وكان من أوائل من أعدمتهم الثورة الإسلامية.

علوي بزرغ (1904 - 1995): شخصية رئيسية في الأدب الفارسي الحديث. تلقى تعليمه في ألمانيا، وحينما عاد إلى الوطن في ثلاثينيات القرن العشرين، شارك في رئاسة تحرير جريدة دنيا، وسجن بسبب انتمائه لحلقة آراني، وعند إطلاق سراحه في العام 1941 ساعد في تأسيس حزب توده. ومن بين أعماله مذكراته في السجن، «الثالثة والخمسون». تأثر بكافكا، وفرويد، وهمنغواي إلى جانب ماركس. كان صديقا مقربا من صادق هدايت، وهو أديب لامع آخر.

علي أكبر دهخدا (1879 - 1956): مثقف رئيسي في إيران الحديثة. تسبب نقده الحاد خلال الثورة الدستورية في إثارة الكثير من المعارضة، خاصة من قبل رجال الدين وطبقة كبار ملاك الأراضي. انسحب من السياسة وكرس حياته لكتابة عمله الشهير اللوqنتامه (المعجم). وخلال الأيام الفوضوية في أغسطس 1953، حينما فر الشاه إلى خارج البلاد، عرض عليه بعض الوطنيين الراديكاليين رئاسة جمهوريتهم المنتظرة.

علي شريعتي (1933 - 1977): يعد «المنظر الحقيقي» للثورة الإسلامية. درس في فرنسا في الستينيات، وتأثر بشدة بمنظري ثورات العالم الثالث، وبخاصة فرانز فانون. هدفت محاضراته الخصبة - التي وصلت إلى نحو ثلاثة وستين مجلدا - إلى تحويل التشيع من ديانة محافظة تتحاشى السياسة إلى أيديولوجية سياسية ثورية تتنافس مع اللينينية والماوية. أثرت كتاباته في

العديد من الناشطين الذين كان لهم دور في الثورة. مات في المنفى عشية الثورة.

فيروز فرمانفرما (نصرة الدولة) (1889 - 1937): عين بارز من الأعيان. سليل أسرة فرمانفرما الشهيرة و سليل الشاه فاتح علي، ترأس عدة وزارات بعد الحرب العالمية الأولى وكان واحدا من الثلاثي الذي ساعد الشاه رضا على تأسيس دولة مركزية قوية. سجنه الأخير في نهاية المطاف ثم قتله. وقد ترجم في السجن عمل أوسكار وايلد «من الأعماق».

اللورد جورج كرزون (1859 - 1925): وزير خارجية بريطانيا المقيم بإيران الذي حاول دمجها في إمبراطوريته. وفي أثناء دراسته العليا سافر إلى إيران ونشر عمله الكلاسيكي «فارس والمسألة الفارسية». وقد أثارت اتفاقيته الأنجلو - فارسية في العام 1919 رد فعل وطنيا في إيران.

محمد تقي بهار (ملك الشعراء) (1885 - 1952): الشاعر المتوج في مضمار الأدب الفارسي الكلاسيكي. بدأ حياته السياسية عضوا ناشطا في الحركة الدستورية ومات وهو رئيس لأنصار السلام المؤيدين لحزب توده. وبالإضافة إلى شعره الخصب، كتب عملا اشتهر إلى حد كبير بعنوان «تاريخ مختصر للأحزاب السياسية في إيران».

محمد مصدق (مصدق السلطنة) (1881 - 1967): أيقونة الوطنية الإيرانية. ينحدر من صف طويل من الأعيان، درس في أوروبا وكان لديه سجل ناجح في الخدمة الحكومية حتى أرغم على التقاعد بواسطة الشاه رضا. عاد إلى السياسة في العام 1941، حصل على شهرة أولا باعتباره نائبا «غير فاسد»، ثم كقائد للجهة الوطنية قام بحملة لتأميم شركة النفط المملوكة لبريطانيا. انتخب رئيسا للوزارة في العام 1951، فأمم بحزم صناعة النفط مشعلا بذلك فتيل أزمة عالمية كبيرة مع بريطانيا. أطيح به عن طريق انقلاب

تعريف ببعض الشخصيات السياسية المهمة في إيران الحديثة

عسكري نظمته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أغسطس 1953. لم يثق فيه الإسلاميون بسبب التزامه العميق بالوطنية العلمانية.

محمد ولي خان سبهدار (سبهسالار الأعظم) (1847 - 1926): شخصية محورية في الحرب الأهلية. مالك أرض رئيسي في مازندران والقائد الشكلي للجيش الملكي. انهزم أمام الدستوريين وساعد بذلك في تحديد مصير الملكيين. ترأس ثماني وزارات بين عامي 1910 و1919. وخوفا من احتمال قيام الشاه رضا بسجنه أقدم على الانتحار.

محمود أحمد نجاد (1956 -) : الرئيس المحافظ المنتخب في العام 2005. ابن لحداد ومحارب قديم في الحرب مع العراق. كسب الانتخابات الرئاسية بارتكاز حملته الانتخابية على تبني المطالب الشعبية. ووعد بتوزيع الثروة النفطية على الشعب، وإحياء الأفكار الثورية للخميني، وتوجيه الضربة النهائية «لألوف عائلة» الذين كان من المفترض أنهم حكموا البلاد لقرون. حصل على تأييد أكثر العلماء محافظة.

مهدي بازرغان (1907 - 1995): أول رئيس وزراء للخميني. وكان نائب وزير مع مصدق، كما كان أكثر تدينا من زملائه في الجبهة الوطنية. أسس في العام 1961 حركة الحرية، ملتزما بالمثل العليا للوطنية الإيرانية، والليبرالية الغربية، والإسلام الشيعي. عده العلمانيون متدينا للغاية، وعده المتدينون علمانيا للغاية. قدم استقالته من منصب رئيس الوزراء احتجاجا على استيلاء الطلاب على سفارة الولايات المتحدة في العام 1979.

ميرزا حسن خان وثوق (وثوق الدولة) (1865 - 1951): الموقع على الاتفاقية الأنجلو - إيرانية سيئة السمعة في العام 1919. خدم في العديد من الإدارات بين عامي 1909 و1926، وهو الأخ الأكبر لقوام.

ميرزا سليمان إسكندري (1862 - 1944): أمير قاجاري كان بارزا في الحركة الاشتراكية لمدة نصف قرن. كان معارضا للاستبداد الملكي، وشارك في الحركة الدستورية - سقط أخوه الأكبر ضحية خلال الحرب الأهلية، وساعد في قيادة الحزب الديمقراطي خلال الفترة من 1909 إلى 1921، وسجن بواسطة البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى. ترأس الحزب الاشتراكي خلال الفترة من 1921 إلى 1926، وعاد إلى السياسة في العام 1941 لكي يرأس حزب توده.

يبرم خان (داويتيان) (1868 - 1912): قائد المحاربين القوقاز الذين قاتلوا في الحرب الأهلية. عضو في الحزب الوطني الأرمني في روسيا، أبعد من قبل الروس إلى صربيا حيث نجح في الهروب من هناك إلى إيران. ومع اندلاع الحرب الأهلية، قاد مجموعة من المتطوعين من الفرسان ليقاتلوا في صف الدستوريين تحت شعار «حب الحرية لا يعرف وطنًا». اختير رئيسا لشرطة طهران في أعقاب الحرب الأهلية مباشرة، ولقي حتفه في أثناء قتال مع متمردين.

الهوامش

مقدمة

(1) تقدر الإحصاءات السكانية التقليدية عدد السكان الإجمالي في العام 1900 بأقل من 10 ملايين نسمة. وهذا التقدير مستمد من إسقاطات خلفية تمت بالاعتماد على الإحصاء السكاني للعام 1956 - وهو أول إحصاء سكاني على المستوى الوطني يتم في إيران. وهذه الإسقاطات، على أي حال، بالغت في الخسارة الكارثية التي حدثت خلال الفترة 1917 - 1921 والناجمة عن الحرب العالمية الأولى، والمجاعة، والكوليرا، ووباء الإنفلونزا. وفي مناقشة مبالغ فيها إلى حد ما لهذه الخسارة انظر: New) 1919-M. G. Majd, the Great Famine and Genocide in Persia, 1917 (York: University Press of America, 2003).

وحول الإسقاطات الخلفية انظر:

C. Issawi, *Economic History of Iran, 1800-1914* (Chicago: Chicago University Press, 1971), pp. 26-34.

وقد قدر مورغان شوستر، الذي كان مستشارا ماليا رئيسيا وله اهتمام مباشر بالموضوع، عدد السكان الإجمالي في العام 1912 بأكثر من 12 مليون نسمة. انظر: (M. Shuster, *the Strangling of Persia* (New York, 1912).

وانظر في تقدير مماثل:

J. Balrour, *Recent Happenings in Persia* (London, 1922), p. 20

(2) A. Mounsey, *a Journey through the Caucasus and the Interior of Persia* (London, 1872), p. 329.

(3) F. Hale, *From Persian Uplands* (London, 1920), p. 30.

(4) F. M. Javanshir (F. Mizani), *Hemaseh-ye Dad* (Epic for Justice) (Tehran, 1980).

(5) A. Shariati, *Majmu'eh-e Ascar* (Collected Works) (Aachen: Husseinien-e Ershad Publications, 1977), Vol. xxII.

(6) S. Najafabadi, *Shahed-e Javid* (Eternal Martyr) (Tehran, 1981).

(7) A. Rezai, *Nahzat-e Hussein* (Hussein's Movement) (Springfield, Mo.: Liberation Movement of Iran Publications, 1975).

(8) E. J. Hobsbawm, "From Social History to the History of Society," *Daedalus*, vol. 100 (winter 1971), pp. 20-45.

الفصل الأول

(1) G. Curzon, *Persia and the Persian Question* (London, 1892), I, p. 433.

(2) R. Sheikholeslami, *The Structure of Central Authority in Qajar Iran, 1871-1896* (Atlanta: Scholars Press, 1977), pp. 191-192.

(3) A. Ashraf and A. Banuazizi, "Classes in the Qajar Period," in *Encyclopedia Iranica* (Costa Mesa, Calif.: Mazda, 1999), Vol. v, pp. 667-677.

(4) A. Lambton, *Islamic Society in Persia* (Oxford, 1957), pp. 1-32; Lambton, "Justice in the Medieval Persian Theory of Kingship," *Studia Islamica*, Vol. 17 (1962), pp. 91-119.

- (5) M. Ansari, "Land and the Fiscal Organization of Late Qajar Iran," Unpublished Paper Presented at a Conference on the Economic History of the Middle East at Princeton University, 1974, p. 3.
- (6) M. Shuster, *The Strangling of Persia* (New York, 1912), pp. 277-281.
- (7) Curzon, *Persia and the Persian Question*, II, pp. 480-485.
- (8) M. Ansari, *Tarekh-e Berigard va Diviziyyun-e Qazaq* (Short History of the Cossack Brigade and Division) (Tehran, 2004).
- (9) Military Attache, "Memorandum on the Persian Army," FO 371/Persia 1907/34-2762.
- (10) J. Morier, *A Journey through Persia, Armenia and Asian Minor* (London, 1812), p. 242.
- (11) Curzon, *Persia and the Persian Question*, I, p. 602.
- (12) P. Sykes, *Ten Thousand Miles in Persia* (New York, 1902), p. 259.
- (13) M. Amin al-Dowleh, *Khaterat-e Siyasi* (Political Memoirs) (edited by H. Farmanfarmayan (Tehran, 1962), p. 77.
- (14) *Ibid.*, p. 258.
- (15) A. Mostowfi, *Tarekh-e Idari va Ijtem'i-ye Dowreh-ye Qajariyya ya Sharh-e Zendegani-ye Man* (Administrative and Social History of the Qajar Era or Narrative of My Life) 3 vols. (Tehran, 1943-1945) I, pp. 99-100.
- (16) W. Floor, "Change and Development in the Judicial System of Qajar Iran," in *Qajar Iran: Political, Social and Cultural Change, 1800-1925* (edited by E. Bosworth and C. Hillenbrand) (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1983), p. 130.
- (17) J. Malcolm, *The History of Persia* (London, 1829), II, pp. 438-454.
- (18) A. Saidi-Sirjani (ed.), *Vaqay'-e Ettefaqiyyeh* (Events that Occurred) (Tehran, 1982), pp. 1-243.
- (19) M. Dowlatabadi, *Tarkekh-e Mo'aser*, vol. I (Contemporary History) (Tehran, 1957), p. 327.
- (20) A. Piemontese, "An Italian Source for the History of Qajar Persia," *East and West*, Vol. 19, Nos. 1-2 (March-June 1969), p. 170.
- (21) Curzon, *Persia and the Persian Question*, I, pp. 391-432.
- (22) H. Qodsi (Azam al-Vazeh), *Ketab-e Khaterat-e Man*, Vol. I (Book of My Memories) (Tehran, 1963), p. 36.
- (23) A. Amanat, *Pivot of the Universe: Nasir al-Din Shah Qajar and the Iranian Monarchy* (Berkeley: University of California Press, 1997), pp. 19-20.
- (24) Curzon, *Persia and Persian Question*, I, p. 411.
- (25) Mostowfi, *Administrative and Social History*, I, p. 259.

- (26) M. Bambad, *Tarekh-e rajal-e Iran (History of Iranian Statesmen)*, 6 vols. (Tehran, 1968).
- (27) A. Ashraf, "Social Hierarchy in the Qajar Era," *Ketab-e Agah*, Vol. I (1981), pp. 71-98.
- (28) S. Benjamin, *Persia and the Persians* (Boston, 1887), p. 441.
- (29) L. Diba, *Royal Persian Paintings: The Qajar Epoch* (London; Tauris, 1998), p. 92.
- (30) Benjamin, *Persia and the Persian*, p. 384.
- (31) الرقمان 72 و 73 - مثلهما مثل الرقم 12 لهما معنى قوي في الإسلام وكذلك في اليهودية والمسيحية. ويمثل هذا الرقم عدد الأبناء الذين أبحروا في مركب نوح - حيث يمثل كل ابن مستقبل أمة من أمم العالم، وقد خلقت اللغات لتخريب برج بابل، والأسماء يهوا، واليهود العجائز الذين استشارهم موسى قبل الخروج وقبل صعود الجبل لرؤية الله، وهو أيضا عدد الرسل الذين أرسلهم المسيح للعالم، وهو كذلك عدد المندوبين في المدينة الذين تفاوض معهم النبي محمد قبل بدء هجرته، وهو أيضا عدد من هاجروا، وهو أيضا عدد الفروع التي شكلت في النهاية الشجرة المثمرة للإسلام. وبالنسبة إلى المؤمنين، فإن الرقمين 72 و 73 يمثلان العدد الذي ظهر من أيادي الله الخفية.
- (32) E. Sykes, *Through Persia on a Side-Saddle* (London, 1901), p. 154.
- (33) P. Chelkowski (ed.), *Ta'ziyeh: Ritual and Drama in Iran* (New York: New York University Press, 1979), p. 20.
- (34) Benjamin, *Persia and Persians*, p. 379.
- (35) Curzon, *Persia and the Persian Question*, II, p. 499.
- (36) A. Piemontese, "The Statutes of the Qajar Order of Knighthood," *East and West*, Vol. 19, Nos. 3-4 (September-December 1969), pp. 431-473.
- (37) M. Hume-Griffith, *Behind the Veil in Persia* (London, 1909), p. 46.
- (38) A. Kasravi, *Tarkhcheh-e Shir-u-khorshid (Short History of the Lion and Sun)* (Tehran, 1934), pp 1-33.
- (39) J. Luft, "The Qajar Rock Reliefs," *Iranian Studies*, Vol. 36, Nos. 1-4 (2001), pp. 31-49.
- (40) E. Stack, *Six Months in Persia*, 2 vols. (New York, 1882), I, p. 105; W. Ousely, *Travels in the Various Countries of the Esat*, Vol. II (London, 1819), p. 115.
- (41) E. Browne, *Literary History of Persia* (Cambridge: Cambridge University Press, 1914), Vol. II, p. 143.
- (42) Malcolm, *History of Persia*, II, pp. 324-325.
- (43) P. Cox, "The Qashaqai Tribes," FO 371/1912-1447.
- (44) Skyes, *Ten Thousand Miles in Persia*, p. 399.

- (45) M. I'temad al-Saltaneh, *Mir'at-e al-Buldan-e Nasseri* (Mirror of the Nasseri Lords) (Tehran, 1877), p. 270.
- (46) H. Garrod, "Tour of Tribal Areas of Fars," FO 371/Persia 1944/34-40180.
- (47) C. Gault, "Report of the Bakhtiari," FO 371/Persia 1944/34-6816.
- (48) Stack, *Six Months in Persia*, II, p. 280.
- (49) L. Sheil, *Glimpses of Life and Manners in Persia* (London, 1858), p. 100.
- (50) Benjamin, *Persia and the Persians*, pp. 170-173, 471.
- (51) J. Fraser, *Historical and Descriptive Narrative Account of Persia* (Edinburgh, 1834), p. 303.
- (52) J. Fraser, *A Winter's Journey from Constantinople to Tehran*, Vol. II (London, 1838), p. 289.
- (53) F. Forbes - Leites, *Checkmate* (New York, 1927).
- (54) P. Sykes, *Ten Thousand Miles in Persia* (New York, 1902), p. 400.
- (55) Mostowfi, *Administrative and Social History*, III, p. 67.
- (56) M. - J. Good, "Social Hierarchy and Social Change in a Provincial Iranian Town," PhD thesis, Harvard University (1976), p. 58.
- (57) Sykes, *Ten Thousand Miles in Persia*, p. 400.
- (58) H. Rabino, *Mazandaran and Astarabad* (London, 1928), pp. 20-30; India Office, *Who's Who in Persia* (Simla: Government Press, 1923).
- (59) C. Davies, "A History of the Province of Fars during the Later Part of the Nineteenth Century," PhD thesis, Oxford University (1985).
- (60) A. Sha'abani, *Hezar Fmil* (Thousand Families) (Tehran, 1987).
- (61) R. Binning, *A Journal of Two Years' Travel in Persia*, 2 vols. (London, 1857), II, pp. 47 - 48.
- (62) Rabino, *Mazandaran and Astarabad*, pp. 20 - 30.
- (63) C. Gault, "A Report on the Isfahan Province," FO 371/Persia 1945/34-6218.
- (64) Rabino, *Mazandaran and Astarabad*, p. 99.
- (65) C. and E. Burgess, *Letters from Persia, 1828 - 1855* (edited by B. Schwartz) (New York, 1942), p. 48.
- (66) C. MacGregor, *Narrative of a Journey through the Province of Khurasan*, 2 vols. (London, 1879), I, p. 277.
- (67) Burgess, *Letters from Persia*, p. 65.
- (68) Stack, *Six Months in Persia*, II, p. 250.
- (69) N. Daryabandari, *Ketab-e Mostatab-I Ashpazi*, 2 vols. (Book of Good Cooking) (Tehran, 1990).

- (70) G. Thasis, "Religious Symbolism and Social Change," in *Scholars, Saints, and Sufis* (edited by N. Keddie) (Berkeley: University of California Press, 1972), pp. 349 - 366.
- (71) Davies, "A History of the Province of Fars," p. 389
- (72) W. Ouseley, *Travels in Various Countries of the East*, Vol. III (London, 1812), p. 401.
- (73) M. Imami, "The First Tehran census," 'Ulom-e Ejtema-yi, Vol. I, No. 3 (February 1970), pp. 76-94.
- (74) Malcolm, *History of Persia*, II, p. 429.
- (75) M. Tahvildar-e Isfahan, *Juqrafiya-e Isfahan* (The Geography of Isfahan) (Tehran, 1963, pp. 88-90.
- (76) Sheil, *Glimpses of Life and Manners in Persia*, P. 325.
- (77) A. Kasravi, *Tarekh-e Pansad Saleh-e Khuzestan* (Five-Hundred History of Khuzestan) (Tehran, 1950), pp. 131-151.
- (78) A. Shamin, *Iran dar Dowreh-e Saltanat-e Qajar* (Iran during the Qajar Dynasty) (Tehran, 1936), p. 296.
- (79) A. Kasravi, *Tarkh-e Mashruteh-e Iran* (History of the Iranian Constitution) (Tehran, 1961), pp. 130 - 135, 171-173, 109-197, 490-494.
- كان مجتمع الشيعيين أيضا مهما في كرمان. فبرسي سكاييس الذي سافر عبر كرمان في العام 1900، قدر عدد سكان المدينة بنحو 49 ألفا منهم 37 ألفا من الشيعة، وستة آلاف من الشيعيين، وثلاثة آلاف بهائي، 60 من الأذليين، و 1700 من الزرادشتيين، 12 ألفا من الصوفيين، و 70 من السنة، و 70 من اليهود، و 20 من الهندوس. وقدر بيري عدد السكان الشيعيين على مستوى إيران كلها بنحو 50 ألفا يتركزون في تبريز، وكرمان وهمدان انظر:
- Sykes, *Ten Thousand Miles in Persia*, pp. 195 - 196.
- (80) Benjamin, *Persia and the Persians*, p. 379.
- (81) A. Lambton, *Landlord and Peasant in Persia* (Oxford: Oxford University Press, 1954), p. 161 - 162.
- (82) J. Malcolm, *Sketches of Persia* (London, 1845), p. 156.
- (83) Gault, "Report on the Bakhtiari."
- (84) Ibid.
- (85) Mostowfi, *Administration and Society History*, I, p. 20.
- (86) C. A. De Bode, *Travels in Luristan and Arabistan*, Vol. I, (London, 1845), p. 181.
- (87) F. Barth, *Nomads of South Persia: The Basseri Tribe of the Khamseh Confederacy* (Boston: Little, Brown, 1961), p. 88.

الفصل الثاني

- (1) A. Ashraf, *Mavaneh-e Tarekhi-ye Rashad-e Sarmayehdari dar Iran* (Historical Obstacles to Capitalist Development in Iran) (Tehran, 1980).
- (2) N. Mozaffari, "Crafting constitutionalism: Ali Akbar Dehkhoda and the Iranian Constitutional Revolution," PhD thesis, Harvard University (2001), p. 112.
- (3) H. Taqizadeh, "The term Mashruteh," *Ettela'at-e Mahaneh*, Vol. 7, No. 5 (October 1952), 3-4.
- (4) T. Atabaki, "Disgruntled Guets: Iranian Subaltern on the Margins of the Tsarist Empire," *International Institute voor Sociale Geschiedenis*, Vol. 48 (2003), pp. 401-426.
- (5) I. Bishop, *Journeys in Persia and Kurdistan*, Vol. I (London, 1891), p. 267.
- (6) G. Curzon, *Persia and the Persian Question*, 2 vols. (London, Longmans, 1892), I, pp. 1-5.
- (7) *Ibid*, II, p. 404.
- (8) *Ibid*, II, p. 604.
- (9) M. Ansari, "Fiscal Organization and Financial Stringency in Iran, 1800-1925," Unpublished paper, University of Chicago (1974), p. 19.
- (10) Curzon, *Persia and the Persian Question*, I, p. 480.
- (11) C. Issawi, *Economic History of Iran, 1800-1914*, (Chicago: Chicago University Press, 1971), p. 370.
- (12) A. Kasravi, *Tarekh-e Mashruteh-e Iran* (History of the Iranian Constitution) (Tehran, 1961), pp. 49-58.
- (13) British Government, *Correspondence Respecting the Affairs of Persia* (London: Government Printing House, 1909), Vol. I, No. I, pp. 1.
- (14) M. Tafreshi-Husseini, *Ruznameh-e Akhbar-e Mashruteyat va Englab-e Iran* (Daily News on the Iranian Revolution and Constitution) (Tehran, 1973), p. 2.
- (15) M. Malekzadeh, *Tarekh-e Enqelab-e Mashruteyat-e Iran* (History of the Constitutional Revolution in Iran), 6 vols. (Tehran, 1949), II, p. 41.
- (16) Kasravi, *History of the Iranian Constitution*, p. 85.
- (17) A. Najmabadi, *The Daughters of Quchan* (Syracuse: Syracuse University Press, 1998).
- (18) British Government, *Correspondence Respecting the Affairs of Persia*, Vol. I, No. 1, pp. 3-4.

- (19) Kasravi, History of the Iranian Constitution, p. 110.
- (20) Tafreshi-Husseini, Daily News, p. 40.
- (21) M. Heravi-Khurasani, Tarekh-e Paydayesh-e Mashrutiyat-e Iran (History of the Genesis of the Iranian Constitution) (Tehran, 1953), p. 50.
- (22) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. I, No. I, p. 4.
- (23) E. Browne, Persian Revolution of 1905-1909 (London: Frank Cass, 1910), p. 137.
- (24) من أجل الاطلاع على قانون الانتخاب وكذلك القوانين الدستورية انظر: Ibid., pp. 353-400.
- (25) E. Browne, Press and Poetry of Modern Persia (Cambridge: Cambridge University Press, 1914), p. 56.
- (26) Z. Shaj'i, Nemayandegan-e Mjles-e Showra-ye Melli (Members of the National Consultative Assembly) (Tehran, 1965), p. 176.
- (27) British Legation, "Report on the National Assembly," FO 371/Persia 1907/34-301.
- (28) H. Siyah, Khaterat-e Hajji Siyah (Hajji Siyah's Memories) (Tehran, 1945), pp. 565-567.
- (29) Mostowfi, Administrative and Social History, Vol. II, p. 75. See also India Office, Who's Who in Persia (Simla: Government Control Press, 1923), II.
- (30) British Legation, "Memorandum on the New Cabinet," FO 371/Persia 1907/34-312.
- (31) W. Olson, Anglo-Iranian Relations during World War I (London: Cass, 1984), pp. 14-16.
- (32) Mostowfi, Administrative and Social History, I, p. 563.
- (33) Iranian Government, Mozakerat-e Majles-e Shwra-ye Melli (Parliamentary Debates), First Majles, pp. 385-400.
- (34) Malekzadeh, History of the Constitutional Revolution, IV, p. 59.
- (35) H. Razavani (ed.), Lavayeh-e Aqa-e Sheikh Fazlollah Nuri (Sheikh Fazlollah Nuri's Documents) (Tehran, 1938), pp. 30-31.
- (36) H. Qodsi, Ketab-e Khaterat-e Man (Book of My Memories) (Tehran, 1963), p. 157.
- (37) Heravi-Khurasani, History of the Genesis of the Iranian Constitution, p. 126.
- (38) A. Dehkhoda, "Chavrivari," Sur-e Israfil, 30 December 1907.
- (39) India Office, Who's Who in Persia, p. 341.

- (40) British Legation, "Annual Report for 1908," FO 371/Persia 1909/956-2836.
- (41) H. Berberian, *Armenians and the Iranian Constitutional Revolution of 1905-1911* (Boulder: Westview Press, 2001)
- (42) M. Shuster, *The Strangling of Persia* (New York, 1912), p. 45.
- (43) N. Harndani, *Pedaram Sattar Khan (My Father Sattar Khan)* (Tehran, 1960), p. 73.
- (44) J. Hone and P. Dickenson, *Persia in Revolution* (London, 1910), p. 27.
- (45) India Office, *Who's Who in Persia*, p. 201.
- (46) A. Amir, "Iranian Cabinets from the Time of the Constitutional Revolution to the Present," *Ettela'at-e Haftegi*, Vol. 1, No. 10-Vol. 2, No. 6 (March 1948-August 1950).
- (47) British Minister, "Monthly Report for June 1910," FO 371/Persia 1919/34-950.
- (48) British Minister, "Annual Report for Persia (1912)," FO 371/Persia 1913/34-1728.
- (49) British Consul, "Report on the Bakhtiari Tribe," FO 371/Persia 1944/34-40181.
- (50) British Government, *Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia*, Vol. III (London: Government Printing House, 1914), pp. 135-136.
- (51) British Government, *Correspondence Respecting the Affairs of Persia*, Vol. I, p. 39; *Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia*, Vol. I, p. 20.
- (52) British Minister, "Annual Report for Persia (1925)," FO 371/Persia 1926/34-11500.
- (53) British Minister, "General Situation Report," FO 371/Persia 1914/34-2059.
- (54) British Government, *Correspondence Respecting the Affairs of Persia*, I, pp. 39, 189; *Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia*, I, pp. 152, 169.
- (55) Shuster, *Strangling of Persia*, p. 56.
- (56) British Government, *Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia*, III, p. 137.
- (57) British Government, *Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia*, I, p. 152.
- (58) British Political Resident, "Report on the Qashqai Tribe," FO 371/Persia 1912/34-1447.

- (59) British Political Resident, "Report on the Persian Gulf," FO 371/Persia 1912/34-1418.
- (60) British Minister, "Annual Report for Persia (1913)," FO 371/Persia 1914/34-2173.
- (61) British Minister, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, II, No. 2, p. 146.
- (62) British Minister, Letter to the Foreign Minister (23 September 1912), FO 371/Persia 1912/34-1447.
- (63) D. Fraser, Persia and Turkey in Revolt (London: Blackwood, 1910), p. 36.
- (64) British Consul General, "Memorandum on the Sheikh of Mohamerah," FO 371/Persia 1909/34-715.
- (65) British Minister, "Annual Report for Persia (1912)," FO 371/Persia 1913/34-1728.
- (66) Fraser, Persia and Turkey in Revolt, p. 258.
- (67) British Consul, "Report on the Bakhtiari Tribe," FO 371/Persia 1944/34-40181.
- (68) British Minister, "Annual Report for Persia (1912)," FO 371/Persia 1913/34-1728.
- (69) British Minister, "Report on the Bakhtiari Khans," FO 371/Persia 1914/34-2073.
- (70) H. Taqizadeh, "List of Members of the Second Majles," Kaveh, 15 July 1918.
- (71) Z. Shaj'i, Nemayandegan-e Showra-ye Melli (Deputies in the National Assembly) (Tehran, 1964), p. 176.
- (72) Moderate Party, Maramnameh-e Firqeh (Party Program) (Tehran, n.d.)
- (73) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, II, p. 55.
- (74) British Government, Correspondence Respecting Recent Affairs of Persia, II, p. 56.
- (75) T. Atabaki, "The Ottomans' Secret Service Activities in Iran," unpublished paper, St Antony's college (1998), pp. 1-14.
- (76) British Minister, "General Situation Report on Persia," FO 371/Persia 1914/34-2059.
- (77) Oslon, Anglo-Iranian Relations, p. 153.
- (78) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1923/34-10848.

ويغطي هذا التقرير أيضا الفترة من العام 1913 إلى العام 1922.

- (79) H. Balfour, *Recent Happenings in Persia* (London, 1922), p. 25.
- (80) M. Donohoe, *With the Persian Expedition* (London: Arnold, 1919), p. 120.
- (81) H. Nicholson, *Curzon: The Last Phase* (London: Constable, 1934), p. 3.
- (82) A. Wynn, *Persia in the Great Game* (London: Murray, 2003) p.316.
- (83) D. Gilmour, *Curzon* (London: Papermac, 1995), p. 515.
- (84) British Government, *Documents on British Foreign Policy, 1919-1934* (London: Government Printing House, 1948), First Series, Vol. IV, pp. 1125-1126.
- (85) Nicholson, *Curzon*, p. 129.
- (86) India Office, "Mesopotamia Police Report (27 May 1929)," FO 371/Turkey 1929/44-5074.
- (87) M. Farrukh, *Khaterat-e Siyasi-ye Farrekh* (The Political Memories of Farrukh) (Tehran, 1969), pp. 15-17.
- (88) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1923/34-10848.
- (89) British Minister, *Documents on British Foreign Policy*, Vol. XIII, pp. 657, 720.
- (90) British Minister, *Documents on British Foreign Policy*, Vol. XIII, PP. 274-275.
- (91) General Dickson, *Documents on British Foreign Policy*, Vol. XIII, p. 585.
- (92) British Minister, "Memorandum on Persia," *Documents on British Foreign Policy*, Vol. XIII, p. 721.

الفصل الثالث

- (1) British Government, *Documents on British Foreign Policy, 1919-1934* (London: Government Printing House, 1948), first series, III, p. 745.
- (2) E. Ironside, *High Road to Command* (London: Leo Caper, 1972), p. 161.
- (3) India Office, "Persian Situation in 1921," India Office/Political and Secret Library/10/907.
- (4) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.
- (5) British Government, *Documents on British Foreign Policy*, XIII, p. 371.
- (6) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

- (7) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.
- (8) J. Shahri, *Tehran-e Qadem (Old Tehran)* (Tehran, 1978), p. 43
- (9) British Minister, "Annual Report for Persia (1925)," FO 371/Persia 1926/34-11500; E. P. Elwell-Sutton, *Persian Oil* (London: Lawrence and Wishart, 1955), p. 74; J. Bharier, *Economic Development in Iran, 1900-1970* (London: Oxford University Press, 1971), p. 158.
- (10) A. Millspaugh, *the American Task in Persia* (New York: Century, 1925), p. 23.
- (11) *Ibid.*, p. 186.
- (12) *Ibid.*, p. 126.
- (13) British Minister, "Annual Report for Persia (1923)," FO 371/Persia 1925/34-10848.
- (14) British Minister, "Annual Report for Persia (1935)," FO 371/Persia 1936/34-20052.
- (15) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.
- (16) War Office, "Memorandum on Persian Forces (August 1941)," FO 371/Persia 1941/34-27206.
- (17) British Minister, "Persian Attitudes to the War," FO 371/Persia 1940/34-24582.
- (18) British Minister, "Annual Report for Persia (1937)," India Office/ Political and Secret Library/12/3472A.
- (19) D. Amini, *Pliys dar Iran (Police in Iran)* (Tehran, 1947).
- (20) British Minister, "Annual Report for Persia (1937)," India Office/Political and Secret Library/12/3472A.
- (21) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1940/34-24582.
- (22) في العام 1927، كان كل الحكام العامين من دون أي استثناء إما من ضباط الجيش وإما من الموظفين المدنيين الكبار ذوي الألقاب، انظر:
British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.
- (23) British Consul, "Report on Seizures of Land by the Shah," FO 371/Persia 1935/34-18992.
- (24) D. Wilber, *Reza Shah Pahlavi* (Princeton: Exposition Press, 1975), pp. 243-244.
- (25) British Legation, "Report on Seizures of Land by the Shah," FO 371/Persia 1932/34-16077.

- (26) British Legation, "Acquisition of Land by the Shah," FO 371/Persia 1935/34-18992.
- (27) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.
- (28) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1940/34-24582.
- (29) British Minister, "Annual Report for Persia," FO 371/Persia (1934)," FO 371/Persia 1935/34-18995.
- (30) M. Bahar, *Tarekh-e Mokhtasar-e Ahzab-e Siyasi-e Iran* (Short History of Political Parties in Iran) (Tehran, 1944), p. 306.
- (31) Shaj'i, *Deputies in the National Assembly*, p. 176.
- (32) Presidential Office, *Asnad az Entekhabat-e Majles-e Showra-ye Melli dar Dowreh-e Pahlavi-e Aval* (Documents on Elections for the National Consultative Assembly in the First Pahlavi Era) (Tehran, 1999), pp. 37-44.
- (33) Presidential Office, *Documents on Elections*, p. 53.
- (34) British Minister, "Annual Report for Persia (1926)," FO 371/Persia 1927/34-12296.
- (35) H. Kasravi, "Trials," *Parcham*, 28 July 1942.
- (36) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1940/34-24582.
- (37) A. Martin-Daftari, "Memories from Previous Elections," *Khvandaniha*, 5 April 1956.
- (38) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.
- (39) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1929/34-13483.
- (40) F. Farmanfarma, *Khaterat-e Mohabes* (Prison Memories) (edited by M. Ettehadieh) (Tehran, 1976).
- (41) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1929/34-13483.
- (42) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.
- (43) C. Schayegh, "Modern Civilization is Paradoxical: Science, Medicine, and Class in the Formation of Semi Colonial Iran, 1900-1940s," PhD thesis, Columbia University (2003), p. 201.
- (44) H. Filmer, (J. Childs), *The Pageant of Persia* (London, 1936), p. 368.
- (45) *Ibid.*, p. 378

- (46) Anonymous, "Education in Iran," *Iranshahr*, Vol. 3, No. 1 (December 1924), pp. 56-58.
- (47) Millspaugh, *The American Task in Persia*, pp. 100-112.
- (48) D. Moazemi, *Education and the Making of Modern Iran* (Ithaca: Cornell University Press, 1992), p. 110.
- (49) B. Moazemi, "The Making of the State, Religion and the Islamic Revolution in Iran (1796-1979)," PhD thesis, New School University (2003), p. 270.
- (50) British Minister, "Annual Report for Persia (1934)," FO 371/Persia 1935/34-18995.
- (51) British Minister, "Annual Report for Persia (1933)," FO 371/Persia 1934/34-17909.
- (52) K. Bayat, "The Cultural Academy and Changes of Place Names in Iran," *Nashrh-e Danesh*, No. 11 (1990 - 1991), pp. 12-24.
- (53) H. Kazemzadeh, "The Formation of the National Heritage Society," *Iranshahr*, Vol. 3, No. 10 (August 1925), pp. 12-14.
- (54) M. Hussein, "Prisons and Imprisonment in Iran," *Ganjieh*, Vol. I, Nos. 2-3 (Fall - winter 1991), pp. 44-58.
- (55) Gh. Forutan, *Hezb - e Tudeh dar Sahneh - ye Iran* (The Tudeh Party on Iranian Scene) (n.p., n.d.), p. 242.
- (56) A. Dashti, *Ayyam - e Mahbas* (Prison Days) (Tehran, 1954).
- (57) F. Richards, *A Persian Journey* (London: Jonathan Cape, 1932), p. 190.
- (58) F. Bohrer (ed.), *Sevruguin and the Persian Image: Photography of Iran, 1870 - 1930* (Seattle: University of Washington Press, 1999), p. 29.
- (59) Iranian Government, "Registered Doctors in Tehran," *Mjzakert - e Melli* (Parliamentary Debates), 14th Majles, 1 January 1945.
- (60) B. Good, "The Social History of Maragheh: Health Care, Stratification, and Reform," PhD thesis, Harvard University (1976), p. 49.
- (61) Shahri, *Old Tehran*, p. 151.
- (62) *Ibid.*, pp. 1 - 10.
- (63) British Minister, "Annual Report for Persia (1928)," FO 371/Persia 1929/34 - 13799.
- (64) British Minister, "Annual Report for Persia (1937)," India Office/Political and Secret Library/12/3472A.
- (65) A. Millspaugh, *American In Persia* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1946), pp. 34, 84.
- (66) A. Lambton, "The Situation in Iran (May 1941)," India Office/Political and Secret Library/12/3405.

- (67) Ambassador, Letter to the Secretary of State (26 June 1945), Foreign Relations of the United States (Washington, DC: Government Printing Office, 1958 - 1979), 1945, Vol. VIII, p. 385.
- (68) British Minister, "Annual Report for Persia (1924)," FO 371/Persia 1925/34-10848.
- (69) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-113079.
- (70) British Consul, "Report on the Events in Mashed," FO 371/Persia 1935/34-18997.
- (71) British Legation, "Report on the Situation in Iran (5 January 1935), FO 371/Persia 34-18992.
- (72) British Minister, Letter of 7 February 1936, FO 371/Persia 1936/34-20048.
- (73) British Minister, Letter of 7 February 1936, FO 371/Persia 1936/34-20048.
- (74) British Minister, "Annual Report on Persia (1937)," India Office/Political and Secret Library/12-3472A.
- (75) A. Kasravi, "The Case for the Accused," Parcham, 16 August 1942.
- (76) A. Kasravi, "Concerning Reza Shah Pahlavi," Parcham, 23 - 25 June 1942.
- (77) Millspaugh, Americans in Persia, p. 5.
- (78) A. Lambton, "The Situation in Iran (May 1941)," India Office/Political and Secret Library/12/3405.
- (79) British Minister, "Annual Report on Persia (1937)," India Office/Persia/Political and Secret Library/12/3472A.

الفصل الرابع

- (1) British Minister, "Annual Report for Persia (1941)," India Office/Political and Secret Library/12/3472A.
- (2) United Nations, Supplement to the World Report: Economic Conditions in the Middle East (New York: UN Publishing House, 1953), p. 79.
- (3) War Office, "Memorandum on the Reorganization of the Persian Army," FO 371/Persia 1941/34-27251. British Ambassador, "Conversations with the Shah," FO 371/Persia 1942/34-31385.
وقد أبلغ الشاه بولارد أن «شعبه ليس لديه مثل عليا وقدوة» وأنه يمكنه أن يعطيه ذلك من خلال جيش كبير.
- (4) Ibid.

- (5) Ibid.
- (6) British Minister, 16 December 1934, FO 371/Persia 1943/34-35077.
- (7) Foreign Office, "The Merits and Demerits of the Shah," FO 371/Persia 1943/38-35072.
- (8) H. Huhi-Kermani, *Az Shahrivar 1320 to Fajēh-e Azerbaijan* (From August 1941 to the Azerbaijan Tragedy) (Tehran, 1944), I, p. 118.
- (9) Iranian Government, *Muzakerat-e Majles* (Parliamentary Debates), 13th Majles, 29 November 1941-16 June 1942.
- (10) British Minister, 10 July 1943, FO 371/Persia 1943/34-35072.
- (11) British Consul in Kermanshah, *Monthly Diary* (October), FO 371/Persia 1942/34-31402.
- (12) British Minister, 7 June 1943, FO 371/Persia 1943/34-55070.
- (13) British Minister, "Annual Report for Persia (1941), India Office/Political and Secret Library/12-3472A.
- (14) British Minister, 10 April 1942, FO 371/Persia 1942/34-31285.
- (15) R. Bullard, *Letters from Persia* (London: Tauris, 1919), p. 147.
- (16) India Office, *Who's Who in Persia* (1922).
- (17) A. Sepehr, "Qavam al-Saltaneh after August 1941," *Sa'neameh-e Donya*, Vol.15 (1959), pp. 55-56.
- (18) N. Shabstari, "Qavam al-Saltaneh," *Vazifeh*, 25 February 1946.
- (19) British Minister, 31 August 1943, FO 371/Persia 1943/34-35073.
- (20) British Minister, "Monthly Reports for February (1943)," FO 371/Persia 1943/34-35070.
- (21) British Embassy, "Leading Personalities in Persia (1947)," FO 371/Persia 1947/34-62035.
- (22) Shaj'i, *Deputies in the National Assembly*, p. 176.
- (23) Foreign Office, *Comment on 10 April 1942 Memorandum*, FO 371/Persia 1942/34-31385.
- (24) British Consul in Tabriz, 9 July 1943, FO 371/Persia 1943/34-35098.
- (25) British Embassy, "Leading Personalities of Persia (1947)," FO 371/Persia 1947/34-31412.
- (26) British Consul in Isfahan, 15 April 1943, FO 371/Persia 1943/34-31412.
- (27) British Consul in Isfahan, *Report on Isfahan*, FO 371/Persia 1945/34-45476.
- (28) Editorial, "End of the Tehran Elections," *Mardom*, 6 February 1944.
- (29) I. Iskandari, *Khaterat-e Siyasi* (Political Memoirs), Vol. II (edited by B. Amir Khosravi and F. Azarnow) (France: 1986), pp. 1-5, 12-13.

- See also I. Iskandari, *Yadmandeh - ha* (Memoirs) (Germany, 1986), pp. 98-99.
- (30) Comments in the FO, 23 October 1941, FO 371/Persia 1941/34-27155.
- (31) Tudeh Party, "Party Program," *Rahbar*, 5 - 7 September 1944.
- (32) *New York Times*, 15 June 1945.
- (33) British Ambassador, 13 June 1946, FO 371/Persia 1946/34-52664.
- (34) American Ambassador, 31 May 1946, *Foreign Relations of the United States* (Washington, DC, 1946), VII, p. 490.
- (35) British Cabinet, "Notes on the Report of the Parliamentary Delegation to Persia," FO 371/Persia 1946/34-52616.
- (36) British Embassy, 29 May 1946, FO 371/Persia 1946/34-52714.
- (37) British Embassy, 18 April 1946, FO 371/Persia 1946/34-52673.
- (38) British Embassy, "Political Activity for the Majles Election," FO 371/Persia 1943/34-35074.
- (39) British Consul in Mashhad, "Six Monthly Reports (July - December 1943), FO 371/Persia.
- (40) British Labour Attaché, "The Tudeh Party and the Iranian Trade Unions," FO 371/Persia 1947/34-61993.
- (41) British Military Attaché, 10 June 1946, FO 371/Persia 1946/34-52710.
- (42) British Consul in Isfahan, 4 February 1944, FO 371/Persia 1944/34-40163.
- (43) British Ambassador, "memorandum on the Present Situation in Persia," India Office/L/P&S/12-349IA.
- (44) Tudeh Party, "Petition in Support of Tudeh Candidates in the Majles Elections," *Mardom*, 6 December 1943.
- (45) *The Times*, 24 October 1947.
- (46) British Ambassador, 25 October 1944, FO 371/Persia 1944/34-6058.
- (47) Iskandari, *Political Memoirs*, II, pp. 87-98.
- (48) J. Hassanov, "South Azerbaijan-1945," unpublished paper on documents on Iran in the Baku Archives.
- (49) British Consul in Khoramshahr, "Report on Tudeh Activities in the Oil Industry," F.O. 371/Persia 1946/34-52714.
- (50) M. Mossadeq, "Proposal for Reform of the Electoral Law," *Ayandeh*, Vol. 3 (1944), pp. 61-63.
- (51) M. Mossadeq, Speech, *Parliamentary Debates*, 14 th Majles, 2 June 1944.

- (52) British Embassy, "Leading Personalities in Persia (1952)," F. O. 416/Persia 1952/105.
- (53) J. Emami, Parliamentary Debates, 16 th Majles, 3 November 1951.
- (54) Foreign Office, "Memorandum," FO 371/Persia 1957/127074.
- (55) M. Mossadaq, "Speech to the Nation," Bakhtar-e Emruz, 27 July 1953.
- (56) British Ministry of Fuel, Memorandum on the Persian Oil, FO 371/Persia 1951/98608.
- (57) British foreign Ministry, Memorandum on the Persian Oil Crisis, FO 371/Persia 1951/91471.
- (58) British Ambassador, "Memorandum to London," FO 371/Persia 1951/91606.
- (59) British Ambassador, "Comparison between Persian and Asian Nationalism in General," FO 371/Persia 1951/91464.
- (60) Washington Post, 11 July 1951.
- (61) FO 248/Persia 1951/1527.
- (62) FO 248/Persia 1951/1528.
- (63) Foreign Office, Memorandum, FO 371/Persia 1952/98608.
- (64) D. Acheson, Present at the Creation (New York: Norton, 1969), pp. 680-681.
- (65) FO 371/Persia 1952/98602.
- (66) D. Wilber, "Overthrow of Premier Mossadaq of Iran," unpublished CIA report, 1954. See also <http://cyrptome.org/cia-iran-all.htm>.
- (67) S. Marigold, "The Streets of Tehran," The Reporter, 10 November 1953.
- (68) New York Times, 20 August 1953.
- (69) President Eisenhower, "Address to the Nation," Declassified Documents/1978/White House/Doc. 318.

الفصل الخامس

- (1) H. Beblawi and G. Luciani (eds), The Rentier State (London: Helm, 1987).
- (2) Foreign Relations Senate committee, US Military Sales to Iran (Washington DC: Us Printing Office, 1976), p. 5.
- (3) US Congressional Joint Committee, Economic Consequences of the Revolution in Iran (Washington DC: US Printing Office, 1980), p. 76
- (4) E. Bayne, Persian Kingship in Transition (New York: American Universities Field Staff, 1968), p. 186,

- (5) J. Kraft, "The Crisis in Iran," *The New Yorker*, 18 December 1978.
- (6) Ibid.
- (7) F. FitzGerald, "Giving the Shah Everything He Wants," *Harper's Magazine*, November 1974.
- (8) R. Graham, *Iran: The Illusion of Power* (New York: St. Martin's Press, 1979), p. 143.
- (9) FitzGerald, "Giving the Shah Everything He Wants."
- (10) B. Maghsoudlou, *In Sou-e Zahan, An Sou-e Mardmak* (This Side of the Mind, That Side of the Pupil) (Tehran, 1998), p. 307.
- (11) W. Branigin, "Pahlavi Fortune: A Staggering Sum," *Washington Post*, 17 January 1979.
- (12) A. Crittenden, "Bankers Say Shah's Fortune is Well Above a Billion," *New York Times*, 10 January 1979.
- (13) British Ambassador, 19 April 1955, FO 371/Persia 1955/114807.
- (14) British Embassy, "Leading Personalities in Persia 1955/114807.
- (15) A. Alam, *The Shah and I* (New York: St. Martin's Press, 1992).
- (16) W. Holden, "Shah of Shahs, Shah of Dreams," *New York Times Magazine*, 26 May 1974.
- (17) Z. Shajii, *Vezerat va Vaziran dar Iran*, Vol. I (Ministries and Ministers in Iran) (Tehran, 1975).
- (18) Z. Shajii, *Nemayandegan-e Showra-ye Meli* (Deputies in the National Majles Tehran, 1964).
- (19) M. Pahlavi, *Mission for My Country* (London: Hutchinson, 1961), p. 173.
- (20) A. Taheri, "Historic Interview with His Imperial Majesty," *Kayhan International*, 10 November 1976.
- (21) R. Loeffler, "From Tribal Order to Bureaucracy: The Political Transformation of the Boir Ahmadi," unpublished paper, 1978.
- (22) E. Rouleau, "L'Iran a l'heure de l'enbourgeoisement," *Le Monde*, 4-9 October 1973.
- (23) جرى الحصول على هذه الإحصاءات بشكل أساسي من التعدادات السكانية الوطنية التي أجريت خلال السنوات 1956 و1966 و1976. انظر:
Plan and Budget Organization, *Salnameh-e Amar-e Keshvar* (Annual National Statistics) (Tehran 1956, 1966, 1976).
- (24) International Labor Office, "Employment and Income Policies for Iran," unpublished report, Geneva, 1972, Appendix C, p. 6.
- (25) Kraft, "Crisis in Iran."
- (26) A. Mansur, "The Crisis in Iran," *Armed Forces Journal International*, January 1979, pp. 33-34.

- (27) F. Kazemi, *Poverty and Revolution in Iran* (New York: New York University Press, 1980), p. 25.
- (28) Graham, *Iran*, p. 25.
- (29) FitGerald, "Giving the Shah Everything He Wants."
- (30) T. Shariati (Introduction) to A. Shariati, *Abu Zarr: Khodaparast-e Sosisyalist* (Abu Zarr: The God Worshipping Socialist) (Tehran, 1989), p.iii.
- (31) Anonymous, "Commemoration of Dr. Shariati Emigration," *Ettela'at*, 17 May 1978.
- (32) *Husseinieh-e Ershad, Majmueh-e asrar az Baradar Shahed Ali Sharati* (The Collected Works of Martyred Brother Ali Shariati), 35 vols. (Solon, Ohio: Muslim Student Association, 1977).
- (33) A. Shariati, *Darsha-ye Islamshenasi* (Lessons on Islam) (Houston: Muslim Student Association, n.d), Lesson II, pp. 98-99.
- (34) *Husseinieh-e Ershad, Collected Works*, X.
- (35) R. Khomeini, *Velayat-e Faqeh: Hokumat-e Islami* (The Jurist's Guardianship: Islamic Government) (Tehran, 1978).
- (36) M. Kadivar, *Andisbeh-e Siyasi dar Islam* (Political Thought in Islam) (Tehran, 1998); *Nazariyeh-ha-ye dowlat dar Feqh-e Shiah* (Ideas of Government in Shi'i Law) (Tehran, 1998); and *Hokumat-e Velay'e* (Guardianship Government) (Tehran, 1998).
- (37) R. Khomeini, Speech, *Ettela'at*, 2 December 1985.
- (38) *Front for the Liberation of the Iranian People, Majmueh az Maktab, Sukhanrani-ha, Payham-ha va Raftari-ha-ye Imam Khomeini* (Collection from Imam Khomeini Teachings, Speeches, Messages, and Activities) (Tehran, 1979).
- (39) Rouleau, "L'Iran a L'heure de l'embougeoisement."
- (40) K. Musavi, "The Beginnings of the Rastakhiz Party," unpublished paper, St. Antony's College, Oxford, 1982.
- (41) S. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968).
- (42) FitGerald, "Giving the Shah Everything He Wants," p. 82.
- (43) *Resurgence Party, The Philosophy of Iran's Revolution* (Tehran, 1976).
- (44) Taheri, "Historic Interview..." *Kayhan International*, 10 November 1976.
- (45) P. Vieille and A. Bani-Sadr, *L'analyse des elections nonconcurrentielles* (Analysis of the Non-Competitive Elections) (Paris, 1976), p. 1.
- (46) P. Azr, "The Shah's Struggle against the Guilds," *Donya*, Vol. 2 (December 1975), pp. 10-14.

- (47) M. Pahlavi, Answer to History (New York: Stein and Day, 1982), p. 156.
- (48) P. Balta, "Iran in Revolt," Ettela'at, 4 October 1979.
- (49) J. Kendall, "Iran's Students and Merchants Form an Unlikely Alliance," New York Times, 7 November 1979.
- (50) A. Masoud, "The War against Profiteers," Donya, No. 3 (January 1976), pp. 6 - 10.
- (51) Balta, "Iran in Revolt."
- (52) E. Rouleau, "Iran: Myth and Reality," The Guardian, 31 October 1976.
- (53) N. Cage, "Iran: Making of a Revolution," New York Times, 17 December 1978.
- (54) Anonymous, "The Nationalization of Religion," Mojahed, No. 29 (March 1975), pp. 6-10.
- (55) O. Fallaci, Interviews with History (Boston: Houghton Mifflin, 1976), pp. 262-287.
- (56) A. Rouhani, "Proclamation," Mojahed, No. 30 (May 1975), p. 7.
- (57) R. Khomeini, "Proclamation," Mojahed, No. 29 (March 1975), pp. 1-11.

الفصل السادس

(1) لتلخيص جيد لمثل هذه المناقشات، انظر:

- S. Bakhash, "Who Lost Iran?" New York Review of Books, 14 May 1981; and W. Daughterly, "Behind the Intelligence Failure in Iran," International Journal of Intelligence and Counter - Intelligence, Vol. 14, No. 4 (Winter 2001), pp. 449-484.
- (2) Editorial, "Fifty Years of Treason," Khabarnameh (Newsletter), No. 46 (April 1976).
- (3) Amnesty International, Annual Report for 1974-1975 (London: Amnesty International, 1975); International Commission of Jurists, Human Rights and the Legal System in Iran (Geneva: International Commission of Jurists, 1976); W. Butler, "Memorandum on Proposed Amendments on the Iranian Military Court Rules of Procedure," unpublished letter to the International Commission of Jurists, 1977.
- (4) W. Butler, "Private Audience with the Shah of Iran on May 30, 1977," unpublished memorandum to the International Commission of Jurists.

- (5) N. Pakdman, "Ten Nights of Poetry Readings: An Evaluation of an Event at the Beginning of the Iranian Revolution," *Kankash*, No. 12 (Fall 1995), pp. 125-206.
- (6) Editorial, "Iran and the Black and Red Reactionaries," *Ettela'at*, 7 January 1978.
- (7) Center for Qom Seminaries, "Declaration," *Mojahed*, No. 53 (January 1978).
- (8) ثبت بعد الثورة أن مجموعة من المتعصبين الدينيين هم من قاموا بإشعال هذا الحريق، انظر:
Sh. Nabavi, "Abadan, 19 August, Cinema Rex," *Cheshmandaz*, No. 20 (Spring 1999), pp. 105-127.
- (9) W. Branigin, "Abadan Mood Turns Sharply Against the Shah," *Washington Post*, 26 August 1978.
- (10) A. McDermouth, "Peacock Throne under Pressure," *Financial Times*, 12 September 1978.
- (11) J. Gueyras, "Liberalization is the Main Casualty," *The Guardian*, 17 September 1978.
- (12) D. Harney, *the Priest and the King: An Eyewitness Account of the Iranian Revolution* (London: Tauris, 1999), p. 25.
- (13) E. Baqi, "Figures for the Dead in the Revolution," *Emruz*, 30 July 2003.
- (14) Document, "Resolution Passed by Acclamation in the Ashura Rally," *Khabarnameh*, 15 December 1978.
- (15) R. Apple, "Reading Iran's Next Chapter," *New York Times*, 13 December 1978.
- (16) T. Allway, "Iran Demonstrates," *Christian Science Monitor*, 12 December 1978.
- (17) A. Ashraf and A. Banuazizi, "The State, Classes and Modes of Mobilization in the Iranian Revolution," *State, Culture and Society*, Vol. 1, No. 3 (Spring 1985), p. 23
- (18) Baqi, "Figures for the Dead in the Revolution."
- (19) P. Balta, "L'action decisive des groupes de guerilla," *Le Monde*, 13 February 1979.
- (20) Y. Ibrahim, "Scores Dead in Tehran," *New York Times*, 21 October 1979.
- (21) *Kayhan*, 11 February 1979.
- (22) O. Fallaci, "Interview with Mehdi Bazargan," *New York Times*, 21 October 1979.
- (23) *Ettela'at*, 1 March 1979.

- (24) O. Fallaci, "Interview with Khomeini," New York Times, 7 October 1979.
- (25) Islamic Republic, Qanon-e Asasi-ye Jomhuri-ye Islami-ye Iran (The Constitution of the Islamic Republic of Iran) (Tehran: Government Printing House, 1989), pp. 1-79.
- (26) H. Montazeri, Ettela'at, 8 October 1979.
- (27) Fallaci, "Interview with Khomeini."
- (28) R. Khomeini, "Government is an Absolute Authority Entrusted by Divinity to the Prophet," Kayhan-e Hava'e, 19 January 1988.
- (29) Ettela'at, 19 September 1979; See also, A. Enezaam "Letter to the Court," Ettela'at 30 June 1980.
- (30) Ettela'at, 8 March 1980.
- (31) Kayhan, 7 November 1979; See also "Interview with Sheikh Ali Tehrani," Iran Times, 20 July 1984.
- (32) Ettela'at, 24 November 1979.
- (33) Islamic Republic of Iran, "Government Employees," www.sci.or.ir/english/sel/f3/F19.HTM.
- (34) M. Bazargan, "The State Should be Given Back to the Nation," Ettela'at, 10 May 1979.
- (35) وقد وزع المتحدث باسم الحكومة الرقم 160 ألفاً على النحو التالي: 79,664 من الباسداريين، 35,170 من الجيش النظامي، 5,061 من الجندرية، 2,075 من حملات البناء، 1,006 من اللجان الثورية، 264 من البوليس، و11 ألفاً من المدنيين - ومعظم هؤلاء المدنيين لقوا حتفهم في ضربات جوية. ولم تكشف الأرقام الرسمية الغطاء عن عدد من قتلوا لاحقاً في الهجمات بالغاز والأسلحة الكيماوية. من أجل الحصول على الأرقام الرسمية انظر:
- Iran Times, 23 September 1988.
- (36) Iran Times, 16 April 1982.
- (37) Iran Times, 4 January 1980.
- (38) Anonymous, "Millions Plundered," Iranshahr, Vol. I, No. 6 (December 1978).
- (39) Anonymous, "The Economy is too Dependent on Oil," Economist, 16 January 2003.
- (40) S. Maloney, "Politics, Patronage, and Social Justice: Parastatal Foundations and Post - Revolutionary Iran," PhD thesis, Fletcher School, 2000.
- (41) J. Arnuzegar, Iran's Economy under the Islamic Republic (London: Tauris, 1993), p. 100.

- (42) L. Binder, "Iran's Unfinished Revolution," In *Economic Consequences of the Revolution in Iran* (Washington, DC: Joint Economic Committee of the US Congress, 1980), pp. 22-46; M. Fischer, "Islam and the Revolt of the Petit Bourgeoisie," *Deadalus*, Vol. III, No. 2 (Winter 1980), pp. 101-125.
- (43) A. Keshavarzian, "Bazaar under Two Regimes," PhD thesis, Princeton University, 2003.
- (44) Islamic Majles, *Ashnai-ye Ba Mjles-e Showra-ye Islamic*, Vol. II (Guide to the Islamic Majles) (Tehran, 1992), p. 205.
- (45) R. Khomeini, "Eight Point Declaration," *Ettela'at*, 16 December 1981.
- (46) R. Khomeini, "Address to Merchants," *Ettela'at*, 17 January 1981.
- (47) R. Khomeini, "Complete Text of the Last Will and Testament," *Kayhan-e Hava'e*, 14 June 1989.
- (48) A. Khomeini, *Speech*, *Iran Times*, 18 December 1988.
- (49) Economist Intelligence Unit, *Iran Risk Analysis* (London: The Economist, 2003), p. 10.
- (50) A. Scherazi, *Islamic Development Policy: The Agrarian Question in Iran* (London: Lynne Rienner, 1993), pp. 194-195.
- (51) B. Houchard, *Atlas d'Iran* (Paris: Reclus, 1998), p. 60.
- (52) A. Khomeini, *Speech*, *Ettela'at*, 6 March, 1981.
- (53) لأجل الحصول على أرقام خاصة بأحكام الإعدام، انظر:
E. Abrahamian, *Tortured Confessions: Prisons and Public Recantations in Modern Iran* (Berkeley: University of California Press, 1999), pp. 124-129.
- (54) Amnesty International, *Iran: Violations of Human Rights* (London: Amnesty Press, 1991), p. 12. See also Human Rights Watch, "Pour Mohammadi and the 1988 Prison Massacres," *Human Rights Watch Report*, December 2005.
- (55) A. Janati, *Speech*, *Kayhan-e Hava'e*, 24 May 1989.
- (56) A. Khamenei, "The Economy and Society," *Kayhan-e Hava'e*, 11 October 1989.
- (57) H. Rafsanjani, "Put Away Childish Things," *Iran Times*, 21 October 1988.
- (58) Anonymous, "A Survey of Iran: The Children of the Revolution," *The Economist*, 18 January 1997.
- (59) J. Larsen, "Iran's Birth Rate Plummeting at Record Pace," *The Humanist*, January-February 2003; H. Hoodfar, "Devices and Desires," *Middle East Report*, September-October 1994.
- (60) M. Khatemi, "Address to Students," *National Radio Agency*, 23 December 2001.
- (61) *The Economist*, 9 february 2000.

- (62) The Economist, 16 January 2003.
- (63) M. Khatemi, «Trust is Basis of Dialogue among Civilization,» Ettela'at, 9 January 1998.
- (64) W. Samii, «Iran Report: White House Backs ILSA Renewal,» Radio Free Europe, 11 June 2001.
- (65) J. Borger, «Iran's Moral Enforcers Beat a Retreat,» Guardian Weekly, 3 May 1998.
- (66) BBC, 21 March 2001.
- (67) M. Khatemi, «Address to Students,» IRNA, 23 December 2001.
- (68) G. Esfandiari, «Reformist Fire Unprecedented Criticism,» Radio Free Europe, 18 February 2004.
- (69) C. de Bellaigue, «Big Deal in Iran,» New York Review of Books, 28 February 2004.
- (70) D. Neep, «Dealing with Iran,» www.rusi.org.
- (71) W. Mason, «Iran's Simmering Discontent,» World Policy Journal, Vol. 19. No. 1 (Spring 2002). pp. 71-80
- (72) N. MacFarquhar, «Millions in Iran Rally Against the US,» New York Times, 12 February 2002.
- (73) B. Slavin, «New Attitudes Color Iranian Society,» USA Today, 1 March 2005.
- (74) K. Yasin, «US Hard-line Helped Bring About Reformists' Demise in Iran,» Eurasia Insight, 10 March 2004.

المراجع

- Amin al-Dowleh, M., *Khaterat-e Siyasi* (Political Memoirs) (edited by K. Farmanfarmayan) (Tehran, 1962).
- Amirahmadi, H., «Transition from Feudalism to Capitalist Manufacturing and the Origins of Dependency Relations in Iran,» PhD thesis, Cornell University (1982).
- Ansari, M., «Land and the Fiscal Organization of Late Qajar Iran,» Unpublished Paper Presented at a Conference on the Economic History of the Middle East, Princeton University, 1974.
- Ashraf, A., «Social Hierarchy in the Qajar Era,» *Ketab-e Agah*, Vol. 1 (1981), pp. 71-98.
- Ashraf, A. and Banuazizi, A., «Classes in the Qajar Period,» in *Encyclopedia Iranica* (Costa Mesa, Calif.: Mazda, 1991), Vol. v, pp. 667-77.
- Ashuri, D., *Farhang-e Siyasi* (Political Dictionary) (Tehran, 1979).
- Ayin, A., *Vazhehnameh-e Siyasi-Ijtemayi* (Dictionary of Political and Social Terms) (Tehran, 1980).
- Bamdad, M., *Tarekh-e Rajal-e Iran* (History of Iranian Statesmen), 6 vols. (Tehran, 1968).
- Benjamin, S., *Persia and the Persians* (Boston, 1887).
- Binning, R., *A Journal of Two Years' Travel in Persia*, 2 vols. (London, 1857).
- Bruk, S. I., «The Ethnic Composition of the Countries of Western Asia,» *Central Asian Review*, Vol. 7, No. 4 (1960), pp. 417-20.
- Burgess, C. and E., *Letters from Persia, 1828-1855* (edited by B. Schwartz) (New York, 1942).
- Carr, E. H., *What is History?* (London: Penguin, 1962).
- Chelkowski, P., *Ta'ziyeh: Ritual and Drama in Iran* (New York: New York University Press, 1979).

- Curzon, G., *Persia and the Persian Question*, 2 vols. (London: Longmans, 1892).
- Davies, C., «A History of the Province of Fars during the Later Nineteenth Century,» PhD thesis, Oxford University (1985).
- Diba, L., *Royal Persian Paintings: The Qajar Epoch* (London: Tauris, 1998).
- Dowlatabadi, Y., *Hayat-e Yahya (My Life)* (Tehran, 1982).
- Field, H., *Contribution to the Anthropology of Iran* (Chicago: Field Museum of Natural History, 1939).
- Forbes - Leites, F., *Checkmate* (New York, 1927).
- Good, M.-J., «Social Hierarchy and Social Change in a Provincial Iranian Town,» PhD thesis, Harvard University (1976).
- Grigor, T., «Cultivat(ing) Modernities: The Society for National Heritage, Political Propaganda, and Public Architecture in Twentieth - Century Iran,» PhD thesis, Massachusetts Institute of Technology (2004).
- Hale, F., *From Persian Uplands* (London, 1920).
- P'temad al - Saltaneh, M., *Mir'at-e al-Buldan-e Nasseri (Mirror of the Nasseri Lands)* (Tehran, 1877).
- Javanshir, F. M. (F. M Mizani), *Hemaseh-ye Dad (Epic of Justice)* (Tehran, 1980). Kasravi, A., *Tarekhcheh-e Shir-u-Khorshid (Short History of the Lion and Sun)* (Tehran 1934).
- Tarekh-e Hejdah Saleh-e Azerbaijan (Eighteen-Year History of Azerbaijan)* (Tehran, 1967).
- Tarekh-e Mashruteh-e Iran (History of the Iranian Constitution)* (Tehran, 1961). *Tarekh-e Pansad Saleh-e Khuzestan (Five-Hundred-Year History of Khuzestan)* (Tehran, 1950).
- Zendegani-ye Man (My Life)* (Tehran, 1946).

- Kermani, Nazem al-Islam, *Tarekh-e Bedari-ye Iraniyan* (History of the Iranian Awakening), 3 vols. (Tehran, 1946).
- Landor, A., *Across Coveted Lands* (New York, 1903).
- MacGregor, C., *Narrative of a Journey through the Province of Khurasan*, 2 vols. (London, 1879).
- Majd, M. G., *The Great Famine and Genocide in Persia, 1917-1919* (New York: University Press of America, 2003).
- Malcolm, J., *History of Persia*, 2 vols. (London, 1829).
- Malekzadeh, M., *Tarkeh-e Englab-e Mashruteyat-e Iran* (History of the Constitutional Revolution in Iran), 6 vols. (Tehran, 1949).
- Moazemi, B., "The Making of the State, Religion and the Islamic Revolution in Iran (1796-1979)," PhD thesis, New School University (2003).
- Mostowfi, A. *Tarekh-e Idari va Ijtemai-ye Dowreh-e Qajariyya ya Shahr-e Zendegani-ye Man* (Administrative and Social History of the Qajar Era or a Narrative of My Life), 3 vols. (Tehran, 1943 - 45). 8.
- Najafabadi, S., *Shahed-e Javid* (Eternal Martyr) (Tehran, 1981).
- Piemontese, A., "An Italian Source for the History of Qajar Persia," *East and West*, Vol. 19, Nos. 1-2 (March-June 1969), pp. 147-75.
- "The Statutes of the Qajar Orders of Knighthood," *East and West*, Vol. 19, Nos. 3-4 (September-December 1969), pp. 431-73.
- Qodsi, H. (Azam al-Vazeh), *Ketab-e Khaterat-e Man* (Book of My Memoirs) (Tehran, 1963).
- Rabino, H., *Mazandaran and Astarabad* (London, 1928).
- Rezai, A., *Nahzat-e Hussein* (Hussein's Movement) (Springfield, Mo.: Liberation Movement of Iran Publication, 1975).

- Schayegh, C., "Modern Civilization is Paradoxical: Science, Medicine, and Class in the Formation of Semi-Colonial Iran, 1910-1940s", PhD thesis, Columbia University (2003).
- Shaj'i, Z., *Nemayandegan-e Majles-e Showra-ye Melli* (Deputies in the National Assembly) (Tehran, 1964).
- Vezerat va Veziran dar Iran* (Ministries and Ministers in Iran) (Tehran, 1975). Shariati, A., *Majmu'eh-e Asar* (Collected Works), 36 vols. (Aachen: Husseinieh-e Ershad Publications, 1977).
- Stack, E., *Six Months in Persia*, 2 vols. (New York, 1882).
- Tahvildar-e Isfahan, M., *Jughrafiya-ye Isfahan* (The Geography of Isfahan) (Tehran, 1963).

المؤلف في سطور

أرونڊ إبراهيميان

- مؤرخ لتاريخ الشرق الأوسط، ومتخصص في الشأن الإيراني.
- أستاذ التاريخ في كلية باروك التابعة لجامعة مدينة نيويورك.
- ولد في إيران في العام 1940، وترعرع في إنجلترا.
- حصل على الماجستير من جامعة أكسفورد، وعلى الدكتوراه من جامعة كولومبيا.
- له عدة مؤلفات حول إيران منها: «إيران بين ثورتين»، «الخمينية»، «اختراع محور الشر» وغيرها.

المترجم في سطور

مجدى صبحي

- نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (القاهرة).
- من مواليد القاهرة في العام 1958.
- حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة.
- رأس تحرير مجلة «أحوال مصرية» الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (2003 - 2011).

هذا الكتاب...

يُعد هذا الكتاب مقدمة في تاريخ إيران كُتبت أساسا للقارئ غير المتخصص، ويغطي الكتاب ما يطلق عليه القرن العشرون الطويل في إيران، أي بدءا من أصول الثورة الدستورية في نهاية تسعينيات القرن التاسع عشر، حتى توطيد دعائم الجمهورية الإسلامية في بدايات القرن الحادي والعشرين.

لقد دخلت إيران إلى القرن العشرين بالثور والمحراث الخشبي، بينما أنهت هذا القرن بمعامل للصلب، وواحد من أعلى معدلات حوادث السيارات في العالم، وبرنامج نووي يثير الذعر للكثيرين. يحكي هذا الكتاب التحول الدراماتيكي الذي حدث في إيران القرن العشرين. وأطروحة الكتاب الرئيسية هي أن المحرك الأساس لهذا التحول هو الحكومة المركزية، لذا يركز على الدولة، كيف تم خلقها وكيف حدث توسعها، وكيف كان لتوسعها هذا عواقب عميقة الأثر ليس فقط في السياسة والاقتصاد، ولكن أيضا في البيئة، والثقافة، والأكثر أهمية من كل ذلك في المجتمع الواسع. ففي بداية القرن العشرين، كانت الدولة تتكون فقط من الشاه وحاشيته الشخصية، وكان يحكم البلاد من خلال الوجهاء المحليين مثل رؤساء القبائل، وملوك الأراضي، وكبار رجال الدين والتجار الأثرياء، وليس من خلال بيروقراطية وجيش دائم. ولكن عند نهاية القرن، كانت الدولة تتخلل كل طبقة وإقليم في البلاد، ومن بين الوجهاء الذين ساعدوا في حكم المقاطعات لقرون، لم يبق سوى كبار رجال الدين.

حمل القرن العشرون كذلك تغييرات عميقة في المخاوف اليومية لدى الإيرانيين. فعند بداية القرن، كانت المخاطر الدائمة لدى الرجل العادي تتمثل في السرقات على طرق السفر، وقطاع الطرق القبليين، والحيوانات البرية، والأرواح، وعين الحسود، والقطط السوداء التي تعبر أمام أي شخص، والمجاعة، ووباء الطاعون والأمراض، خاصة الملاريا، الدفتريا، الدوسنتاريا، الدرن، الجدري، والكوليرا. بينما استُبدلت بهذه المخاوف عند نهاية القرن مخاوف أخرى مثل البطالة، معاشات التقاعد، الإسكان، العجز عند الكبر، والتنافس من أجل الالتحاق بالجامعات. لقد دخلت إيران حقا العالم الحديث.

نم احاءه الشرف بواسته

مكتبة عمل

ask2pdf.blogspot.com